الانتخابات البرلمانية

١٩٨٦

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمة حب : الفتنة الطائفية اختراع حكومى			
محمد الحيوان	الوفد	١٥٠٠	٩٥-٠٩-٠٥
عضو المجلس .. لائق طبيا !			
محمد شرف	الاخبار	١٥٠١	٩٥-٠٩-٠٥
انتخابات مجلس الشعب ومسئولية الناخب			
------	الاخبار	١٥٠٢	٩٥-٠٩-٠٥
والى : ترشيحات المحافظات تنتهى خلال اسبوع قائد حامية فارورة ينضم لقوات التحالف السودانية			
حلمى بدر	الجمهورية	١٥٠٣	٩٥-٠٩-٠٥
سوهاج تشتعل !!			
------	الاحرار	١٥٠٤	٩٥-٠٩-٠٥
وبدأ موسم الرشاوى الانتخابية !			
غسان مكحل	الوفد	١٥٠٥	٩٥-٠٩-٠٥
الاشراف القضائى على الانتخابات مطلب جماعى لأحزاب المعارضة			
------	الشعب	١٥١١	٩٥-١١-٠٥
جلال عيسى : ندعو الصحفيين إلى خوض انتخابات مجلس الشعب			
------	الوفد	١٥١٣	٩٥-٠٩-٠٦
مبارك والجدران الأربعة زنزاهة الانتخابات القادمة			
مصطفى شفيق	الوفد	١٥١٤	٩٥-٠٩-٠٦
هذا الزمان : لابد من خوض الانتخابات القادمة			
حامد سليمان	الاحرار	١٥١٥	٩٥-٠٩-٠٦
تالف "شعبى" ام تحالف "هوية"			
احمد حسين صالح	الاحرار	١٥١٧	٩٥-٠٩-٠٦
أعمال بلجة وشغب فى ميت غمر بسبب انتخابات مجلس الشعب			
------	الاهرام المسائى	١٥١٩	٩٥-٠٩-٠٦
مسلس أعمال "البلطجة" فى النادى الكبير انتقل إلى انتخابات مجلس الشعب فى ميت غمر !			
مأمون محمود	الاهرام المسائى	١٥٢٠	٩٥-٠٩-٠٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٣ أوراق و٦ صور بدون ألوان من الدفهلية			
احمد عز العرب	الاهالى	١٥٢١	٩٥-٠٩-٠٦
الهضيبى : لم نحسم موقفنا من الانتخابات			
محمد منير سراج	الاهالى	١٥٢٤	٩٥-٠٦-٠٩
امال عثمان فى مأزق بسبب أولاد علام			
على حادى	الاهالى	١٥٢٦	٩٥-٠٩-٠٦
طعن فى انتخابات الشورى يتهم الحزب الوطنى بالتزوير			
محمد الصدفى	الاهرام	١٥٢٧	٩٥-٠٩-٠٦
اتحاد الشباب التقدمى			
------	الاهالى	١٥٢٨	٩٥-٠٩-٠٦
وكيل وزارة الاوقاف بالمنوفية يتدخل لصالح مرشح لمجلس الشعب			
------	الاهالى	١٥٢٩	٩٥-٠٩-٠٦
أولاد سالم والانتخابات			
------	الاهالى	١٥٣٠	٩٥-٠٩-٠٦
بطاقة الانتخابات شرط التعيين فى أوسيم !			
------	الاهالى	١٥٣١	٩٥-٠٩-٠٦
صراع ال عبد الاخر			
------	الاهالى	١٥٣٢	٩٥-٠٩-٠٩
بيو فى الانتخابات			
------	الاهالى	١٥٣٣	٩٥-٠٩-٠٦
صراع الجبابرة : تشهد دمياط صراعا محموما داخل أروقة الحزب			
------	الاهالى	١٥٣٤	٩٥-٠٩-٠٦
عين حورس : قبل غرق السفينة			
بهيجة حسين	الاهالى	١٥٣٥	٩٥-٠٩-٠٦
هموم الجماهير لن يحلها نواب التزوير			
عبد اللطيف وهبة	الاهالى	١٥٣٦	٩٥-٠٩-٠٦
سماسرة الانتخابات ... !			
------	الوفد	١٥٣٨	٩٥-٠٩-٠٦
الانتخابات المصرية وترسيخ مفهوم الصراعات المجانية ؟			
صبرى سعيد	الوفد	١٥٣٩	٩٥-٠٩-٠٦
الانتخابات والديمقراطية .. ضرورات السياسة واعتراضات الفلسفة			
------	الوفد	١٥٤٠	٩٥-٠٩-٠٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاخوان والانتخابات ومستقبل الأزمة مع الدولة			
-----	الوفد	١٥٤١	٩٥-٠٩-٠٦
الدعوة .. للنساء فقط !			
خالد الديب	الاهرام	١٥٤٢	٩٥-٠٩-٠٦
الانتظار الصعب !			
شريف العبد	الاهرام	١٥٤٣	٩٥-٠٩-٠٦
القناعة بالمقعد الواحد			
احمد البطريق	الاهرام	١٥٤٥	٩٥-٠٩-٠٦
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الاهالى	١٥٤٦	٩٥-٠٩-٠٦
مسئولية الرئيس أمام شعبه ..			
محمود السقا	الوفد	١٥٤٨	٩٥-٠٦-٠٩
حكايتى مع التزوير			
-----	الوفد	١٥٤٩	٩٥-٠٩-٠٦
المساواة يا سيادة الرئيس			
-----	الوفد	١٥٥٠	٩٥-٠٩-٠٦
قبل أن تقع الكارثة القادمة !			
عبد العزيز محمود	الاهرام	١٥٥٢	٩٥-٠٩-٠٦
المهمة الصعبة امام النواب الجدد			
عبد الجواد على	الاهرام	١٥٥٣	٩٥-٠٩-٠٦
رسائل عاجلة			
-----	الاهرام	١٥٥٥	٩٥-٠٩-٠٦
حياتنا السياسية			
-----	الاهرام	١٥٥٦	٩٥-٠٩-٠٦
للمواطن رأى			
-----	الاهرام	١٥٥٧	٩٥-٠٩-٠٦
الشبابا .. فى دائرة الضوء			
اكرم عبسوى	الاهرام	١٥٥٨	٩٥-٠٩-٠٦
جواز المرور			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٥٥٩	٩٥-٠١-٠٦
نواب الشوشرة			
حازم منير	الاهالى	١٥٦٠	٩٥-٠٩-٠٦

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
برلمانيات مصر من دستور ٢٣ إلى دستور ٧١			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٥٦٤	٩٥-٠٩-٠٦
الورقة الثالثة : مدخل إلى الدقهلية			
-----	الاهالى	١٥٦٧	٩٥-٠٩-٠٦
أمين الحزب الوطنى يهدد بالاستقالة بسبب تدخل المحافظ فى الترشيحات			
احمد عبد اللطيف	الاهرام	١٥٦٨	٩٥-٠٩-٠٦
مبروك مقدما			
-----	الاحرار	١٥٦٩	٩٥-٠٩-٠٦
خواطر : الاخوان والنظام			
حسنين كروم	الاحرار	١٥٧٠	٩٥-٠٩-٠٧
معركة المليارات بدات مبكرة فى مصر			
محمود نافع	العالم اليوم	١٥٧١	٩٥-٠٩-٠٧
طوق النجاة ...			
احمد ابو الفتح	الوفد	١٥٧٣	٩٥-٠٩-٠٧
الوفد يحترم الجماهير والحكومة تضحك عليها !			
محمد الحيوان	الوفد	١٥٧٦	٩٥-٠٩-٠٧
تمثيلية الانتخابات !!!			
ابراهيم دسوقى اباظة	الوفد	١٥٧٧	٩٥-٠٩-٠٧
نبضات			
نعمان جمعة	الوفد	١٥٧٩	٩٥-٠٩-٠٧
هل تحسم الدستورية مشكلة الاشراف القضائى قبل الانتخابات ؟!			
-----	الاحرار	١٥٨١	٩٥-٠٩-٠٧
يراقب المال العام ويطارد الفساد			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٥٨٣	٩٥-٠٩-٠٧
المحاكم العسكرية !! والتيارات الاخوانية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٥٨٧	٩٥-٠٩-٠٧
بعيدا عن المزايدات الانتخابية !			
مرسى عطا الله	الاهرام	١٥٨٩	٩٥-٠٩-٠٧
بين الصحافة والسياسة			
جمال عنايت	العالم اليوم	١٥٩٢	٩٥-٠٩-٠٧
تحلف لى أصدقك .. !			
حمدى احمد	الاحرار	١٥٩٣	٩٥-٠٩-٠٧

مواجهة : منذا ايام تقدمت احزاب المعارضة
سيد عبد العاطى | الوفد | ١٥٩٤ | ٩٥-٠٩-٠٨

كلمة حب : محطات قصيرة
محمد الحيوان | الوفد | ١٥٩٧ | ٩٥-٠٩-٠٨

الصحف الحزبية .. أصبحت سلعة تجارية .. !!
عدلى المولد | الوفد | ١٥٩٨ | ٩٥-٠٩-٠٨

قضاؤهم .. وقدرنا !
محمد عقيل | الوفد | ١٥٩٩ | ٩٥-٠٩-٠٨

نماذج بشرية مصرية
انور الحمافى | الوفد | ١٦٠٠ | ٩٥-٠٩-٠٨

سيدى الرئيس .. لم ولن انتخب مرشح حزبك
عماد الجندى | الوفد | ١٦٠١ | ٩٥-٠٩-٠٨

الفلوس والانتخابات القادمة !!
سامى سرحان | الوفد | ١٦٠٢ | ٩٥-٠٩-٠٨

والى : اسماء المرشدين أمام الرئيس
----- | الجمهورية | ١٦٠٣ | ٩٥-٠٩-٠٨

العصفورة : مسيرة كاذبة !
----- | الاحرار | ١٦٠٤ | ٩٥-٠٩-٠٨

ايمن الظواهرة : الاخوان يتدهورون وهدفهم الحكم باقل التكاليف
----- | الحياة | ١٦٠٥ | ٩٥-٠٩-٠٨

مصر : هيئة الدفاع عن الاخوان ستضم كل التيارات السياسية أمام المحكمة العسكرية
محمد صلاح | الحياة | ١٦٠٦ | ٩٥-٠٩-٠٨

الحكومة القدمة بين الاغلبية والمعارضة والائتلاف الوطنى !!
خالد الصاوى | الوفد | ١٦٠٧ | ٩٥-٠٩-٠٨

الاحزاب السياسية !! والنتائج الانتخابية !!
مصطفى كامل مراد | الاحرار | ١٦٠٩ | ٩٥-٠٩-٠٨

حديث الساعة : لا شئ مبشرا
طلعت رميح | الشعب | ١٦١١ | ٩٥-٠٩-٠٨

وجود القضاة فى اللجان الفرعية ضرورة لمنع التزوير
خالد يونس | الشعب | ١٦١٢ | ٩٥-٠٩-٠٨

إنهم لا ينتظرون حتى يزور الصنادق إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين
عادل حسين | الشعب | ١٦١٣ | ٩٥-٠٩-٠٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجزار : مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر !			
عبد الله احمد	الحقيقة	١٦١٤	٩٥-٠٩-٠٩
حديث المدينة : يقول كثير من الحكماء			
محمد حمد	الشعب	١٦٢٠	٩٥-٠٦-٠٨
ورشة عمل لتدعيم المراة فى الانتخابات			
هدى المهدى	الاهرام	١٦٢٢	٩٥-٠٩-٠٨
احزاب المعارضة تطالب بضمانات تؤمن نزاهة الانتخابات النيابة !			
اسامة عجاج	الحوادث	١٦٢٣	٩٥-٠٩-٠٨
رشوة الناخبين جريمة يعاقب عليها القانون			
نبيل رشوان	المصور	١٦٢٦	٩٥-٠٩-٠٨
التجمع يدعم مرشحيه الفقراء ب ٢٠ الف جنيه			
نجوان عبد اللطيف	المصور	١٦٢٧	٩٥-٠٩-٠٥
كيف تنجح الأحزاب فى الانتخابات .. ؟			
محمود قاسم	الوفد	١٦٢٩	٩٥-٠٩-٠٩
تعيين .. أم انتخاب !! يا أولى الألباب			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٦٣١	٩٥-٠٩-٠٩
الناخب .. هو المسئول !!			
عصام سليمان	المساء	١٦٣٣	٩٥-٠٩-٠٩
الانتهاء من مراجعة اسماء مرشحى الحزب الوطنى فى مجلس الشعب			
------	الاهرام المسائى	١٦٣٤	٩٥-٠٩-٠٩
خواطر : الاخوان والامريكان			
حسنين كروم	الاحرار	١٦٣٦	٩٥-٠٩-٠٩
الذهاب إلى صناديق الانتخاب واجب وطنى			
عبد الهادى صابر	الحقيقة	١٦٣٧	٩٥-٠٩-٠٩
اصرار النظام الحاكم على تزييف ارداة الشعب			
عبد المنعم حسين	الوفد	١٦٤٢	٩٥-٠٩-٠٩
لو رشح الوفد (حجرا) لا تنتخبوه			
------	الوفد	١٦٤٣	٩٥-٠٩-٠٩
الوفد حزب الصدق والموضوعية			
عادل الركيب	الوفد	١٦٤٤	٩٥-٠٩-٠٩
الانتخابات بالنبوت			
يوسف عبده	الاحرار	١٦٤٥	٩٥-٠٩-٠٩

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نحن وامانة التاريخ حافظ محمود	المساء	١٦٤٧	٩٥-٠٩-٠٩
ترشيحات الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة تتضمن سرور ووالى ------	الاهرام	١٦٤٩	٩٥-٠٩-٠٩
فهامة: الشرفاء يتقدمون احمد رجب	اخبار اليوم	١٦٥٠	٩٥-٠٩-٠٩
مصر : النقابات المهنية تدخل طرفا فى الازمة بين الحكومة والاخوان محمد صلاح	الحياة	١٦٥١	٩٥-٠٩-٠٩
لقطات برلمانية عبد الفتاح الديب	اخبار اليوم	١٦٥٢	٩٥-٠٩-٠٩
فكرة ! اشك اشك كثيرا فى ان حكومتنا ستوافق على توصيات المؤتمر العام مصطفى امين	اخبار اليوم	١٦٥٣	٩٥-٠٩-٠٩
انتخابات مجلس الشعب ممدوح بشرى وبصا	الاهرام المسائى	١٦٥٤	٩٥-٠٩-٠٩
دعوة المواطنين إلى عدم انتخاب مرشحى الحزب الوطنى ------	الحقيقة	١٦٥٥	٩٥-٠٩-٠٩
مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر ! عبد الله احمد	الحقيقة	١٦٥٦	٩٥-٠٩-٠٩
مصر : الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من "مهادنة" الحكومة محمد صلاح	الحياة	١٦٥٧	٩٥-٠٩-١٠
حرق شعرة معاوية بين الحكومة المصرية والاخوان ------	العالم اليوم	١٦٥٨	٩٥-٠٩-١٠
أهمية تعديل الدستور قبل اجراء الانتخابات (٢) عبد الحميد عزت	الوفد	١٦٦٠	٩٥-٠٩-١٠
استبعاد طلبات ترشيح ١٢٥٠ عضوا بالحزب الوطنى ------	السياسى المصرى	١٦٦٣	٩٥-٠٩-١٠
صباح الخير : الناس فى مصر سعيد سنبل	الاخبار	١٦٦٤	٩٥-٠٩-١٠
كاركاتير : تعليق على الانتخابات ------	الحياة المصرية	١٦٦٥	٩٥-٠٩-١٠
اصابة مصطفى السعيد فى أول حادث انتخابى نبيلة حسن	الجمهورية	١٦٦٦	٩٥-٠٩-١٠

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رحلة كل يوم فؤاد فواز	الاهرام	١٦٦٨	٩٥-٠٩-١٠
ترشيح كريم نصر الدين وعبد القادر الجيلانى لانتخابات مجلس الشعب فى قنا ------	الاحرار	١٦٦٩	٩٥-٠٩-١٠
ما حدث فى انتخابات الشورى يجعلنا لا نثق فى نزاهة انتخابات الشعب عصام هادى	الاحرار	١٦٧٠	٩٥-٠٩-١٠
لنجرب انتخابات حرة حسن دوح	الوفد	١٦٧٢	٩٥-٠٩-١٠
سمك لبن تمر هندى خالد الصاوى	الوفد	١٦٧٣	٩٥-٠٩-١٠
نريد وعدا وعهدا من الرئيس إلى الشعب محمد السيد عبد الدايم	الوفد	١٦٧٤	٩٥-٠٩-١٠
كاركاتير : تعليق على الانتخابات ------	الوفد	١٦٧٥	٩٥-٠٩-١٠
فكرة ! : الانتخابات التى اعلن الرئيس صدام حسين عنها مصطفى امين	الاخبار	١٦٧٦	٩٥-٠٩-١٠
القابات تناشد مبارك الغاء قرارا احالة الاخوان على القضاء العسكرى محمد صلاح	الحياة	١٦٧٧	٩٥-٠٩-١٠
مبارك لن يمسح بأى قانون يخالف الشريعة بثينة زكريا	الاخبار	١٦٧٩	٩٥-٠٩-١٠
غرفة عمليات بأمانة أسوان لإدارة الانتخابات ------	الاحرار	١٦٨١	٩٥-٠٩-١٠
أمل الشعب فى مجلس الشعب حسنى رشوان	الاحرار	١٦٨٢	٩٥-٠٩-١٠
ترشيح الدكتور سعد بدير الحلوانى لخوض الانتخابات فى بندر كفر الشيخ ------	الاحرار	١٦٨٣	٩٥-٠٩-١٠
أهم قضايا الانتخابات التشريعية اسماعيل صبرى عبد الله	الاهرام	١٦٨٤	٩٥-٠٩-١٠
المعارضة المصرية تسعى لترشيح الشاذلة وأبو غزالة ------	المجلة	١٦٨٦	٩٥-٠٩-١٠
------	السياسى المصرى	١٦٨٧	٩٥-٠٩-١٠

مجلد رقم ٧ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فتح باب قيد الناخبين للمجلس الملى يوم الاربعاء ١٣ إلى ١٧ الجارى -----	وطنى	١٦٨٨	٩٥-٠٩-١٠
انتخابات المجلس الملى يوسف سيدهم	وطنى	١٦٩٠	٩٥-٠٩-١٠
برلمانات : مرشح الحزب الوطنى محمد الطويل	اكتوبر	١٦٩٢	٩٥-٠٩-١٠
نزيهة وأخواتها ! غنيم عبده	العربى	١٦٩٣	٩٥-٠٩-١١
الانتخابات المصرية : رياح ساخنة ... بلا تغيير حسين شعلان	الوسط	١٦٩٤	٩٥-٠٩-١١
كاركاتير : تعليق على الانتخابات -----	الاخبار	١٦٩٧	٩٥-٠٩-١١
فكرة ! : فى هذا الاسبوع سالت الدماء لاول مرة فى الانتخابات مصطفى امين	الاخبار	١٦٩٩	٩٥-٠٩-١١
دراسة تطالب بوقف حالة الطوارئ قبل الانتخابات البرلمانية مجدى حلمى	الوفد	١٧٠٠	٩٥-٠٩-١١
مطلوب برلمان قوى -----	الاهرام الاقتصادى	١٧٠١	٩٥-٠٩-١١
الاعلام يؤثر فى صندوق الانتخابات -----	الاهرام الاقتصادى	١٧٠٣	٩٥-٠٩-١١
خوض الانتخابات ضرورة لحماية شعبنا من العبث التشريعى -----	الاحرار	١٧٠٤	٩٥-٠٩-١١
وقفه حساب نور الدين بكر	مايو	١٧٠٨	٩٥-٠٩-١١
المصلحة العامة تحكم اختيار المرشحين الجدد عبد القادر الشوادفى	مايو	١٧٠٩	٩٥-٠٩-١١
مرشح واحد فقط للتجمع .. فى ٧٥ دائرة -----	الوفد	١٧١٣	٩٥-٠٩-١١
الهضيبى ل "الوسط" الانتخابات ضرورية عبد الله كمال	الوسط	١٧١٤	٩٥-٠٩-١١
الوطنى والمحافظون فى منافسة لدفع الموالين فتحى ابو الحمد	العربى	١٧١٦	٩٥-٠٩-١١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الهيئة العليا للحزب توافق على ترشيح محمد توفيق عبد الوهاب لانتخابات مجلس الشعب			
-----	الوطن العربى	١٧١٨	٩٥-٠٩-١٢
الجمال فى دائرة كمال خالد			
-----	الوطن العربى	١٧١٩	٩٥-٠٩-١٢
وزير الداخلية يصدر تعليمات بمنع سرادقات الانتخابات			
محمد عبد الفتاح القصاص	الاهرام	١٧٣٠	٩٥-٠٩-١٢
كاركاتير			
أحمد رجب	الاخبار	١٧٣١	٩٥-٠٩-١٢
صدقى يرفض صرف منحة المدارس للعاملين بالدولة			
محمد عبد العليم	الوفد	١٧٣٣	٩٥-٠٩-١٢
رويتر تصف امكانية حدوث تغيير عبر الانتخابات القادمة بأنه ضرب من الخيال			
-----	الاحرار	١٧٣٣	٩٥-٠٩-١٢
محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية			
-----	الشعب	١٧٣٤	٩٥-٠٦-١٢
اتحاد العمال يدعم مرشحيه فى الانتخابات			
-----	الشعب	١٧٣٦	٩٥-٠٩-١٢
اللجنة العليا بحثت استعدادت الحزب للانتخابات واستعرضت الاوضاع المحلية والدولية			
جمال امبابى	الشعب	١٧٣٧	٩٥-٠٩-١٢
مدير ادارة الانتخابات فى حوار شامل مع "الوفد"			
محمد زكى	الوفد	١٧٣٤	٩٥-٠٩-١٢
بعد التخلص من نواب الكيف .. ظهر نواب القروض !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	١٧٣٩	٩٥-٠٩-١٢
حكاية			
-----	الاحرار	١٧٤١	٩٥-٠٩-١٢
الفرصة لسة قدامكم !			
-----	الاخبار	١٧٤٢	٩٥-٠٩-١٢
انتخابات عاطفية !			
-----	الاحرار	١٧٤٣	٩٥-٠٩-١٢
المحكمة اعسمرية فى مصر تطلب الاشغال الشاقة للاخوان			
محمد صلاح	الحياة	١٧٤٤	٩٥-١٠-١٢
وماذا بعد تحويل الاخوان لمسلمين للقضاء العسكرى ؟			
-----	الوفد	١٧٤٦	٩٥-٠٩-١٢

مجلد رقم ٧	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد السابع		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خواطر : تحالف الاخوان والعلمانية			
حسنين كروم	الاحرار	١٧٤٧	٩٥-٠٩-١٣
الدولة والاخوزان ونظرية البحث عن العدو			
-----	الوفد	١٧٤٨	٩٥-٠٩-١٣
كاركاتير : تعليق على الانتخابات			
-----	الاخبار	١٧٤٩	٩٥-٠٩-١٣
المستشار مأمون الهضيبى : الإخوان يتنالون عن الحكم !!			
محمد راغب	الوفد	١٧٥٠	٩٥-٠٩-١٣

كلمة حق

●● الفتنة الطائفية اختراع حكومي.. روجت له صحف الأنيان.. الذين يريدون اشعال حريقة في البلد.. أو حدارة يشعلون فيها أعلاما.. أو يستفيدون من وراء ترويج هذه الفتنة.. وكل حوادث الفتنة المزعومة الكاذبة مجرد خناقات.. بين مصريين.. تحدث كل يوم.. ولكنها في هذه الحوادث وبالصفة كانت بين مسلمين وأقباط.. ولا علاقة للدين بهذه الخناقات ولكنها أمور تحدث عادية.. لا يوجد فيها قصد جنائي ديني.. ولهذا روج لها إعلام الحكومة وتحولت الى ظاهرة سياسية مع انها أمور عادية تحدث كل يوم..

●● خناقة الزاوية الحمراء على قطعة أرض.. وخناقة صديو على ملكية بيت وخناقة مولد بمناسبة على أجرة دقل.. وخناقة بحر البقر على بناء سور.. وبعض الخناقات تدور حول حريمة هنك عرضي.. وبعضها عمليات ثأر والثأر في الصعيد مثل شرب المياه.. وبعض الخناقات بالأيدي وبعضها بالرصاص ولكنها في النهاية مجرد خناقة بين مصريين تصادف انها كانت بين قبطي ومسلم.. ولا يوجد بين المسلمين من يتربص بالأقباط ولا العكس.. فالكل تسير بين الجميع ء وهادئة.. ولكن النص القانوني لهذه الأحداث هو الخطأ.. عندما تصورها أجهزة الشرطة والنيابة على انها فتنة طائفية وهو نفس الخطأ الذي تقع فيه هذه الأجهزة عندما تصور حريمة حيازة أسلحة نافية على انها قلب نظام الحكم.. التصوير القانوني الأول إساءة الى مصر في الخارج.. والتصوير القانوني الثاني إساءة الى نظام الحكم الذي يمكن أن تقلبه مجموعة نافية من الأسلحة.. كما أخطأت الشرطة والنيابة أيضا في اتهام بعض الأشخاص بأنهم يستعدون لدخول الانتخابات.. والخطأ الأكبر إحالة قضية الاستعداد للانتخابات الى محاكمة عسكرية..

●● لقد تحولت الفتنة الطائفية الى تجارة.. أساءت لنا في الخارج وأعطت أعداء الأديان في الداخل فرصة وبعض الكتاب يخوض في القضية بسذاجة وبعضهم يتعرض لها عن جهل.. أو يسير مع التيار وبعضهم يلعبها في خبث..

●● ومع اقتراب الانتخابات عادت قضية الأقباط مرة أخرى الى السطح وهم على حق في السلبية لأن الانتخابات المزورة يهرب منها الجميع الأقباط والمسلمون.. والحزب الوطني أحتضن بعض الأقباط ولا يريد أن يغيرهم ومع ذلك لا يختارهم أو غيرهم في انتخابات الشعب والشورى قالوا حاول الوفد أن يقول أن حزب الوفد هو الحزب الطبيعي للأقباط.. قالت الحكومة انها مزايدة على أصواتهم.. وإذا حاول حزب التجمع أن يقول ان تاريخ الحركة اليسارية في مصر يجمع بين الأقباط والمسلمين.. قالوا: مزايدة.. وتنسى الحكومة أن الأقباط لهم دور في تأسيس حزب الوفد وتمويله وأن الحركة اليسارية نتيجة التقاء ثوار الشباب من الأقباط والمسلمين لمصلحة مصر.. إن كتابة التاريخ على حقيقته أفضل من توزيع الاتهامات.. وإشاعة التوتر بحكاية الفتنة الطائفية.

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

بمناسبة الانتخابات

عضو المجلس .. لائق طبيا ؟

لعل من ابسط البديهيات ان عضو مجلس الشعب لابد ان يتمتع بالقدرة على التفكير السليم والطاقة على العمل والأداء . أى ان خلايا مخه وجهازه العصبى يجب ان تكون لائقة للعمل ، واعضاء جسمه صحيحة وسليمة ، فبدون هذا لن يكون سوى رمز غير قادر على العطاء والانتاج يقضى نصف وقته فى العلاج بالداخل ونصفه الاخر فى العلاج بالخارج ، على نفقتنا بالطبع !!

واذا كان يقيننا ان العقل السليم فى الجسم السليم ، فايسط حقوقنا قبل ان نعطى اى شخص مسئولية حياتنا ومستقبلنا ان نطمئن على سلامة جسمه وعقله ، فليس من المعقول ان ينقلب مجلس الشعب الى مركز تأهيل مل، بمرضى الذبحة القلبية المنوعين من الحركة او الانفعال والتوتر .. أو مرضى الضغط المرتفع المحظور عليهم التفكير والاجهاد الذهنى !

تماما مثل من مرضى الشيخوخة والسمنة والنقرس .. وبعض الامراض العقلية .

○○○

نحن لا نعاير احدا بمرضه ، ولكن كل وظيفة او موقع عمل المقتضيات الجسمانية والصحية اللائمة ، وكلنا يعلم ان الطيار او ضابط الشرطة او الجيش لهم مستويات جسمانية مختلفة يجب ان يتمتعوا بها قبل دخولهم كلياتهم ، واذا تتغير طبقا لمراحل اعمارهم ومستوياتهم علمهم .. والمطلوب هو ان يتمتع عضو المجلس . بحد ادنى من اللياقة او على الاقل ان يكون خاليا من الأمراض الخطيرة او المعجزة ، وان لا يكون من بين الذين يمارسون الاضرار بذاتهم بمحض ارادتهم كالمدخنين ومدمنى الخمور والشراهة فى تناول الطعام الخ .

فى حوار لى مع أحد اساتذة القانون الدستورى يعدم امكانية تشريع ذلك قانونا ، فكم من البشر اصطاوا فكرا وحضارة للدنيا بأسرها رغم مرضهم او تقدمهم فى السن ولن يمكن عمل قانون دقيق بالمواصفات الجسمانية لعضو مجلس الشعب .

ولكن أرى ان بعض الحالات النادرة أو النماذج الفريدة لا تمنعنا من النظر لموضوع صحة عضو المجلس وياقته بعين الاهتمام وخاصة فى الاعضاء المعينين ، او ان نبدأ ذلك من ناحيتنا نحن الناخبين فنضعها فى اعتبارنا ونحن نختار من سنحملهم الى المجلس ليمثلونا وبحيث لا نحملهم على الكراسى المتحركة !.

د . محمد شرف

مدير عام المؤسسة العلاجية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٨٤

انتخابات مجلس الشعب ومسئولية الناخب

بعد بضعة اسابيع ستبدأ عملية الانتخابات لمجلس الشعب المصرى والمجلس يعنى كما نعلم جميعا روح وضمير وافكار الشعب المصرى كله وهو المعقل الحقيقى امام المكيدة لهذا الشعب دون النظر لحزب معين ومجلس الشعب يعنى ان كل افراد الشعب قد انابوا عنهم هؤلاء الاعضاء الموثوق فيهم كى يعبروا بكل مسئولية وامانة عن نبض وفكر ومستقبل شعب باكمله ومستقبل السنين القادمة فى أيد ارائهم وافكارهم لذلك ارجو من كل ناخب وناخبة ان يعلم ماهى افكار وسياسة هذا العضو وبعاهو برنامجه وماهى افكاره المستقبلية لهذه الارض ولشعبها واطلب من كل عضو سيرشح نفسه ان يدلى للمنطقة التى سينوب عنها ببرنامجه وسياسته كى يكون الكل على علم بما سيحدث عند الادلاء بصوته له كما يحدث فى الدول المتقدمة خاصة امريكا فنرى ان الرئيس كلينتون بعد من الآن حملة انتخابية بمبلغ ٢٠ مليون دولار ليعلن عن سياسته الجديدة التى سينتهجها فى المستقبل فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية لذلك ارجو من كل الشعب المصرى سواء رجلا أو امرأة الحرص على انتخاب من يمثل الشعب بامانة لانه فى النهاية عند انتخاب عضو صالح فهو لصالح الشعب نفسه وعند انتخاب عضو فاسد سيكون الامر على رؤوسنا جميعا والله الموفق .

السيد محمد عثمان
٢٠ ش الرجلة بورسعيد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٥

والى ترشيحات المحافظات تنتهى خلال أسبوع قائد حامية قارورة يقسم لجنود التحالف السودانية

كتب – حلمى بدر ورضوان الزياتى :

أعلن د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى أنه سيتم خلال اسبوع الانتهاء من ترشيحات المحافظات باستثناء ٣ محافظات فقط .

وقال أنه سيتم على الفور عرض كافة ترشيحات الحزب الوطنى على الرئيس مبارك لاصدار القرار النهائى لمرشحى الحزب فى كافة دوائر مجلس الشعب .

وقال والى فى مؤتمر شباب القاهرة الذى عقد بمركز شباب مدينة نصر وحضره د . محمد على محجوب وزير الاوقاف ود . محمود شريف وزير الادارة المحلية وأحمد العماوى وزير القوى العاملة وعصر عبدالاخر محافظ القاهرة ود . عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة والقيادات السياسية والتنفيذية ان قوات التحالف السودانية أبلغت الحزب الوطنى عن انضمام النقيب نبيل يحيى قائد حامية قارورة الحدودية الى قوات التحالف السودانية إحدى فصائل المعارضة السودانية المنضمين تحت لواء التجمع الوطنى الديمقراطى حيث وصل النقيب نبيل حيى الى إحدى قواعد قوات التحالف السودانية وبصحبته ١٣ من صف ضباط وجنود حامية قارورة بكامل أسلحتهم وسيارة لاندروفر .

وأشار د . والى أن النقيب نبيل يحيى سيكشف النقاب عن المعسكرات التى أعدت لابواء الارهابيين بمختلف مناطق السودان والتى تتم بها عمليات التدريب .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

سوهاج تشتعل!!

تؤكد التقارير الواردة من محافظة سوهاج الى العصفورة ان المنافسة قد اشتعلت بين المرشحين لعضوية مجلس الشعب في الانتخابات القادمة خاصة ان كافة المرشحين. من الشخصيات التي تتمتع بثقل شعبي كبير وعلى رأسهم احمد ابو صبحي وهو احد القيادات العمالية السابقة ويعد حاليا من اهم رجال الاعمال بسوهاج الى جانب محمد ابو النور نائب الدائرة الحالي «عمال» وايهاب مقلد..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

وبدأ موسم الرشاوى الانتخابية !

تعيين ملايين العاطلين وتشغيل

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

آلاف المشروعات .. فى تصريحات وزراء الحزب الوطنى

.. وبدأت الرشاوى الانتخابية مبكرة عن موعدها المعتاد وقبل الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب بفترة طويلة لفت انتباه الناخب المصرى.. بدأ اعضاء الحزب الوطنى الحاكم من الوزراء فى اقامة المؤتمرات وعقد اللقاءات وإجراء الحوارات مع كافة فئات الشعب فى محافظات ومدن وقرى جمهورية مصر العربية.. تحدث هؤلاء عن الانجازات الكبيرة التى تحققت فى ظل حكومة الحزب الوطنى وتصدوا عن برنامج الحزب الانتخابى ونشط الوزراء خلال هذه الايام فى افتتاح العديد من المشروعات الجديدة فى القرى والمدن والمحافظات لكسب ود الناخبين ».

واذا استعرضنا بعضا من هذه الرشاوى نجد ان مجلس الوزراء كما جاء فى تصريح لاحد المسئولين فى المجلس - يتابع بصفة يومية عمليات تشغيل الخريجين مع كل الوزارات والهيئات وفى تصريح لمسئول فى القوى العاملة: تقرر تعيين حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من المعوقين فورا دون انتظار لدفعاتهم ».

مسئول وزارى آخر من الحزب الوطنى يعد بتعميم مشروع التنمية الريفية «شروق» على جميع قرى مصر بعد أن اثبت نجاحه فى محافظات الصعيد ». ويؤكد نفس المسئول انه تم تقديم دراسة لمجلس الوزراء حول حل مشكلة البطالة للقضاء عليها على عدة مراحل قصيرة - متوسطة - بعيدة وتشمل الدراسة مشروعات انتاجية وخدمية يقوم بها الشباب فى المحافظات وعن طريقها سيتم تشغيل ١٧٠ الف شاب.

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

ويؤكد مسئول آخر في مجلس الوزراء انه قد تم وضع خطة خاصة لتحويل المحافظات الى مناطق جذب للاستثمارات!

ومن الرشاوى الانتخابية وفي احد المؤتمرات بمدينة الفيوم صدق احد الوزراء على مطالب شباب الفيوم باعتماد بناء وترميم ٤٢ مسجدا بتكلفة تبلغ عشرة ملايين جنيه الى جانب ضم ٤٠٠ مسجد اهلي لوزارة الاوقاف واعتماد ٥٠٠ خطيب.

وفي نفس المؤتمر وافق عضو آخر من اعضاء الحزب الوطني على دعم المدينة الرياضية بصحراء دمو والفيوم بمبلغ ٧٠٠ الف جنيه ودعم مراكز شباب الفيوم بمبلغ ٢٥٠ الف جنيه.. وأكد ان المقاهات الشبابية بالمؤتمرات والمسكرات والدورات الرياضية تحقق الحوار والتفاهم والادراك المتبادل بين الشباب والقيادات لمواجهة جميع المشاكل وقال ان الرئيس يتابع باهتمام هذه اللقاءات ويبدي تقديره لاكثر من الافكار الشبابية التي تطرح اثناء الحوار واضاف الوزير عضو الحزب الوطني الحاكم انه اعتمد مبلغ ٤٦٨ الف جنيه لدعم المنشآت الرياضية واستكمال مراكز الشباب بمختلف مراكز محافظة الوادي الجديدة !!

.. ومن الرشاوى الانتخابية ما اعلنه احد الوزراء عن توفير ربع مليون فرصة عمل للشباب على مستوى الجمهورية.. وزير آخر يعلن على الجماهير صرف حصة من الاسمدة لكل بطاقة زراعية دون تعطيل المزارعين قروضا جديدة.. ويعلن وزير ثالث عن قيده في تنفيذ العديد من المنشآت الحيوية مثل انشاء كوبري ضخم في منطقة شربين على الخيل يربط غرب النيل بشرقه.

ويعلن عضو آخر من اعضاء الحزب الوطني الحاكم عن توصيل الغاز الطبيعي الى ٦٥ الف مسكن ووحدة تجارية بالقاهرة الكبرى باجمالي استثمارات ١٤٧ مليون جنيه، كما سيتم توصيله الى ٢٧ الف وحدة سكنية ايضا بالاسكندرية بتكاليف ٥٠ مليون جنيه.. وتسمع الجماهير من مسئول آخر عن خطة متكاملة لتطوير شبكات الاسكي الخاص بمرافق الاسعاف على مستوى الدولة.

احد الوزراء يعلن عن انجازات وزارته فيقول ان انتاج مصر من الحبوب بلغ هذا العام نحو ١٧,٥ مليون طن وانه تقرر زراعة القمح طويل السنبلة على الانتاجية في مساحة ١٠ آلاف فدان بمحافظات الوجه القبلي ويصل عدد الحبات في السنبلة الواحدة في بعض الاصناف الى نحو ١٨٠ حبة بينما الحد الاقصى والاصناف العادية لايتجاوز ٥٠ حبة ويضيف للمسئول ان مصر لعبت الاولى في العالم من حيث انتاج الفدان من محصول الأرز.

الحكومة من خلال اعضاء الحزب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

البطئى الحاكم تقدم للجماهير ارقاما بالملايين عن الانجازات التى تمت والانجازات التى بدأ العمل فيها.. ففى احدى محافظات الصعيد تقرر انشاء ٤ الاف وحدة سكنية بتكلفة ٧٠ مليون جنيه، وفى محافظة اخرى تقرر تعيين ١٣٦ خريجا معوقا. وبدأت الآن وبالذات عمليات الاحلال والتجديد لمعدات ومهمات محطة توليد الكهرباء فى جميع حمادى الثانية التى توفر ٣٨ كيلو وات فى الساعة.

اخيرا لم تر او رشوة اخرى يتم الاعلان عنها الآن وهى اعتماد ٥٥,٧ مليون جنيه خلال الربع الاول من العام المالى الحالى فى اطار برنامج تطوير المناطق العشوائية فى ١١ محافظة يجرى التطوير فيها حاليا. رشوة اخرى يعلنها وزير وهى

تنفيذ خطة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

تتضمن اقامة ٩ مدن عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية خارج حدود القاهرة وفى جنوب الصعيد وجنوب سيناء تستهدف استيعاب ٢ ملايين نسمة وتوفر ٢٥٠ الف فرصة عمل جديدة للشباب ؟!

ورشوة انتخابية اخرى يعلنها احد المحافظين وهى البدء فى تسليم ٣ الاف وحدة سكنية للمواطنين لحالات الاخلاء الادارى والزواج الحديث والحالات القاسية والمعوقين.. كما تم الاعلان فى هذا الوقت بالذات عن تنفيذ مشروع للاسكان الاقتصادى لذوى الدخول المتوسطة فى القاهرة الكبرى والساحل الشمالى والغربى والصعيد.. ويتراوح سعر الوحدة مابين ٢٠ - ٣٥ الف جنيه.. كما تم الاعلان ايضا عن انشاء محطة للصرف الصحى لمدينة القطور. لخدمة ١٨ الف وحدة سكنية بالهضبة العليا والوسطى.. وتنفيذ مشروعين للصرف الصحى بمدينتى الخارجة والداخلة بمحافظة الوادى الجديد للمحافظة على الفيلد خالية من الطوب.. كما اعلنت الحكومة عن اعادة النظر فى الرسوم المحلية المفروضة على المنشآت السياحية.

من الاقرارات الانتخابية التى تم الاعلان عنها هذه الايام اقامة مشروع جديد لإنتاج الاسمنت فى وسط سيناء تصل طاقته الانتاجية الى حوالى مليون طن سنويا ويستخدم هذا المشروع الفحم المنتج من منجم المغارة كمصدر اساسى للطاقة الطلوبة لتشغيل المشروع الجديد.. كما اعلنت الحكومة انها وضعت خطة لنقل مصانع الاسمنت التى تعمل مصدرا رئيسيا للتلوث البيئة خارج المناطق السكنية.

هكذا يتقدم الحزب الوطنى بانجازاته وبرنامجه الانتخابى قبل الانتخابات التى سوف تكون بعد بضعة اسابيع لكسب ود الناخبين.. اذن تساءل: ماذا تعنى هذه الانجازات والارقام والمشاريع التى يتم الاعلان عنها يوميا من قبل المسئولين فى الحزب.. هل يصدق الناخب ماتقوله الحكومة؟.. هل فعلا تم توفير مياه الشرب النقية النظيفة الصالحة للشرب للمواطن المصرى؟

هل قضت الحكومة فعلا على البطالة؟ هل اعطت العمال فى القطاع العام حقهم.. هل.. هل.. وهل العديد والعديد من التساؤلات تبحث عن اجابات.. مهروفة جينا عند المصريين ان الواقع الأليم يكذب كل هذه الانجازات التى تتمنى لها ان تتحقق يوما ما لصالح المطحونين.

محمود فرج

المصدر : الـــــوفـــــد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطة لاستكمال البنية الأساسية بالوادى الجديد

تعيين ٢٦٠ طبيبا وممرضا

تحقيق مراقبة دقيقة للمشروعات لجنة مشتركة من الأوقاف والأزهر ووزارة التعليم لتقويم التدين في مراحل التعليم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

٢٠٠ مليون جنيه لتطوير المنوفية في ١١ محافظة

٥٥,٧ مليون جنيه لتطوير المنوفيات في ١١ محافظة

كتب: هشي الشرقاوي:

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

الإشراف القضائى على الانتخابات

مطلب جماعى لأحزاب المعارضة

ضمانات عديدة تضمنتها مذكرة احزاب المعارضة للمسئولين لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تاتى بمجلس يعبر عن تطلعات الأمة ويكون قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم. ولعل اهم تلك الضمانات الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية والذى اجمعت عليه الأحزاب كافة.

عبد الحميد بركات

إبراهيم دسوقى

عبدالحميد بركات –امين تنظيم حزب العمل– يقول: نحن نطالب منذ عام ١٩٨٢ بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات سواء قبل يوم الاقتراع فيما يتعلق بإعداد جداول الناخبين والمقار الانتخابية أم يوم الاقتراع، حيث نطالب بعدم تعيين الموظفين فى الجهاز الإدارى للدولة كرؤساء لجان انتخابية على أن يحل محلهم رجال القضاء ثم عملية الفرز حيث نطالب بأن يكون الفرز والانتخابات فى مقار غير تابعة للجهاز الإدارى للدولة.. فلا يعقل أن تكون اللجنة فى قسم شرطة وتنجح الحكومة بأقلية؟ ويرد أمين تنظيم حزب العمل على الادعاء بأن عدد رجال القضاء فى مصر لا يكفى لأن عدد اللجان الانتخابية فى سنة ٩٠ كان ٢٦ الف لجنة وليس عندنا من رجال القضاء والنيابة سوى ٨ الاف فقط طبقا لبيان الحكومة وفى هذه الحالة ليس من الضرورى أن يكون لكل لجنة فرعية رئيس من القضاء أو رجال النيابة إنما يكفى ان يرأس أحد رجال القضاء كل مجمع انتخابى والتجمع يشمل اكثر من لجنة واحيانا يصل إلى عشر لجان، وفى هذه الحالة سوف يكون عدد القضاة كافيا وأضاف قائلا: إن الانتخابات يمكن أن تجرى على عدة أيام وهذه ليست بدعة فى مصر حيث جرى هذا التصرف فى انتخابات ١٩٣٨ حيث اجريت الانتخابات على يومين، وكذلك اكثر دول العالم تجرى فيها الانتخابات على أكثر من يوم.

مجلس القضاء الأعلى

د. إبراهيم الدسوقى اباظة –سكرتير عام مساعد حزب الوفد– يقول: إن الانتخابات فى ظل النظام الديمقراطى لابد من أن تجرى تحت الإشراف الكامل لسلطة محايدة وأفضل سلطة هى السلطة القضائية، التى لابد من أن تنتظم عملية الإشراف حتى تشمل كل شىء خاص بالانتخابات.. الإشراف على جميع اللجان وليس اللجان العامة فحسب كما يجرى الآن ولا يعقل أن يشرف رجال القضاء على ٥٠٠ لجنة فقط من بين ٢٢٤ الف لجنة ولابد من اختيار القضاة المكلفين للعملية الانتخابية

مصطفى بكرى

بواسطة مجلس القضاء الاعلى لا بواسطة وزير العدل لان الوزير بوصفه عضوا فى السلطة التنفيذية لا يصلح لاختيار القضاة ويتم إجراء الانتخابات بواسطة صندوق زجاجى، ويتجنب د. أباظة من رد الحكومة بعدم كفاية القضاة ويقول: لو تم توزيع اللجان على مجموعات وكل مجموعة من اللجان تكون تحت إشراف قاض هنا يكون عدد القضاة كافيا كما يتفق ورؤية أمين تنظيم حزب العمل فى إجراء الانتخابات على أكثر من يوم.

كما تطالب أيضا بالإشراف الكامل لرجال القضاء على جميع وسائل الإعلام حتى لا يحتكر الحزب الحاكم كل الوقت المخصص للدعاية بل يوزع الوقت على جميع الأحزاب بالتساوى ويكون هناك عدل ثم يقوم رجال

عبد الغفار شكر

القضاء بالإعلان عن النتيجة.

مصطفى بكرى -وكيل حزب الاحرار- يقول: اعتقد أنه لابد من أن يتولى القضاء المصرى عملية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية، خاصة أن الانتخابات الماضية أثبتت وجود أساليب متعددة من الحكومة ساعدت من إحداث تزوير واسع فى البلاد حتى أن دور القضاء تحول إلى دور غير فعال ومن هنا يكون الإشراف الكامل على العملية الانتخابية مهما لعدة أسباب منها أن السلطة القضائية بما تناله من احترام واسع لدى الجماهير التى تثق بحيدتها وموضوعيتها سوف تكون مسار ثقة، كما أن الإشراف القضائى يعمل على عدم حدوث أى تزوير تحت أى مسمى وأى اعتبار.

إن عدد القضاة فى مصر غير قليل ونرى إمكان تنسيق الأحزاب مع الحكومة فى عملية توفير مشرفين ممكن والأهم من كل ذلك ضرورة وجود حكومة انتقالية لإتمام هذه المهمة بشكل محايد وموضوعى.

عبدالغفار شكر -أمين التثقيف بحزب التجمع- يقول: إن الفكرة التى يتقدم بها رؤساء الأحزاب المعارضة فى مصر للحكومة فى استمرار لجهودهم منذ أكثر من ١٠ سنوات لتوفير ضوابط نزاهة الانتخابات ويتمثل فى مشروع تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى يضمن نزاهة الانتخابات، ثم تقدم بها خالد محيى الدين إلى مجلس الشعب باسم أحزاب المعارضة ورفضتها الحكومة لأنها لا تريد الالتزام بهذه الضوابط، ومن أهم هذه المطالب: الإشراف الكامل لرجال القضاء على العملية الانتخابية بمعنى أن تنتقل إدارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل وأن يشرف قاض على كل مقر انتخابى وكانت الحكومة تقصر الإشراف على اللجان العامة ويضيف أمين تثقيف التجمع: اقترحنا أن يشرف كل قاض على عدة لجان انتخابية داخل المقر الواحد. ويدخل ضمن إشراف القضاء أن يعلن القاضى نتيجة الانتخابات وليست وزارة الداخلية إلى أن يكون حكم محكمة النقض نهائيا وليس لمجلس الشعب.

جلال عيسى : يدعو الصحفيين إلى خوض انتخابات مجلس الشعب

وألقى جلال عيسى وكيل النقابة أمين عام المؤتمر كلمة أكد فيها أنه : يسعدنا جميعا أن نبدأ مؤتمرنا الثالث عشر.. مؤتمر أهل الفكر والرأى.. لنتحاور معا بالحسنى وبالمنطق المتوصل إلى كل ما فيه رفعة شأن مهنتنا النقابية.. وأعلاء شأن وطننا الغالى وصيانة كلمته الحرة النزيهة.. البعيدة عن كل هوى.. والجريئة من كل زيف.. حتى تظل صحافتنا مرفوعة أعلامها.. مجلجلة أصواتها مدوية فى أسماع الدنيا بكلمة الحق لا بإلاح صوت مصر وحشرجتها وسوالفها الشريفة إلى كل مكان على أرض المعمورة.

وطالب بإتاحة كل الصحفيين وأكد أن الصحفى لا بد أن يكون قلما بتارا يناضل به عن قضايا الوطن وهو لسان حال الشعب فى السراء والضراء..

وأكد أن شباب الصحفيين يتطلعون بلهفة ولهف إلى أتاحة الفرص أمامهم للتقدم ولشد سواعدهم المشروعة لنأخذ دورهم الصحفى حتى نتخذهم من الاحباط وضياع الامل الذى أصابهم لخيبا بسبب بعض تعديلات القوانين!!

وأكد أن صحافتنا الوليدة لن يعوزها فى مسيرة التنمية وأكد أن مصر.. منذ زمن طويل وكانت سلاح الشعب كله فى معركة الاستعمار والانحراف والرجعية.. وأكد أننا عندما رفضنا القانون ٩٣ لسنة ٩٥ كنا على حق.. وموقفنا ثابت ضد كل ما فيه مساس بحرية الصحافة وحرية الصحفى.. وكل الحريات العامة والشخصية.. وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير وحرية المقدرة وحرية الابداع بما لا يتعارض مع تعاليم الاديان السماوية.. ونقيم هذا المجتمع ومبادئه التى نحرص دائما على الحفاظ عليها على كل المقومات الاساسية له وسلامته العامة وأمنه القومى.

وتمنى جلال عيسى الصحفيين بمناسبة اقتراب انتخابات مجلس الشعب أن يدرسوا امكانية خوض الانتخابات

دعم مادى وأدبى للمرشحين مهما كان الحزب الذى رشحه

حاملين راية الحرية والدفاع عن الشعب ومشاعل الخير والنور لعصر وبلادنا..

وسوف ندعمه أنطلاقا ماديا وأدبيا وان نرحل الصحف عن مساندة أيا كان الحزب الذى رشحه.. فهو واضح لدينا نريد أن نكون مطمئنين أن أحدا فى مجلس الشعب القادم عندما من الاعضاء يساند قضيتنا ويرعى مشروع قانوننا خير رعاية حتى يرى النور..ليحقق لنا جميعا الحرية التى نتطلع إليها وتأخذ صحافتنا مكانها اللائق الجديرة به بين صحافة العالم المتقدم.. وحتى يقدم لنا مجلس الشعب الجديد أى مطالع العام القادم أن شاء الله أى فى أشهره الأولى المهنية المناسبة التى تليق بنا وبدورنا.. حتى نبتهج بها ونقيم لها عيدا.. ونعمل قدر الامكان على سيان المهنية غير المناسبة التى ناقبناها فى شهر مايو الماضى وهى القانون ٩٣ لسنة ٩٥ العجيب.. ورفضنا هذه المهنية وسنظل نرفضون لها أى أن يصدر القانون الجديد صحفنا أصل الصحفيين والأمة كلها.. وحاملا لمشاعرهم فى صحافة حرة شريفة تستهدف الخير ولا تبتغى الليل من أجل أو الفساد الذى نتمنى أن نقتلعه جميعا صحافة وشعبا من جذوره..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المحرر : المحروسة
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

مبارك والجدران الأربعة.. ونزاهة الانتخابات القادمة

مصطفى شقيق

شغلوا جميع وسائل الاعلام وتصريحات لجميع المسئولين في الحكومة حول نزاهة الانتخابات القادمة.. والمسئولون في الحكومة وفي الحزب الوطني بدءا من الرئيس مبارك شخصيا وحتى أكتاف المطبعين مرورا بالوزراء المعينين وغيرهم من مسئولي الحزب والحكومة حريصون خلال الأيام الأخيرة على التأكيد على نزاهة الانتخابات. ولم يكلف أحدهم نفسه بتقديم دليل ملموس واحد عن نزاهة الانتخابات. بل ان لكل منهم من التصريحات والقرارات مايؤكد عكس هذا الكلام وذلك ايضا بدءا من الرئيس مبارك شخصيا وحتى أسفر المسئولين والمتطوعين.

فالرئيس مبارك أعلن صراحة ان قانون الطوارئ باق حتى خلال فترة الانتخابات وانه شخصيا متمسك برئاسته للحزب الوطني الحاكم وهو مايؤكد على تطبيق مساءة نزاهة الانتخابات.

والقرار حسن الأثاني أصدر قرارا تعسفيا يمنع أقامة أي سرادقات ضمن الدعاية الانتخابية وان المؤتمرات الانتخابية

ان يسمح بأقامتها الا داخل جدران أربعة وبعيدا عن الشارع ورئيس مجلسنا ان يحضر هذا القرار من وزير الداخلية دون الحصول على موافقة القيادة السياسية.

وأصدرت المحليات قرارا آخر يعمل ايضا في اتجاه مضاد لحرية الانتخابات وهو تعليق لافتات بالشوارع والميادين مع تحصيل ألف جنيه تأمين من كل مرشح، وهي قرارات أخرى أي جانب عدم قانونيتها.. فلن تكن لتصدر هذه القرارات الغريبة دون تنسيق مع الحكومة، أما تصاريح الكلمة الشفوية عن نزاهة الانتخابات القادمة تتناقض مع ماتتخذه حكومة الحزب الوطني من قرارات خاصة بالعملية الانتخابية. فهل هناك من الضمانات مايؤكد على نزاهة الانتخابات البرلمانية القادمة؟!

الدكتور ابراهيم الدسوقي ابانة سكرتير عام الوفد: للساعد يؤكد له ليس هناك اي مؤشر على اقامة انتخابات حرة ونزيهة ويقول: سبق ان الحظنا من خلال المؤشرات الحكومية ان الحكومة تعتزم المضي في نفس الطريق الذي دلت عليه من قبل وهي طريق تزوير الانتخابات وان كل اجراء يطالب به المعارضة لوقف التزوير أوبعده منه تقابله الحكومة بالرفض التام ومن ذلك مثلا ماتم رفضه كاقامة لجان قضائية في الدول الديمقراطية من ضرورة توقيع الناخب في جدول الانتخابات مع وضع في رقم مستند اثبات شخصية، هذا الاجراء البسيط ضروري جدا لسلامة الانتخابات وهو اجراء ترفضه الحكومة مكتفية بتأشير رئيس اللجنة الحكومي امام اسم الناخب.. ولا ادري سببا لرفض الحكومة لاستخدام المستوق الزجاجي بدلا من الخشبي الذي يمكن فكه أوإعادة به.. ليس لدى الحكومة مايؤكد من اجراءات ان الانتخابات البرلمانية القادمة ستكون لانتخابات حرة اللهم الا اذا وضعنا الامل على التصريحات والتجربة أثبتت فشل هذا المرفوض.

ويقول الدكتور عادل الركيبي: منذ بدء النظام الانتخابي في مصر بعد يوليو والقضية مثيرة ويلتمس على مجموعة من التصريحات البراقة.. والمراحل أي الاجيال الانتخابية في مصر عرفت طوال عمرها عددا من التصاريح أي المطالبات.. ففي فترة من الفترات كانت كل الحياة الانتخابية التي تعبر عن رأي الامة مرتبطة بالاستفتاءات.. تلك فترة كانت اكثر ارتباطا بالانتخابات الرجعية والتي اشتهرت فيها نسبة ٩٩,٩٪ وكانت هي النتيجة النهائية لاي عملية انتخابية يتم اجراؤها خلال تلك الفترة.. وجاءت فترة الحالية والتي يمكن تصنيفها على انها مرحلة التزوير الانتخابات وهي الفترة

الاخيرة التي اتصدت بالتصريحات النائمة للمسئولين عن نزاهة الانتخابات واصبار غير عادي على عدم اتخاذ اي اجراء عملي يضمن نزاهة العملية الانتخابية.

ويقول علي سلامة سكرتير مساعد الوفد ورئيس اللجنة العامة بالجيزة يقولون بأنوفهم ماليس في قلوبهم.. فمما يؤسف له اننا بين الحين والاخر نقرأ أو نسمع في اجهزة الاعلام تصريحات من الرئيس حسني مبارك او وزير الداخلية تؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون نزيهة ونظيفة ونقية من اي تزوير وان الحكومة لن تتدخل في سير المعركة الانتخابية. كلام كثير يرتفع الى العمل والفعل.. فحتى اليوم لم يصدر عن اي مسئول قرار باجراء واحد يضمن هذه النزاهة او أحدية فالنظام مازال يصر على ان تمضي الانتخابات القادمة على غرار الانتخابات السابقة منذ شهدت عصر الانقلاب الشهير.. والدليل ان الحكومة استعانت بجميع طلبات المعارضة من حيث اقامة الرئيس مبارك مازال متمسكا برئاسته للحزب الوطني وهو اكبر خلل تجري في ظله الانتخابات.. ولم تفكر الحكومة ولا الحزب الحاكم في دراسة وتنفيذ مطلب واحد من مطالب المعارضة لضمان نزاهة الانتخابات ولو من قبيل ذر الرماد في العيون.. فالنظام الحاكم متمسك باستمراره قابضا على مقاليد الحكم وهو يعلم ان ذلك لن يكون الا في هذا الجو القاتم الذي تعيشه القوى السياسية المصرية.. ثم يتدخل النظام في العملية الانتخابية بطريقة سافرة بدوار

لوزير الداخلية بمنع المسيرات والمؤتمرات الا داخل جدران اربعة وهى سياسة جديدة ليس لها مثيل فى اى دولة ديمقراطية فى العالم.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل صدرت تعليمات للطيران بمنع تحليق الطائرات المرشحين عن الاحزاب والشعارات الانتخابية للاعلان عنها.. فكيف يتسنى لاحزاب المعارضة الاعلان عن مرشحيها وبرامجها وشعارها الانتخابى فى ظل سيطرة الحكومة والحزب على جميع وسائل الاعلام وبسعة الانتشار.. لانى اقولها كلمة صريحة مدوية تسمعها الدنيا كلها.. النظام المصرى متمسك بمقاعد الحكم وهو فى سبيل ذلك يعمل على تزوير ارادة الامة من خلال الانتخابات المزيفة رغم ما يصدر من تصريحات معاكسة لهذا الاتجاه.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحـــــرار
التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

هذا الزمان

لأبد من خوض الانتخابات القادمة

تجرى الآن - على قدم وساق - الاستعدادات فى الأحزاب بخوض الانتخابات القادمة فى أكتوبر .. خاصة بعد أن أعلن الوفد والأحرار والعمل عن نيتهم فى دخولها .. ولى رأيى أن يتخلف حزب - مهما صغر حجمه أو كبر - على خوض الانتخابات، لأنه لن يتم توسيع الهامش الديمقراطى الذى نعيشه إلا من خلال الممارسة والتصدى للخطأ والصواب الذى حدث بها..

ذلك أن الحكم «السلطوى» يمتاز عن الحكم «الشمولى» الشيوعى» بمرونة ومراجعة حتى لحظة سقوطه، ويلاستمراره .. حتى لو أدى هذا الى استجابته لبعض الضغوط الشعبية، وسماحه بتعددية هامشية ديكورية .. عكس الحكم الشمولى الذى لا يسمح سوى بسلطة الحزب الواحد .. وهيمنة ديكتاتورية هذا الحزب.

إذن..

لا سبيل امام وصول هذا البلد للتعددية الحزبية واستقلالية العملية الانتخابية ونزاهتها .. سوى خوض الانتخابات بكل ما قد يحدث فيها من سلبيات.

شرط الا نتوقف بعدها عن كشف سلبيات الانتخابات القادمة .. وإيجاد نوع من الضغط الشعبى .. لكى نخفف من هيمنة الحزب الحاكم .. والقناعة بان نترك مهمة اختيار حكومته .. لأصوات الناخبين فى مصر..

فمثلا من السلبيات التى تقف الآن على رأس الانتخابات القادمة هى حرمانها لقوى فاعلة من دخول الانتخابات .. باعتقال رموزها وتشويه تاريخها .. بحجة انها قوى غير شرعية .. وتأتى على رأس التهم الموجهة لها الاعداد للانتخابات!!

وقد يكون هذا صحيح قانونيا..

ولكنه غير صحيحا سياسيا .. ويحوى تناقضا مضحك .. كيف يتم اعتقال رؤوس جماعة وكل تهمتها انها تعد للانتخابات القادمة .. بينما الحكومة تدعو جميع الأطراف فى كل وسائل الإعلام للمشاركة فى الانتخابات .. قالوا فى البداية أنها جماعة إرهابية وعندما لم تتمكن الحكومة من اثبات ذلك قالوا إنها جماعة غير شرعية .. ثم من الذى يحكم إن هذه الجماعة غير شرعية او غير شرعية، ومن الذى أعطى هذه الحكومة هذه السلطة .. لكى تحكم بشرعية جماعة او عدم شرعيتها .. لابد أن يكون هذا الحكم صادرا من هيئة (مستقلة) عن الحكومة وعن الأحزاب .. من جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا من الشارع المصرى.. تحكم بشرعية ذلك المواطن او عدم شرعيته وتحدد ذلك فى الدستور .. حتى الدستور الحالى لا يقر ذلك .. فلكل مواطن - حسب بنوده - حق الترشيح والانتخاب.

حامد سليمان

٠٠١٥١٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

المعارضة فى الانتخابات القادمة

تحالف «شعبى» أم تحالف «هوية»

أحمد حسين صالح

كما شهدت الفترة نفسها تحولات جوهرية فى طبيعة النظام السياسى الذى يقوم على الحزب الواحد .. فبدأت عام ١٩٧٦ التعددية الحزبية الحديثة فى مصر ، وتطورت من ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكى الى اكثر من عشرة احزاب سياسية شاركت فى الانتخابات البرلمانية والمحلية والنقابية ، بالاضافة الى قوى اخرى محجوبة عن الشرعية وتمارس بالفعل نشاطا جماهيريا وسياسيا مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين والناصريين قبل صدور الحكم بقيام حزب ناصرى.

ومن ثم فقد تباورت فى فترة الدراسة حوالى سبع قوى سياسية معارضة تنتمى الى مواقع طبقية مختلفة تفاوتت فى حجمها ، وفاعلية تفاعلها ودرجة تمثيلها فعلى الطبقات التى تزعم تمثيلها وهى حزب الوفد الجديد ، وحزب الاحرار وحزب العمل والاخوان المسلمون وحزب التجمع والحزب الناصرى ، والحزب الشيوعى المصرى . مثلت الخريطة السياسية للقوى المعارضة فى مصر بمختلف منطلقاتها الفكرية ، ومن الواضح انها تمتد من اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

● مواقف القوى السياسية من التحالف والعمل الجبهوى :

هناك ثلاثة مواقف متمايزة من التحالف والعمل الجبهوى :

١- الموقف الاول: تتبناه قوى اليسار التى ترى ان قيام تحالف اشتراكى هو شرط اساسى لبناء جبهة اوسع .. هى الجبهة الوطنية الديمقراطية التى تضم طبقات وقوى اجتماعية متضررة من اوضاع التبعية وغياب الديمقراطية ، ويمكن ان تكون لها اشكال متنوعة من الاعمال الجبهوية المؤقتة والتعاون والتنسيق مع قوى معكة يمكن ان تشمل اعضاء محتملين او قوى تنتمى استراتيجيا الى الجبهات المضادة ، ولكن هناك من يستبعد الحزب الوطنى وحزب الوفد من هذه الجبهة.

٢- اما الموقف الثانى من العمل الجبهوى فتتبناه قيادات وقدية وشخصيات ليبرالية ترى ضرورة اقامة جبهة وطنية تقوم على الاتفاق على خط قومى ديمقراطى يضمن الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفية والاستثنائية ، وهى تشمل كافة الاحزاب والقوى الراغبة فى المشاركة.

٣- الموقف الثالث : تتبناه قيادات فى حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين، ويرفض قيام الجبهة على اساس طبقى، بل يراها موجهة فى الاساس ضد اعمال الحضارة الغربية ، وضد الهيمنة الامريكية والصهيونية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحد قوى التحالف على اساس الموقف الفكرى.

وبالرغم من الاختلاف حول طبيعة الجبهة واطرافها فهناك اتفاق عام بين القوى السياسية على عدم التصارخ على الاجزاء السياسية ، بل يجب ان تشمل القوى الجبهوية عن الشرعية والنقابات والمنظمات الجماهيرية ، وذلك لاختراق الحصار الذى فرضه النظام السياسى على القوى السياسية والمعارضة عن جماهيرها.

● نتائج الانتخابات فى الفترة (١٩٧٦-١٩٩١)

ادت الظروف العامة فى المجتمع المصرى الى انقسامه الى جبهتين متعارضتين .. اولاهما : تضم الطبقات والقوى الاجتماعية المتضررة من سياسة الانفتاح الاقتصادى والارتباط بالحالم الراسمالى والتبعية والتطبيع مع اسرائيل فى اطار من الحكم المطلق والشمولية السياسية التى حالت بين هذه القوى وبين التحرك بحرية للدفاع عن مصالحها ، اما الجبهة الثانية فقد ضمت قوى التحالف الطبقى الحاكم المستفيد من هذه السياسات. ولعبت التعددية السياسية دورا هاما فى وجود التحالفات السياسية التى حكمتها العديد من الانتخابات ، وكانت اهم التحالفا - اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات فى عام ١٩٧٧ والتحالف المصرى عام ١٩٧٥ ، ولجنة القوى

اسم الكتاب : التحالفات السياسية والعمل المشترك فى مصر(٧٦-١٩٩١)

المؤلف : عبدالغفار شكر.

الناشر: كتاب الاهالى رقم (٤٩)

سنة النشر: يوليو ١٩٩٢

ثانى الانتخابات التشريعية فى مصر فى نوفمبر القادم .. حيث تتنشط الاحزاب والقوى السياسية المختلفة فى هذه الاونة لخوض غمار هذه المعركة .. الا ان مسالة التحالفات بين قوى المعارضة المختلفة تعد احدى الآليات التى تدعمها فى مواجهة الحزب الحاكم الذى بات يتخوف جديا من فقد مساحة واسعة من مؤيديه .. نظرا لحالة السخط العام فى الشارع المصرى من جراء السياسات التى ينتهجها ، وقد اجمع المراقبون على ان الانتخابات القادمة سوف تصبح بمثابة علامة فارقة لمستقبل الحزب الحاكم وحكومته ، ان لم وجب القاء الضوء على مسالة التحالفات السياسية فى مصر. فان هذا الكتاب الذى بين ايدينا والذى يهدف فى الاساس الى التعرف على مدى وعى القوى السياسية بمسالة التحالف ، والقضايا التى تراها اساسا لتعاونها ، ومدى نجاحها فى بلورة برنامج عمل لتنظيم اعمالها.

ويركز هذا الكتاب على خمس قضايا هى:

١- اطار الاداء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٠) او انقلاب الخطوة / خطوة .

٢- القوى السياسية ومسالة التحالف.

٣- الاشكال المتطورة للتحالفات السياسية فى هذه الفترة.

٤- مضمون الخطاب التحالفى وسماته الاساسية.

٥- استنتاجات عامة حول خبرات التحالف وسقوطها.

يعتبر عام ١٩٧٦ البداية الحقيقية لتنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تعد لمسئول الاول عن الازمة الراهنة فى المجتمع المصرى ، والتى بدور الكتاب هنا حول تحالف قوى سياسية فى مواجهتها، فعلى هذا العام استكملت القوانين الاساسية التى تعتبر اهم العلامات البارزة على طريق الانفتاح.

الوطنية للدفاع عن الديمقراطية عام ١٩٨٣ ، واللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتحالف الاشتراكي، ومشروع الاتفاق الوطني ، والتحالفات الانتخابية بين الاخوان والوفد في ١٩٨٤ ، والاخوان والاحرار والعمل في ١٩٨٧.

ولقد تمثل الخطاب التحالفي لهذه القوى العديد من القضايا الاساسية على النحو التالي:

١- الاصلاح الديمقراطي.

٢- رفض الصلح مع اسرائيل ومقاومة التطبيع.

٣- مسئولية امريكا عن العدوان الصهيوني.

٤- مساندة الثورة الفلسطينية.

٥- الازمة الاقتصادية والاجتماعية وقضية التنمية. ويمكن القول ان قضايا الاصلاح الديمقراطي هي الحلقة الرئيسية للعمل التحالفي في مصر في هذه الفترة ، حيث تجمعت حولها دائرة واسعة من الاحزاب والقوى السياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، وذلك من حيث أولويتها على غيرها من القضايا السياسية موضع الاتفاق ، فهذا الخطاب ينظر اليها باعتبارها المدخل الوحيد لاصلاح كافة جوانب المجتمع الاخرى.

هذه هي تجربة التحالفات السياسية في مصر .. فماذا يمكن استخلاصه منها؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة في المستقبل؟ في هذا الاطار يمكن رصد ثلاثة نماذج رئيسية:

الاول : التحالف الطبقي الحاكم بقيادة الفئات الكومبرادورية ، بتلقي معها دائرة واسعة وملتوية من الفئات والشرائح الاجتماعية المستفيدة من سياسة الانفتاح والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي ويلاحظ اختراق الانقطاع لكل شرائح المجتمع.

الثاني : تحالف الطبقات الشعبية التي تضم الطبقة العاملة وفقراء ومتوسطي الفلاحين والسام واسعة من الفئات الوسطى وعناصر الرأسمالية المنتجة والمرتبطة مصالحها باستقلال السوق الوطني وتحقيق مصالح هذا التحالف من خلال سياسة تنمية مستقلة متمحورة حول الذات.

الثالث: يأتي على ارضية البعد الروحي للأزمة المجتمعية الشاملة ومانطرحه من ازمة هوية ، حيث يتطور التحالف الاسلامي الموجه ضد تغلغل الحضارة الغربية وقيمها.

واخيرا تبرز عدة حقائق هامة في هذا الموضوع:

أولا: ان القيود المفروضة على التعددية الحزبية وعلى حرية الديمقراطية حررت التحالفات السياسية من اليمد الجماهيري الذي لايمكن بدونه ان تتحول الى قوة ضغط حقيقية.

ثانيا: ان الخطاب التحالفي كان اكثر جوانب هذه التحالفات نضجا.

ثالثا: اعتمدت القوى السياسية في مصر خبرة هامة من تحالفها السياسي ، ونجحت في صياغة نقاط اتفاق هامة ، وخاصة فيما يتصل بالاصلاح الديمقراطي.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

أعمال بلطجة وشغب في ميت غمر بسبب انتخابات مجلس الشعب

وقعت أمس احداث مؤسفة عندما نشبت مشاجرة واسعة بين قريتي بشالوش ومنشماى بمركز ميت غمر بسبب قيام أعوان أحد المرشحين الجدد لانتخابات مجلس الشعب بنزع لافتات منافسه وعضو مجلس الشعب السابق عن الدائرة عبدالرحمن بركة وقد اصيب في المشاجرة عدد من أهالي القريتين وتولت النيابة التحقيق.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد المصرى
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

مسلسل أعمال «البلطجة» فى النادى الكبير انتقل الى انتخابات مجلس الشعب فى ميت غمر!

امر سرحان عبدالعاطى رئيس نيابة مركز ميت غمر بإخلاء سبيل اربعة من المتهمين بضمان مالى قدره ٥٠٠ جنيه لكل فهم كانوا قد اشتركوا فى مشاجرة ضخمة نشبت صباح امس بين فريقى سنتمامى وجشاوش مركز ميت غمر وذلك عندما حاولت جبهة احد المرشحين الجدد فى انتخابات مجلس الشعب القادمة إزالة اثار الحملة الاعلانية لمنافسه عضو مجلس الشعب الحالى فنشبت بينهم مشادة كلامية تحولت الى مشاجرة استخدمت فيها الات حادة وحجارة واسفرت عن اصابة ٦ اشخاص باصابات بالغة وتم نقلهم الى مستشفى ميت غمر للعلاج.

امرت النيابة بإخلاء سبيل ٣ متهمين اخرين بضمان مالى قدره ٣٠٠ جنيه، وقررت اخلاء سبيل ٦ متهمين بضمان محال اقامتهم فى الوقت الذى امر فيه رئيس النيابة بضبط واحضار ٣ من المتهمين الهاربين.

كان اللواء محمود ياسين مدير امن الدقهلية قد تلقى اشارة بوقوع مشاجرة بين فريقى سنتمامى وجاشاوش لخلاف بين انصار عضو مجلس شعب حالى وآخر من المرشحين الجدد .. نتج عنها وقوع عدد من المصابين وقد اسفرت تحريات فريق البحث الذى انتقل الى موضع الحادث واشرف عليه العميد عصام الشيخ مدير ادارة البحث الجنائى والعقيد مصطفى حسين رئيس المباحث الجنائية والرائد مجدى ابو شادى رئيس مباحث المركز عن ان الخلاف قد نشب عندما حفر انصار المرشح الجديد الذى يشغل منصب عضو مجلس ادارة ناد كبير وعرف عنه البلطجة لازالة اعلانات النائب الحالى عبدالرحمن بركة والموجودة على جدران المنازل بقريته فتعرض له انصار الثانى مما ادى لاشتباك دائرة الخلاف.

كما اسفر الحادث عن اصابة كل من احمد ابراهيم البدرى ٥١ سنة مهندس والدسوقى على ٣٦ سنة عامل والمتولى توفيق ٤٨ سنه عامل وفهمى حافظ ٤٩ سنة صانع احذية ويحيى حسين ٤٣ سنة سائق ونجله حمادة ١٦ سنة طالب .. وتم نقلهم الى مستشفى ميت غمر تحت اشراف العقيد احمد حسين رئيس فرع البحث بميت غمر وبإحالة البلاغ الى النيابة امرت بحكمها المتقدم.

مامون محمود

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــالـــى
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

٣ أوراق و ٦ صور بدون ألوان من الدقهلية

الورقة الأولى: هدفنا أن نعيد الثقة للاختيار الديمقراطى

ماجدوى المشاركة
أن يفوز الشعبية
الحزب الواسعة
الحاكم بالمقاعد
تقطع ويخسر
الطريق النظام
على شرعية
وجوده؟! المزورين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا قبل حزب التجمع دخول معركة الإنتخابات النيابية القادمة برغم عدم استجابة الحكومة لأى مطلب من الضمانات التى طالبت بها أحزاب المعارضة لتوفير حياد ونزاهة الانتخابات؟

هل يكفى وعد أو عهد لم تف به الحكومة أبداً فى أى مرة سابقة؟

وعلى وجه الخصوص، كيف قبلت لجنة التجمع بالقبول هذا القرار وهى المحافظة على شهدت بشهادة شهود العيان وبالوثائق وبأحكام القضاء بل صور التدخل والتزوير سواء جرت الانتخابات بنظام القائمة أو بالنظام الفردى؟

أمين عام لجنة التجمع بالدقهلية الأستاذ رافت سيف يقول:

استقبلنا وعود كافة المسئولين بنزاهة الإنتخابات من رئيس الجمهورية إلى المحافظ باعتبارها تعبيراً عن النوايا والأمنيات الطيبة التى نأمل تحقيقها، لكننا للأسف لا نعول عليها كثيراً لأن الواقع يشهد أن تزوير إرادة الناخبين بلغ درجته المتعمدة قد أصبحت له آلية خاصة تربطه عضوياً بأى عملية إنتخابية يديرها الحزب الحاكم، وقد شهدنا فى الدقهلية منذ عام ١٩٧٩ وحتى إنتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ١٩٩٠ ما يؤكد ذلك.

■ برغم هذا فقد قبلتم قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة؟

- لم نقبل القرار فقط بل طالبنا قيادة التجمع به قبل ذلك وتحمسنا له لأننا فى أجندة الدقهلية ندرك من واقع مسئولياتنا الوطنية طبيعة المتاعل التى تهدد سلامة واستقرار الوطن كله.

وما طبيعة هذه المخاطر فى تقديركم؟

- أبرزها واشدها هو هذا التزوير المتكرر لإرادة الناخبين و الإصرار على استخدام أدوات القوة والتأديب لفرض حالة من التسلط لأغلبية وهمية بلا سند شعبى حقيقى وتجميد الأوضاع لبقى الحال على ما هو عليه دون أى أمل فى التغيير، ولو احتكر الحزب الحاكم السلطة طوال الخمسة عشر عاماً الماضية إعتماداً على الاختيار الديمقراطى الحر للمواطنين لما ظهرت تلك السلبيات التى أصبحت تهدد المجتمع كله، ولكن الحاصل أن السلطة بقيت لأكثر من عشرين عاماً بنفس سياستها وتفسر رموزها ورجالها بالقفز على إرادة الناخبين وتزويرها وتلك حقيقة يعلمها جيداً رجال الحزب الحاكم أنفسهم الذين لا يتورع بعضهم ودون خجل عن إعلانها فى جلساتهم الخاصة كشكل من أشكال التباهى وتأكيد السيطرة، وقد أفضى هذا الوضع الشاذ إلى نتيجتين بالغتى الخطورة.

الأولى: إحساس المواطنين بعدم الجدوى الحياة السياسية وعدم جدوى المشاركة أو الاهتمام بالحياة العامة وانتشار حالات السلبية الكاملة واللامبالاة بما يجرى أو يثار من قضايا هامة.

.. والثانية الثانية، هى فقدان الثقة فى جدية وجدوى الأسلوب الديمقراطى البرلمانى كوسيلة لتحقيق الإصلاح أو التغيير الاجتماعى وبالتالى راجت فكرة اللجوء إلى العنف كحل وحيد لتحقيق ذلك.

■ ليس دفاعاً عن المسلمين ولا تبريراً لوقائعهم، لكنى أظن أن هذه السلبية واحدة من صفات تراث العمل السياسى فى مصر قبل ظهور الحزب الحاكم؟

تتردد هذه الفكرة كثيراً، لكنها ليست صحيحة بالإطلاق والتعميم فما أكثر المرات التى طالبت المشاركة الشعبية وسارعت هذه الحكومة نفسها بوقائع إيجابية. وإذا كانت (السلبية) مرض اجتماعى تظهر أعراضه أحياناً، فهى كمثل مرض لها عوامل تساعد على التخلص منها وعوامل تساعد على استفحاله، والحكومة والحزب الحاكم يستفيدان من عزوف الناس عن المشاركة فى الحياة السياسية لتخلو الساحة منهم وفى غيابهم تتحقق المصالح الشخصية الضيقة المستفيدين من هذا الغياب. وبالتالى فإن ممارسات الحزب الحاكم تهدف إلى هذا التفهين المتعمد وإقصاء المواطنين عن المشاركة، وإشاعة حالة اليأس والسلبية ولقد وصلت هذه الحالة إلى الدرجة التى تهددنا جميعاً حكاماً ومواطنين بالخطر.

السلبية والمشاركة

لو أخذنا بالأرقام الرسمية عن أعداد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات تبين لنا أن عام ١٩٧٩ قد شهد ذروة واضحة فى أعداد المشاركين، ثم بدأ التراجع التدريجى فى هذه الأعداد منذ عام ١٩٨٤ ثم عام ١٩٩٠ ووصلت أدنى درجاتها فى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة التى جرت فى جو من الفتور العام والامبالاة كان الموقف مختلفاً فى عام ١٩٧٩ فوقتها كانت الآمال معقودة على حدوث الطريق الديمقراطى وقدرة الانتخابات النزيهة على التعبير الصحيح عن حجم القوى السياسية المختلفة فى المجتمع وبالتالى القبول بمبدأ الإصلاح أو التغيير التدريجى

أحمد عز العرب

عبر البرلمان . وأذكر على سبيل المثال فى قريتى يومها حضر جميع الناخبين ومنهم من كانت ظروف عمله قد فرضت إقامته بعيداً عن قريته لسنوات ورغم ذلك حرصوا على الحضور . حتى بدت سيرة معركة الإعادة للانتخابات بينى وبين مرشح الحكومة فقد تم الاستعانة بالقواء زكى بدر وزير الداخلية الأسبق والذى كان مديراً لأمن الدقهلية ليشرف بنفسه على معركة الإعادة فاستخدام قوات الأمن المركزى بأيماء الناخبين عن اللجان بالقوة ثم أعلنت النتائج منذ الصباح وقبل أن يتمكن الناخبون من دخول اللجان والإدلاء بأصواتهم

هذا الموقف زعزع ثقة المواطنين فى النظام السياسى فمع استخدام القوة لتزييف إرادتهم ساد الاعتقاد بأن ما تريده السلطة وبن تختاره سيتحقق سواء ذهب المواطنون إلى صناديق الانتخاب أو قبعوا فى منازلهم وهذا الاحباط المتكرر فى حدوى الأسلوب الديمقراطى مزن من إنتشار فكرة اللجوء إلى العنف باعتباره الطريق الوحيد الممكن للإصلاح أو التغيير. وهذا هو الخطر الذى يهدد أمن وسلامة المجتمع كله ويحتم على كل القوى الوطنية أن تتنبه له فما جدوى أن يفوز الحزب الحاكم بمقاعد البرلمان وأن

يشمر النظام السياسى كله فى نفس الوقت عن مشروعيته ومبرر وجوده! إن عملية إدلاء الناخب بصوته فى اول خطوات المشاركة الواعية فى صياغة نمط الحياة السياسية ، وعندما تتعرض هذه العملية للتزييف وعندما يشعر المواطن بأن دوره غير مرغوب فيه وأن هدف السلطة هو إزاحته ـ يأتى ساعة من أداء حقه الدستورى فالطبيعى جداً أن يكون رد الفعل عنده هو اللامبالاة والسلبية.. والغريب بعد ذلك أن تعود اجهزة الإعلام الرسمية لتتهمه بعدم الانتماء.. فتمضى بسهولة وغباء فى وطنيته.

■ هذا إذن هو هدفكم من دخول الانتخابات القادمة؟!

وهل هناك هدف أسمى من أن تعيد للمواطنين الثقة فى قدراتهم على التغيير والإصلاح وأن تكسب أكبر عدد منهم للاختيار الديمقراطى لمواجه معا

مخاطر الاحباط العام والتفكك الاجتماعى؟ نحن بالطبع داخل فى الفوز لكل مرشحينا لكن الأهم من الفوز بعدد أن تنجح فى الفوز بثقة أكبر عدد من المواطنين لمستعيد الوطن كله عافيته وحيويته ، فالمشاركة الشعبية الواسعة فى الحياة السياسية تقطع الطريق على المزورين وتسد ابواب الفساد

■ أشرت فى حديثك إلى الارتباط بين التزوير وبين أية انتخابات يجريها الحزب الحاكم . فما هى جوانب هذا الارتباط الذى تراه؟

- أصبح التزوير فى نتائج الانتخابات لطول تكراره وكأنه القاعدة العامة وحين يؤكد مسئول كبير أن الحكومة لا تزور الانتخابات بل إن الناس هى التى تزورها ثم يتردد هذا القول على لسان آخرين فى أجهزة الإعلام والادارة، فإن هذه العبارة ـ بغض النظر عن مدى صحتها ـ تعطى انطباعاً بالقبول العام لفعل التزوير وكأنه ليس عملاً شائناً بل مشروعاً والظاهر أن الشرطة تتورط شعار الحياد بالموقف السلبى حين يقوم أحد المرشحين بتسديد بطاقات الناخبين لصالحه إذا كان من رجال الحزب الحاكم، وعموماً إن تسديد بطاقات الغائبين هو واحد من اساليب التزوير وهناك غيره اساليب كثيرة بعضها يتم فى شكل قانونى كإعادة تشكيل حدود الدوائر الانتخابية طبقاً للقانون الصادر عام ١٩٩٠ والذى بمقتضاه أصبحت محافظة القليوبية تضم ١٧ دائرة انتخابية لم يتم تحديدها على أى أسس موضوعية ، طبقاً لدستور ١٩٧٢ كانت الدوائر الانتخابية تتوزع بالنسبة لعدد السكان والقاعدة أن الثالث البرلمانى يمثل ٦٠ الف نسمة وهى قاعدة لم يلتزم بها القانون الجديد إذ تتفاوت اعداد السكان فى كل الدوائر الانتخابية فى مصر كلها. كما لم يلتزم القانون الجديد بقاعدة التقسيم الإدارى. ففى حالات قليلة يتطابق التقسيم الإدارى مع الدائرة الانتخابية كما فى حالة مركز طلخا وبلقاس وشربين تمثلها خمس دوائر كما تتفاوت اعداد المسجلين بالجداول الإنتخابية فى الدوائر تفاوتا كبيرا ففى دائرة المنزلة ١٧٧ الف صوت وفى اجا ١٥٢ الف بينما لا يزيد عدد الناخبين فى الدائرة التاسعة بالقاهرة (الساحل) على تسعة الاف صوت وقد ترتب على هذا التفاوت فى النطاق الجغرافى والعددى للدوائر أن ظهرت مفارقات فاضحة فى نتائج انتخابات ١٩٩٠ إذ نجح بعض المرشحين فى دخول البرلمان بما لا يزيد على الف صوت بينما اخفق البعض الآخر رغم حصوله على اكثر من عشرة الاف صوت وفى الممارسة العملية يتضح أن الهدف الحقيقى من توسيع نطاق دائرة معينة على حساب دائرة أخرى او تمزيق بعض الدوائر لم يتم إلا بهدف نجاح أكبر عدد من مرشحى الحزب الحاكم والمثل الواضح لدينا فى الدقهلية تلك الدائرة الجديدة التى تم تقسيمها لتناسب مرشح الحكومة فى ذلك الوقت فهناك على خط الفقى واحد اربعة مراكز متتالية هى: ميت سلسيل ثم الجمالية ثم المنزلة ثم المطرية واعيد تقسيم نطاق المراكز الأربعة إلى دائرتين : (الجمالية) وتضم المركزين الثانى والرابع والمنزلة وتضم الأول والثالث . وهكذا تداخلت جغرافيا وإداريا حدود الدائرتين بشكل متعمد لتسهيل مهمة مرشح الحكومة الذى كان وزيرا للرى فى ذلك الوقت وتقنين اصوات خصومه.

من جانب اخر فإن ترشيح الوزراء لمقاعد البرلمان خلط مقصود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فكيف يراقب الوزير نفسه أو يحاسبها؟ وما أن تبدأ جولات الدعاية للمرشحين الوزراء حتى يتعثر وزير الإسكان بتقديم ملايين الجنيهات من ميزانية الدولة على أنها تبرعات لمساندة زملائهم فى دوائرهم الانتخابية وكأنها تبرعات من جيوبهم ثم تأتى عمليات الإعلان المفاجئ عن تعيير مقار اللجان لترك الناخبين فى يوم الانتخاب فحلاً عن التلاعب الذى تضم اسماء المتوفين والغائبين الذين يجرى تسديد بطاقاتهم ، واستخدام جماعات البلطجية لإبعاد المندوبين. ثم تجد الحكومة لديها دائماً ما يكفى من مبررات أو ذرائع لتجعل الإشراف القضائى على الانتخابات مجرد اشراف رمزيا بلا فاعلية، إن أى لبيب يعرف الحيلة الخبيثة بتأخير وتعديلاً أكبر على سير الانتخابات وتتالياتها.

أما الطامة الكبرى فهى عدم الخضوع لأحكام القضاء، بالطعن فى النتائج المزورة و ترك المزورين بلا حساب ..

وهكذا فإن التزوير له اشكال متعددة لا ينتهى أو يحد منها إلا الوجود الفعلى وبأعلى درجات المشاركة وهذا ما نسعى إليه تحقيقه.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦/٩/١٩٩٥

الهضيبي:

لم نحسم موقفنا من الانتخابات

كتب محمد منير: اكد المستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، ان قرار إحالة المقبوض عليهم من عناصر الجماعة إلى القضاء العسكري سيضفي على الانتخابات المقبلة صورة قاتمة.

واشار في تصريحات لـ "الاهالي" ان قرار خوض انتخابات مجلس الشعب بعد التطورات الاخيرة، يرتبط برغبة كل عضو في الجماعة، ولم يؤكد او ينف وجود قرار بمقاطعة الانتخابات، مشيراً إلى أن الانتخابات ستجرى بالنظام الفردي والشخصي..... البقية ص ٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــالـــى
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الهضيبي : لم نحسم موقفنا (بقية)

هو الذي سيحدد بنفسه ما يراه ، وحول موقف المتهمين في القضية قال إننا سنساند من يرشح نفسه منهم طالما توافرت له فرص النجاح.

ونفى الهضيبي اتفاق الجماعة مع حزب العمل على برنامج مشترك للانتخابات ، مؤكدا اننا بصدد بحث هذا الموضوع حاليا.

ومن ناحية أخرى تواصل النيابة العسكرية التحقيق في قضية تنظيم الإخوان المسلمين تمهيداً لإحالتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا.

وشملت قائمة المتهمين حتى الان ٤٩ متهماً بينهم عدد من قيادات النقابات المهنية خاصة الأطباء على رأسهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد للنقابة وعضو مجلس الشعب السابق .

وتضمن قرار إحالة المتهمين في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٥ ضم كل ما يرتبط بها من قضايا أخرى حسبما تحدد التحقيقات ، كما سيتم ضم قضية "سلسبيل" إلى قضية تنظيم الإخوان ، نظراً لاتهام محمد عزت الشاطر رئيس مجلس إدارة شركة سلسبيل للكمبيوتر بعلاقته بالجماعة.

وكشفت مصادر "للأهالي" عن أن الصحفي محسن راضي رئيس تحرير مجلة التجاريين والمتهم في القضية سوف يعود إلى مصر خلال ساعات قادماً من أمريكا لتسليم نفسه لسلطات التحقيق .وكانت مباحث امن الدولة قد فتشت منزله اثناء سفره للخارج.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

امال عثمان فى مأزق بسبب أولاد علام

امال عثمان

كتب على حادى: تواجه د. امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية مازقا انتخابيا صعبا فى الدائرة الثانية (فيصل) بالدقى بعد إصدار وزير الاوقاف ومحافظ الجيزة قرارات بإزالة منطقة أولاد علام ذات الكثافة السكانية العالية والثقل الانتخابى المؤثر فى ترجيح كفة اى مرشح.

ويأتى هذا الموقف المتعنت لوزير الأوقاف د. محمد على محجوب ومحافظ الجيزة عبد الرحيم شحاتة فى الوقت الذى برز فيه مرشح قومى للاخوان المسلمين هو المستشار مامون الهضيبى باعتباره المنافس الوحيد الحقيقى لامال عثمان.

وكان المؤتمر الجماهيرى الذى اقامته د. امال عثمان فى اولاد علام ليلة الاربعاء الماضى قد شهد مهزلة للحزب الوطنى حينما حاول بعض اعضائه تحويل المؤتمر إلى مبايعة للوزيرة والبعد عن مناقشة مطالب اهالى المنطقة بقيام وزارة الاوقاف بتمليكهم الأرض المقامة عليها مساكنهم من عشرات السنين، إلا ان اعضاء حزب التجمع بالمنطقة نجحوا فى فرض سيطرتهم على المؤتمر وطالب احمد شرف وعبد الله احمد المحاميان بحل جذرى للمشكلة خلال شهر كشرط لتاييدها فى الانتخابات.

يذكر ان وزارة الاوقاف قررت طرح أرض اولاد علام للبيع فى مزاد علنى لبناء عمارات استثمارية وقدر ثمن الأرض بنحو ٢٦ مليون جنيه، ولم يمنع حساسية موقف الوزيرة فى الانتخابات وصعوبته، فى مواجهة منافسة الاخوان المسلمين، من إصدار قرارات إزالة

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طعن فى انتخابات الشورى
يتهم الحزب الوطنى بالتزوير

كتب محمد الصدفى:

تقدم عبد الرازق منصور المرشح الخسوبة مجلس الشورى بطعن أمام محكمة القضاء الإدارى طالب فيه بإلغاء قرار إعلان نتيجة الانتخابات بدائرة الروضة بقارسكور وفوز مرشح الحزب الوطنى والحكم له بالتعويض المناسب عما لحقه من أضرار مادية ومعنوية قال الطاعن فى دعواه إن عملية التصويت شهدت العديد من وقائع التزوير وتسويد البطاقات وإثبات حضور عدد كبير من المؤيدين وتصويتهم لصالح مرشح الحزب الوطنى الذى قام مساندوه بإطلاق أعيرة نارية لإرهاب الناخبين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

■ اتحاد الشباب التقدمي ■

الأمانة العامة لاتحاد الشباب التقدمي أيدت قرار حزب التجمع بخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة واستعرضت الأمانة مشروع البرنامج الانتخابي للتجمع وأكدت على ضرورة تقديم التجمع كبديل ثالث في مواجهة الفساد والإرهاب والتركيز على قضايا البطالة ومحدودي الدخلين الأساسية ، والتأكيد على ضرورة دفع الوافدين - خاصة الشباب - للمشاركة في العملية الانتخابية وقررت وضع كافة إمكانيات الاتحاد وتشكيلاته بالمحافظات تحت تصرف لجان المحافظات في الحزب للقيام بالمهام والتكليفات الخاصة بالحملة الانتخابية ،وإعداد برنامج مطلبي نوعي خاص بقضايا الشباب ومشكلاتهم وعرضه على لجنة الانتخابات المركزية بالتجمع لإقراره ، كما يجرى الإعداد لتنفيذ دورة التثقيف المركزية لكوادر الاتحاد بالمحافظات بخصوص الإعداد للانتخابات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

وكيل وزارة الأوقـــاف بالمنوفية يتدخل لصالح مرشـح لمجلس الشعب

اشتد الصراع بين المشايخ على الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى دائرة مركز الشهداء بالمنوفية وتركز الصراع بين الشيخ مصطفى شتات والشيخ عبد الحكم الجندى وأصدر الشيخ محمد عبد الواحد وكيل وزارة الأوقاف بالمحافظة قراراً بنقل الشيخ عبد الحكم (امام مسجد سيدى شعل) إلى قرية دار جبل حتى تخلو الساحة للشيخ مصطفى احد اعوان وكيل الوزارة. ومن جانبهم بدأ أنصار الشيخ عبد الحكم فى تقديم الشكاوى ضد مرشح وكيل وزارة الأوقاف وتحريض مرشحى دائرة الشهداء الآخرين ضده.

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولاد سالم والانتخابات

عقدت قبيلة أولاد سالم بسوهاج اجتماعاً مساء الأربعاء الماضي، لبحث ترشيح أحد أبنائها في انتخابات مجلس الشعب المقبلة، بعد أن "بلفت" قيادات الحزب الوطني وعودها بترشيح واحد من القبيلة.

"الوطني" رشح العضو الحالي عطية البربري برغم انه كان قد ساند المرشح المستقل في انتخابات الشورى الأخيرة ضد مرشح الوطني، غير أن مرشح الوطني نجح بأصوات أولاد سالم.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

بطاقة الإنتخاب شرط التعيين في أوسيم!

فرض الحزب الوطني بأوسيم هيمنته الكاملة على المشروع القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمركز. "البطش" بطلب من المتقدمين للعمل كمدرسين والمشروع أن يقدموا بطاقاتهم الإنتخابية من بين مسوغات التعيين، وأن يقدم كل منهم كشفاً بما لا يقل عن خمسين اسماً للمدرسين يحملون بطاقات. في بعض الحالات جمعت قيادات من "الوطني" بطاقات انتخابية دون أن تعيدها.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

دوائر

صراع آل عبد الآخر

صراع شديد تشهده عائلة عبد الآخر بسوهاج حول المرشح لعضوية مجلس الشعب بعد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة على ترشيح إبن المرحوم حلمى عبد الآخر لارتباطها بصلة نسب ونصر أحمد عبد الآخر عضو مجلس الشورى على ترشيح إبنه. وظهرت جبهة جديدة لتأييد الأخير من أبناء سوهاج للتجار بسوق روض الفرج لوقف الحافظ منهم.

٠٠١٥٢٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــالـــى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

بيبو فى الانتخابات

فى شوارع مدينة طلخاء ظهرت فجأة لافتات من القماش تحمل اسم (محمود الخطيب" ابن الدائرة فى خدمتكم.. مرشح لعضوية مجلس الشعب) وظن الكثيرون انه لاعب كرة القدم الشهير محمود الخطيب حتى ظهرت على الجدران ملصقات جديدة تحمل نفس الاسم وتسبقه بلقب اللواء.

٠٠١٥٣٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــالـــي
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

صراع الجبابرة

تشهد دمياط صراعاً محموماً داخل اروقة الحزب الوطني للاستقرار على مرشحي مجلس الشعب، فيتصارع كل من د.حسين الجمال امين عام الصندوق الاجتماعي، ود.علي جوهر عميد كلية تربية دمياط، ومحمود زيدان وانهى وطوط للترشيح «فئات» في مدينة دمياط. اما العمال فيتصارع ثمن ١٣ عاملاً من الحزب الوطني للترشيح وعلى رأسهم علي يصل عضو مجلس الشعب الحالي، وحسن شوشة عضو مجلس الشعب السابق وجلال حسين، والسيد ابو عبد الله وحاتم البدري وهم من ابرز المرشحين في الحزب الوطني. اما كمال خالد عضو مجلس الشعب مستقل فئات فلن يرشح نفسه في انتخابات مجلس الشعب، وهناك احتمال ان يخوض المهندس حسن دره وحزب العمل، الانتخابات هذا العام، كما يتردد ان حزب الوفد سيرشح عباس الطرابيلي «فئات»، ويرشح حزب الاحرار محمد على درة امين الحزب بدمياط (عمال)، والإخوان يرشحون عبد الوكيل مصطفى «عمال».

٠٠١٥٢٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهالي
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

عين حورس

قبل غرق السفينة

باقي من الزمن شهران وتجرى انتخابات مجلس الشعب الجديدة والمجالس النيابية - ومنها مجلس الشعب - هي التي تعبر عن مصالح وامال منتخبيها وهي التي تشرع القوانين التي تضمن تحقيق هذه المصالح وتلك الآمال وهي التي تواجه الحكومات نيابة عن شعوبها إذا ما انتهجت هذه الحكومات سياسات معادية لمصالح الشعوب. إنن هي صوت الشعب وضميره داخل جدران البرلمان.

وهذا الدور الذي من اجله وجدت المجالس البرلمانية في الدول الديمقراطية ويحتم التدقيق في اختيار المرشحين للمجالس النيابية فمازال ماثلاً في الأذهان، ومازال نصب أعيننا تجربة نواب الكيف الذين احتلوا مقاعد نواب الشعب في المجلس المنحل والذين انقطعت عضويتهم بعد إدانتهم.

ولأن الشعوب ليست فاقدة الذاكرة ولأن عقولها وضمائرها ووجدانها سجل للتاريخ الشرعه والمظالم فإن الرسائل التي البنا محذوفة من ترشيح اشياه نواب الكيف ففي رسالته إلينا يحذر نبيل سيف، وفي رسالة من منير محمود إسماعيل والسيد عبد الحميد على وبشارة نجيب نصيف وناجي حنين جرجس ومحمد حسين أحمد ومحمد محمود سليمان من شبرا يحذرون أيضاً ويوجهون تحذيرهم إلى قيادات الحزب الوطني أن يتقوا في اختيار مرشحيه حتى لا يأتي منهم كما أتى في السابق نواب هم تجار مخدرات أو أصحاب سوابق او لهم تاريخ سئ في معاداة الشعب المصري أو الوقوف ضد مصالحه، او نواب ناشون دوماً ومصفقين وموافقين في كل الاوقات حتى لو كانت الموافقة على ذبح مكاسب ومصالح وامال واحلام الشعب.

وهذا التحذير يعني فقدان الثقة والشك الذين يستتبعهما الخوف من وعلى المستقبل فمن سيرشحه الحزب الوطني وإن كان على شاكلة نواب الكيف واصحاب السوابق المعادية للشعب فإنه سيبذل قصارى جهده وسيضع كافة إمكاناته وهي ليست قليلة فهي إمكانات الحزب الحاكم التي سيضعها بين أيادي مرشحيه ليضمن لهم المرور إلى مقاعد المجلس وتمثيل الشعب.

ويأتي التحذير والخوف من الآن وقبل إعلان الحزب الوطني لقوائم عله يلبه أولي الأمر إلى اننا جميعاً ركاب سفينة واحدة، وإن تقويها فسيغرق الجميع ، وإن ينجو أحد فانتيهوا ياسادة وكفى عداً للشعب وتوابا ليسوا مجربين عنه تعرفون قبل غيركم انه لم يمنحهم شرف انتخابهم.

بهيجة حسين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهالي
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

هموم الجماهير لن يحلها نواب التزوير

في مؤتمر جماهيري حاشد استعدادا لانتخابات مجلس الشعب القادمة في ميت غمر كانت مشاكل الجماهير ومعاناتها المحور الرئيسي في حديث القائد العمالي عطية الصيرفي في مرشح العمال بالدائرة، وأمين التجمع في ميت غمر وكما نبه عطية الصيرفي إلى خطورة تجاهل هذه المشاكل في ظل تقاعس النواب السابقين الذين جاءوا بالتزوير طالب بضرورة أن يفطن أبناء الدائرة إلى حقوقهم وواجباتهم.. وليس ذلك غريبا على أبناء دائرة اشتهرت بالوطنية والكفاح ضد الأنجليز والفرنسيين.

فقد فجر الصيرفي في المؤتمر الذي حضره البدري فرغلي عضو مجلس الشعب والشيخ مصطفى عاصي عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ورئيس اللجنة الدينية بحزب التجمع يوم الأربعاء الماضي، قضايا البطالة والصرف الصحي ومشاكل التلاميذ الصحي.. ومخططات الحكومة لضرب الطبقات الفقيرة.

بطالة وفقر ومرض

في البداية - أوضح عطية الصيرفي أن هموم ومشاكل هذه الدائرة لا تختلف كثيراً عن هموم المجتمع. بل كانت نتيجة طبيعية - لضعف النواب الذين تعاقبوا عليها، في المجلس بالتزوير. وأعطوا وعوداً لأهالي الدائرة ولم ينفذوا منها شيئا على الإطلاق.. واصبح مثالك ياء اسمه البطالة ليس فقط بين شباب المتعلمات وحدهيلي التخرج ولكن ظهرت بطالة بين العمال الذين مستهم سياسة الخصخصة. ومع تفاقم البطالة سيطرت حالة من الركود الاقتصادي على كافة افراد الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية لم يعد هناك طبقة متوسطة ولكن طبقة فقراء الاغنياء.

وإذا كان أهالي ميت غمر يعانون الفقر والبطالة - كما قال عطية الصيرفي، فإن الخدمات والمرافق العامة وصلت إلى حد الانحدار

والتدهور.. فهناك على سبيل المثال كوبري القابر الذي انخفض عمره الافتراضي ويرغم الدور الحوى للكوبري الذي يربط حي المساكن ومقابر السيحيين إلا أن نواب المجلس السابقين لم يفكروا في تجديده على الأقل، وأخطر من ذلك مشكلة الصرف الصحي في قرية ميت ناجي - وارض الجزيرة والتي أدت إلى إصابة عشرات التلاميذ بالأمراض المزمنة مثل الانيميا والبلهارسيا ولن تسلم ميت غمر - نتيجة لذلك من الإصابة بالأوبئة مثل حالات الفئ والإسهال التي اجتاحت بعض المحافظات.

إفلاس تجاري

وهناك مشكلة الرسوم التجارية المرتفعة والتي أدت إلى زيادة معدلات الإفلاس التجاري (البروتستو) وحالات عدم الدفع والأغرب من ذلك ان موظفي مصلحة الضرائب يتقاضون ٢٦ قرشاً كحوافز شهرية. في حين يحصل موظفو الجمارك على عشرات الجنيهات كحوافز.

وتساءل كيف تواجه الأسر المصرية وبطبقة الموظفين تلك المآكل الاقتصادية؟ في حين ان هناك طبقة رأسمالية جديدة تستطيع شراء شقة بحوالي ٥٠ مليون جنيه. والأغرب ان هذا البرج السكني - الذي يجري انشاؤه الآن - من المنتظر ان يصل حجم استهلاكه من الكهرباء حوالي ٣ في الألف من كهرباء مصر.

من المشاكل التي فجرها ايضا عطية الصيرفي مشكلة التأمين الصحي الذي فرضته الدولة وحولته إلى نظام جباية. في حين توقف خدماته. وأضاف:

رغم المحاولات المستمرة من جانب الحكومة لتزوير الانتخابات في هذه الدائرة وثبات الا ان دوري سيتحضر في توعية الناس بحقوقهم وواجباتهم فقد تلقى ابناء الدائرة درسا قاسيا فلا مؤخرا من جراء النواب الحاليين في المجلس. كثرت وعودهم ولم ينفذوا منها ولو وعداً واحداً. بل اختفوا من الدائرة طوال خمس سنوات وبدوا في العهود مرة ثانية لاستعطاف ابناء الدائرة.

وأكد الصيرفي - أن دائرة ميت غمر من معاقل البطلة المصرية التي واجهت الاستعمار الفرنسي والاحتلال الانجليزي. واستضافت احمد عرابي واحتضنت عبد الله النديم ورحبت بثورة سعد زغلول. وتصدت لمحاولة تزوير الانتخابات في عصر اسماعيل صدقي. وانضما رئيس الوزراء ووزير الداخلية في العصر الملكي.

تدقيق الاختيار

كما ذكر الشيخ مصطفى عاصي عضو المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ورئيس اللجنة الدينية بحزب التجمع - أن اختيار ممثلي الدائرة اصبحت أعانة

متابعة:
عبد اللطيف وهبه

قومية وتتطلب تلك المرة عن بقية الانتخابات السابقة. فالمجتمع المصري يمر بحالة من التشكيل وترتيب اوضاع الناس نتيجة لتلك السياسات التي تطبقها الحكومة وبالتي بها اصحاب رؤوس الأموال. انها سياسة الخراب الاقتصادي. ومع تطبيق هذه السياسة .. لا يجب أن نصدق دعاوى الحكومة بأننا سوف نجني هذا العام ثمار تلك السياسة. ولكن سيزداد الفقير فقراً.

لقد اصبحت الانتخابات صفقة سياسية تعقدها الحكومة عن طريق مرشحيها الذين يتخذون بالوعود الكاذبة وما ان ذهبوا إلى المجلس نسوا وعودهم. وبدأوا في تنفيذ السياسات الحكومية. وربما تعد الحكومة - في جرابها مجموعة أخرى

من القوانين السيئة – قبل قانون العمل – الموحد وقانون الاسكان الجديد. لكن كيف يختار المواطن مرشحاً يثق فيه من بين عشرات المرشحين الذين بدأوا فى دخـول المعـركـة الانتخابية فى ميت غمر؟!

ان ابسط إجـابـة عن ذلك هى الاستفادة من الدورة السابقة ودراسة سلبيات وإيجابيات الأعضاء السابقين وبحسبة بسيطة لن تجد مشروعاً واحداً شاركوا فى تنفيذه لأبناء الدائرة ورغم أن عطية الصيـرفى القـائد العمالى الذى وقفت ضده الحكومة لم يحظ بدخول المجلس نتيجـة للتزوير الحلنى والفاضح إلا انه قدم خدمات عديدة لأبناء دائرته بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية وقف مع العمال ضد قوانين التعسف ويجانب المرضى فى سبيل الحصول على الخدمات العلاجية والحرفيين ضـد ظلم مـصـلـحـة الضـرائب. والفلاحين الذين ارهقتهم سياسة الحكومـة ومـازال نصـيـرا لكل المستضعفين من أهالى ميت غمر. ولم يخرج يوماً بين مؤهل وآخـر وهذه هى الأسـس السـيـاسـية فى عـمـلـية الصـيـرفى الذى دخل السـجـون والمعتقلات من اجل أبناء مصر.

وعندما زورت الحكومة الانتخابات السابقة التى حصل فيها الصيرفى على ١٧ الف صـوت. لم يحـزن ولم يياس. ولم يخسر شيئا ويكفيه شهادة أبناء دائرته على التزوير.

لا تتسول الأصوت

اما البدرى فرغلى عضـو مجلس الشعب – فقد اوضح لأهالى ميت غمر ان المعـارضـة البـرلمانية فى الدورة السابقة – خير دليل على جهود حزب التجمع فى مناصرة الطبقات الفقيرة. وقـال: نحن لم ذات فى يوم من الأيام للتـحـايل على المواطنين وتضـليل الاصوات عن طريق الرشوة الانتخابية كما يفعل نواب الحزب الوطنى، ولكن

لتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم التى اهدرها نواب زعـمـوا انهم ممثلين لهم مـالبث ان اكتشف المواطنون انهم ستار للحزب الحاكم.

وقال إن نضال حزب التجمع على مر تاريخه الطويل ليس جديداً على حزب عاش اعضـاؤه فترات طويلة متنقلين بين السجون والمعتقلات من اجل كـرامـة هذا الشـعـب. وبثـبـاء الاقـدار ان اتـصـرف على عطيـة الصيرفى شخصيا فى سجن ليمان طرة واشـعـر بحماسه وكفاحه عن قرب. وإذا كنا نريد نوابا اقوياء فى المجلس فإن الإرادة القوية للشعب المصرى لابد وأن تأتى هذه المرة بهم.

وهذا امر طبيعى على شعب عانى كثيراً من الفساد والرشوة ولعل اخيراً إلى حقوقه بعد أن خدعهم نواب زعموا انهم من ابناء الطبقة العاملة وانضم خلال الدورة البرلمانية انهم من أبناء طبقة رجال الأعمال!

التزوير الحكومى

وانتقد البدرى فرغلى اسـالـيـب الحكومة فى التزوير وقال إن المواطن العادى لو زور بطاقته الشـخـصـية حكموا عليه بعشر سنوات سجن فى حين يوجد عندنا حكومة تزور إرادة الشعب دون حسيب أو رقيب.

وحذر البدرى فرغلى أهالى ميت غمر من مغبة الانصياع لوعود هؤلاء المنافقين خاصة فى الانتخابات القادمة التى تريد فيها الحكومة نوابا من طراز خـاص مـوافـقـة على القوانين المشبوهة التى اجلتها من الدورة السابقة وعلى راسها قانون العـمـل الموحـد وتحـديـد الـعـلاقـة الإيجارية فى المساكن.

وقال: إذا كانت الحكومة تشدق ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فاننا نقول إنه برنامج الخراب الاقتصادى الذى يهـدف إلى افـقـار الشـعـب وضـرب الصنـاعـة الوطنيـة وفـضـل العمال واطاعة اوامر صندوق النقد الدولى فقط. ولعل الجميع يذكر ما فعله التجمع فى الدورة السابقة فقد عارض بشدة قانون العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وحذر قضايا ضـرب الصناعة الوطنية. واستيلاء المسـئـولين على أراضى سـهـل حشيش. وقضية الأسبولين.

واسـتـذكر الـبـدرى فـرغلى تصريحات الحكومة بأن الانتخابات هذه المرة ستكون نزيهة ومحيدة عن التزوير. وقال إن ذلك اعتراف رسمى بتزوير الانتخابات الماضية.

وفى النهاية قال عطية الصيرفى إن حضـور البدرى فرغلى إلى ميت غـمـر لم يكن مـصـادفـة ولكن فى محاولة للتعرف على ظاهرة برلمانية اختفت فى احيان كثيرة. فقد أعاد المعارضة العمالية إلى المجلس مرة اخرى. كـمـا انه كـان خـيـر تمثيل لليسار المصرى والعمال فى الدورات السابقة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العدد : السبوعية
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

سماسرة الانتخابات..!

هذه الأيام يعد سماسرة الانتخابات انفسهم ويجهزون أوراقهم للترشيح في انتخابات البرلمان القادمة.. وسماسرة الانتخابات هؤلاء معروفون في كل الدوائر ويمثلون ظاهرة غير حضارية فرضت نفسها .. للأسف .. بعد ثورة ٢٣ يوليو وزاد نشاطها اتساعا، وهم لا صلة لهم بالسياسة أو الانتخابات، لكن أصابهم محمومية تامة في الحصول على بضعة آلاف من الجنيهات من المرشحين الأغنياء والاغنياء أيضا لقاء تنازلهم عن الترشيح أو المتاجرة في الأصوات الانتخابية لمن يدفع أكثر!!.

بين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة يقول عنها أنها ظاهرة قديمة ولكن كانت محدودة وكان من يقوم بعملية السمسرة في الانتخابات يتكشف أمره بسهولة لأن في أواقع شخص خسيس لا أخلاقي لا يهتم بسمعته أو باسمه.. وهذه الظاهرة اتخذت في الأونة

في الأيام الأخيرة خاصة مع أسلوب الانتخابات بالنظام الفردي والترشيح لمن ينفق الملايين في الدوائر سواء من الشراء أو للمحرومين ثم تبدأ عملية للسامرات بين السمسار الذي قد تكون له شعبية قليلة وبين المرشح الذي ينفق الاموال الكثيرة.. ولا يملك شعبية تحمية شعبيته هي الاموال التي يشتري بها المنافس السمسار» بمبلغ كبير ليتنازل عن ترشيح نفسه ويصبح المجال مفتوحا للمرشح الذي دفع.

ونفس هذا النوع من السماسرة يقوم ببيع أصوات الناخبين الذين وعدوا من المرشحين، فيقوم بتجميع أصوات مشجعة منه حتى وصل الصوت في بعض الدوائر إلى اكثر من ١٠٠ جنيه للصوت في انتخابات ماضية.. ومع الظروف الاقتصادية السيئة في مصر فإن ظاهرة بيع الأصوات تزداد وينشئ اصحابها لهم وأعوا حريتهم ويأعوا معها

الديمقراطية وأبرزها:

كما أن هناك إيضا ما يستغلون العملية الانتخابية لاستجداء الشهرة بأي صورة ويأتل التكاليف، بترشيح نفسه في دائرة يدافس فيها

شخصية سياسية أو رمزاً سياسيا بارزاً، رغم أنه يعلم سقوطه وعدم حصوله إلا على عدة أصوات تعد على أصابع اليد الواحدة، وهذا حدث بالفعل في دوائر كثيرة، وتأكدت منه على حد قول بس سراج الدين - نتيجة تجربتي الانتخابية بمشاركتي ومراقبتي للجان

الانتخابية بصفتي رئيسا للجنة الوفد بالقاهرة وذلك حسب احصاء وزارة الداخلية بعدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح ناجحا أو راسبا.

والسبب في انتشار هذه ظاهرة كما يراه بس سراج الدين، يكمن في أن الحكومة جعلت رسم الترشيح في

الانتخابات شئيلا جدا بحيث أن لكل مواطن الحق في ترشيح نفسه.. ويقترح حتى يتم تحجيم هذه الظاهرة، أن يتم رفع رسوم الترشيح إلى ١٠٠٠ جنيه مثلا للفئات و٥٠٠ جنيه للعمال وأرى على أن العامل لا يستطيع توفير هذه الرسوم هو أن يتبرع له مؤيدوه بالمبلغ.

ويطرح بس سراج الدين مثلا من التاريخ وهو أن هذه ظاهرة - السمسرة الانتخابية - لم تكن موجودة قبل ثورة ١٩٥٢ حيث لم يكن بيع أي صوت لانتخاب، والدليل على ذلك هو أن رئيس الوزراء ابراهيم يحيى، كان يجرى

انتخابات ديمقراطية معاديو إلى سقوطه شخصيا أمام مرشح من الشعب.

وعند الكثور محمد حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل أن سماسرة الانتخابات ما هم إلا فئة استغلالية تعمل لحسابها الشخصي فقط على خلاف معنى كلمة السمسرة المعروفة بهؤلاء

لا يخرجون عن كونهم نصابين لا صلة لهم لا بالسياسة ولا بالانتخابات اصلا.

فمنهم من يحترف الترشيح في الانتخابات امام مرشحين اقوياء، بغرض الحصول على مقابل مادي للتنازل عن الترشيح ومنهم من يقوم بالاتجار في بيع أصوات الناخبين الذاهبين له للمرشح الذي يدفع الثمن.

ونحن نؤكد - والكلام للدكتور حلمي مراد - أن هؤلاء السماسرة يتمتعون للحكومة ويعملون لحساب مرشحيها فهذه واحدة من اساليب التزوير التي نبأت عليه الحكومة، ومن ثم فإن اطلاقنا على هؤلاء كلمة «ظاهرة» فهي ظاهرة سلبية ومعيبة من صنع الحكومة ظهرت نتيجة لغياب الضوابط السليمة للانتخابات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المحرر : السوفيت
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات المصرية وترسيخ مفهوم الصراعات المجانية؟

صبري سريع

تعد الانتخابات البرلمانية القادمة فرصة ذات اهمية كبرى لكشف زيف الشعارات المرفوعة من قبل بعض الاتجاهات السياسية. فقد طالعتنا بعض التحليلات - تعقيبا على المذكرة المرفوعة من رؤساء الاحزاب والقوى السياسية المصرية والمشتملة على بعض المطالب - بأن هذه المذكرة تستند على مقدمات غير دستورية لأنها شملت قوى سياسية غير شرعية مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين. وحقيقة الأمر فان هذا الاتجاه القائل بذلك نصر امرا واقعا وهو ان الدستور نفسه في حاجة إلى تعديل وتغيير وبالتالي فإذا كانت هناك اقتراحات لا يشملها الدستور فذلك لا يعني الخروج عنه بقدر التأكيد على اهمية تعديله بما يتناسب مع الوضع السياسي القائم. والأمر الثاني ان هذه التحليلات نفسها أتت اقتراحاً لرؤساء الاحزاب والقوى السياسية بشأن طلب مراقبة خارجية لمتابعة الانتخابات واتهام هذه القوى بأنها تقلل من هيبة الدولة وأسقوفها وتشكك في ادواتها ونزاهتها.

وهنا يؤكد فشل هذه الرؤية، ان هناك كثيرا من الدول تتبنى سياسة اخضاع انتخاباتها لمراقبة خارجية، والا ما معنى وجود البرلمان الدولي وما هي فلسفته من هذا المنطلق، فإن من يرددون أن القوى السياسية المصرية ارتكبت خطأ عندما خالفت الدستور ثارة باشراك قوى غير شرعية أو عندما طلبت رقابة خارجية لمتابعة اجراءات الانتخابات، فإن ذلك مردوه الى خلل النظام السياسي والبنية السياسية القائمة والتي تحتاج الى اعادة صياغة فكرية شاملة لكافة مناحي ومجالات العمل السياسي. بل والاكثر من ذلك فإذا حتى لو تفاضينا عن هذين الطلبين، فتصاعدهما لا يعني بالضرورة انتخابات ذات اهمية وذلك حيث ان فلسفة الانتخابات ذاتها لا يرتبط شرط نجاحها بمزاهة الانتخابات فقط أو حتى بوجود رقابة خارجية أو حتى بتعديل مواد الدستور، بقدر السماح الى خلق مشروع تنموي سياسي متكامل تكون الديمقراطية بكافة مكنوناتها عنصرا اساسي في اطار السياسي الأمة المصرية وبالتالي ستكون الانتخابات احد تجليات اشكال الوعي التي سنتظلر بالضرورة باعادة صياغة مشروع الامة. ومن هنا فإن من يرددون بأن القوى السياسية ارتكبت خطأ بطلبها مراقبة خارجية لمتابعة الانتخابات أو اشراكها لقوى غير شرعية هو اتهام باطل من أساسه. اول لان القوى غير الشرعية هذه تمثل تيارا سياسيا وقوى اجتماعية في الشارع السياسي المصري حتى ولو كان غير شرعي. والدليل ان بعض هذه القوى - ويعلم الجميع - تتداخل مع بعض احزاب وقوى سياسية شرعية تحت مفهوم التحالف والتكتيك. والامر الثاني ان طلب رقابة خارجية لا يقلل من ثقة القوى السياسية والدولة بقدر ما يؤكد على حياد الدولة في مسار الانتخابات. والامر الثالث ان مصر نفسها ستشترك في الانتخابات الجزائرية للزمع اجراؤها الشهر القادم بصفة مراقب، فهل قال احد من شأن الدولة الجزائرية وإذا كان فلماذا تشترك مصر كمراقب في الانتخابات الجزائرية وترفض اشراك قوى خارجية في الانتخابات المصرية!!

هذه المفارقة تؤكد لأصحاب الاتجاهات التي ترى بأن هذا يقلل من هيبة الدولة، ان الامور لا تكال بمكيالين فاما مع مبدأ اشراك مراقبة خارجية أو لا.

واخيرا فقد آن الاوان لخارجة من مطالقات الفكرية والنظرية وتقليل المسافة الكبيرة بين كل ما هو نظري وفكري وبين ما هو سياسي، فالسياسة ليست تكتيكا فقط بقدر ما هي اطار فكرية تخلق استراتيجيات تستطيع التعامل مع التغييرات المتوقع حدوثها، ولذلك فإنه من الضروري الايمان بأن القوى السياسية المطروحة حاليا، وبدون استثناء سواء ما يعمل للمعارضة او الدولة تفتقد الى اساسيات استراتيجية تستطيع ان تتعامل من خلالها مع الاوضاع للتغيرة للواقع السياسي المصري. وما يؤكد ذلك تلك الصراعات الجانبية التي انطلقت بعض الاتجاهات بشأن الانتخابات القادمة، فالبعض يردد اهمية الحياد والنزاهة والبعض الآخر يردد الثقة بالدولة والايمان بدورها ونزاهتها. وتنسى الطرفان ان الانتخابات القادمة ما هي الا استكمال لسيناريو التدهور السياسي الذي تعيشه الامة المصرية. وذلك في ظل غياب مشروع ديمقراطي للدولة المصرية يكون طرفاه الاضلاع الثلاثة الدولة والمجتمع فيمقراطي والواطن. وعندما يتحقق ذلك فان يكون هناك اهمية لا للتدني بثقة الدولة وترديد شعاراتها ولا بتقليل هيبتها.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المحرر : السيد
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات والديمقراطية.. ضرورات السياسة واعتراضات الفلسفة

أحمد المسلماني

في مسرحية التكسب خيبتها.. وهي مسرحية غميقة للمصون متوسطة المستوى قصيرة العمر.. تجري لانتخابات عامة داخل أحد الدواوين الحكومي.. وبالكاد مدير الديوان عاجزاً عن الدخول فيها والفوز بها.. فقد رأى أن يحقق من شأنها.. فأنس يعامل مسجوق الرجوي المطيع لابن له.. ويسند له الاشتراكات والخلط الانتخابات ليتأنس رموز الدخية وعائلة القوي.. لم يكن الهدف هو فوز خيبتها.. ولكن أهلية كل من يدخل أمام خيبتها.. لان الفوز أساسه

باهت.. أما الهزيمة فمثالية.. ولقد فاز خيبتها وتولى السلطة في الديوان وأقام من فوق للصطبة ومدير كل محاسبة وأقصاه.. لكنه الى كوارثه.. وفي الانتخابات التالية.. قال أنيس: لم لانتخل... لم يفز خيبتها!!! وفي مسرحية الدستور يا اسيادنا!!! يجد الجمال مجسدة مترسي للمشروع الذي مرت ١٠٠ سنوات على خطوبته دون أي أمل.. لارتباج لا سكن ولا حتى طعام.. خلا غير ترشيح نفسه رئيساً للجمهورية أمام الرئيس حسني مبارك.. وتقضي معارسات أجهزة الأمن والنيابات في أقفاله مجنوناً في مستشفى الامراض

العقلية ليعلم كل من تسول له نفسه هذه الخطوة مثلها فرد.. وفي النهاية يقرر كل أنيس أن يرشحوا أنفسهم أمام الرئيس مبارك رئيساً للجمهورية.. لم لا.. لم يفعلها عتريس أمام فايزة!!! ما عتريس هنا كله؟.. نرجع قليلاً لنقول: ان الديمقراطية هي بالأساس انتخاب المحكومين لممثلي الحاكمين.. ومن ثم ليست الانتخابات في حد ذاتها هو المطلوب.. للقصود أساساً هو فايزة الحرية بالمجتمع بأكمل الطرق لتحقيق التقدم بوسع ممكن.. وإذا كنا نحن أبعثر عاجزين عن ايجاد نظام سياسي يكفل لنا هذا دون عناء.. فقد وجدنا فيما أسميناها بالديمقراطية حلاً لذلك.. الديمقراطية هي حكم الشعب من خلال قواعد تواعين الاقتراع للمحصون لصالح الشعب.. ومن ثم فان الفيصلة المحتكمة احكم الشعب بالشعب للشعبية ليست نقية تماماً.. حكم الشعب نعم.. بالشعب نعم.. ولكن كيف.. بالشعب.. هذا هو بيت القصيد.. اي شعب يحكم.. واي فرد منه نختاره ليحكم.. أيمكن أن يكون مصرياً واقفاً عالماً أيكون أهل لذلك.. لنصل لنظرية الديمقراطية بقوانين؛ نعم هذا ممكن.. لنصل النظرية الانسانية وقوانين؛ لا هذا لايمكن.. باختصار السياسة يقولون

والفلاسفة يعترضون.. السياسة يقولون لانهم بهذا يستطيعون السيطرة على البرلمان من خلال فايزة لجعل فيه.. وفيه قال الخديوي توفيق: أطلقوا للفارس.. ان شعبا جاهلا لابد ان يأتي من شعب متعلم..

واتتهي الفيلسوف السياسي العظيم حامد ربيع الى رفض النظرية الديمقراطية برمتها لانا كأن هؤلاء هم نواتجها.. فبدلا عن التنزيه.. يمكن أن يدخلوا بأسوأهم وليبتلاهم وجهائهم.. لأن الأمية والعصبية والجهل ممتلكات عامة في هذا الزمان.. هذه هي الصورة التي تجعل الفلاسفة يقفون مستنكرين.. ان هذه

رسـ

العناصر للاحظة وصلت بالديمقراطية.. فليس ممكناً أن يصل ماركسيا اليتيجيا او لصالحها جماهيرياً في وجوديا فوضويا والديمقراطية الى الجلوس فيجعله رئيساً على عقيب.. لكن وسيلته الديمقراطية.. فأي شعب.. هذا ممكن.. هناك نوابح صارخ لهذا الامر.. إذن الحل الذي يمكن في انتقاذ السياسية والتنوعية الاجتماعية والاحزاب.. لينظر كل حزب من برنامج.. ولينظر كل فرد الى عمله.. ولينظر كل شخص الى ذوي من يعمل.. ولينظر كل ناخب من يفضل.. لذا كانت الانتخابات شرا لابد منه.. فلنحسن فترة هذا الشر.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الاخوان والانتخابات ومستقبل الأزمة مع الدولة

مازالت الحكومة تواصل حملتها العنيفة على «جماعة الاخوان المسلمين».. ولا يبدو فى الافق ان نهاية المواجهة بين الطرفين قد باتت قريبة. وعلى الرغم من ان البعض قد فسر اندلاع التوتر بين الحكومة والاخوان منذ مطلع هذا العام، بأن الحكومة تسعى لتقليم اظافر الجماعة وإضعافها قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.. بمعنى ان هذه المواجهة ستتجه نحو التقلص تدريجيا قبل بدء الحملات الانتخابية.. الا ان اعلان الحكومة عن قرب تقديم معتقلى الجماعة الى المحاكمة، قد جعل اصحاب هذ الرأى يتراجعون فى اتجاه اعتبار هذه المواجهة مفتوحة ولا علاقة لها بمسألة الانتخابات بل تصب كلها فى اتجاه معركة طويلة الأمد قد تنتهى باشتقاق جناح من الاخوان واتجاهه نحو دعم الجماعات المتطرفة التى تمارس العنف ضد الدولة. ان هذا السيناريو المحتمل يعيد الى الذاكرة وقائع المواجهات الكبرى بين الدولة «نظام عبدالناصر» منذ منتصف الخمسينيات وحتى قرب منتصف الستينيات، وبسبب اشتداد القمع الذى تمارسه الدولة على الاخوان آنذاك، فقد وقع انشقاق فى الجماعة قاده سيد قطب الذى اعدم عام ١٩٦٥.. ويخشى الكثيرون ان تعاود الاحداث دورتها، ويؤدى الاضطهاد الذى تمارسه الحكومة حاليا بحق الجماعة الى وقوع انشقاق يفتح الباب على مصراعيه لتزايد العنف داخل البلاد فى السنوات المقبلة.

والحقيقة التى لا فكاك منها انه سواء كانت الدولة تسعى الى اضعاف الاخوان فى الانتخابات، ام كانت تسعى لضربهم ضربة قاصمة، فالنتيجة المحتمة هى تشقق كيان الجماعة وفتح مصدر جديد للعنف.. لا نعرف أنا كانت الدولة قد استعدت لمواجهته ام لا؟.. وفى كل الاحوال فقد برهنت الخبرة التاريخية على قدرة جماعة الاخوان على استعادة تماسكها بسرعة، بل وتمكنها حتى من اقامة جسور مع الكيانات التى تشكلت من الانشقاقات التى وقعت على مر التاريخ بدءا من منتصف الاربعينيات وحتى الآن.. وهو الامر الذى يحتاج الى وقفة حقيقية امام سياسة العنف غير المبررة حاليا على الأقل ضد الاخوان.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٥

الدعوة.. للنساء فقط!

كتب - خالد الديب

د. على الدين هلال

فى اطار الجهود العالمية والمحلية لتشجيع المرأة على النصدى للعمل العام وخدمة المجتمع بعد ان حققت نجاحا فى كافة مجالات الحياة تقيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع اللجنة القومية للمرأة «دورة تثقيفية للسيدات اللاتى يعتزمن الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب القادمة».

يقول الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان هذه الدورة تأتى لدعم دور المرأة.. وانطلاقا من السياسة التى تتبعها الكلية فى خدمة المجتمع بدءا بالتدريس ومرورا بالبحث العلمى وانتهاء بالتدريب، وبعد نجاح المرأة فى القيام بدور فعال من خلال الجمعيات الأهلية اصبح دعمها - لتصبح ناشئة - امرا من الامور التى ينبغى ان يساهم فيها كل المجتمع، ولاننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب والمرأة بطبيعة الحال قد لاتكون مؤهلة - مثل الرجل - على خوض الانتخابات جاءت فكرة هذه الدورات.

وتقول الدكتورة ودودة بدران استاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والمشرفة على الدورة انها ستبدأ يوم ٢٧ سبتمبر ولمدة ثلاثة ايام وسوف تتضمن الدورة تعليم المرأة كيفية ادارة الحملات الانتخابية وتنمية المهارات القيادية وفن الخطابة والاتصال بالجماهير.

واجهزة الاعلام المختلفة وكيفية الوصول للجماهير من خلال دراسة اساليب الدعاية وتاثير كل منها وتبصير المرأة بكافة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا.

وتشير الدكتورة ودودة ان الدورة سيحاضر فيها عدد كبير من رجال الاعلام وبعض السياسيين والاكاديميين الذين تناولوا قضايا المرأة والعمل العام بالبحث والدراسة بالاضافة الى عدد من السيدات من اعضاء مجلس الشعب، وسيتم استخدام العديد من الأساليب منها حلقات النقاش والمحاكاة وبعض الافلام وسوف تضم الدورة سيدات من مختلف الاحزاب والاتجاهات السياسية من كافة المحافظات.

وتناشد الدكتور سيد عليوة استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان السيدات بضرورة حضور هذه الدورة لان مستقبل المرأة فى العمل العام سيشهد تطورا ايجابيا لصالحها ويمكن لحواء ان تحقق نجاحا كبيرا خلال الانتخابات القادمة اذا ادركت الظروف النفسية والاجتماعية للمجتمع وتعرفت على المشاكل القائمة وتبنت الحلول المناسبة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتظار الصعب!

شريف العبد

ليس هناك خيار سوى الانتظار وكما ان عدد مقدمي رغبات الترشيح لمجلس الشعب قد بلغ ذروته وحطم كل الارقام القياسية السابقة فإن ايضا درجة القلق والاضطراب قد بلغت هي الاخرى حدودها القصوى.. بل ان الكثيرين تاكدهم الكواليس السياسية ولم يغمض لهم جفن والكل ينتظر الفرج من عند الله ويتلهف لوجود الاسم واردا ضمن قوائم المرشحين حين اعلانها..

وكلما طال الانتظار توترت الاعصاب وفقد الصبر ولا احد يعلم الى متى الانتظار ومتى يعلن الحزب عن مرشحيه وهل يكون الحزب حريصاً على التبكير في اعلانه عن الاسماء حتى يضع حدا لقلق ومعاناة المنتظرين الضحايا والامهم ام ان الحكمة تقتضي ان يراعي تأجيل وترحيل الاعلان عن الاسماء ليفض الوقت تجنبا لردود افعال سوف تطفو فوق السطح ، ومن مُبطلق ان الاسماء المعلنة لن ترضي بطبيعة الحال كل الاطراف.

الكابوس السياسي يلاحق ويطارد عددا لايستهان به ممن اراد لهم القدر ان ينتظروا ويدققوا وهو انتظار في كل الاحوال صعب للغاية فالكل يتطلع للترشيح ويأمل في ان يحدث عن اسمه قديم بالفعل واردا بين الاسماء المدرجة في كشوفات الترشيح التي يعلنها الحزب في موعد لايعلمه احد سوى الله سبحانه وتعالى ثم قيادات الحزب التي في يدها الكلمة الحاسمة والتي يقع على عاتقها مسئولية الاختيار لتبقى على عناصر ترى انها تتوافر لديها الصلاحية التي تجعلها مؤهلة للبقاء والاستمرار وتستبعد العناصر التي ترى ايضا انها لم تنجح في الاختبار من واقع التجربة والشواهد والسوابق داخل جدران مجلس الشعب وخارجه ، انها ترشيحات الكل ينتظرها ويرقبها ليس مقصورا على راغبي الترشيح بل يمتد الى عامة الشعب فالاسماء المعلنة تفتح الابواب لاستنتاج المؤشرات والحكم على اختيار القيادات ومدى جديته وجدواه وملاءمته .. لكن في كل الاحوال تبقى هذه الكشوفات التي تضم اسماء المرشحين محل رصد من الجميع دون استثناء فهي جاوزت في اهميتها وحساسيتها وحدتها كشوفات الناجحين في الثانوية العامة او كشوف الاقارة التي تقرر مصير الاسرة باكملها.

"انه انتظار صعب وامتداده قد يترتب عليه اصابة المتابعين بمزيد من الاضطرابات التي قد تؤدي الى ارتفاع في ضغط الدم او الاصابة بامراض يوجدها ويتسبب فيها، هذا التوتر الذي يصاحب الانتظار الطويل الممتد يبدو انه لانهاية له.

ومن المغالطة ان نتصور ان المنتظر هادىء وان ترحيل الأعلان عن الاسماء لايعني شيئا ليده ولافرق بين اعلان مبكر وآخر الى ماشاء الله وان الامر يستوي بين هذا وذاك .. ولو افترضنا جدلا ان تاخر اسماء المرشحين غير مؤثر فهذا لن حدث يكون على مستوى قلة مجدودة للغاية. اما الاغلب الاعم فهو على نقيض ذلك تماما بل ربما تتطور الامور ويصبح كل يوم جديد يمر هو بمثابة أطول يوم في انتظار فهي المرحلة الحرجة التي تسبق اعلان الاسماء وهذه المرحلة قد يكون لها ضحاياها تماما مثلما سوف يكون هناك ضحايا لكشوف الاسماء عند اعلانها..

لكن لماذا يصبح الانتظار صعبا الى هذا الحد.. هناك من يرى ان استبعاده هو الكارثة بعينها خاصة انه قد بلغ مسامعه ان حزبه سوف يحرص على التغيير ويفتح الابواب امام عناصر جديدة قادرة على العطاء واثبات الوجود وبالتالي لها الجدارة في التمثيل النيابي كما يجب ان يكون الاحلال مكان من استحوذ على المقعد البرلماني لسنوات ممتدة ومع ذلك لم يثبت احقية لهذا المقعد لاسباب عديدة تؤكدها السوابق والشواهد الثابتة وبطبيعة الحال كلما تاكد اتجاه الحزب وجديته في التغيير تصاعدت المخاوف وتعاظمت..

والمخاوف ليست مقصورة على الاستبعاد من الترشيح بل انها تمتد احيانا حتى انتهاء المعركة الانتخابية فقد يجد هذا او ذاك اسمه واردا في كشوف المرشحين لكن هذا ليس نهاية المطاف وانما يبقى خوض المعركة وهي بكل المقاييس معركة شرسة لاهوادة فيها فنظام القائمة لم يعد له وجود وليس امام المرشح فرصة لان يندس وسط اسماء لها شعبيتها داخل قائمة واحدة غير متجانسة ويأخذ موقعه داخل هذه القائمة جبرا عن طريق علاقاته وتحركاته المضرة ليصعد به من يجاوره ويتخطى الحواجز بجهود وشعبية الآخرين ممن يجاورهم في القائمة ويحقق الفوز الذي لايستحقه ، هذا التسلسل الذي افرزته القائمة لن يتكرر ولن نجد له اثرا في انتخاباتنا القادمة لذا فهي معركة صعبة للغاية امام اعداد لايستهان بها لوجوه اعتدنا ان نراها تحت القبة في فترات سابقة.

نضف الى ذلك ان الحكومة على لسان رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي قد اكدت نزاهة الانتخابات القادمة وبالتالي الابواب مغلقة امام التحايلات والتلاعبات والفرصة غير مواتية

لكل من يقبل على المعركة وهو عازم ونواياه تتجه الى التحايل ، والاحزاب جميعها مشاركة ولوجود للمقاطعة ، كل ذلك يجعل التوقع المرجح هو منافسة حقيقية يجد المرشح فيها نفسه وجها لوجه امام خصم لايستهان به والفوز بالمقعد سوف يكون من نصيب من يريده بالفعل اهالى دائرته ولا احد سواه..

كل هذا يجعل الانتخابات التى نحن مقبلون عليها تختلف كل الاختلاف فى شكلها ومضمونها عن سوابقها..

ومرة اخرى ومن اجل هذه الاعتبارات والتحولات نقول ان الانتظار صعب وخوض المعركة اصعب ونهاية المطاف لن يكون ابدا باعلان اسماء المرشحين والقلق سوف يمتد حتى نهاية المعركة ولحين الاعلان عن اسماء النواب الذين يحتلون مقاعدهم تحت القبة فى مجلس الشعب الجديد.

مجمل القول ان كل من تقدم لحزبه برغبة فى الترشيح ، امامه الان حاجزان كل منهما ينافس الاخر فى صلابته وقد يتخطى حاجز الترشيح ويتعثر عند حاجز المعركة الانتخابية وقد لايجد نفسه مرشحا لكنه يقبل بحماس على الحاجز الاخر وهذه قضية اخرى!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

القناعة بالمقعد الواحد

إبراهيم ترك

أحمد البطريق

مازال حلم الوجود داخل البرلمان يراود عددا من رؤساء أحزاب المعارضة.. فهم يتلقون.. ويبحثون سبل التنسيق مع بعضهم البعض.. ومع غيرهم من أحزاب المعارضة الأخرى.. بل ويطلقون رغبتهم في التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.. لا يحلمون بنسبة من مقاعد البرلمان مثل غيرهم.. ولكن القنصر حلمهم على مقعد واحد لكل منهم.. يعبرون.. مثلما يقولون.. من خلاله على آمالهم، ويطرحون من خلاله فكرهم ورؤيتهم بل وبرامجهم التي لا يعرف كثير من المواطنين عنها شيئا إما لقصور الوسيلة أو لمحدودية الوجود في الشارع السياسي.

فهم يخاطبون الجميع.. ويعرضون امكانياتهم المتاحة.. ويحملون على رؤوسهم شعارات قد تغري أي فريق بقبولهم ومساندتهم.

وزغم قرب الاعلان عن فتح باب الترشيح لمجلس الشعب الجديد، واشهاء غالبية الأحزاب من تسمية مرشحيها للانتخابات القادمة.. الا ان عبؤهم مازالت تراوح مكانها ولم تتحرك الاشارة مثلما يقولون.

فرئيس حزب الأمة الذي جمع حوله رؤساء أحزاب الاحرار والشعب والأحرار أحيانا يقول انه من غير المنطقي أن يقتصر دور الحزب على اصدار جريدته كلما اتيح له ذلك.. أو على مجرد الاشتراك في الانتخابات البرلمانية دون ان يحقق شيئا.. لذلك كانت الدعوة لتكتل جبهة للاحزاب الوطنية، ليصبح لها ثقلها في الشارع السياسي، ومن أجل ايجاد مخرج من هذا الوضع الغريب.. وبدأت المخاطبات للحزب الوطني، وأيضا للاحزاب المعارضة الأخرى.. فحزب الوفد يحاول التنسيق معنا ويقبل الحزب الوطني وقد بحدث العكس ايضا.. الا ان الأمل كبير في ان يتقبل الحزب الحاكم دعوتنا وأن نعمل على تدعيم المعارضة الديمقراطية بأن يفسح المجال امام الأحزاب الصغيرة للوجود في المجلس النيابي..

أما رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد ابراهيم ترك فإنه يقول اننا لا نطمع في تحقيق مكاسب مادية، أو مثلما يريده قادة أحزاب المعارضة الأخرى بقدر طموحنا في اثبات الوجود الحزبي والقوي في الشارع السياسي.

واضاف قائلا: نحن خاطبنا الحزب الوطني بذلك منذ وقت طويل.. فطبيعة المرحلة تتطلب ان يتكاتف الجميع مع الحزب الحاكم وليس ضده من أجل استمرار مسيرة الاصلاح الاقتصادي ومن أجل تدعيم الممارسة الديمقراطية في البلاد.. وبالاضافة لذلك والحديث لترات ايضا.. ان الحزب ليس لديه امكانية منافسة الحزب الوطني في الانتخابات كذلك ليس لديه القوة ايضا على منافسة أحزاب المعارضة الأخرى بمفرده.. ومن الصعب ان يستمر على الوضع الذي هو فيه كثيرا، فجريدة الحزب يعرفها قصور التمويل ومحدودية الاشتراكات لا تسهم في اتجاد حل لهذه المشكلة لذلك فإن الأمل كبير في أن يحصل الحزب على مقعد في البرلمان يكون سبيله في التعبير وطرح برنامجه من خلال المناقشات التي تدور حول القضايا المختلفة الأخرى.. فنحن.. والحديث للصباحي.. من الصعب ان نحارب في جبهتين امام مرشحي الحزب الوطني، وامام مرشحي الأحزاب الأخرى بخلاف المستقلين.

ورغم مضي وقت طويل وقرب الاعلان عن فتح باب الترشيح للمجلس النيابي.. الا ان الزعيم المنتظرة لم تصله على الرغم من أن كل ما نطمع فيه هو مقعد واحد فقط داخل البرلمان لكل منا يعبر من خلاله عن فكره ورؤيته، ويكون بداية حقيقية لوجود الحزب في الساحة السياسية الثانية.

وأضاف الصباحي قائلا: لدينا الكفاءات التي قد تسهم في حل المشكلات واذا كانت هناك تحفظات علينا فلماذا لم تعلن؟ وفسر مخاطبة حزبه لأحزاب المعارضة بشأن التنسيق في الوقت الذي خاطب فيه ايضا الحزب الوطني قال الصباحي قد ترفض أحزاب المعارضة الأخرى فكرة التعاون أو

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

اللوحة للفنان حامد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الدهالى

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

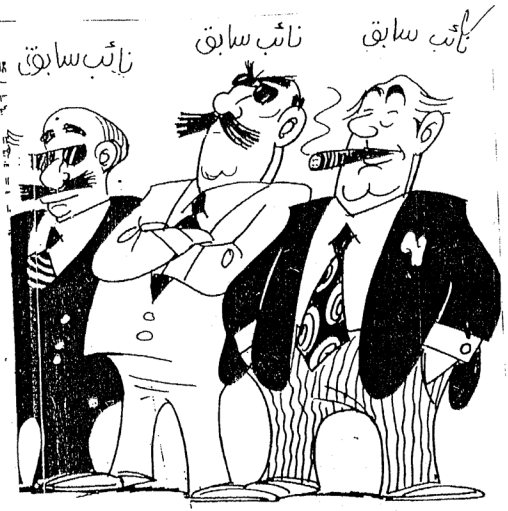

مسئولية الرئيس أمام شعبه..

مصر كلها بدأت تتابع وتترقب الانتخابات القادمة.. أول مرة منذ زمن بعيد تدخل الاحزاب السياسية المصرية حلبة السباق، وفي حب مصر فليتنافس المتنافسون..

منذ زمن بعيد.. الشوق الى «صندوق الانتخابات» ذلك الصندوق السحري الذي فيه توضع الاصوات المصرية الحرة لتكتب - بعد طول غياب - وثيقة في حب البلاد» مؤكدة ان الارادة العامة هي التي تختار.

ان مايدور الآن في شوارع البلاد، وفي القرى والمدن والشوارع والتجمع يؤكد هذا الاحساس الدفاق نحو اجراء انتخابات تليق بالديمقراطية او تلك التي ارتبطت بها حديثا وعرفت عظمتها وحلو مذاقها، قد اثمرت عندما شجرة الديمقراطية، ورأينا «صراع الرئاسة» بين الرؤساء في الانتخابات ورأينا هزيمة احزاب سيطرت على البلاد سنين عددا فتخلها الشعب لانه يبغي التجديد والتطوير ومعانقة آمال الشعوب واحلامها بعيدا عن المياه الراكدة والجمود الذي رأن عليها.

مصر بابدانها واحزابها تتطلع الى فجر جديد في الحياة السياسية، وقد انعقدت الدية لذلك، وبدأت مرحلة الاستعداد الايجابي بين «كواليس» واجتماعات وندوات الاحزاب وبدأ الجسد الهامد يتحرك في عروقه الدماء من اجل حياة نيابية افضل واعظم سبيلا في حياة الامة.

هذه الامالي يجب ان تتحقق، وهذه الوثبة الجماهيرية والحزبية يجب ان يكتب لها النجاح..

وهذه - لعمري - منتهى طموحات الطامحين..

وليس هناك من سبيل الا ان نحاشد اولى الامر ان يكونوا عند عهودهم ووعودهم للشعب.

قال الرئيس: «انتهى عهد حكم الفرد» نريد ذلك بيانا عمليا في المعركة الانتخابية القادمة، صدقا لوعد وتنفيذا لامل.

قال الرئيس: «ستكون الانتخابات القادمة حرة، عادلة، نظيفة ولن تتدخل لصالح مرشح لمصلحة على حساب مرشح آخر، أكل عنده سواء..

وهذا هو مانعنيه ونطلبه ونعض عليه بالنواجذ ولكن!!

كيف يتحقق هذا الرجاء وهذا البيان الجميل؟؟ لايوجد دليل واقعي يؤكد هذا الذي قرأناه وسمعناه، واننا ليس في يميننا الا ان نصدق ماقال به الرئيس.

وكان يمكن ان يقدم الرئيس مايطمئن قلب الشعب، مثلا - القول الانتخابية» ليطمئن قلب الشعب، مثلا - القول مثلا - يصدر بيانا صريحا به هذه المواد:

لقد اعلنت التخلي عن رئاسة الحزب الوطني منذ الآن وحتى تنتهي المعركة الانتخابية بسلام.

لقد قسمت - امام الشعب - ان اجازي واسائل كل من يتدخل في توجيه دفة المعركة الانتخابية لصالح حزب الرئيس، بدءا من الوزراء والمحافظين والعمد ومشايخ الخفر..

مادام هذا لم يتم من قبل الرئيس - حتى الآن - فاننا سنخوض هذه المعركة وفي يميننا ماوعد به الرئيس وهذا - حتى اشعار آخر - يكفي، وكما قيل «وعد الحر بين عليه»..

ولا كانت الأخرى، فسوف ننتظر ماهو في بطن الليالي، وعندما سيكون الرئيس - بعهده ووعده - مسئولا امام شعبه..

الدكتور محمود السقا

حكايتي مع التزوير

يبدو من رواة حكايات التزوير في الانتخابات بملايدنا في ظل النظام السياسي الواحد، المسيطر الهيمن.. على مقاليد الأمور، أن الحزب الحاكم يجيد ببراعة التزوير، بكل صراحة ويفرح وبلا خجل.. وأن التكات التي اطلقها عامة الناس من المواطنين في مواجهة تزييف إرادة الأمة، ليست إلا حواظل صد امام جبروت هذا النظام في التزوير.. واللواء عبدالمنعم حسين رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بحزب الوفد، يتذكر تفاصيل احداث ووقائع تزوير انتخابات مجلس الشعب، حيث واجه سطوة الحزب الحاكم في التزوير، اكثر من مرة، كان آخرها في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ ، عندما قام نظام الحكم بتزييف اصوات الناخبين وسرقتها لصالح اعضاء الحزب الوطني، ومنح نحو ٣٩ عضوا من المعارضة من دخول المجلس رغم نجاحهم في الانتخابات، وحتى عندما ايد القضاء لهؤلاء مجلس الشعب، واكد على صحة نجاحهم.. إلا ان اسيد قرارة.. الشهير بمجلس الشعب رفض تنفيذ أحكام القضاء!!.. ويحول اعمال التزوير قبل إجراء الانتخابات وأثناءها ويدول اللواء عبدالمنعم حسين: إن أخطر اعمال التدخل في الانتخابات والتي تتسبب في إيذاء مرشحي المعارضة وإصابتهم بالإحباط هو ما يحدث بالنسبة لاعتماد ماموري المراكز والأقسام للشهادات التي يعطيها المرشح لمندوبيه في اللجان المختلفة، فبعد ان يبذل المرشح جهودا جبارة في البحث عن المندوبين تطبيقا للقانون، بأن يكون المندوب من بين كشوف الناخبين في اللجنة الانتخابية، يقوم المأمور بتأخير تسليمها للمرشح حتى صباح يوم الانتخاب تحت دعوى مراجعتها، ومطابقتها للقانون، حيث تكون اللجان قد بدأت اعمالها وبالتالي يخلو فيها الجو للاعب لصالح مرشح الحكومة بينما يتسلم مرشحو الحزب الوطني في كثير من الأقسام هذه الشهادات موقعة من المأمور ومختومة بخاتم النسر وعلى بياض، يحب ' يترك للمرشح ملؤها بالأسماء التي يريدها دون تقيد بالقانون وكأن القانون وضع للتضييق على المعارضة.. ولصالح الحزب الحاكم!! وفيما اعتقد ان وزير الداخلية قد يكون بعيدا كل البعد عن هذه المخالفات الجسيمة، ولذلك ندعو اللواء حسن الألفي وزير الداخلية أن يصدر تعليماته بالتحقيق الفائرين على الجميع، وان تتحدد الشهادات ويسلم للمرشحين بوقت كاف قبل بدء العملية الانتخابية.. درءا للشبهات.

● ويستكمل اللواء عبدالمنعم حسين روايته وتجربته في تزوير الانتخابات ويقول: من المواقف الأخرى التي تسيء إلى العملية الانتخابية.. هو ما يلجأ إليها مرشحو الحزب الوطني اثناء

اللواء عبدالمنعم حسين

الانتخابات مثل استعمال العنف والبلطجة مع مندوبي مرشح المعارضة، وطرده من اللجان حيث تتم عملية تسديد البطاقات لصالح الحزب الوطني وهو المعروف «بتقليل الصناديق».. ويتم التوقيع على المحاضر من رئيس اللجنة والأعضاء وذلك تحت تأثير الإغراء او الإرهاب.. وفي جميع الأحوال نجد ان الشرطة يقال إنها على الحياد، وهذه مغالطة كبرى.. إذ يجب أن يكون تواجد الشرطة تواجدا ايجابيا بحيث يمنع هذه البلطجة وأو باستخدام القوة لو استدعى الأمر ذلك. ويرى انه إذا تم بالفعل حياد الشرطة سوف توقف الكثير من المهازل التي يتم فيها تسويد البطاقات.. وندعو وزير الداخلية أن تكون تعليماته في هذا الشأن واضحة.. لأن ابسط قواعد العملية الانتخابية عدم تدخل طرف غير محايد في الانتخابات، وخصوصا إذا كانت الشرطة، التي من المفترض ان تكون سمام امان العملية الانتخابية كلها.. وهذا ما يحدث في ظل النظم الديمقراطية.. فلماذا لا يحدث في بلادنا ذلك إذا كان يدعي النظام الحاكم انه ديمقراطي، ام ان الديمقراطية التي نمرفها تختلف شكلا ومضمونا عن الديمقراطية التي يريدها نظام الحكم(!!).

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

المساواة يا سيادة الرئيس

●● بعض من هم حول الرئيس مبارك، ليهم مقدرة خاصة في تفسير توجيهاته وفقاً لهوى خاص، لحسنه بعيدا كل البعد عن نص وروح هذه التوجيهات التي تطالعها في الصحف فتدبر فيدا الحيرة احيانا والخوف معظم الاحيان.

فالرئيس يؤكد مثلا ان الدولة لا تتدخل في الانتخابات لو في التأثير عليها، وتجد كافة اجهزة الدولة تعلن على لسان الرئيس بهذه التصريحات عن تحركات لا تحتمل معنى سوى التدخل لاسقاط التأثير على العملية الانتخابية. وكأن توجيهات الرئيس تحولت الى كلمة سر او إشارة بدء للتنفيذ فرارات هي عكس ما أعلنته الرئيس.

●● فبعد تصريحات الرئيس الأخيرة، طالعتنا الصحف بان الدولة قررت حظر اقامة سرادقات لمؤتمرات للمرشحين في الانتخابات البرلمانية القادمة!

ورغم ان القرار يبدو في ظاهره للمساواة. بين كافة المرشحين، إلا ان حقيقة القرار تستهدف بالدرجة الاولى حرمان مرشحي المعارضة والمستقلين من الاتصال بالجماهير.. فحصر الدعاية على المؤتمرات، على الأماكن المسورة يعني المنع بالنسبة للمعارضة والمستقلين، والمنح بالنسبة لمرشحي الحزب الحاكم، الذي ورث مقرات في كل موقع وبلطة كل شياخة وقرية باعتباره الوريث الوحيد للتنظيم السياسي لواحد الاتحاد الاشتراكي..

●● فلا يوجد مرشح مستقل يملك مقرا يتسع لاقامة مؤتمر سياسي لجموع ناخبيه، فضلاً عن احزاب المعارضة التي ان ملكت مقرات فهي محدودة من حيث العدد والمساحة بشكل الذي يجعل اقامة مثل هذه المؤتمرات في الدوائر الانتخابية الخطابة امرا مستحيلا.. إلا بالنسبة لمرشحي حزب السلطة دون غيرهم.

●● وإذا ادعى البعض أن المقصود بالأماكن المسورة تلك الأربعة جدران ليس بالضرورة أن يكون مقرات الأحزاب فهذا التفسير يمكن أن يمتد مثلا للمساجد أو باطية والمدارس والنوادي.

فإننا نؤكد ان هذه الأماكن التي تخضع بشكل أو بآخر لهيمنة الدولة وحزبها لا تسمح أن تؤجر وقتا لمرشح غير مرشح السلطة.

ولذي من الأدلة أن حزب الوفد سعى منذ أكثر من شهر أن يحصل على موافقة مركز الشباب بباب الشعرية لاقامة حفل لتوزيع جوائز أوائل الطلبة، إلا ان المركز لم يرد، لأنه ببساطة ملكية خاصة لحزب السلطة وساحة الحزب!!

ونفس الأمر نذكره في المدارس وغيرها من الأماكن المسورة التي تفتح كل أبوابها بتعليمات من كبار وصغار موظفي الحزب الحاكم..

●● وأعود لتصريحات الرئيس حول المساواة بين المرشحين، ونؤكد ان الأمر لم يقتصر على منح السرادقات بل امتد الى تخصيص إذاعات للخصصة للدعاية الانتخابية بالشكل الذي يحد من حق المرشح غير المنتمي للحزب الحاكم في مواجهة الاعلام الحكومي الذي يعلن عن مناقشة الحكومي عبر تليفزيون وإذاعة وصحف - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو عن طريق الدعاية للحزب الحاكم وابراز أخباره ونشاطاته بالشكل الذي يبرز له الى جمهور الناخبين وقرى الحارة، ويجعل الاذاعات والملصقات الدعائية أمرا ثانويا بالنسبة للمرشح الحكومي، بينما هي السلاح الوحيد في مواجهة للمستقل والمعارض.

●● بل إنني اتصور ان إذاعة أخبار وأحاديث الرئيس مبارك في اجتماعاته الخاصة بالحزب الذي يتولى رئاسته والتي تذاع بغير حرج والمد مفتوحة هي أبرز أشكال هذا الاخلال بالمساواة.. فلو أراد أحزاب أو مدني أن يذيع مثل هذه الجلسات واللقاءات عليه أن يسدد قيمتها كاعلانات مدفوعة للتليفزيون المصري.. على أن يكون من حق الأحزاب الأخرى الدخول بنفس السلك وبذات القيمة تطبيقا للمساواة التي تحدث عنها الرئيس..

●● إننا نريد أن نسأل السيد الرئيس عن المساواة التي تحدث عنها، وأين هي في ظل هذا الخلل الذي ترتكبه أجهزته دون خجل أو مواربة ـ

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

وبعد ساعات من حديثه عن المساواة.. أين هي المساواة إذا كان كل المرشحين باستخدام مرشحي الحزب الحاكم لا يملكون الحق في مخاطبة الجماهير ودعوتهم لطرح برامجهم من خلال المؤتمرات وكذلك غابت لافتاتهم في الدعاية الانتخابية البسيطة، فالافتات واللصقات يدعوني المرشحين الحكومة ليبعدوا عن أنفسهم وحزبهم عبء أجهزة الإعلام المملوكة للشعب كل الشعب بكافة أحزابه ومؤسساته.

●● إن المساواة وعدم التدخل بات في ظل الإجراءات السابقة شكلا من أشكال الشعارات الزائفة المفرغة من أي مضمون حقيقي.. بل لدينا دستور يجزم أن هذه المساواة لا توجد مطلقا في الواقع ولا وجود لها إلا في تصريحات وأحاديث الرئيس..

وعليه أن يسعى هو شخصيا لتنفيذها، ليس فقط دفاعا عن عهده ووعده بل دفاعا عن مستقبل هذا البلد وحاضره.

تباريح

وطني ثوب مرقع
كل جزء فيه مصنوع بمصنع
وعلى الثوب نقوش دموية
مُزقت أشكالها الأهواء
لكن..
وحدت بينها الهوية

المحرر

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٦

قبل أن تقع الكارثة القادمة!

كتب - عبدالعزيز محمود

في مبادرة عاجلة لمواجهة ظاهرة سقوط السيارات من فوق الكباري العلوية طالبت لجنة الادارة المحلية بمجلس الشعب برئاسة سعد الشربيني بتشكيل لجنة فنية من ادارات الطرق والمرور والتخطيط العمراني بمحافظة القاهرة لمراجعة كباري العاصمة وفحص منحنيات النزول للتحقق من مطابقتها للمواصفات الهندسية.

وأوصت اللجنة البرلمانية بوضع الاحتياطات الانشائية والمرورية كالهواكل الحديدية على مداخل الكباري وتكثيف الاشارات واللوحات التحذيرية لتنبيه السائقين الى ضرورة تخفيض سرعتهم.

واكد سعد الشربيني رئيس اللجنة ضرورة تطبيق الاجراءات القانونية بكل حزم على السائقين المخالفين وحظر صعود سيارات النقل الثقيل فوق الكباري العلوية وتكثيف الدوريات المرورية اثناء الليل ورفع مستوى رجال المرور مهنيا وماليا من اجل اعادة الانضباط للشارع المصري. وفي اول رد فعل من وزارة الداخلية على توصيات اللجنة اكد اللواء رضا القمري مساعد وزير الداخلية ومدير المكتب الفني ان غالبية حوادث الكباري لاتقع الا بعد الساعة الثالثة صباحا وحتى الساعة الخامسة صباحا نتيجة السرعة الزائدة وعدم الالتزام وعونة بعض السائقين. وقال مساعد الوزير ان الادارة العامة لمرور القاهرة قامت بتكثيف وضع المساعدات الفنية اللازمة من لافتات وعلامات وعواكس لتأمين حركة المرور في مختلف كباري العاصمة لمنع تكرار حوادث سقوط السيارات مستقبلا.

من ناحية أخرى قرر عمر عبدالآخر محافظ القاهرة تشكيل لجنة هندسية وفنية لمراجعة كوبري السيدة عائشة الذي تكررت حوادث سقوط السيارات مؤخرا من فوقه لتأكد من مطابقة تصميماته للمواصفات الهندسية.

[redacted]

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

المهمة الصعبة امام النواب الجدد

عبد الجواد على

الحق اقول ان اعضاء مجلس الشعب فى فصلهم التشريعى السادس (٩٠ - ٩٥) لم يكفوا عن المطالبة بكل الوسائل البرلمانية، وفى كل مناسبة، بتطوير الريف وحل مشكلات اهله باعتبارهم القاعدة الحقيقية للاقتصاد الوطنى وتحقيق التنمية الشاملة فى جميع انحاء مصر، ولكن هناك فرقا بين المطالبة المجرد المطالبة او الثبات ذلك فى المنبر، او الظهور امام الناخبين من خلال اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية او من خلال الصحف انهم يعبرون عن وجهة نظر للمواطنين وحل مشكلات اهل الريف فى حياتهم اليومية، وبين ان يسعى النائب بكل مأوتى من قوة لتحويل هذه المطالب الى واقع يلمسه الناس فى حياتهم ويزيل عن كاهلهم مايعانونه او يكابدونه ويحقق حلمهم فى حياة افضل.

ومن المهم فى هذا المقام ان تكون المعالجة لمشاكل اهل الريف موضوعية حتى بحاسب النائب العالى نفسه على مافصر فيدرك من يسعون الى مقاعد البرلمان أن حجم المشكلات كبير وان الحصول على المقعد النيابى انما هو تكليف وليس تشريف وهو مغرم وليس مغنما، وعلى من يجد فى نفسه القدرة على العمل وانجاز عالم يستطع من سبقه انجازه ان يتقدم لتحمل لواء النيابة عن الشعب فى البرلمان!

لقد جاءت حصيلة نقاش النواب ومطالبهم طوال خمس سنوات كاشفة لحقائق اساسية منها تراجع درجة الثقافة فى القرية المصرية باعتبارها احد مظاهر الزيادة السكانية غير المخططة. فقد ادى عدم وجود شبكة للصرف الصحى الى قيام اهل القرية بالقاء المخلفات فى الترع والمصارف والقنوات المائية الامر الذى ينتج عنه تلوث المياه المستخدمة فى رى الاراضى الزراعية حيث يؤدى هذا الى سلسلة من التلوث تكون ضحيتها فى النهاية هو الانسان المصرى المهدد الان باخطر الامراض الفتاكة بسبب انتشار التلوث عموما.

مهمة انتاجية!

وان دل هذا على شئ فانما يدل على ان الريف المصرى لايزال فى حاجة الى مزيد من التخطيط العلمى، كما ورد على قائمة المناقشات البرلمانية، بعيدا عن العشوائية التى باتت تتحكم فى الكثير من مشروعات الخدمات والمرافق العامة، لان حسن تنظيم وتخطيط هذه الامور يحمى الريف من الكوارث ويساعد اهله على ان يكونوا اكثر انتاجية لكى يعود الى القرية دورها القديم فى دعم الانتاج والاقتصاد الوطنى بدل ان تكون بؤرة استهلاك، هذا يتطلب تحقيق اقصى استفادة ممكنة من وقت الفراغ لدى اهل الريف بعد ان ساهمت مشروعات ميكنة الزراعة وتنظيم شئون الرى وتحسين شبكة النقل والمواصلات الى انجاز الاعمال المطلوبة بسرعة فاصبح لدى اهل الريف وقت فراغ كبير يمكن بالتنظيم استغلاله فى مهام انتاجية اخرى بدلا من قضاء هذا الوقت فى مشاهدة التليفزيون والسمر بالاعلانات عن السلع الاستهلاكية التى اصبحت تزخر بها فعلا أسواق القرية المصرية ومنافذ عن ذلك من اضرار تتمثل فى تكدس القمامة بعد ان كانت هذه المشكلة لوجود لها فيما مضى، او قضاء وقت الفراغ فى انشطة غير انتاجية!

لقد اظهر نواب الشعب فى مناقشاتهم انه رغم الايجابيات العديدة التى تحققت من دخول الكهرباء الى الريف المصرى، الا ان هناك ظاهرة سلبية تفشت مع دخول التليفزيون الى بيوت اهل الريف وليس العيب هنا فى التليفزيون ولكن العيب فى اسلوب التعامل معه، وهو نتيجة طبيعية تكشف عن مدى خطورة الامية التعليمية والثقافية، وهو مايؤكد ضرورة الارتقاء بالمستوى التعليمى والثقافى لاجيال القادمة للقضاء على مثل هذه الظاهرة السلبية.

الاحباط

واغرب ماكشف عنه النواب فى مناقشاتهم هو ظهور فجوة بين المواطنين فى الريف واجهزة الادارة المحلية التى راحت باسم الحزم والحسم فى تطبيق القوانين والقرارات تتشدد على المواطنين دون اى اعتبار للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وادى هذا بالتراكم الى تشوه علاقة غير سوية وعدم الثقة بين الطرفين، فاهل الريف يرون فى المظاهر بالحزم والحسم ظلما بينا لانه لايطبق الا على الفقراء ويسقط الناس قبل الاغنياء لان هناك علاقات مصلحية وشخصية باتت تربط بين المسئولين فى المحليات وابناء القوم من بينهم فالسلطة المحلية تفرض الرسوم العديدة على ابناء الريف تحت مسميات مختلفة باسم الدولة تارة، ودعم المرافق والخدمات تارة اخرى، ومع ذلك فمالية اهل الريف على الفتاح بان حصيلة هذه الجبايات تذهب الى غير الاغراض التى جمعت من اجلها ولايبقى منها الا القليل جدا لصالح الخزانة العامة للدولة!!

وان وقفة متانية مع هؤلاء النواب الذين يقولون بهذا الكلام كفيلة بان تكشف على اسبابهم من ان المحليات

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

دأبت في الفترة الاخيرة على فرض غرامات كبيرة على الفلاحين الذين اقاموا دعضاء او بخصاء في حقولهم لتخزين المتاجهم الزراعي او ايواء ماشيتهم حماية لها من السرقة بعد انتشار ظاهرة خطف الحيوانات باستخدام سيارات نقل استغلالا لانشغال الفلاح بالعمل وسط زراعته. والغريب ان من يلتزم بتنفيذ هذه الغرامات وتسديدها في حينها تدم مضاعفتها عليه او يتم اقتياده الى الحبس!!

لقد ادى هذا الامر الى انتشار الاحباط وعزوف الكثيرين عن المشاركة السياسية. كما اكد النواب في مناقشاتهم. وحتى ان شارك البعض في العمل السياسي فليس عن قناعة شخصية ولكن كنوع من «التقية» ليدرأ بها عن نفسه شبهة السلبية او التقاعس عن أداء الواجب امام العمدة وشيوخ القرية!!

لقد اعرب النواب القدامى دوما عن تحللهم الى تطور حقيقي بالريف المصري، ويذل كل منهم قدر استطاعته في هذا المجال، فهل يأمل اهل الريف خيرا اكثر في النواب الجدد الذين يتطلعون ويأملون في الوصول الى مقعد مجلس الشعب، وهل النواب الجدد قادرون على حمل الامانة وتحمل مشاق العمل من اجل خدمة المواطنين وحل مشكلاتهم؟!

ان العمل الوطني في المرحلة القادمة يحتاج الى التعامل الجدي مع الواقع القائم مهما يكن مريرا فقد شبه احد المؤرخين الاسبان الشعب المصري بالتمساح، يبدو نائما، ولكنه في غاية اليقظة والانتباه لانه عندما ينتفض لايستطيع احد ان يمنعه او يحول دون تحقيقه للهدف بكل قوة واقتدار وجسارة تصيب الآخرين بالعجز والشلل التام!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٥

رسائل عاجلة

● الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .. المرجو كما اشرنا انك لا تتعللى المنصة فى المجلس الجديد. لكن علينا ان نسالك كم نائبا من نوابك القدامى سوف تشعر بالسعادة الغامرة وانت تراه باقيا هو الآخر. كم من الـ ٤٤٦ نائبا

د. فتحى سرور

د. عاطف صدقى

تـــرى ان عـــودتـــه تعتبرمكسبا لـلـمـجـلـس ومحل فـخـر واعـــتـــزاز رئـــيـــس المجلس .. كم نائبا ترى فى عودته إضافة لـــنـــعـــمـــل النيابى ودعما له باعتبار ان عطاءه كان بلا حدود.. كم نائبا منهم حسن السمعة وله رصيده من النزاهة والالتزام والجدية وله مواقفه ومبادئه الثابتة التى لاتتزعزع وبالتالى يكون غيابه عن قاعة المجلس خسارة فادحة يصعب تعويضها .. كم يادكتور سرور هل نكون مبالغين للغاية لو قلنا كم يادكتور سرور هل نكون مبالغين للغاية لو قلنا للأمانة نائب هل تقول مائتين أو اقل.. بطبيعة الحال الرقم محدد لديك بكل دقة لكنه ليس محددا لدينا بنفس الدقة!

● الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. نحن نشيد بقراراتك الأخيرة التى تؤكد صدق الحكومة فى ترشيد الانفاق ومنها القرار الخاص بصرف هدايا المولد النبوى لموظفى الدولة ووقف شراء السيارات الملاكى للوزارات .. لكننا نطمع ان يكمل رئيس الوزراء قراراته بوقف العزومات لكبار المسئولين فى الاحتفالات حيث ان ارقامها فى الحساب الختامى كبيرة جدا وبلغت فى بعض المحافظات - طبقا لما ورد بالحساب الختامى - رقما يمكن استخدامه فى إنهاء مشروعات الصرف الصحى المعطلة بسبب نقص الاعتمادات فى بعض المدن.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

حياتنا السياسية

● ماذا يعني بالضبط مفهوم رفع الحصانة عن عضو مجلس الشعب .. اهمية التساؤل تأتي في وقت يتصور فيه الراي العام ان مجرد رفع الحصانة عن نائب هو ثبوت الاتهام الموجه له. والحقيقة ان رفع الحصانة لايعني ثبوت الاتهام ولكنه يعني ان النائب ترفع عنه الحصانة لتعود مواطنا عاديا يجوز سؤاله والتحقيق معه.

● يجري العمل على قدم وساق داخل الامانة العامة للحزب الوطني لوضع اللمسات الاخيرة لكشوفات المرشحين على مستوى جميع المحافظات ومن المنتظر ان يتم الانتهاء منها كلية في غضون الايام القليلة المقبلة ● قام النائب المستقل كمال خالد بتوزيع منشور في دائرته بدسياط يعلن فيه عن عدم ترشيحه للانتخابات القادمة قبل ان يستصدر حكما من المحكمة الدستورية حول ضمانات الانتخابات .. عموما دائرة دمياط ستشهد صراعا ساخنا احد طرفيه ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري وطرفه الاخر عبد الرؤوف الريدي سفير مصر السابق في الولايات المتحدة.

فخر الدين خالد

ضياء الدين داود

● حكومة الدكتور عاطف صدقي سوف تتمسن في الانتخابات المقبلة بأنها حكومة ثوات وهي ظاهرة نادرة في الحياة السياسية فكل المؤشرات تشير الى ترشيح الدكتور يوسف والي في دائرة الفيوم وكمال الشاذلي في دائرة الباجور وينضم اليهما كل من الدكتور كمال الجنزوري وابراهيم فوزي وسليمان متولي في دوائر متعددة ايضا بمحافظة المنوفية ويخوض ماهر ابادلة الانتخابات في الشرقية وابراهيم سليمان في مصر الجديدة وعبد المنعم عمارة في مدينة نصر ومحمد علي محجوب في حلوان بالاضافة الى العضوية الحالية لكل من الدكتور عاطف صدقي وزكي ابو عامر وصفوت الشريف واحمد العماوي وحسن الالفي بمجلس الشورى انها حقا حكومة ثوات ..

● المستشار ماهر الجندي محافظ الغربية اصدر قرارا حكيما بمنع الدعاية الانتخابية للمرشحين في الغربية داخل المساجد .. احتراما لقدسية بيوت الله.

● امانة انتخاب محمد القماش رئيسا للمجلس الشعبي المحلي لمحافظة بورسعيد مؤشر ايجابي يؤكد نجاح محاولات امانة الاشتراكي العربي في المدينة الحرة ، وللانصاف فان فخر الدين خالد محافظ بورسعيد قد نجح في استعادة هيبة الدولة في مدينة تعرضت في فترات سابقة لمحاولات السيطرة السياسية من بعض القوى المؤثرة على الشارع البورسعيدي..

● وجه النائب المستقل جلال غريب الشكر رسميا لوزير التعليم على استجابته للاقتراح الذي سبق ان تقدم به رسميا للوزير يطالب فيه باتاحة فرصة امام طلبة الثانوية العامة القديمة للحسين المجموع والحصول على الدرجات الفعلية .. قال جلال غريب الحمد لله ان هذا القرار لايحتاج الى قانون جديد مثلما الفى البعض وتبين انه كان في حاجة فقط الى حسين كامل بهاء الدين الذي ينفذ قانونا وحيدا في وزارة التعليم وهو قانون مصلحة الشعب.

رأى للمواطن

رفع رسم الترشيح

□ اقترح ان يكون رسم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب الف جنيه، ومن لا يحصل على ١٠ فى المائة من اصوات الناخبين لا يسترد الرسم، لتكون هناك جدية فى الترشيح وابتعادا عن المهاترات ويعرف كل من يريد الترشيح قيمة نفسه، وقد قالوا قديما رحم الله امرءًا عرف قدر نفسه.

نعيم الناغية
المطرية - دقهلية

وعود لن تتحقق

□ فى كل دورة جديدة لانتخابات مجلس الشعب سواء كان بالنظام الفردى او القائمة تتصارع الاحزاب المختلفة وكل حزب يهل مرشحوه علينا بسيل من الوعود التى تتطاير فى الهواء. بمجرد انتهاء الانتخابات وضمان المقعد.. نحن نجد السادة النواب بعد أن ينفض المولد غائبين عن دوائرهم ولانراهم الا على شاشة التليفزيون ولانجدهم يحملون سوى مصالحهم واحلامهم الشخصية.

ليت كل مرشح يتحرى الدقة فيما يعد به ويحكم ضميره فيما يقول اثناء المعركة الانتخابية فلو كان جزءاً متواضعاً مما قيل قد نفذ لما كانت هذه الازمات التى تحاصرنا.

محمود نجاتى - المنصورة

الدواء وقانون الاسكان

□ النوايا الحسنة هى التى دفعت قانون الاسكان الحالى الى حماية المستاجر والابقاء على الايجار القديم المتواضع والنتيجة اختفاء الشقق المعروضة للايجار تماما ليحل مكانها التمليك والمفروش.

والنوايا الحسنة ايضا هى التى دفعت المسئولين للابقاء على تسعيرة الادوية القديمة حفاظا على المرضى من محدودى الدخل، والنتيجة اختفاء هذه الادوية وتهديد حياة المرضى وكيف لا يختفى الدواء القديم اذا كان سعره لايفى بتكلفة عبوته الفارغة بينما الدواء الجديد اسعاره قفزت الى السماء؟ ماهو مصير مريض القلب فى ظل انعدام دواء «الكينيدين» وهو بالفعل فى حكم المختفى لان سعره ستون قرشا او دواء «لانوكسين» وسعره ١٢٥ قرشا وهو ايضا فى طريق الانقراض.. المريض الآن يبحث عن واسطة ليحظى بالدواء القديم لكن ماذا يفعل حينما يختفى تماما؟ نحن لانملك ان نرغم شركات الادوية على تصنيع دواء يسبب خسارة لكن يبدو ان كل ماهو رخيص مكتوب عليه الانقراض لامحالة، والمريض هنا لن يجد سوى الشقق المفروشة او شقق التمليك

دكتور يحيى سعد
استاذ طب القلب - قصر العيني

لغز محير

□ فى القريب العاجل سوف تطرح امامنا اسماء عديدة تمثل المرشحين للمعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشعب، ومع ذلك ورغم علم كل هؤلاء المرشحين ان الظلم البين يقع على المالك للعقار القديم، وان العدالة تقتضى رفع القيمة الايجارية ليكون حدها الادنى مائة جنيه شهريا للوحدة السكنية، والا يبقى المستاجر فى العين المؤجرة ويتركها على الفور اذا تبين انه يملك مسكنا آخر رغم ان هذه هى العدالة الا انني على يقين ان احدا من المرشحين لن يتعرض لهذه القضية من قريب او بعيد.. اليس هذا لغزا محيرا؟!

محمود عبد الرءوف - دمياط

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر :
التاريخ :

الشباب.. فى دائرة الضوء

كتب ـ اكرم عيسوى

قضايا الشباب تشغل اهتماما كبيرا من الرئيس مبارك.. وهذا ما تؤكده قضايا الساعة التى يحرص الرئيس فيها على اخذ رأى الشباب ومشاركته فى صناعة القرار.. وفى اطار مشاركة الشباب فى قضايا الساعة عقدت الأمانة العامة لشباب الحزب الوطنى برئاسة الدكتور نديه الحلفاوى الدورة التدريبية لقيادات شباب القاهرة والتى ضمت ٢٥٠ شابا يمثلون اقسام الحزب بالقاهرة حول دور شباب القاهرة فى دعم مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى والاسس التى يدور حولها «البرنامج الانتخابى للحزب» وقد دار الحوار ايضا حول القضايا الخارجية للأمن القومى المصرى فيما يتعلق باحداث العراق والاردن وكذلك قضية الاسرى المصريين.

وقد أعلن الدكتور مجدى علام امين مساعد شباب القاهرة استعداد شباب الحزب الوطنى بالقاهرة لخوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة والوقوف خلف مرشحى الحزب وتحقيق الالتزام الحزبى المطلوب وتاييد مرشحى الحزب بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية وخلال اللقاء طرح الشباب مجموعة من التساؤلات والآراء والأفكار فيما تتعلق باهم الاحداث والتى تلخصت فى كيفية تحديد عدد الاسرى المصريين الذين تم قتلهم باسرائيل وهل يمكن ان يوجه الى مصر نفس الاتهام وهل ستتدخل بعض الدول الكبرى عن انحيازها لاسرائيل وتقف مع الحق ،ايضا اختلاف الاراء بين صحف المعارضة والصحف القومية فيما يتعلق بقضية الاسرى المصريين والعراق والاردن ومشكلاتنا مع السودان فكل يتناولها بشكل مختلف فايهما اصدق واشار الشباب إلى أن تصريحات الجانب الاسرائيلى لوسائل الاعلام الدولية فيها استهانة شديدة فى تعاملها مع قضية الأسرى وبالتالى لابد من التعامل معها بمنتهى القوة والحسم والدبلوماسية المصرية قادرة على ذلك.

مجدى علام

هذه بعض النماذج لاراء الشباب واستفساراته حول أهم قضايا بلده والتى تؤكد اننا وصلنا إلى مرحلة النضج فى الممارسة السياسية السليمة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

جواز المرور

جمال ربيع

عبدالعظيم درويش

يعتبر حزب مصر العربى الاشتراكى خروجه من تجمع المعارضة الموحدة، وعدم التنسيق معها خلال الانتخابات المقبلة جوازا للمرور الى ملعب الحزب الوطنى قال جمال ربيع رئيس الحزب ولم لا؟.. فنحن حزب معارض من داخل النظام.. والخيران ينتميان الى نظام واحد، وحزبنا يقوم بدور المعارضة لما يراه ضارا بالنظام!!

وينتهى جمال ربيع الى نتيجة ان حزبه سيخوض الانتخابات منفردا دون اى تنسيق مع اى طرف من اطراف المعارضة اذ قال: ان التنسيق فى مثل هذه الظروف القاتمة سيؤدى بالقطع الى الايقاع بين احزاب المعارضة نفسها.. اضافة الى ان مثل هذا التنسيق يتجاهل تماما رأى الناخبين فى الدائرة وقناعتهم بالمرشح المتقدم لتمثيلهم وقدرته على ذلك»

ويكشف رئيس حزب مصر عن قرار اتخذته الهيئة العليا لحزبه باعتماد المشاركة فى الانتخابات المقبلة باعضاء من حزب مصر بلغ عددهم حتى الان ٢١ مرشحا فقط

اسوا رغبتهم فى ذلك وان حزبه ينتظر المزيد من طلبات كوادره للترشيح فى هذه الانتخابات.

وعلى الرغم من ان موقف حزبه الجديد يكشف عن ملامح اتفاقه مع الحزب الحاكم، الا ان جمال ربيع يستنكر ذلك تماما، ولكنه فى نفس الوقت يشير الى ان حزبه لم يحصل على حقه فى مقاره ٢٤٠٠ مقراء او امواله «مليون» ربيع المليون جنيه» وسياراته ١٠٣ سيارات التى كانت قد الت الى الحزب الوطنى بقرار

كان الرئيس السادات اصدره واعمده حكم قضائى فحتى الان لم تتلق عليه واحدا او نحصل على حجرة من مقارنا او نستره سيارة واحدة من اسطول السيارات الذى كان يمتلكه حزب مصر قبل قرار دمجه فى الحزب الوطنى على الرغم من توجيهات الرئيس مبارك بتنفيذ ماجاء فى الحكم القضائى النهائى

وقال اننا نحترم جميع الاحزاب السياسية سواء حزبا حاكما او احزاب معارضة ونحن نجرى الحوار معها على اساس ايماننا بان المعارضة لاتطلب لذاتها ولكن بسعيدانها شريطة ان تقدم البديل الذى تراه اصلح وتطرح على مائدة الاسرة بالحوار الوطنى فاذا تبين من الحوار ان رايها هو الاضعف نقذف بهذا ونأخذ بالراى الذى عارضناه وثبت من الحوار انه الاصلح وتلك قناعتنا ومانتمسك به كمستور اخلاقى نلتزم به المعارضة الوطنية

٠٠١٥٥٩

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

نواب الشوشرة

نواب الشوشرة تجدهم داخل كل برلمانات العالم، وهي ظاهرة لا ينفرد بها مجلس الشعب المصرى، وهذا صحيح، لكن الفارق كبير بين ما يفعله المشوشرون عندنا، وما يفعلونه هناك فى البرلمانات الأخرى.

فالشوشرة هناك استهجان لموقف ليس أكثر، أما الشوشرة و"الهيصة" عندنا فهى شىء مختلف، تتم لأتفه الأسباب وأخطرها، وبمناسبة وبدون مناسبة، وباتفاق مع قائد المشوشرين أو بدون اتفاق، تحولت شوشرتهم إلى جزء من شخصيتهم وأصبح معيار اختيار الحزب الوطنى لديهم فى أى انتخابات مرتبط بتفانيهم فى أداء عملهم الذى دائماً ما يتبعه نظرة إلى المسئول الحزبى لينال الرضا والاستحسان حتى يطمئن قلب المشوشر.

والنائب المشوشر يفضل دائماً اختيار مقعده خلف مقاعد الوزراء أو بالقرب منهم لأسباب عديدة منها التلهى لتأخيبه فى التليفزيون، أو الاستماع لإطراء الحكومة على فطنته الذكاء، وهو دائماً لايجد وسيلة أفضل من المشوشرة حتى يبرز دوره فى المجلس.

ووقائع المشوشرين كثيرة وطريقة ولا يسهل حصرها وإن كان يسهل حصر أصحابها ليس لقلة عددهم ولكن لهجاجة ما يفعلونه، ومنهم قائد المشوشرين صاحب الفم المفتوه والقدرة الفائقة على انتقاء الألفاظ، منحه الله صوتاً عالياً يصعب مجاراته، ورغم أنه لم ينل حظه من التعليم، إلا أنه قادر على اختيار العبارات المنمقة والاستعانة بأبيات الشعر الحديث والقديم، وهو مخلص للحكومة "على الغاضى والمليان" ويفضل دائماً الحصول على الكلمة بإشارة الشعب ومقاطعة أى نائب يعارض الحكومة حتى ولو كان من حزبه، يتجنبه كل النواب ويخشون بأسه فهو يفقد وعيه حينما يثار، وينغمس فى دوره ويستغرق فيه، حتى أن فى ذات مرة حاول الهجوم على نائب معارض ولم يتبين أن كلامه إطراء، واستحساناً للنائب فضحك القاعة بالضحك، ورئيسه المجلس لكنه لم ينتبه فقد أصابته النوبة وانطلق مجلجلاً وهو لايدرى على ماذا يضحك زملاء حزبه، وقائد المشوشرين اعتاد عقب الدفاع عن كل وزير أن يتجه إليه لنيل توقيعه على طلبات أهالى دائرته أو النظر إليه لمشاهدة إعجاب الوزير به والاستماع إلى شكره.

عدوى الشوشرة سريعاً ما تنتشر بين صفوف النواب ضعاف القدرة على الحديث أو المناقشة، وتربطهم جميعاً ظاهرة واحدة ثابتة، وهى انحراف عيونهم تجاه المسئولين لمعرفة ردود أفعالهم أو تلقى إشارات جديدة عقب انتهائهم من الشوشرة على المعارضة.

ويسعى هؤلاء دائماً إلى ارتداء أبهى ما يملكونه من جلاليب أو بدلة خاصة حينما يأتى عليهم الدور لإلقاء كلمة بمناسبة مناقشة بيان الحكومة، ومن الفرصة الوحيدة المتاحة لهم للقراءة من ورقة مكتوبة، ومن أطرف الوقائع قصة نائب الوجه البحرى الذى ارتدى جلباباً بنى اللون وعمامته بيضاء، زاهية، ونظارة شمسية سوداء، تخفى عن العيون الشمس فى عز الظهر، وصعد إلى المنصة حاملاً فى يديه أوراقه

٠٠١٥٦٠

المصدر : الوطن
التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حازم منير

المكتوب فيها كلمة رداً على بيان الحكومة ، وبعد توجيه عبارات الشكر إلى رئيس المجلس ورئيس الحكومة والسيد الوزير الحافظ وسكرتير عام المحافظة ورؤساء المدن والأحياء، والقرى في دائرته، رجال الأمن على ما يبذلونه من مجهود ، فجأة تخبطت الأوراق في يديه وتداخلت ، فتركها جانباً واسترسل في الحديث شفوياً، وضبطت القاعة بالصمت ، فقد تبين أن النائب كان يحفظ ما هو مكتوب في الورق لدرجة أنه يفعل سوى أن يحيد الكرة فيتلقى كل المسئولين بمقادير الدهشة عائداً لمقعده ، هذا النائب كان أبرز من قاطع خالد محيي الدين زعيم المعارضة وهو يتحدث عن أزمة حرب الخليج وما تتذرع به من كوارث ، ودائماً ما ردد أثناء مقاطعته لخالد قوله «إلغي ده كلام واحد بيفهم في السياسة».

وإلى جانب المشوشرين هناك أيضاً المشوشرات ، فبالطبع يأبى إلا أن يكون عادلاً قائماً على المساواة بين الرجل والمرأة ! والمشوشرة الثانية تعلم جيداً أن نجاحها في الانتخابات الماضية ارتبط بمساندة الحكومة لها وتزوير الأصوات في الصناديق ، وبدون ذلك يصعب عليها الحصول على جواز المرور للمجلس، من هنا تقوم جيداً أن دورها ينحصر في متابعة المتحدثين من المعارضة لاصطياد أي كلمة أو معلومة وتبدأ في «الهيصة» و«الجلبة» وتتجه بنظرها إلى مقاعد الوزراء وتطالبهم بالرد على المعارضين وتنتظر رد المسئول حتى تكون أول المصفقين له ، ثم تتجه إلى مقعده لتهنئته ، وترسل إلى رئيس المجلس بإلحاح في طلب التعليق على المسئول لتتساب من فمها عبارات الألقاب والمديح له ، والهجوم على المعارضة ، وغير ذلك لا تجد لها في ضبابط المجلس ما يشير إلى مخالفة واحدة مفيدة.

صفة نائب المشوشرة لا تنحصر في بعض من يأتون من خارج العاصمة أو ناقصي التعليم ، لكنها تمتد إلى بعض نواب المدن الكبرى والقاهرة، بعض هؤلاء يتولون مواقع مهمة في الدولة أو داخل المجلس وأبائهن يرون فسحل تاخيهم قدر اهتمامهم برضا المسئولين عنهم وأحد من راغبي الشهرة هؤلاء يفضل دائماً الجلوس خلف مقاعد الوزراء ، دائم الابتسام انتظاراً لسقوط كاميرا التليفزيون على وجهه سريع الاستفزاز يظن الفهم، يهيج فور سماع أي نقد للحكومة، ولا يتردع عن استخدام يديه للتعبير عن الاستهجان أو إثارة زميله، أوقعته تصرفاته في العديد من الأخطاء، ولولا حب أصحاب القرار في المجلس لتصرفاته وإعجابهم لإخلاصه لتمت إحالته إلى لجنة القيم عدة مرات بسبب خروجه عن الآداب العامة واستخدام الفاظ بذيئة والإتيان بحركات يخزي منها البلطجية والقوادات، ودائماً ما يضطر للاعتذار خارج الجلسة، ولعل آخرها تقبيله لراس نائب اعتذاراً منه، وحتى يفصح عنه النائب وبسحب طلب التحقيق معه ومتابعة هذا النائب تؤكد انه مازال يتجح نفس اساليب تلميذ الابتدائي في إغاظة زملاء أو خطف استفسارات منهم؟! في بعض الأحوال ينتقي النائب المشوشر وزيراً للدفاع عنه ويتحمّق فيه وغالباً ما يكون الوزير الذي يترأس الوزارة التي يعمل بها النائب أو يكون عضواً باللجنة ذات الصلة باختصاص هذا الوزير ، ويظل النائب في هذه الحالة صامتاً، حتى يقتنص فرصة نقد موجهه إلى وزيره أو حتى كلام عارض على صلة بسياسة الوزارة، وتنتاب المشوشر الحالة، ويصبحا في الصياح أو المقاطعة، والإشارة بيديه معترضاً وصائحاً بأعلى صوته، وأحياناً أخرى يتجه إلى النائب المتحدث في محاولة لإخافته، مقاطعاً فعل احد النواب في محاولة للإعتداء على زميل له داخل المجلس وتحت القبة!

والنائب المشوشر التخصصي في نوع معين دائماً ما يسعى لنيل رضاء سواء باستخدام أي فرصة للدفاع عنه، أو لإبراز إيجابيات سياسته وافادتها للوطن ومدى استفادة الشعب منها، وفي مناسبات كثيرة تجد هذه النوعية من المشوشرين لاتلتزم بمقعد معين، وإنما يتحدد مكان جلوسها تحت القبة، بناء على اختيار الوزير لمكانه، وهو دائماً ملازم له كظله يتحرك معه بقلبه وعقله ولن لم يستطيع فبعينه منتظراً ظهور أي علامة عدم رضا على وجهه، حتى ينطلق لأداء دوره والشوشرة على المتحدث.

وأغرب المشوشرين نائب- افتدي-

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

من الوجه البحري، رأسمالي كبير، يعمل في مجالات متعددة، ويملك القدرة على إثارة الموضوعات والمناقشة وتقديم الحجج ورفض أفكاره، لكن مشكلته الوحيدة ترشيح الحزب له في الانتخابات المقبلة، فمنافسة من أقرب أقربائه، وكان عضواً سابقاً بالمجلس، ولظروف مختلفة اختار الحزب ترشيح النائب الحالي واستبعاد ابن عمومته، ومؤخراً بدأت المنافسة بين الاثنين، وحتى يواجه النائب مشكلته وجد أن أفضل وسيلة هي الشوشرة والانضمام إلى فريق الشوشرين لنيل الرضا ويقترب من أصحاب الحظوة، وبدا النائب في استخدام أساليب الشوشرة، وكان في ذلك مميزاً ولأنه قادر على الحديث، فكان يطلب الكلمة ليتحدث في اتجاه ثم ينحرف في اتجاه آخر مؤيداً للحكومة وشاكراً للوزير ، وعينا النائب غير مستقرة، فهي دائماً موجهة خلال الحديث إلى الوزراء وخاصة معلم الرسمي في المجلس، حتى يلحظ النائب هل يتحدث في الاتجاه المطلوب أم لا، ويفضل النائب الجلوس في المقاعد المجاورة للمنصة حتى يكون قريباً من المتحدثين، ابتسامته الصفراء ملازمة لوجهه، ومقاطعة تدل على عدم نضجه، والعجيب أن زملاء الشوشرين ينظرون إليه بحسد، فهو ولاشك مميز عنهم، لذا غالباً ما يسحب من تحت أقدامهم البساط في الشوشرة، ورغم ذلك مازال النائب الشوشر يترنح في الإفوقة باحثاً عن قرار ترشيحه للانتخابات المقبلة ، حتى لا يفقد الحصانة وتتفجر فضائحه التالية!

٠٠١٥٦٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

برلمانات مصر من دستور ٢٣ الى دستور ٧١

السادات حل مجلسين فى ٧١ و ٧٩، وأحكام الدستورية حلت مجلسين فى ٨٤ و ٨٧

بدأت بواكير الحياة النيابية فى مصر فى أكتوبر عام ١٨٦٦ عندما أصدر الخديوى إسماعيل اللائحة الأساسية التى انتخب على أساسها مجلس شورى النواب. نجد أن اللائحة الأساسية لم تقر بحق كل مواطن فى الانتخاب والترشيح ولم تمنح مجلس شورى النواب سلطات واسعة فى مجال التشريع والرقابة، فظل المجلس يدور من الناحية الأساسية فى تلك الخديوى، ويعكس مصالح كبار الملاك.

وتؤكد الدراسات التى تناولت الحياة النيابية فى مصر على أن دستور ٢٣ قد فتح الطريق لمرحلة جديدة فى الحياة النيابية استمرت حتى ثورة يوليو ٥٢ وبعد دستور ٢٣ عن توازن القوى فى المجتمع المصرى، قبل الثورة: نفوذ القصر الملكى والسفارة البريطانية من جهة، وانعكاسات ثورة ١٩ على الحياة السياسية فى مصر من جهة أخرى.

نص دستور ٢٣ على أن الأمة مصدر السلطات، ولكنه أكد أن نظام الحكم يقوم على النظام الملكى الدرلمانى.

وأقر دستور ٢٣ سلطة البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) فى إصدار التشريعات .. ولكنه اشترط إصدار التشريعات ، ولكنه اشترط تصديق الملك.

ومنح الدستور للملك حق تعيين خمسة أعضاء بمجلس الشيوخ، ولكنه حصر انتخاب باقى الاعضاء، بفئات المجتمع العليا: الوزراء والدبلوماسيين ورؤساء مجالس النواب، وكبلاء الوزارات، والقضاة فى الاستئناف وكبار موظفى الدولة وعلماء، الدين وكبار الضباط المتقاعدين والملاك الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها فى السنة وأصحاب الاعمال الحرة الذين لا يقل دخلهم عن ١٥٠٠ جنيه سنوياً.

وأقر دستور ٢٣ حق مجلس النواب فى السؤال والاستجواب والتحقيق البرلمانى وسحب الثقة من الوزارة، ولكنه أقر حق الوزارة فى فض وتأجيل الدورة البرلمانية.

وفسر وقائع هذا الصراع بين السفارة والقصر والحركة الوطنية مفارقات برلمانات مصر قبل ٥٢، فمن برلمان ٢٤ حتى ثورة يوليو، لم يستكمل مجلس النواب مدته الدستورية الا مرة واحدة دانت فيها الاغلبية لاحزاب الأقلية بعد مقاطعة الوفد لانتخابات ١٩٤٤، أما الوفد ضرب الاغلبية الشعبية فلم يحكم سوى اقل من ثمانى سنوات من ٢٤: ٥٢، وكانت الوزارات تستقيل دون تشكيلها، او بعد ذلك، بشهور فى معظم الاحيان .

وكان برلمان ٥٠ الذى دانت فيه الاغلبية للوفد، اضر المجالس النيابية فى مصر قبل الثورة، حيث بلغت التناقضات درجة عالية من التوتر بتصاعد حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال ، وإلغاء البرلمان لمعاهدة ٣٦ ، ثم حريق القاهرة ، وإعلان الحكومة الوفدية الاحكام العرفية وانتهى الأمر بإقالة الملك لحكومة الوفد ، لتدخل البلاد بعدها فى سلسلة من الاضطرابات.

إلغاء دستور ٢٣

٠٠١٥٦٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٧٥

مجلس نيابى واحد أكمل دورته فى العهد الملكى

مدحت الزاهد

كان دستور ٢٣ هو الدستور المعمول به فى مصر عند قيام ثورة يوليو، حتى الغاء الاعلان الدستورى فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٥٢، وظلت الحياة النيابية معطلة فى مصر بعد الثورة. فيما عرف بمرحلة تأمين الثورة، حتى صدور دستور ١٩٥٦.

خلال هذه الفترة تم توزيع الاختصاصات التى كانت للبرلمان على مجلس الوزراء الذى تركز فى يده اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبينة مشتركة من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تولت الرقابة على اعمال الوزارة. وفقا لإعلان دستورى اخر صدر فى ١٠ فبراير عام ١٩٥٣.

وقد ابقى دستور ٥٦ على فكرة الدوائر الحارسة، وهيمنة السلطة التنفيذية، غير أنه استحدث امرين:

• الاول قيام مجلس نيابى واحد (الأمة) بدلا من مجلسين (الشيوخ والنواب) فى ظل دستور ٢٣.

• والثانى النص على ترشيح الاتحاد القومى اعضاء مجلس الأمة فوقفا لنص المادة (٦) من قانون مجلس الأمة يقوم الاتحاد القومى بفحص طلبات الترشيح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إقفال باب الترشيح، وبعد كشفا بأسماء المرشحين الذين لا اعتراض عليهم فى كل دائرة، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا، غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن كما أضاف القانون لموانع الترشيح ثلاثة (الانتماء للاسرة المالكة، أو صدور قرار مجلس الثورة بالحرمان، والوضع تحت التحفظ من وزير الداخلية).

الدوائر الفردية

وقد ساير دستور ٥٦ ، دستور ٢٣ فى الاخذ بنظام الانتخاب الفردى، نائب عن كل دائرة، وأن عدد دستور ٢٣ عدد سكان كل دائرة، بينما نص دستور ٥٦ على عدد النواب، ولم يظهر مبدأ تأمين عن كل دائرة الا عام ٦٤ فى ارتباطه بالتعديلات الخاصة بتمثيل العمال والفلاحين بنسبة النصف على الاقل

كما لم يظهر مبدأ القوائم الا فى انتخابات ٨١، قبل المزج فى انتخابات ٨٧ بين الانتخاب الفردى والقائمة، ثم العودة الى النظام الفردى (نائبين عن الدائرة) فى انتخابات ٩٠.

سلطات الرئيس

ورغم استمرار الحياة النيابية فى مصر بعد دستور ٥٦ إلا أن الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر ٦٢ عاد بالأوضاع إلى ما يشبه الأوضاع السابقة على دستور ٥٦.

فقد نصت المادة (٣) على أن يتولى رئيس الجمهورية إصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التى يوافق عليها مجلس الرئاسة، ونصت المادة (٩) على انه «يقر مجلس الرئاسة السياسة العامة للدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها.

ونصت المادة (١١) على انه يراقب مجلس الرياسة السياسة اعمال المجلس التنفيذى وقراراته، وله ان يلغى او يعدل هذه القرارات، وبذلك تقل اختصاصات مجلس الامة إلى مجلس الرئاسة الذى يرأسه رئيس الجمهورية.

دستور ٧١

وبعد الصراع على السلطة الذى اعقب وفاة عبد الناصر وانتهى بانتصار السادات فى ١٥ مايو ٧١ ، (على دستور جديد (دستور ٧١)، ورغم الضجيج العالمى حول ضمانات الديمقراطية الذى كان عنوان حملة السادات ضد من أطلق عليهم «مراكز القوى» إلا أن دستور ٧١ حافظ على هيمنة السلطة التنفيذية، وعلى فكرة التنظيم الواحد التى لم يطرأ عليها تغيير الا بعد ذلك عام ٧٧.

واستحدث دستور ٧١ مكمنين:

• الاول أن يسن القانون تعريف العامل والفلاح دون احالة للعيشاق ، بما يفتح الباب لتغيير لاحق

• والثانى تحديد القانون الشروط الواجب توافرها بشأن الترشيح بعضوية مجلس الشعب، بما يفتح الباب ايضا لتعديلات تخص موانع الترشيح، غير أن القانون رقم ٣٢ لسنة ٧١ لم يحذف من شروط العمران، بل توسع فيها بإضافة ، «الذين قدموا للمحاكمة فى قضية المؤامرة (١٥ مايو) او شملتهم التحقيقات فيها، ولو لم يقدموا للمحاكمة، وكل من تعاون مع المتهمين فيها ولو لم تشمله تلك التحقيقات (!)

اختصاصات المجلس

وساير دستور ٧١ الإطار القانونى الذى يحدد اختصاصات مجلس الشعب فالمادة ١١٥ تنص على الا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل الموازنة إلا بموافقة الحكومة) والمادة (١٢٧) ويضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، والمادة (٤٧) تؤكد حق رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون والمواد الخاصة بمسئولية الوزارة امام مجلس الشعب تجيز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس

والحكومة على الاستفتاء الشعبي، ثم حل المجلس، او استقالة الحكومة.

دستور ٦٤

وارتبط دستور ٦٤ بالخريطة الاجتماعية والسياسية الجديدة في مصر بعد مؤتمر القوى الشعبية و إعلان الميثاق الوطني، سواء تعلق الامر بتعديل القوى الاجتماعية الجديدة في إطار الحزب الواحد، او حصار القوى التقليدية تحت شعار تامين الثورة واقر دستور ٦٤ التعديلات الخاصة بالتمثيل النسبي الفلاحي والعمالي وتاميين الدائرة، واشتراط الاغلبية العاملة في الاتحاد الاشتراكي وجواز تعيين بعض الأعضاء في المجلس بقرار من رئيس الجمهورية

وفي ٢١ مايو ٦٧ صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٦٧ ونصه «يوقف رئيس الجمهورية العمل في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تشمل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية، ودعم الجهود الحربي والاقتصاد الوطني، وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية»

التعددية المقيدة

وفي عام ٧٦ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢ ليؤسس على : حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية.

ثم دخلت تعديلات على مواد القانون الخاصة بشروط الترشيح لتحذف منها وتحافظ واشتراط الحصول على موافقة الاتحاد الاشتراكي، بعد أن تجاوزت الاحداث في انتخابات ٧٦ فكرة المنابر داخل التنظيم الواحد.

وكان مجلس ٧٦ اول مجلس يتشكل من ثواب حزبيين (بعد تحويل المنابر لاحزاب) ومستقلين منذ يوليو ١٩٥٠، ورغم الأغلبية التي نالها حزب مصر ،

الوريث الفعلي لمقرات وأموال ومعتكلات الاتحاد الاشتراكي من صحف واجهزة إعلام، إلا ان نشاط كتلة المعارضة التي ضمت نواب التجمع والمستقلين كان بارزا ، حيث ضمت كتلة التجمع نجوما لامعة مثل خالد محيي الدين وفتحي عبد الله وابو العز الحريري وضمت كتلة المستقلين نوابا بارزين مثل محمود القاضي وممتاز نصار وكمال الدين حسين والشيخ عاشور وغيرهم .

حل البرلمان

وتحت ضغط تداعيات مظاهرات الخبز في يناير ٧٧ بداية حملة مطالبة للتجمع، ثم ما اثار اندفاع السادات في الصلح مع اسرائيل بزيارة القدس ومؤتمر ٧٧ ثم اتفاق كامب ديفيد عام ٧٨، وما ارتبط بذلك كله من نشاط المعارضة، ثم حل مجلس الشعب في ٧٩، والاعلان عن انتخابات جديدة اجريت تحت الحراسة الشديدة.

في هذا السياق طرح السادات ضرورة إعادة ترتيب البيت على اساس وحدة «العائلة المصرية»، عادت مصر إلى نظام المجلسين فتم الإعلان عام ٧٩ عن إنشاء مجلس الشورى، وفي عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ٨٠ بشأن مجلس الشورى، وتم إصلاح الصحافة ايضا كسلطة رابعة، رغم انها لا تملك لا صلاحية اتخاذ القرار ولا سلطات تنفيذية ، بما يتزع عنها كل مقومات السلطة.

القوانين

وفي عام ٨٣، وفي عهد الرئيس مبارك، تم تعديل القانون ٣٨ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الشعب، وتم انهاء نظام الانتخابات الفردية، وبدا نظام الانتخابات بالقوائم وجرت على اساسه انتخابات ٨٤ و ٨٧، وتبعا للنظام الجديد تم تخفيض عدد الدوائر الانتخابية وتوسيع مجالها الجغرافي بحيث ضمت الدائرة الواحدة عدة دوائر سابقة وقد وجهت لهذا النظام انتقادات حادة سواء تعلق الامر باشتراط تحقيق نسبة مئوية على المستوى القومي كشرط للتمثيل النسبي في البرلمان، أو أقزام الاحزاب بتقديم قوائم بالناخبين والانتخابي، او بطريقة احتساب باقي الاصوات بضمها إلى حزب الأغلبية بما يتناقض مع الإدعاء، بالأخذ بهذا النظام لصالح الأحزاب الصغيرة، أو بإهدار مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين باستبعاد او تحجيم دور المستقلين.

وقد شملت الانتقادات التي وجهت لنظام القوائم ان توسيع الدوائر على هذا النحو قد تم لصالح القوى التي تملك السيطرة على الجهاز الإداري والسلطة) أو الثروة، بل يفوق قدرة الأحزاب الفقيرة وهو اتجاه يلعب لصالح استمرار هيمنة الحزب الحاكم بما يملكه من ادوات السيطرة على الجهاز الإداري وأجهزة الحكم المحلي ووسائل الإعلام، والأحزاب التي تعبر عن مصالح الشرائح العليا في الفئات الاجتماعية، وقد عزز من هذا التوجه ايضا إضافة قيود قانونية تحظر الائتلاف أو التحالف بين الأحزاب أو تقدمها الانتخابات بقوائم مشتركة، وهي قيود تؤثر سلبيا على فرص المعارضة ، وتؤدي عمليا لتعزيز فرص الحزب الوطني في الهيمنة ، في ظل المزايا المسبقة التي يتمتع بها من خلال نفوذ جهاز الدولة.

وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد القانون التي

جرت على اساسها انتخابات ٨٤، ٨٧، وتم حل المجلسين، ولم يستكمل اي مجلس مدته في ظل نظام القوائم، وفي ظل النظام لم يتمكن سوى حزبي الوفد والعمل من دخول المجلس، بالتحالف مع الإخوان، التحالف الوفدي- الإخواني في انتخابات ٨٤ وتحالف العمل والإخوان في انتخابات ٨٧ ، حيث دانت زعامة المعارضة للوفد في مجلس ٨٤، وللعمل في مجلس ٨٧.

وفي انتخابات ٩٠ التي قاطعها الوفد والعمل، عادت مصر لنظام الدوائر الفردية، بعد احكام الدستورية العليا، ودانت زعامة المعارضة في البرلمان لحزب التجمع وتشكلت قواها من التجمع

والناصري والمستقلين.

مطالب ديمقراطية

وقد اعلنت كل احزاب المعارضة عن استعدادها للمشاركة في انتخابات ٩٥ ضمن نفس الإطار القانوني لانتخابات ٩٠، غير انها تقدمت بمجموعة بنود مطالب بشأن نزاهة الانتخابات، بالإشراف او التحييد المؤقت لوزارة الداخلية، وتشكيل حكومة تحايدية وإشراف القضاء الكامل على الانتخابات في كل مراحلها من القيد في الجداول إلى إعلان النتائج.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٢

الورقة الثالثة مدخل إلى الدقهلية

الدقهلية هرم مقلوب على شريط جمهورية مصر. قاعدته في الشمال بين البحر الابيض المتوسط وبحيرة المنزلة وتشغل الجزء الشمالي الشرقي من دلتا النيل بين خطي عرض ٣٠ر٣١ شمالاً وخطي طول ٢١ر٣١درجة شرقا. يحدها من الشرق محافظة الشرقية ومن الغرب محافظتي كفر الشيخ والغربية وجنوباً محافظة القليوبية ويمر بها فرع دمياط لنهر النيل وتقع عليه عاصمتها مدينة المنصورة. ويتجاوز تعداد سكانها وفقاً لإحصاء عام ١٩٩١ الاربعة ملايين نسمة يتوزعون على ١٨ مركزاً ومدينة طبقاً للجدول التالي:

المنصورة	٧٧١٧٨٦
طلخا	٤٠٦٠٩٧
شربين	٢٤٠٨١
بلقاس	٢٨٠٨٤٥
أجا	٢٦١٥٧٢
السنبلاوين	٢٤٤٢٦١
نمي الامديد	٢٧٠٢٩٣
.....	.....
(العديل)	١١٦٢٦٩
ميت غمر	٥٢٩٤٢٢
دكرنس	٢٠٣٨٩٩
بني عبيد	٢٧٠٥٣
منية النصر	١٩٩٤٢١
المنزلة	٢٣٣٨٦٩
ميت سلسيل	٢٧٩٩٠
المطرية	١٢٢٢٤١
الجمالية	٦٦٨١٦
جمصة	٣٧٠
الجموع	٤٫١٩٧٫٦١٠

ويتركز النشاط السكاني بها في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ويستقطب الإنتاج الزراعي نشاط غالبية السكان، اما الصناعة فيتراوح حجمها بين الصالح الكبرى والصناعات الحرفية الصغيرة ومن اهم مجالاتها: الغزل والنسيج والسماد والزيوت والأثاث والاخشاب والورق ومضارب الأرز ومحالج القطن. شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بمدينة طلخا والتي تعتمد على توافر الغاز الطبيعي والكهرباء

- شركة النصر لصناعة الخشب الحبيبي والرقائقي بالمنصورة وتنتج الخشب المصنوع والاثاث والرقائقيات اللازمة لصناعات البلاستيك ومنتجاته.

- شركة مصر للألبان والاغذية بالمنصورة- شركة مضارب بلقاس وديمياط- وعدد من مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالمنصورة وميت غمر- الصناعات الغذائية بمدينة أجا.

وتنتشر بالمحافظة ورش الصناعات الصغيرة والانتاج الحرفي كتجارة الاثاث بالمنصورة وميت غمر والمنزلة وورش تصنيع المعادن والألومونيوم بميت غمر والفرش والملابس بجرانين والجمر بالبانا والسدة الغاب بالمطرية. ويضمها حوالي ١٢ جمعية تعاونية انتاجية

وتعتمد هذه الصناعات على توافر مصادر الطاقة: البترول من مستودع شاوه القريب من مدينة المنصورة والغاز الطبيعي المستخرج من حقول ابو ماضي شمال مركز بلقاس ومحطات الكهرباء بطلخا والمنصورة وبلقاس والسنبلاوين.

وفي مجال النشاط التجاري قال الدقهلية التجارية بالدقهلية التي انشئت عام ١٩١٩ كانت اول غرفة تجارية في مصر وقامت لتنظيم التجار ورعاية مصالحهم وحماية حقوقهم ويعد ذلك مؤشراً على حجم النشاط التجاري بالدقهلية الذي يمثل من فروع لكل البنوك الرئيسية الوطنية وبنك الدقهلية الوطني وفروع ابيض بنوك

الاستثمار

بعد الفتح العربي اصبر ثم تقسيم الدلتا إلى قسمين هما الريف الذي يضم أراضي قلب الدلتا إلى الإسكندرية والحوف الذي شمل الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط من النيل من شبرا خيت شرق مدينة القاهرة إلى دمياط وقسم الحوف إلى ٢١ كورة والكورة تعديد قديم يوازي مساحة المركز في التقسيم الإداري الجديد وفي العهد الفاطمي أعيد تقسيم الوجه البحري إلى ١٢ إقليماً اشهرها: الزراعية والدقهلية والشرقية والإيوانية. وكان إقليم الزراعية يقع في المنطقة التي تشمل اليوم بلاد مركزي المنصورة وأجا ويجاوره إلى الشمال اقليم الدقهلية الذي كان يشمل القرى والمدن الآتية: اليوم اتراكي فارسكور ودكرنس ومنية النصر والمنزلة ومسمى بهذا الاسم الوجود قرية دقهلية في زمانه وكانت هي القرى القديمة المعروفة التي ورد ذكرها في كتاب المسالك والممالك. ومكانها الآن يعرف باسم عزبة الكاشف.

وفي العصر المملوكي تم ضم الاقليمين الدقهلية والزراعية في اقليم واحد عرف باسم «اعمال الدقهلية والزراعية» وعاصمته أشمون طناح «أشمون الرمان» التي تبوسطت الاقليمين. ثم اختصر الاسم والقصر على «الدقهلية» في أوائل الحكم العثماني وتظل قاعدته إلى المنصورة عام ١٥٢٧ ميلادية. وكانت جديدة هذا التقسيم الإداري في ذلك الوقت عند بلدة السنبلاوين جنوباً وتمتد شمالاً إلى بلدة شربين أما الأراضي الممتدة بعدها فسميت ثغر دمياط.

٠٠١٥٦٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

اشتعال المعركة الانتخابية ببنى سويف

أمين الحزب الوطنى يهدد بالاستقالة بسبب تدخل المحافظ فى الترشيحات

كتب احمد عبد اللطيف:

اشتعلت المعركة الانتخابية بمحافظة بنى سويف وبلغت الخلافات والانقسامات فى صفوف الحزب الوطنى مرحلة حرجة حيث هدد الدكتوراحمد عبد المنعم امين الحزب بالمحافظة بالاستقالة فن منصبه بسبب اصرار المستشار عبد الفتاح غلوش محافظ بنى سويف على التدخل فى ترشيحات الحزب الوطنى وقيامه باختيار مرشحين ليس لهم جماهيرية.

واكد امين الحزب انه سيقوم بكشف انحرافات النواب الذين يؤيدهم المحافظ خاصة فى مركز الواسطى وناصر فى مركز الواسطى يصر المحافظ على اعادة ترشيح مصطفى الريدى وابراهيم الجنيدى عضوى المجلس العالى بالرغم من حكم محكمة النقض ببطلان عضويتهما بالمجلس لقيامهما بالتزوير ووقوفهما ضد امين الحزب فى انتخابات مجلس الشورى.

وفى مركز ناصر يصر المحافظ على اعادة ترشيح على نصر عضو المجلس الحالى بالرغم من اعتراض امين الحزب على ترشيحه!

وصرح ابراهيم الشريف امين المنطقة المصرية لحقوق الانسان ببنى سويف بان المحافظ يسير فى طريق مخالف تماما لتصريحات وتأكيدات الرئيس مبارك بشأن نزاهة الانتخابات مشيرا الى ان محافظ بنى سويف يعتمد على « تقفيل الصناديق» فى نجاح مرشحى الحزب الوطنى وهو ماحدث فى الدورة الماضية حيث قام بتقفيل صناديق قرية الميمون مسقط رأس ابراهيم الجنيدى مرشح الحزب الوطنى والتى تضم ٢٢ الف صوت وتم ايضا غلق صناديق قرية ميدوم لصالح مصطفى الريدى وتضم ٩ الاف صوت.

واكد الشريف ان هذا هو السبب الرئيسى لاصرار المحافظ على اعادة ترشيح هؤلاء الاعضاء. واشار الشريف الى انه بالرغم من اصرار المحافظ على تزوير الانتخابات فقد حصلت على ٢١ الف صوت مقابل ٢٥ الفا لابراهيم الجنيدى منها ١٣ الفا من قرية الميمون وثمانية الاف من قرية ميدوم مسقط رأس مصطفى الريدى!!

ابراهيم الشريف

وطالب الشريف بضرورة الالتزام بتعليمات الرئيس مبارك بشأن نزاهة الانتخابات وحمايتها من التزوير من ناحية اخرى علمت الاحرار ان الدكتور يوسف والى امين الحزب الوطنى سيتوجه الى بنى سويف يوم السبت القادم لتصفية الخلافات بين المحافظ وامين الحزب والانتهاء من ترشيحات المحافظة تمهيداً لعرضها على الرئيس مبارك.

٠٠١٥٦٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

مبروك مقدما

تشير التقارير الوارده من محافظة الغربية الى وجود فرصة كبيرة للنوز الزميل محمود الشاذلي الصحفي بالوفد، والرشيح لعضوية مجلس الشعب عن دائرة بسيون بمحافظة الغربية لمقعد العمال نظراً لتواجدة اليومي واستمرار اقامته ببلدته بسيون علاوه على الخدمات التي اداها لابناء الدائرة على مدى ١٠ سنوات.

وكان الزميل محمود الشاذلي قد أعلن ترشحي نفسه لعضوية مجلس الشعب مستقلا نظراً لطبيعة بلدته من حيث النظام العائلي وهنا في محاولة منه لايجاد فرصة للانطلاق وتحقيق الفوز بالمعركة من خلال التنسيق مع بعض المرشحين. ومن المعروف ان الزميل الشاذلي عضواً بنقابة الصحفيين ومنظمة الصحفيين العالمية.

٦٠١٥٦٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

خواطر

الإخوان والنظام

لا أعتقد أن تصاعد الحملة الحكومية ضد الإخوان المسلمين ويصولها الى حد إحالة العشرات منهم إلى المحكمة العسكرية.

سببها منعهم من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب في شهر نوفمبر القادم، لانها قادرة على التلاعب في النتائج بأية وسيلة لاسقاطهم وإسقاط غيرهم .. ولأن عدد المقاعد التي ستحصل عليها كل احزاب المعارضة تكاد تكون محسوبة مقدما.. بحيث لا تتجاوز عددا معينا والمعارضة تعايشت مع التزوير ، صحيح انها تهاجمه ولكنه اصبح حقيقة مستقرة، بل إن اسقاط مرشحي الإخوان سيبعث قدرا عظيما من السرور في نفوس باقي المعارضين بدون استثناء حتى وان اخذوه وراء بيانات ومقالات إدانة لانهم لا يريدون رؤية الإخوان وقد اتسع نفوذهم واصبحوا اكبر قوة سياسية امام النظام.

ولا أعتقد ايضا ان الضربات المتتالية والتصاعد بها ، سببه ان الإخوان جماعة غير مشروعة ، لانه لو كان هذا هو السبب، لكان من الضروري القبض على المرشد العام محمد حامد أبو النصر وعاونين الهضيبي، ومصطفى مشهور على سبيل المثال، لا الحصر. الأول لانه يدلي بتصريحات واحاديث صحفية ويصدر بيانات بصفته مرشدا للجماعة.. والثاني يدعل نفس الشيء بصفته متحدثا رسميا باسمها، والثالث بصفته نائبا للمرشد العام، وهذه الاحاديث والتصريحات لا تجريها بعض صحف المعارضة ولا وسائل الإعلام الاجنبية معهم ، وانما تتسابق معها صحف وجلات الحكومة.

ولو كان الأمر كذلك ايضا لقامت الحكومة بإغلاق مقر الإخوان الذي كان مقر لجنة الدعوة في شارع سوق التوفيقية بوسط القاهرة الذي يلتقي فيه قادة الجماعة ويجتمعون ويصدرون البيانات من الفاكس الموجود فيه بتوخيص من الدولة ، واسطته لهم قضية مثلما فعلت في قضية سلسبيل ، ولحق سلسبيل .

لا الانتخابات هي السبب وراء هذه الإجراءات التي وصلت إلى حد الإحالة للمحاكم العسكرية. ولا عدم شرعية الجماعة كذلك، وإنما قد تكون هناك اسباب أخرى لها وجاهتها من وجهة نظر النظام.. قد يكون من بينها أن قرار الإحالة الى المحكمة العسكرية ردا سريع على اشتراك الإخوان في إعداد مذكرة احزاب التآمري والاحرار والوفد والعمل والتجمع والشيوعي المصري والخضر ومصر العربي التي شمعونها مطالبهم للرئيس مبارك في شأن ضمانات كما الانتخابات القادمة..

كما قد يكون السبب خروج الإخوان عن اتفاق سابق غير مكتوب بينهم وبين النظام منذ عام ١٩٧٧.

حسنين كروم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام اليوم
التاريخ : ٢٠ / ١١ / ١٩٨٤

معركة البرلمان بدأت مبكرة في مصر

□ كتب ـ محمود نافع:

منذ أسابيع بدأت معركة انتخابات مجلس الشعب المصري المقرر إجراؤها في 14 نوفمبر القادم ويتنافس فيها حوالي 15 ألف مرشح. المعركة هذه المرة ساخنة جدا لأن الانتخابات ستكون بنظام الفردي وليس بنظام القائمة كما كان من قبل. لذلك ستتزايد الصراعات وتتفق الملايين من أجل الفوز بالحصانة والمكانة والنفوذ وكذلك أيضا بدأت من الآن الاستعدادات القصوى على مستوى الأحزاب والأفراد في نفس الوقت، استعدادات علنية وسرية، وتربيطات شريفة وغير شريفة.

فالكل يرفع شعار الفوز من أجل البقاء، حتى لو وصل الأمر إلى تربيط الفرد الواحد مع أكثر من حزب، حتى لو كان يعارض أفكاره وسياسته.

«العالم اليوم» بدأت ترصد ما يحدث ويدور في كواليس الأحزاب استعدادا لخوض تلك المعركة الشرسة.

10 آلاف مرشح في أشرس انتخابات لمجلس الشعب

بشكل مباشر سألنا يس سراج الدين رئيس حزب الوفد في القاهرة: ما هي «تربيطات» وترتيبات حزب الوفد وهو أكبر أحزاب المعارضة لخوض تلك المعركة الشرسة؟

يجيب: بالنسبة للوفد ـ إن كان لي أن أتكلم ـ لا توجد تربيطات رسمية أو غير رسمية، ولكن نقول إن هناك بعض التربيطات «التنسيق» الفردية، بين بعض أفراد من الوفد، وبعض الأحزاب الأخرى.

وهناك أحزاب من ذلك، تربيطات بين مرشح واحد من أحزاب مختلفة مع أكثر من حزب، وتلك فوضى، ولكن المعركة حامية الوطيس وكل شخص يريد أن ينجو بنفسه يعمل تنسيق سري مع من يضمن النجاح معه، ويصل الأمر إلى أنه ينسق مع أكثر من حزب كل منها يعمل ضد الآخر!

ولكن ـ وهذا رأيي الشخصي ـ هذا لن يستمر طويلا فسرعان ما تتكشف الأمور للشارع المصري، لأنه عندما تبدأ المعركة الحقيقية ستظهر الحقائق.. وعلى العموم اقتربت أيام الانتخابات، حيث ستكون في 14 نوفمبر القادم، وتكون الإعادة في 6 ديسمبر.

○ وأسأله: حزب الوفد رغم حجمه في الشارع المصري يعمل ألف حساب للحزب الوطني الحاكم، وهذا ما نحسه من تخوف حزبكم من ترشيح بعض الأفراد في دوائر الكبار من الحكومة.. ما تعليقك؟

يجيب: الانتخابات لعبة سياسية ولابد أن نلعبها بذكاء.. فإذا كان هناك مرشح حكومي بارز ـ فئات ـ مثلاً في دائرة معينة، فهو مضمون النجاح لأنه مشهور ويؤدي خدمات بحكم منصبه لجمهور الدائرة، وبالتالي فعندما ارشح من ينافسه في تلك الدائرة فأنا أضيع وقتي ومالي، ولذلك أتغلب على ذلك بأن أعوض الأمر بترشيح مرشح من العمال في تلك الدائرة لأن مرشح الفئات الذي سأرشحه أن ينجح.. وهكذا

الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب سيرشح عن الحزب الوطني الحاكم فئات في مجلس الشعب عن دائرة السيدة زينب، ومن مضيعة الوقت أن أرشح ضده أحدا من الفئات في هذه الدائرة.

○ في رأيك كيف تفوز المعارضة بمقاعد معقولة من الحزب الوطني الحاكم.. هل بتحالفها وتنسيقها؟

يجيب: التنسيق وارد بين الأحزاب وبعضها حتى لا تتفتت الأصوات، مثلا أنا في الوفد أرى أن هناك فرصة جيدة لحزب العمل للفوز في دائرة ما، فأترك له هذه الفرصة ولا أرشح أحدا فيها، ويترك لي الأمر في دائرة أخرى، وهكذا بين جميع الأحزاب المعارضة، ولو تم ذلك لضمنت المعارضة أصواتا جيدة ومقاعد عديدة تتناسب مع الحزب الحاكم.

ويصف يس سراج الدين الانتخابات القادمة بأنها ستكون شرسة، وذلك لدخول عناصر موضع خطر مثل أصحاب الملايين والمليارات سواء كانت نظيفة أو غير نظيفة، مشروعة أو غير مشروعة، وذلك على مستوى كل الأحزاب.. والصعب أن هذه الانتخابات ستكون بالأسلوب الفردي وليس بالقائمة النسبية أي أن الأحزاب لن تتمكن من إحداث ضبط لترشيحها والاختيار الجيد كما كان يحدث في القوائم النسبية.. ولأنه طبقا للدستور،

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

من حق كل مواطن أن يرشح نفسه، فستجد أن أصحاب الملايارات ـ الجهولة المصدر ـ سواء كانت من تجارة السلاح أو المخدرات أو الأعمال غير المشروعة سيفوضون المعركة كتفا يكتف مع الشرفاء وسينفقون ببذخ لينالوا الحصانة وشرف تمثيل الشعب في مجلس الشعب، وهنا سيجد الشرفاء صعوبة كبيرة في مقاومة هؤلاء الناس، وعلى الناخب الواعي أن يميز بين الشرفاء وغير الشرفاء ويختار من يمثله بحق تحت قبة البرلمان، وما أكثر هؤلاء الناخبين في مصر.

○ ولكن ما هو الحال، بالنسبة لحزب التجمع، الذي يعد من الأحزاب المعارضة التي لها وجود لا ينكر في الشارع المصري؟

الانتخابات هذه المرة بالغة الأهمية في تاريخ مصر.. يجب عبد الغفار شكر عضو الأمانة المركزية للحزب.. فهي تأتي في وقت تتزاحم فيه طوائف المجتمع المصري وتعاني من سياسة التحول إلى السوق الحرة، وبالتالي يتطلع المواطن المصري إلى أن تكون الانتخابات فرصة مناسبة أو إطارا يتم من خلاله تحقيق بعض التغيير في السياسات بما يحسن من أحواله.. فالانتخابات هي الوسيلة لإحداث التغيير بأسلوب سلمي أو ديمقراطي.

ومما يزيد من أهمية هذه الانتخابات أيضا أن كل القوى السياسية في مصر سوف تشارك فيها.. فهناك التحالف الإسلامي الذي يضم حزب العمل وحزب الأحرار والإخوان المسلمين، وهناك الناصريون، وهناك القوى التقدمية ممثلة في حزب التجمع وبعض الماركسيين، وهناك القوى الليبرالية والمحافظة ممثلة في الوفد وبالإضافة إلى ذلك هناك مشاركة قوية من رجال الأعمال في مصر، وبالتالي فنحن أمام انتخابات تطرح فيها كل القوى السياسية نفسها على الشعب، وتعمل على تصعيد هذه المنافسة.

ولكن هذه المنافسة لها حدود.. فكل الأحزاب المعارضة لن تستطيع أن تغطي جميع الدوائر بمرشحين.

حزب التجمع في حدود 40 مرشحا، الحزب الناصري في حدود 50 مرشحا والتحالف الإسلامي لن يزيد عدد مرشحيه على 100 مرشح.

اما الحزب الوطني فسوف يرشح في كل الدوائر.. وبالتالي فإنني لا اتوقع أن تحصل المعارضة على أغلبية في مجلس الشعب، وإنما في أحسن الأحوال سوف يكون هناك عدد كبير نسبيا من النواب المعارضين وهذه خطوة إلى الأمام.

ومما يصعب فرصة المعارضة في الفوز بمقاعد كبيرة أنها معارضة متناقضة مع بعضها وليست متجانسة، ففيها يسار ويمين وإسلامي، وإسلامي سياسي.. وهي بالإضافة إلى أنها متناقضة مع بعضها البعض، متناقضة في الوقت نفسه مع الحزب الحاكم، مما يضعف فرصتها في الحصول على مقاعد كثيرة.

أما الحزب الوطني الحاكم، فرغم قوته، إلا أنه يستعد استعدادا كبيرا لخوض المعركة الشرسة وهو يستخدم بالفعل العناصر كما أكد الرئيس مبارك أكثر من مرة.. فالنزاهة وطهارة اليد والشعبية الكبيرة هي المعيار الأساسي للترشيح.. ولذلك فهناك الآن عملية فرز كبيرة للأسماء المطروحة من الحزب الوطني في جميع الدوائر قبل ترشيحها، ويقوم بعملية الفرز تلك أبرز قيادات الحزب الوطني وهم: الدكتور يوسف والي، كمال الشاذلي، صفوت الشريف، الدكتور محمود شريف، ولكن الحزب الوطني وكعادته لا يسمي الدوائر بأسماء المرشحين قبل أن تتكشف له الرؤية فيما يتعلق بأسماء المرشحين المعارضين، بحيث يضمن أن يكون المرشح الحكومي أقوى وضامنا للفوز بأغلبية ساحقة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

رأي حر ..

طـــوق النجـــاة...

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● قرار سراج الدين خوض الانتخابات القادمة قرار وطني كبير الوطنية فالانتخابات إما أن تكون فعلا نزيهة وفي هذا خلاص لمصر من حكومات مفروضة لأن حزب الحكومة سيذاق الجزاء من الشعب الذي تسلط عليه واحتكر كل المغانم على حساب الغالبية العظمى للمصريين.

●● وإما أن تكون الانتخابات مصدوعة كسابق العهود وعندئذ ستزداد فضيحة حزب الحكومة وكذلك الحكومة وكل من يدافع الحكومة.

انتخابات حاسمة

●● سير الانتخابات ومعاملة مرشحي أحزاب المعارضة ستكون محل مراقبة واسعة النطاق.

●● مراقبة أحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الوفد.

●● مراقبة المصريين في كافة أرجاء مصر.

●● مراقبة السفارات الأجنبية.

●● مراقبة وسائل الإعلام العالمية.

●● هل يتم تنفيذ الوعود بأن الانتخابات ستتوفر لها النزاهة الكاملة.

●● هل سيتوفر لأحزاب المعارضة في الصحف المستقلة المجال المساوي لما سيحظى به حزب الحكومة. قد يقال إن لأحزاب المعارضة صحفا وينسى الحزب الحاكم أن له جريدة تنطق بلسانه.. صحيح أن الجريدة منسية ولذلك وجب تذكير الحزب الحاكم بأن له هو أيضا جريدة حزبية وليس ذنب أحزاب المعارضة أن يزدري المصريون تلك الجريدة.

●● وهل ستتساوى الأحزاب مع حزب الحكومة في إذاعات الراديو والتليفزيون.

●● هذه الأمور وغيرها مثل حيدة الأجهزة الحكومية فلا ضغوط من المحافظين ولا رجال الإدارة ولا العمد الذين عينتهم الحكومة ستكون تحت الرقابة المصرية والأجنبية.

●● إنها انتخابات حاسمة لأنها إما أن يشهد لها المصريون والأجانب بانها نزيهة أو يدمغها ويدمغ النظام بانها غير نزيهة.

الشعور العام

●● لاشك أن الشعور العام لدى المصريين أن هذه الانتخابات لن تخرج عما سارت عليه الانتخابات طوال ٤٣ سنة من تزييف يصرخ بانها انتخابات مزيفة ويكفي العهد القائم بأن سجلات مجالسه حافلة بالبطلان نتيجة أحكام أكبر المحاكم وأن المجلس الأخير هو صورة فاضحة للبطلان والتزوير وكل سجلة يشهد بالاندفاع العنيف نحو تجريد كل الطوائف من حرياتها.

●● ولاشك أن مما يؤكد الشعور العام بأن هذه الانتخابات لن تتطهر من الران لانتخابات ظلت خلال ٤٣ سنة أن النظام ظل يكرر قوله [تعميق الديمقراطية] فإذا بالديمقراطية تتعمق بسرعة مخيفة. والمصريون ليسوا بالبلاهة ولا السذاجة ليصدقوا أن قوانين النقابات والجامعات والعمد والصحافة هي [تعميق للديمقراطية].

●● كل ما قامت به الحكومات منذ ثورة السلب والنهب يقطع بأن ثقة المصريين في نزاهة الانتخابات مفقودة.

●● لذلك يجب على الوفد أن يخرج المضريين من اشمئزازهم من التزييف وعبيء كل ما يستطيع ليدفع المصريين إلى المشاركة ليس فقط في عملية التصويت بل لليقظة لتصرفات أجهزة الحكومة وللمشاركة القوية في الحملات الانتخابية لهم بالإقبال على صناديق الانتخاب.

إيقاظ المصريين

●● إن الحكم المتسلط عشرات السنين أدى إلى عدم مبالاة المصريين إذ انغرست في نفوسهم نتيجة حكم الفرد والتسلط، أن مصر لم تعد لهم وأن الحكومات ترفض رفضا جازما مشاركتهم في أي أمر من الأمور فهم عند الحكومة ليسوا أكثر من مخلفين لإرادتها تبتز أموالهم وتكويهم بالضرائب الشاذة والفواتير الحارقة.

●● لذلك فعلى الوفد أن يبذل قصارى الجهود ليعيد الوطنية للمصريين ويشعل فيهم الحماس لإنقاذ مصر مما وصلت إليه.

●● المهمة شاقة فقد طال الزمن الذي استمر فيه تزييف الانتخابات وتجريد المصريين من حقوقهم.

●● كان المفروض أن يخلد سراج الدين للراحة بعد ما أدى لوطنه من عظيم الأعمال وما تحمله بصبر وعزة ورأس عالية من العنت والبغي ولكنه رفض الراحة وعلى حساب صحته أعاد الوفد إلى سابق عهده ورفض أية معونة مالية وكذلك رفض أن تكون ٠٠ ثروات الحزب من المباني التي اقتصبتها الديكتاتورية واستباح الحزب الحاكم الاستيلاء على أكبرها في غفلة أرجاء مصر.

●● واستطاع سراج الدين أيضا أن يصدر جريدة الأحرار الكبرى دون أي تمويل حكومي وصارت مشعل الحرية التي تحرق الفساد وتنير لشباب انقطع به الاتصال بحقوقه السياسية أنوار الحرية وعظمة الديمقراطية.

●● مهمة الوفد في هذه الفترة القصيرة أن يقنع المصريين بأن الانتخابات القادمة هي لهم طوق النجاة من نظام لا نظام فيه إلى دولة لها قواعدها الثابتة.

●● المهمة شاقة ومضنية ولكن الوفد بحمد الله يضم الكثير من الوطنيين الأحرار الذين يلتفون حول زعيم الحزب إذ لاشك أن ما حققه سراج الدين هو التجسيد الصادق للزعامة الوطنية التي لا تستند إلى مركز أو سلطان بل لسجل حافل بالدفاع عن مصر والمصريين.

طوق النجاة

●● الانتخابات القادمة إذا ما أقبل المصريون عليها بعزم وإصرار ستكون بمثابة طوق النجاة حتى إذا ما أرادت الحكومة تزييف نتائجها فإن هذا العزم والإصرار سيفضح ما قامت به الحكومة ويدمغ بالبطلان نتائج عملها.

●● وهي طوق النجاة إذا كانت الانتخابات نزيهة لأنها ستنهي حكومات لا تمثل إرادة المصريين وسيكون هذا النجاح هو بادرة دفق مصر إلى النظام الديمقراطي.

●● طوق النجاة للمصريين إذ ينتهي حكم الجباية واستنزاف مال ودم المصريين وينتهي البذخ الفاحش لتنفق الأموال على ما يفيدهم وليس على الرفاهية التي زادت على كل الحدود.

●● طوق النجاة لأن الحكومة التي تأتي بإرادة المصريين لن تستطيع قبول إذلال ملايين المصريين بالأسعار الحارقة والفواتير الملتهبة والضرائب الأخطبوطية.

●● طوق النجاة لأن هذه الحكومة ستكون رافضة للفساد فلا إذراء للمحظوظين ولا لتجار مع الحكومة ولا بناء فيلات ليتأجر فيها أصحاب السلطة.

●● طوق النجاة لأن هذه الحكومة لن تسمح لنفسها بتجريد الملايين من أموالهم التي أودعوها شركات توظيف الأموال وتسعد بذلهم والتصرف في أمورهم فالحكومة التي

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحظى بثقة المصريين سترد الحقوق كاملة لأصحابها وستعيد دوران عجلات مصانع عطل دوران الكثير رئيس الحكومة نتيجة تدخله.

حكومة وطنية

●٦ والحكومة الشعبية ستلتزم بالقواعد الوطنية فهى لا تقبل أبدا تسرب الإسرائيليين إلى مفاصل النشاط الاقتصادى وإلى انتشار جواسيس إسرائيل فى كافة أرجاء مصر.

●٧ والحكومة الوطنية لن تغفر لإسرائيل مذابح المصريين التى اعترف القادة العسكريون الإسرائيليون بأبشع صور الإجرام من جعل المصريين يحفرون قبورهم قبل أن يتم قتلهم ويصل الإجرام إلى درجة ألا يتم القتل جماعيا بل يقتل الإسرائيلى الواحد ليتمتع بمشاهدة باقى المصريين المرشحين للقتل وانتظارا لأن يضعفوا ويتوسلوا إليه ثم يخيب رجاؤهم فيقتل الثانى وينتظر ثم الثالث ثم إلى أن يقتلهم جميعا. ويسعد بأن يسكب الماء على الأرض والعطش يعذب الأسرى المصريين.

●٨ الحكومة الوطنية ستجعل قضية قتل الأسرى قضية دولية تحقلها إلى كل المؤسسات الدولية ولا تقبل التدخل الأمريكى أو غير الأمريكى.

●٩ والانتخابات طوق نجاة لحكومة تعرف كيف تحقق النمو الاقتصادى ولا تعتمد على إفقار المصريين لتغطية النفاق بل تخفف غلواء الضرائب و أسعار الخدمات خصوصا ثمن الأرض والكهرباء والماء التى تقدمها للمشروعات.

●١٠ الحكومة الوطنية ستوفر كل المغريات للمستثمرين فلا تجعلهم فريسة للمبتزين للأموال ولا لقواعد مضطربة تتغير ليستفيد منها محظوظ...

نعم طوق النجاة

●● نعم الانتخابات القادمة طوق النجاة لمصر والمصريين ولذلك يجب حشد كل الجهود لدفع ملايين المصريين لحماية تلك الانتخابات من الزيف والضغوط والتزوير والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

كلمة حب

الوفد يحترم الجماهير والحكومة تضحك عليها

القانون يحدد مواصفات دقيقة للمرشح فى أى انتخابات.. والقاعدة ان كل مواطن عليه واجب الانتخاب.. وكل مواطن له حق الترشيح.. والناس تهرب من أداء الواجب لأنها اعتادت على التزوير.. فلم تعد تشارك لأنها تعرف ان أصواتها لا قيمة لها.. ولكن الناس تقبل على الترشيح لأكثر من سبب.. وتمارس حقها فى الترشيح.. لأن القانون لا يميز بين المواطنين سواء من حيث الدين أو العقيدة أو الجنس أو اللون.. ومع تعدد الأحزاب يجوز أيضا للمستقلين الترشيح.. لأنه حق لكل مصرى.. مادام يحمل الجنسية المصرية.. وفى عمر يسمح له بالترشيح.. وحسن السير والسلوك حسب الصحيفة الجنائية.

والقانون يمنع أصحاب السوابق من الترشيح.. إذا كان محكوما عليه فى جريمة ماسة بالشرف أو محكوما عليه فى جناية.. وقضايا الشرف هى السرقة والنصب والاحتيال والشيكات بدون رصيد.. والجناية هى الخمرات والقتل وما شابه ذلك من الجنايات.. والقانون بشرط صدور حكم قضائى ثابت فى الصحيفة الجنائية.. ولا مجال للشبهات..

ولكن الكلام يتردد حاليا حول الاخذ بالشبهات.. وهى ما ورد فى تقارير اجهزة الأمن.. والتقارير لا تصبح للحكم على أى شخص.. لانها مجرد كلام أو تحريات.. لو تصل إلى حد الاتهام أو المحاكمة أو صدور حكم قضائى.. إنها مرحلة بدائية جدا لتشويه سمعة شخص.. قد تكون صحيحة وقد لا تكون.. وفى الجلس السابق اسقطت عضوية بعض الأشخاص بناء على شبهات وتقارير امنية.. وهو خطأ دستورى.. ولكن الاصوات كانت عالية.. قطت على القانون والدستور..

والشبهات ليست مقياسا صحيحا لتقدير شعبية أى مرشح.. فقد تسمح الحكومة لتجار البوتوزة والسلاح بدخول الانتخابات.. وضع الاخوان المسجيين من الانتخابات..والشبهات قد تمنع أى معارض قوى من الترشيح.. لأن الحكومة لا تحب المعارضين الاقوياء..

وهناك اشاعات تتردد بأن الحكومة سوف تحول الشبهات إلى قرارات.. مفصلة بالقاس لمنع بعض المعارضين من دخول الانتخابات.. كالفعل تقارير أو اصطناعها.. والاخذ بها ضد المرشحين.. ويقوت الحكومة ان رأى الجماهير أفضل كثيرا من تقارير الامن.. لأن رأى الجماهير صادق.. والجماهير يمكن ان تميز بين الطيب والخبيث..

هناك اتجاه لتطويق رجال الاعمال.. والزعم بأن كل الاغنياء لصوص.. وأن الاغنياء سوف يشترون الاصوات بفلوسهم.. وهو اتهام غير مباشر لوعى الجماهير.. لان الحكومة حتى الآن ترفض ان تعتمد على الجماهير أو الرأى العام.. وتتصور ان كل ما تفعله صحيح.. حتى لو رفضه الشعب.. بل تكذب على نفسها وتتصور ان الشعب يؤيدها.. وانه سعيد بوجودها.. وانه يجب ان يقبل يده وجها لظهر لأن هذه الحكومة تحكمه وتسيطر على ارزاقه.. برغم كل الاخطاء والاسعار وتفشى السلع الاساسية والفساد وسوء الادارة وسوء الاختيار الذى تقوم به الحكومة..

هذا هو الفرق بين حزب الحكومة وحزب الوفد.. حزب الحكومة يتصور ان الشعب قاصر.. من السهل الضحك عليه.. ومن السهل الضغط عليه.. ولكن حزب الوفد يؤمن بالجماهير.. ويثق فى وعى المواطن.. ويختار الانتخابات وهو يدرك تماما ان قشعب الحر سوف يختار المرشح الأفضل.. لذا الحجت له فرصة الانتخاب الحر.. ان حزب الوفد يخوض معركة انتخابات بلا أى ضمانات.. ولكنه يعتمد تماما على وعى الجماهير وادراكها.. واستطاعة الجماهير ان تعرف الفرق بين المرشحين..

محمد الحيوان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

تمثيلية الانتخابات!!!

بقلم : د. ابراهيم دسوقى أباظة

الحكومة حريصة جدا على استضافة المعارضة فى المعركة الانتخابية!! ولكنها تريد هذه المرة استضافتها بطريقة جديدة وإخراجها على ضوء الظروف المستجدة!!

والظروف المستجدة صعبة جدا ولعلها أفشل الإصلاح الاقتصادى.. وفشى البطالة وانتشار الفساد وارتفاع موجات الغضب الشعبى.. وتصاعد القمع وإحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى.. والاعتداء على حرية الرأى بالقانون ٩٣ وكل هذه الظروف ترفع من درجة حرارة الانتخابات وتدفع الكثير من الأحزاب والقوى المعارضة على خوض معاركها لعل فيها الخلاص أو بعض الخلاص من هذه الأوضاع المتردية التى تعيشها البلاد!!

والحكومة من جانبها تستشعر هذا الخطر.. فهى تريد استخدام المعارضة كما هو الحال دائما.. كورقة توت لتغطية عورة النظام وإخفاء عيوب الممارسات الدكتاتورية وهى فى نفس الوقت تخشى من انفلات الزمام.. ووصول المعارضة إلى النسبة الخطرة من مقاعد المجلس وهى النسبة التى يحرص النظام على توفيرها لحسابه حتى يضمن تجديد الترشيح لمنصب الرئاسة.. فمن المعلوم أن الترشيح للرئاسة يكون بموافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب.. ومادام الأمر كذلك فإن على النظام الحاكم وحكومته أن يوفر للحزب الوطنى على الأقل نسبة ٨٥٪ من مقاعد المجلس.. أما الـ ١٥٪ الباقية فيمكن توزيعها حسب مزاج الحكومة بين أحزاب المعارضة والمستقلين والمعينين.

وهكذا لن يتسع ملعب الانتخابات لأكثر من سبعين أو ثمانين مقعدا للتنافس حتى على أفضل تقدير.. ولن يصل إلى مقاعد المجلس فوق ذلك إلا النواب الذين تريدهم الحكومة!!! أى النواب الذين لا يشكلون على الحكومة خطراً داخل المجلس.. ولا يثيرون فى وجهها المتاعب.. فهذا النوع من النواب يجب «قصه» واستيعابه من تحت قبة البرلمان.. وإن كان الأمر لا يخلو من وصول واحد أو اثنين من هؤلاء إلى مقاعد المجلس بسبب أخطاء فى الحساب أو بناء على قوة شعبية خاصة رأت الحكومة صعوبة مقاومتها بالتزوير!!

ولا جديد فى كل هذا المخطط.. ولكن الجديد هو الإجراءات فوق الاستثنائية التى تتخذها الحكومة لبث الأفكار فى ساحة الانتخابات العامة المقبلة!!

وأول هذه الإجراءات منع الاجتماعات العامة فى الشوارع والميادين وردهّ التعهد بالمساواة فى استخدام الإذاعة والتليفزيون أثناء المعركة الانتخابية.. والتلاعب فى الدوائر الانتخابية وتمزيقها لضرب المعارضين الأقوياء..

إلا أن أخطر ما فى الترتيبات الحكومية هو الحصانة التى يتمتع بها مرشحو الحكومة من النواب السابقين.. فمن المفروض أن تسقط الحصانة عن هؤلاء النواب خلال المعركة الانتخابية.. وإلا كان فى ذلك مساس بقاعدة المساواة بين المرشحين وإهدار لحرية الانتخابات ونزاهتها.. إذ كيف يواجه مرشح معارض مرشحا حكوميا يتمتع بالحصانة البرلمانية؟!

إن المرشح الحكومى يستطيع أن يرتكب ما يشاء من مخالفات وتجاوزات وجرائم تحت عباءة الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.. ولن يتمكن المرشح المعارض من مواجهته وسوف تكون الشرطة والنيابة عاجزة عن الوصول اليه إلا إذا رفعت عنه الحصانة وهذا أمر يقتضى اجراءات معينة.. وإذن من رئيس مجلس الشعب الذى انتهيت مدته!! وهذه بدعة لا تظير لها فى أى نظام ديمقراطى لأنها تؤدى الى الاخلال المطلق بقاعدة المساواة بين المرشحين وهى أقدس القواعد الديمقراطية وأهمها على الإطلاق!!

ومع كل ذلك تحكم الحكومة كديرا هذه الأيام عن نزاهة الانتخابات وتنشر التصريحات الوردية عن حيادها التام وطهارتها المطلقة أمام المعركة الانتخابية المنتظرة.. وهذه الإعلانات والتصريحات لن تخدع أحدا.. فقصد التزوير فى دم الحكومة وفى عروق أجهزتها المختلفة.. ونحن نعلم تماما أن الحكومة لن تنزحزح شعرة واحدة عن مواقفها.. ولن تتقبل أى مطلب للمعارضة يضمن نزاهة الانتخابات.. وحتى المراقبون الدوليون تأبى الحكومة وجودهم أثناء المعركة الانتخابية بحجة بقاء تسمى الاعتداء على السيادة.. مع أنها - أى الحكومة - أرسلت مراقبين مصريين لمراقبة الانتخابات العامة فى دول كثيرة كان آخرها دولة جنوب أفريقيا..

نحن نعلم جيدا دواليب الحكومة ونكشف جيدا عزمها البيت على التزوير لاختيار نواب المعارضة كما وكيفا.. ولكننا ندخل المعركة مع كل هذه الظروف القاسية لنفضح أمام العالم جرائم التزوير ولنطيب للرأى العام قدرتنا على تغطية كافة الدوائر وتقديم أفضل المرشحين وطرح أقوى البرامج.. وبكفيدا من المعركة الانتخابية أن ندخلها بشرف وأمانة ونحن مجردون من كل سلاح حتى وإن فزنا بمقعد واحد!!

نبضات

بمداسية إصرار المعارضة على المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات كضمانة قوية لنزاهتها..

ورئيس المنقض، واطلب منه التزام الحذر التام إزاء هذا المطلب.

لان الاشراف الشكلي المظهري للقضاء على الانتخابات يعتبر من اسوأ وأبغض الوسائل الحكومية لخداع الرأي العام، فهي توهم الناس على غير الحقيقة، بان القضاء يتولى ادارة العملية الانتخابية ويشرف عليها.

وهي بذلك تزج بالقضاء في مستنقع من العفن يخرج منه بوضع لارضاه ولانقبله، حيث سيكون الضرر والمساس بأخر القلاع ونهاية الحصون.

الاشراف الشكلي والمظهري للقضاء على الانتخابات لعبة حكومية بغيضة. فهي تعبث بكل مراحل الانتخاب. وتتحكم في مقدماته ونتائجه بواسطة رجال الحكم من محافظين وشرطة وحكم محلي وشركات قطاع الاعمال والاعلام الحكومي، ثم يعد ذلك تدعو بعض القضاة لاستكمال الديكور وتغطية العبث واضفاء الشرعية على جرائم ومخالفات وعدوان على ارادة الامة.

فغير مقبول ان تنتدب الحكومة قضاة بعينهم من خلال وزير العدل. ثم تقوم الداخلية بتوزيعهم على اللجان، فيذهب القاضي الى مديرية الامن او قسم الشرطة ليجد نفسه غريبا بغير نفوذ ولا سلطان. يحاول ان يأمر فلايطاع. يحاول ان يتصدى للمخالفات فلا يستطيع. وفي نهاية اليوم يستسلم للواقع. واقصى مايمكنه عمله هو اثبات المخالفات التي لاحظها ويعرض تقريره على مجلس الشعب الذي يرد بان المجلس سيد قراره.

يصعب على القاضي كذلك ان يتعامل مع امناء اللجان. فهم موظفون من طبيعة خاصة يتم انتدابهم من جهات بعينها. وهم ذات الموظفين الذين ضرسوا على طبخ الانتخابات وتسديد بياناتها وفقا للتعليمات الجهة التي انتدبتهم. فالقاضي الذي اعتاد على المنصة وادارة امور العدالة لايمكنه ان يواجه كل هذه الوسائل المعدمة والقائمة على التلاعب وعلى العبث.

مثل هذه الصورة تضر جميع الاطراف ولاتحقق اي مصلحة مشروعة، فتتخلص جهة الادارة من المسئولية. وتلقي اللوم على القضاة. فماالسهل ان يقول رجل الادارة اذهبوا الى القاضي فهو الأمر الذاهي، فان ذهب الشاكي الى القاضي وجده غريبا في المكان وغريبا بين المتمرسين والعتاة. فلا يحسم القاضي مشكلة بسبب تلاعب الادارة ومع ذلك يتحمل القاضي وزر عدم حل المشكلة وبقاء الأمور على ماهي عليه واستمرار الظلم وعدم المشروعية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٥

يأسعادة قاضي القضاة ارجوك والح في الرجاء ان ترفض المشاركة الشكلية المظهرية في الاشراف على الانتخابات فلا تجعل من القضاء قناعا تختفي وراءه السلطة كل انواع المخالفات وعدم المشروعية التي تصاحب الانتخابات.

ولكنك تقبل ادارة الانتخابات من أولها الى يائها. فيكون القضاء مسئولا عن الانتخابات من الآن وحتى اعلان نتائجها النهائية. القضاء يتسلم جداول الانتخاب ويعرضها ويسلمها لكل من يطلبها مقابل تكاليف تصويرها. ويصوب الاخطاء المادية التي يرشد عنها المواطنون. مثل شطب الموتى والغائبين وتصحيح الأخطاء الاملائية التي تشوب الإسماء.

ويتولى القضاء مراجعة تقسيم الدوائر واللجان. ويحدد اماكن الانتخاب وينتدب امناء اللجان من جهات قريبة من القضاء مثل امناء السر ورجال الشهر العقاري والخبراء الخ. والقضاة ورجال النيابة ومجلس الدولة والنيابة الادارية وادارة قضايا الدولة يشرفون مباشرة على كل مراحل الانتخابات بدءا بالاداء بالاصوات وحتى اعلان النتيجة النهائية للانتخاب.

ويحظر على رجال الادارة دخول اللجمع الانتخابي الا بناء على طلب القاضي المشرف وذلك في حالة الأخلال بالامن.

باختصار تطالب قاضي القضاة بالتمسك بالسيطرة الكاملة على الانتخابات بكل تفاصيلها.

د. نعمان جمعة

٠٠١٥٨٠

المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

الدعوى منظورة امام القضاء منذ ٥ سنوات

هل تحسم الدستورية مشكلة الاشراف القضائى قبل الانتخابات ؟!

مع بدء العد التنازلى للانتخابات البرلمانية التى تجرى بعد اسابيع قليلة .. فإن التصريحات الحكومية قد توالت مؤخرا لتؤكد نزاهة الانتخابات .. إلا انها تتصلت من الالتزام بـ «الاشراف القضائى الكامل » عليها بحجة نقص اعداد القضاة .. رغم انه مطلب لجميع الاحزاب والقوى السياسية ورجال القانون والقضاة انفسهم كضمانة لنزاهة الانتخابات

ورغم ان الدستور ينص صراحة على الاشراف القضائى الكامل الا ان الحكومة تصر على ان يكون هذا الاشراف صوريا طبقا لقرار بقانون اصدره الرئيس الراحل انور السادات فى غيبة مجلس الشعب يتيح لموظفى الحكومة والقطاع العام رئاسة اللجان .. وهو مايخالف الدستور تماما وربما فضلا عن فقدانه لشرعيته بسبب عدم عرضه على مجلس الشعب بعد انعقاده وحتى الان !!..

وقد اقام الدكتور عبد الحليم مندور المحامى دعوى امام المحكمة الدستورية العليا منذ ٥ سنوات طعنا على هذا القرار بقانون إلا ان الطعن لا يزال فى ادراج المحكمة طوال هذه السنوات !!..

فهل تسرع المحكمة الدستورية بحسم هذا الصراع ضمانا لانتخابات نزيهة تحلم بها جميعا ؟!

وابتداء القصة من اولها فالاشراف القضائى يعنى ببساطة ان تشرف على الانتخابات سلطة مستقلة لاتخضع لاشراف الحكومة ويفترض فيها العلم الغزير بالقانون والخبرة الراسخة بأساليب التلاعب ومن ثم يكون الاشراف القضائى الكامل هو الضمان الحية والذرائعة

وكما انه يحوز ثقة الجميع مرشحين وناخبين لهذا السبب نص الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧٢ ومن بعده الدستور الذى صدر عام ١٩٧١ فى مادته ٨٨ على ان يتم الاقتراع تحت اشراف الهيئة القضائية

الدستور المهمل

ولكن ماحدث هو ان الحكومات المتعاقبة اهملت هذا النص او اساءت تطبيقه وظل القضاة غائبين عن الساحة «من أى شىء اسفرت هذه الممارسات ؟!»

الحقيقة انها اسفرت عن وضع مؤلم كانت محصلته النهائية مرض السلبية السياسية التى يعانيها الشعب المصرى كله .. فالمواطن فقد الثقة فى كل شىء يذهب الى لجنة التصويت ليجد من يقول له احنا قمنا بالواجب ويجد نفسه قد انتخب مرشحى الحزب الحاكم هو وابوه وجده الذى توفاه الله منذ زمن .. فلماذا يشارك ؟ ولماذا يعلن رأيه ..

اسفرت هذه الممارسات ايضا عن فقد الثقة فى مجلس الشعب ونوابه فكلهم فى نظر الناخب اصحاب مصالح ومؤيدون مطعون فى صحة عضويتهم !!

ايضا بدات الدولة فى تخصيص اجزاء من ميزانيتها لتعويض المرشحين الذين سحقتهم حملات التزوير والبلطجة التى يمارسها الحزب الحاكم ومواظر الحكومة فى غيبة رجال القضاء وذلك بعد ان حكم القضاء النزيه لهؤلاء بالحقهم فى تمثيل الشعب

نتيجة اخيرة لغياب القضاء لابد من اثباتها فالنواب الذين يصلون الى مقاعد مجلس الشعب عبر التزوير هم السبب المباشر فى ذلك المسلسل الدامى من القوانين السيئة السمعة التى تحكم الناس فى مصر

قوانين مشبوهة

فى عهد السادات اصدر مؤلاء قانون سلطة الصحافة وقانون الاشتباه وحماية القيم من العيب وقانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون الاحزاب السياسية

وفى المجلس الاخير كانوا هم ايضا وراء قانون تعيين العمداء وتعيين العمد والمشايخ وقانون النقابات المهنية وتعديل قانون الاجراءات فيما يتعلق بالارهاب وقانون ضرائب المبيعات وقانون امتحان الثانوية العامة ثم قانون الصحافة الاخير ولذلك كله كان المطلب الدائم الذى يتردد قبل كل انتخابات تجرى هو ضرورة الاشراف القضائى الكامل خاصة انه فى كثير من حالات التزوير كان رجال القانون والمحامون الشرفاء يثبتون وقائع التزوير التى حدثت ويثبتون ايضا ان اللجان افتقرت الى الاشراف القضائى الذى يحمى من التزوير

مما ادى الى توالى الاحكام ببطلان عضوية الكثير من اعضاء مجلس الشعب فى الدورة الحالية والسابقة ايضا وقد انعقدت لجنة حكومية عام ١٩٩٠ لدراسة الموقف من الدكتور رمزى الشاعر والدكتور كمال ابو المجد والدكتور ابراهيم شلبى والمستشار احمد رضوان جمعة والدانين سامى الحسينى واحمد رضوان واسفرت دراساتها عن قرار بقانون اصدره رئيس الجمهورية تحت رقم ٢٠٢ لسنة ٩٠ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠

قرار غير دستورى

هذا القرار يعدل بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ٥٦ واخطر ما تضمنه هذا القرار جاء فى المادة ٢٤ منه حيث قال فى الفقرة الثانية منها

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعين أعضاء اللجان العامة من بين اعضاء الهيئات القضائية في جميع الاحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين بالدولة او القطاع العام ويختارون بقدر الامكان من بين الهيئات القضائية او الادارات القانونية بأجهزة الدولة او القطاع

ونصت الفقرة الرابعة على ان يصدر تشكيل اللجان العامة والفرعية وامنائها قرار من وزير الداخلية

ويحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه او وجود عذر يمنعه من العمل واضافت الفقرة الخامسة «وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع التى تباشرها اللجان الفرعية»

امام الدستورية العليا!!

لم يسكت رجال القانون الشرفاء على هذا القرار الذى يتعارض بوضوح مع نص الدستور الذى يقصر الاشراف على القضاة وحدهم فقد رفع الدكتور عبد الحليم مندور وثلاثه كمال خالد المحامى الأمر الى المحكمة الدستورية العليا..

وجاء فى مذكرة الدكتور مندور امام القضاء ما يلى:

أولاً: إن هذا القرار يتعارض مع نص المادة ٨٨ من الدستور التى قصرت الاشراف على القضاه دون موظفى الدولة ثم إنه ربط بين اختيار القضاة وبين وجود الامكانيات دون أن

يشير الى حدود هذه الامكانيات والى الجهة التى تحدد ضوابطها ووزكد ان لفظة « بقدر الامكان» التى جاءت فى نص القرار ليست الا لحظة مطالطة هدفها فتح الباب لتحجيم دور القضاء وتكريس الفساد والتزوير

عامة وفرعية!!

ثانيا: إن القرار فرق بين اللجان العامة التى تجرى فيها عمليات الفرز وبين اللجان الفرعية التى تجرى فيها عمليات الاقتراع والتصويت. وقصر وجود القضاة على اللجان العامة وحدها بينما ترك اللجان الفرعية للموظفين رغم ان عمليات التزوير تتم فى اللجان الفرعية ولا يستطيع قاض واحد فى لجنة عامة ان يشرف فى وقت واحد على ٦٠ أو ٧٠ لجنة فرعية..

ثالثا: إن الذى يقوم بتشكيل اللجان العامة والفرعية لاختيار رؤسائها وامنائها حسب نص القرار - هو وزير الداخلية الذى يمثل السلطة التنفيذية فكيف تختار السلطة التنفيذية السلطة القضائية!!

لا شك إذن ان هذا النص يعنى سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد الأمور!!

رابعا: إن القرار لجأ الى الخداع والمناورة حين ادعى انه سيختار الموظفين فى اللجان الفرعية من العاملين بالادارات القانونية بالمصالح المختلفة مما العلاقة بين الهيئة القضائية التى نص عليها الدستور والتى تمثل سلطة مستقلة وبين موظفى الادارات القانونية الذين يخضعون لإشراف حكومى؟!

واخيرا اكد الدكتور مندور ان هناك اكثر من طريقة تحقق بها النص الدستورى الذى يلزمنا بإيجاد اشراف كامل للقضاة على الانتخابات وابسط هذه الطرق هى إجراء الانتخابات على مراحل

« تجاهل »

سألنا الدكتورمندور عن مصير هذه الدعوى التى رفعها امام المحكمة الدستورية منذ خمس سنوات فقال :إن مصيرها كان هو التجاهل لتسجل بذلك رقماً قياسياً فى بقائها داخل الادراج بالمحكمة ، فهيئة المفوضين بالمحكمة التى عودتنا الا تتأخر فى إعداد تقريرها عن سنة اشهر لم تكتب حتى الآن..

حول هذه القضية رغم انهم كتبوا تقريرهم فى دعرى الاستاذ كمال خالد فى نفس الموضوع الذى رفعها بعدى ربما لأن دعواه كانت تحمل دفعا بانتفاء المصلحة لأنه عضو فى مجلس الشعب الذى يسعى لإسقاط عضويته

وكلما سألت فى هيئة المفوضين يؤكدون انهم ما زالوا يدرسون القضية بلا ادرى متى سيكتون تقريرهم خاصة ان من الضرورى أن تحسم هذه القضية قبل إجراء الانتخابات القادمة إن كانت الدولة تريد لها ان تكون نزيهة وسليمة والا يعلن فيها أحد!!

إشراف صورى!

وحول هذه القضية سألنا المستشار يحيى الرفاعى رئيس نادى القضاة الاسبق الذى اكد لنا على عدم دستورية اشراف الموظفين فى الانتخابات ، وخاصة ان عدد القضاة فى مصر كاف ولكن المشكلة هى ذلك الاسراف فى إنشاء اللجان الفرعية لشكل نظن ان الغرض من وراءه هو التجهيز، ولو خلصت الدنيا فإن الانتخابات ، يمكن ان تجرى فى مراحل حسب حجم المحافظة حتى يتسنى للقضاة الاشراف على عملية الاقتراع ذاتها ويغير ذلك فلا جدوى من الاشراف القضائى بل يصبح اشرافا صوريا.

الدولة غير معذورة

اما عبد الحليم رمضان المحامى فيؤكد ان الدولة لا عذر لها فى غيبة الاشراف القضائى الكامل بحجة عدم كفاية اعداد القضاة فالدولة لا تكف عن جباية الضرائب وتنفق الملايين على الامن المركزى والحراسات الخاصة عليها ان تنفق مثل ذلك لتعيين العدد الكافى من القضاة بدلا من ايكال الامر الى غيرهم!!

هذا إضافة الى مطعن دستورى اخر فى القرار يقانون الذى اصدره الرئيس عام ٨٠ فالمادة١٩ من الدستور تنص على ان يمنح ثلثا اعضاء مجلس الشعب على الاقل تفويضا للرئيس لاصدار قرار بقانون فى موضوع محدد ولى وقت محدد أثناء اجازة المجلس على أن يلتزم بعرض هذا القرار عليه عند اول انعقاد له لاقراره او رفضه وحيث ان هذا كله لم يحدث فإن المفترض فى هذا القرار ان يعتبر لاغيا من تلقاء نفسه حيث ان هذا القانون قد صدر اثناء وقت لمجلس وبدون تفويض منه.

تجربة لابد منها

ولهذا فإن الاصرار على الابقاء على هذا القرار بقانون يصم الحكومة بالفساد والحرص على التزوير ، كما ان الصمت عن الحكم فى القضية داخل المحكمة الدستورية امر غريب ويخالف أحكام الدستور الذى تنص المادة سنة ٦٨ منه على سرعة الفصل فى القضايا ..وعلى راس هذه القضايا بالطبع القضايا الدستورية التى تمس الأمة كلها وحريات الشعب وحقوق!!

خلاصة الأمر - ان تقرير الأوضاع القائمة ضرورية ملحة ، ويحسم مشكلة الاشراف القضائى الكامل مطلب اكدته قوى المعارضة والاحزاب السياسية كما يؤكد المستشار فريد ماهر فحتى لو كانت اعداد القضاة غير كافية وكان غيابهم فى كل الانتخابات السابقة امراً معتاداً فلا يمكن ان تلجأ الدولة الى تقنين هذا الخطأ بدلاً من إصلاحه!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مواصفات البرلمان القادم

تحقيق: سيد عبد العاطى

كما يراها الوفد..

يراقب المال العام ويطارد الفساد

النائب الحقيقي.. ولاؤه للشعب قبل الحاكم

اختلاط الحزب الوطنى بالدولة ينسف نزاهة الانتخابات القادمة

مجلس الشعب القادم، سيكون آخر مجالس القرن العشرين.. وإذا كانت الدولة حريصة على مستقبل مصر، فعليها أن تضع ضمانات قوية لإجراء انتخابات حرة نزيهة تضمن وجود مجلس قوى يعبر عن إرادة الجماهير، لينقلنا إلى القرن الواحد والعشرين.

مجلس قوى يلغى قانون الطوارىء، ويرفض تمرير القوانين والقرارات المشبوهة.. ويرفض منح رئيس الجمهورية التفويضات المفتوحة..

ويحاسب الحكومة على الإسراف والبذخ، ويسحب منها الثقة إذا انحرفت عن أداء واجبها فى حل مشاكل الجماهير.

مجلس يضرب الفساد بكل أشكاله وصوره.

باختصار، نريد مجلس شعب قويا.. ينقل مصر من الظلام إلى النور.

ولكن، كيف يتأتى ذلك.. بمعنى آخر، كيف يجب أن تكون الانتخابات القادمة؟!.. ومن هو النائب الذى يريده الشعب؟!

هذا ما رحنا نبحث عنه خلال هذا التحقيق.

الحزب الحاكم .. يسخر أجهزة الدولة لصالح مرشحيه

إذا كان الحزب الوطني قويا.. فلماذا يرفض ضمانات نزاهة الانتخابات؟!

● فى البداية يطرح محمود اباظة رئيس لجنة الشباب بحزب الوفد ملاحظات حول هذه القضية.. يقول:

● الحافظ هو رئيس الجهاز الإدارى فى إقليمه كله، وهو المسئول الأول عن الأمن بنص قانون الإدارة المحلية، والأمن يتبعه فى محافظته، بالإضافة إلى كافة الإدارات الأخرى مثل الزراعة والرى والصحة وغيرها.. والحافظ هذه السنة موظف عام، يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويمارس سلطات الرئيس على كافة موظفى الدولة فى محافظته، وله عليهم — بحكم منصبه — حق الأمر والنهى والتوجيه والجزاء.. فى نفس الوقت، الحافظ هو المسئول الأول عن الحزب الوطنى فى المحافظة، وهو المسئول عن ترشيح أعضائه فى مجالس الشعب والشورى والمحليات.

ومن المنطقى أن يلجأ الحافظ إلى سلطاته الإدارية التى تمكنه من تسخير كافة الأجهزة لخدمة مرشحى الحزب الحاكم، الذى يحمل مسئولية اختيارهم أمام رئيس الدولة فى ذات الوقت، فى نفس الدولة، صاحب الاختصاص فى تعيين الحافظ وإعفائه من منصبه.. وهذا المنطق يؤكده الواقع الذى يعرفه ليس فقط كل مرشح فى كل انتخابات، وإنما كل ناخب.

والحافظ هنا لا يأتى من تصرفات المحافظين، وإنما هو خلال هيكلى، بمعنى أن منحدرة فى الجمع بين صفة الرئيس الإدارى الأعلى للمحافظة، والمسئول السياسى الأول عن الحزب الحاكم، وهذا الخلل مصدره تاريخى من يوم أن كان نظام الحكم يقوم على الحزب الواحد، حيث لا يتصور أن يختلط الحزب بالدولة، ولازم ذلك، أن تسخر الدولة لخدمة الحزب، وهو نظام فشل فشلا ذريعا فى كل الدول التى طبقته، ابتداء من الاتحاد السوفيتى، وانتهاء بمجموعة دول العالم الثالث التى ثورت جوعا، بعد أن امتص الحزب الواحد أحشاءها الحى، وأتى على العظم بعد اللحم.

يستطرد محمود اباظة قائلا: وعندما عدل دستورنا والغاء نظام الحزب الواحد، وأخذ بنظام تعدد الأحزاب، لم يعدل الإصلاح إلى الهيكل السياسى، بل اكتفى بتغيير اللون الخارجى، وبقى الاختلاط بين الدولة والحزب الحاكم قائما فى المستوى الأعلى، وهو رئاسة رئيس الدولة للحزب الحاكم، والمستوى الأوسط وهو رئاسة الحافظ للحزب الحاكم فى محافظته، وفى المستويات الأدنى بطبيعة الحال.

ومن هنا فإن الحديث عن حياد الدولة بأجهزتها المختلفة فى الانتخابات العامة، وهو شرط لازم من شروط مشاهد الانتخابات، يعتبر كلاما بلا معنى.

● ثانيا.. لم يكتف النظام بالآثار القديمة، بل أضاف إليها جديدا، فقد صدر قانون العمد الأخير ليجعل العمدة بالتعيين، وليس بالانتخاب، وقد بحار الغير فى فهم هذا القانون، لأن أول تساؤل يتبادر إلى الذهن، لماذا تدب الدولة نفسها بأربعة آلاف صراع يجرى بين المرشحين لمنصب أربعة آلاف عمدة؟!.. فعندما كان اختيار العمدة بالانتخاب، كانت الدولة بعيدة عن ذلك الصراعات، وكل قرية تحسم هذا الصراع بالأغلبية ولا يكون للمرشح الذى لم يحالفه الحظ سوى معاناة أهله فى قريته.

أما الآن، وبعد صدور قانون تعيين العمد، فإن كل مرشح لم يفز عليه لمنصب العمدة، فإن كل مرشح لم يفز عليه لمنصب العمدة، فإن الجهة الإدارية المشرفة على التعيين لا يهمنى أنه إلا مساعد الإدارة، مع وأهله وأنصاره، وكذلك الحال بالنسبة للمشايخ.

ولكن يبدو أن بعد صدور هذا القانون مدة أكثر من عامين ويجوز الإدارة عن تطبيقه دائم يعين عمدة واحد منذ تعديل هذا القانون حتى اليوم، رأى الحزب الحاكم مستعينا بالإدارة أن يستغل هذا القانون الجديد فى الضغط على العمد القائمين، بحيث يهددهم بعدم تعيينهم بعد انتهاء مدتهم إلا إذا انحازوا إلى مرشح الحزب الحاكم، وخرجوا على حيادهم المفروض بنص القانون.

وهذا نجد أيضا أن اختلاط الحزب بالدولة يعطى هذا التهديد مصداقية، ويضع أى أمل فى نزاهة الانتخابات القادمة قبل أن تبدأ.

● ثالثا: وإذا أضفنا إلى هذا أن الإعلام المسموع والمرئى تحتكره الدولة احتكارا كاملا، بينما الصحف فى رغم ضيقه لمحتكرى للدولة أيضا، لكيف يمكن أن يحايد الإعلام بكافة

وسائله بين مرشحى الحزب الحاكم وغيرهم من المرشحين.. وهذا الحياد أيضا شرط من شروط نزاهة الانتخابات.

فض الاختلاط

ويضيف مصدر رفيع أيضا: مجمل القول إن اختلاط الحزب بالدولة، وهو أمر مرفوض ومتحد، يحول دون نزاهة الانتخابات.. فإذا ما انتهينا إلى أن المنافسين فى مجملهم يدركون هذه الحقائق نظريا وعمليا مما يؤدى إلى انصرافهم عن المشاركة فى العملية الانتخابية.. فإن المدخل الحقيقى إلى الإصلاح هى فض الاختلاط بين الحزب الحاكم والدولة، وهو ما يطالب به الوفد عندما يصر على ضرورة تخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم.. وضرورة اختيار المحافظين بالانتخاب، وكذلك العمد.

يبقى بعد أن أوضحنا مسئولية الدولة عن الخلل الذى يصيب العملية الانتخابية من أساسها ألا نغفل مسئولية الأمة عن هذا الخلل.

● أولا: ماهى المعايير التى يضعها الناخب لاختيار النائب عن الأمة؟!.. هل هى قدرته من الحكومة؟!.. أم قدرته على التأثير على هذه الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها وحثها على تحقيق مصالح الأمة؟!

● وثانيا: هل دور النائب أن يعين بالاستدانة أو يعتمد على صلاته بأولى الأمر لتحقيق بعض الخدمات لبعض المقربين له نظير فرد؟!.. أم يدخل على الخدمات لبعض الناس كافة المواطنين فى قرض العمل والتعليم والخدمات العامة.

● وثالثا: هل واجب النائب أن يمثل الأمة ومصالحها العليا؟!.. أم واجبه أن يمثل فئة أو تجمع مصالح أو أسرة أو تكتل من أى نوع كان؟!

● وأخيرا: هل الانتخابات وسيلة الأمة فى اختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم؟!..

فمتى توجد الديمقراطية الحقيقية لا يكون لهذه التساؤلات محل، وإنما تدور المعركة الانتخابية برمتها حول تقييم ما أتته الحكومة فى الفترة السابقة، ومقارنة برنامجها بالبرامج الأخرى المطروحة، ونحن لم نزل بعيدين عن هذه المرحلة.. فالقاعدة عندنا أن من يحكم يعمل على الأغلبية التى يريدها، وقت ما يريدها، وبالقدر الذى يريده.. وهو عكس القاعدة العامة التى تقوم عليها الديمقراطية، حيث أن من يحصل على الأغلبية هو الذى يحكم.. ومع ذلك فعلينا بعد هذه الملاحظات ألا نقف عند هذا الحد بل نفتح حوارا حول ما تحتاجه مصر لدخول القرن الواحد والعشرين، ونحن على ثقة من أن الذين تولوا أمورها حتى الآن لا تشغلهم هذه القضية، وإنما شاغلهم الشاغل هو ما يجب عليهم أن يفعلوه حتى يستمروا فى مقاعدهم.. أما مصر فلها رب يحميها.

نريد مجلسا قويا

● فـــؤاد بدراوى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد، وعضو الهيئة العليا يرى أن الانتخابات القادمة، هى الفرصة الأخيرة أمام النظام حتى يؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد ديكورات هامشية، وذلك لن يتحقق إلا من خلال انتخابات نزيهة وحرة من تدخل السلطة وبكل أجهزتها لصالح مرشحى الحزب الحاكم.. وحتى لا تتكرر المآزل التى كانت تحدث فى الانتخابات الماضية، لذلك يطالب الوفد بالضمانات التى توفر للمعركة الانتخابية نزاهتها وحيدتها، وهى تلك الضمانات التى تضمنتها فكرة لحزب المعارضة، والمرفوعة إلى رئيس الجمهورية.

يضيف «بدراوى»: إننا نريد مجلس شعب قويا، خاصة وهو المجلس التشريعى الأخير فى نهاية القرن العشرين، فالمطلوب منه مسئولية جسيمة نحو آمال المستقبل فى تحقيق آمال الشعب المصرى فى غد أفضل، وفى مقدمة تلك الآمال، العمل على تحقيق الديمقراطية الكاملة، حتى يتحقق للشعب المصرى حريته، وأن يكون شعار سيادة الأمة حقيقة واقعة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال دستور ديمقراطى، ويحقق الديمقراطية، ويجعل السلطة للشعب وليس للحاكم.

ومن هنا فإننا نريد نوابا عن الشعب أنبياء، يعبرون عن إرادة الشعب، وأن يترجموا مشاكلهم، ويعملوا على حلها بعيدا عن الشائعات الزائفة، وبعيدا عن الاحتماء وراء حصانة المجلس.. وأن يكون هدف النائب تحقيق مصالح دائرته والارتباط بها دون النظر إلى مصالحه الشخصية أو الذاتية.. نريد نوابا يكشفون الفساد بكل أشكاله وألوانه وأن يكون لهم دلاء الشجب، وليس لمساومة، فالمختصار نريد مجلسا قويا يعبر عن آمال الأمة فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحت قبة البرلمان وشجاعة.

إشراف قضائى كامل

● هذا أيضا ما يؤكده محمد عبدالعزيز سرحان رئيس اللجنة العامة لحزب الوفد بالقليوبية وعضو الهيئة العليا، ويضيف إذا كان النظام يريد بالفعل انتخابات حرة ونظيفة كما يدعى، فعليه أن يضع ضمانات قضائية للعملية الانتخابية.. أى يكون هناك إشراف قضائى كامل على جميع اللجان الرئيسية والفرعية، وإذا كانت الدولة تدعى بأن عدد القضاة البالغ ٧ آلاف لا يكفى للإشراف على جميع اللجان، فإننا نقول إن هذه الدعوى باطلة، لأن لدينا ٢٥ ألف لجنة انتخابية موجودة فى ٤ آلاف و٢٠٠ قرية ومركز ومدينة، ويجوز جمع أكثر من لجنة فى مكان واحد حتى يتمكن القاضى من الإشراف عليها بسهولة ويسر، ومن هنا يمكن الاستعانة بـ ٤ آلاف و٢٠٠ قاضى فقط، وهكذا يمكن تطبيق الدستور من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية.

ويضيف محمد سرحان: النائب الذى يريده الشعب هو النائب الذى يخشى الله، وأن يكون فى خدمة الشعب ومدافعا عن الحق، مطالبا تصحيح الأخطاء، متواجدا بين أبناء دائرته لمعرفة احتياجاتهم ورغباتهم، حريصا على مصالحهم ومشاركا لهم فى بقية البرلمان للوصول إلى التطوير الأمثل الذى يعم بالخير على أرجاء الوطن، وفى نفس الوقت لن يكون قوة للخروج فى لجان تقصى الحقائق لمراقبة المال العام ومحاربة الفساد.

جهاز خاص بالانتخابات

● طلعت رسلان عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، وعضو مجلس الشعب السابق.. يقول: في دورة ١٩٨٧ عندما كنت عضوا بمجلس الشعب، طلبت من الدكتور رفعت المحجوب، أن يتم إنشاء جهاز شبيه بالجهاز المركزي للمحاسبات، على أن يكون هذا الجهاز تحت إشراف وزارة العدل، ويكون دوره الإشراف على العمليات الانتخابية التي تجرى في مصر، سواء انتخابات مجلس الشعب، أو الشورى، أو المجالس المحلية، أو النقابات العمالية، أو المهنية، وحتى الإشراف على انتخابات رئاسة الجمهورية.. ولكني واجهت معارضة.. وقلت ايضا بالذمية للإشراف القضائي على الانتخابات، أن تجرى الانتخابات على أكثر من يوم، فمثلا تجرى الانتخابات في الوجه البحري في يوم، والانتخابات في الصعيد في يوم آخر، وفي القاهرة في يوم ثالث، وهذه ليست بدعة، ولكنها حقيقة تم تطبيقها في عدد من الدول، وذلك لإمكانية الإشراف الكامل على جميع اللجان لضمان نزاهة الانتخابات ونظافتها.

ويضيف «رسلان»: المشكلة التي تواجهنا الآن هي اقناع الناس بالذهاب إلى الصناديق الانتخابية للإدلاء بأصواتهم.. بعد أن فقدوا الثقة في الحكومة وفي مصداقيتها بإجراء انتخابات حرة نزيهة.. وهناك حوادث تزوير سابقة.. لذلك نحن الآن نبذل جهودا ضخمة لإقناع الناس بالمشاركة في الانتخابات لاختيار من يصلح.

الثقة في الحكومة!!

● وهذا ما يؤكده ايضا كرم زيدان عضو الهيئة العليا لحزب الوفد.. ويضيف: الوفد قالها من قبل ويقولها الآن، نحن نريد ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

وبدون هذه الضمانات والتي تتمثل في تخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني، وإشراف قضائي كامل على الانتخابات، وأن تكون هناك حكومة محايدة خلال فترة الانتخابات، بدون هذه الضمانات لن تكون هناك انتخابات حرة، ولن يذهب الناس إلى الصناديق، ولن تكون هناك ثقة في الحكومة أو في نزاهة الانتخابات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥

الرأى المعارضة

بقلم : مصطفى كامل مراد

المحاكم العسكرية!! والتيارات الإخوانية!!

يتضح من الإجراءات التى باشرها الحزب الوطنى وحكومته لهم يضعون العراقيل امام ترشيح بعض المواطنين الذين ينتمون لى التيار الإسلامى الممثل فى جماعة الإخوان المسلمين وذلك باحالة المتهمين منهم الى المحاكم العسكرية!!

ولا شك أن المحاكم العسكرية تختلف اختلافا كبيرا عن المحاكم العادية سواء فى اجراءاتها أو فى استئناف الأحكام.. فالمحاكم العسكرية كما تعلم تتصف بسرعة الاجراءات وكذلك بسرعة اصدار الأحكام.

إذ أن هذه المحاكم تتشكل لنظر قضية معينة واصدار الأحكام بشأنها وهى غير قابلة للاستئناف وهذا بطبيعة الأمر يختلف عن النظام المتبع فى المحاكم العادية التى تتصف عادة بطول الاجراءات حتى يأتى دور القضية المحالة اليها للنظر فيها وهذا عادة يستغرق بضعة أشهر وكذلك فان احكامها قابلة للاستئناف والطعن بالنقض !!

ولا شك ان الهدف من احالة التهم المدعى بها على قيادات الاخوان هو سرعة البت فى هذه القضايا وصدور الأحكام إن كانت بالادانة فان ذلك يمنع هذه القيادات من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة وهذا هو بيت القصيد! لأن الدستور لا يمنع المحبوسين تحت التحقيق من الترشيح لعضوية مجلس الشعب! الله ظهرت دعوة الاخوان على يد الشهيد الإمام حسن البنا فى عام ١٩٢٨ اى منذ ما يقرب من سبعين عاما وحينما قويت الدعوة واشتد عودها فى الأربعينيات بدأت الحكومات المصرية بلا استثناء ابتداء من حزب الوفد ومرورا ببالى احزاب الاقلية الأخرى والتى كانت تتبادل الحكم مع حزب الوفد كالسعديين والاحرار الدستوريين وغيرهم .. كانت هذه الأحزاب جميعا تواجه جماعة الاخوان المسلمين بالبطش عن طريق استخدام قانون الطوارىء والاعتقال والمحاكمات ثم جاءت الثورة وهادنت الاخوان فى اول الأمر ثم بطشت بهم بطشا شديدا بعد حادثة محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية عام ١٩٥٤ ثم عادت حكومات الثورة واستخدمت كل الوسائل المتاحة لأعتقال قيادات الاخوان المسلمين وصدور الأحكام ضد قياداتهم وذلك فى منتصف الستينيات وفى عهد الرئيس الراحل انور السادات فتح الباب امام التيارات الإسلامية لمناهضة التيارات الماركسية فى الجامعات المصرية ثم ظهرت فى اعقاب ذلك الجماعات الإسلامية ومنها جماعة الجهاد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٥

والتكفير والهجرة اللتان اتصفتا بالعنف والاغتيالات وبقيت جماعة الاخوان المسلمين كما هي تنادى بالدعوة للتطبيق الشريعة الإسلامية وخاضت انتخابات القائمة مرتين تحت قائمة الوفد فى عام ١٩٨٤ وتحت قائمة حزب العمل عام ١٩٨٧ حيث نجح من قياداتها بضعة وثلاثون عضوا أختلوا مقاعدهم فى مجلس الشعب واستطاع الاخوان كذلك ان يسيطروا على بعض النقابات المهنية كنقابة الأطباء والمهندسين والمحامين .. وهنا بدات حكومة الحزب الوطنى تتصدى لهم بتعديل قانون النقابات المهنية للحد من سيطرة الاخوان عليها!!

واخيراً وليس آخراً قامت الحكومة بإبلاغ النائب العام ببعض الاتهامات التى وجهت لبعض قيادات الأخوان بالتآمر على الحكم وبالاتصال السرى بالجماعات الإرهابية وقد نفى الاخوان ذلك نفياً باتاً وأوضحوا انهم كمواطنين من حقهم أن يرشحوا انفسهم فى مجلسى الشعب والشورى وفى المحليات ومازالت المعركة السياسية مستمرة وقيادات الاخوان مستقرة ..الحكومة ماضية فى طريقها لضرب الاخوان وأخرها تقديم قياداتهم للمحاكم العسكرية بدون أسباب قوية!! وهو امر مستغرب والكل مستعجب!!

هذه هى الحكاية من البداية والله اعلم بالنهاية !! وان غداً لناظره قريب!!

مصطفى كامل مراد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٥

بعيدا عن المزايدات الانتخابية !

فرضت قضية انتخابات مجلس الشعب نفسها على صدر اهتمامات العمل العام مع بداية العد التنازلي لموعد اجرائها المحدد له منتصف نوفمبر القادم ، والحقيقة فان مايراه امامنا من مشاهد ومايرصده من استنتاجات لابد ان يدعونا الى الاعتقاد باننا امام اختبار رهيب ليس متعلقا بهوية وشخوص شرف تمثيل الامة تحت قبة المجلس ، وانما هو اختبار للتجربة الديمقراطية برمتها.

وربما اضيف الى ذلك اعتقادي بان اجواء المعركة الانتخابية سوف تؤثر الى حد كبير على مناخ العمل السياسي والحزبي لسنوات قادمة... ومن ثم فان مسئولية الجميع ان يتجنبوا الانزلاق الى مهاترات وخصومات لن تمس شخوص المتنافسين ولاافكارهم الحزبية انما ستمس شرف الممارسة الديمقراطية وتزرع اجواء من الشكوك والجروح التي يصعب مداواتها فيما بعد !

■■■

واذا جاز لي ان اتسرع ولو حتى بالتمني قبل ان تتضح اتجاهات الريح وملامح الأجواء المرتقبة للعملية الانتخابية فلربما اقول:

أن هناك مؤشرات ايجابية تدعو الى الاطمئنان لعل اهمها ما اعلن عن حرص جميع الفصائل الحزبية على دخول المعركة الانتخابية، وادراك الجميع ان سياسة المقاطعة قد اعطت مردودات سلبية على من انتهجوها، وان رهان المزايدة من خارج الحلبة كان رهانا فاشلا وخاسرا.

وهنا يتحتم ان نقول كلمة حق - دون ان نقطع سياق ماتحدثت عنه - وهي ان مجلس الشعب وبرغم اية ماخذ يتحدث عنها البعض - قد استطاع خلال مرحلة حكم الرئيس مبارك وبالذات في دورته الانتخابية الاخيرة ان يثبت الى حد كبير انه بيت كل الشعب وانه ملجأ وللذا لكل مواطن على ارض مصر من خلال اداء متوازن يجمع بين حق الرقابة وسلطة التشريع بمشاركة ايجابية ساخنة تفاعلت فيها قوى المعارضة مع قوى الاغلبية ، ولم تؤثر اية خلافات في الرأي على وحدة الموقف ازاء القضايا القومية والوطنية.

ولو ان احدا سألني :

ماهو تقييمك لأداء مجلس الشعب في دوره الأخيرة؟

لقلت بما يلي :

إنني لا استطيع ان احكم حكما دقيقا من ارضية الوقوف عند جزئيات وتفاصيل ، ولكن الحكم الصحيح ياتي من اطار اوسع واشمل يؤكد ان ماشهده مجلس الشعب من مناقشات وتشريعات قد عكس الى حد كبير معنى الديمقراطية بمفهومها الحقيقي على اساس انها حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب.

لعلي اكون اكثر وضوحا واقول ان بعض مامصدر من قوانين وتشريعات قد اثار قدرا من الجدل ، ولكن ذلك لاينفي ان ماتم قد جرى تمريره تحت مظلة الديمقراطية وليس بقرارات فوقية ، وان جوهر الجدل لم يكن يتركز في معظم الاحيان حول اهداف وغايات التشريع بقدر ما كان منصبا على الوسائل والاجراءات التي سبقت خطوة التشريع.

وربما يكون ضروريا ان نلفت النظر هنا الى ان الديمقراطية تعني اول ماتعني احترام رأي الاغلبية في النهاية حتى لو قبل بان ذلك يعكس شكلا من اشكال الديكتاتورية باسم ديكتاتورية الاغلبية لان هذه افضل وارحم من ديكتاتورية الأنظمة الشمولية التي لاتسمح بمجرد الهمس او التعقيب!

ومع ذلك فلست اتجنى على احد اذا قلت إن بعض ماثير من جدل بشان بعض مامصدر عن مجلس الشعب من تشريعات كان فيه احيانا ابتعاد عن الفهم الصحيح لضرورات التوازن في الممارسة الديمقراطية، لان الديمقراطية الحقيقية هي التي تحقق التوازن الدقيق بين الفرد والالتزام المجتمع وبين حقوق الفرد وحقوق المجتمع.

■■■

لقد اردت ان اقول وبغير تحرج ان ماتحقق تحت القبة في السنوات الاخيرة لايدعو الى اليأس وإنما يفتح امامنا ابواب الامل في ان تتسع رقعة الممارسة الديمقراطية وان تتعدل الخريطة السياسية وبما يسمح بمشاركة حزبية اوسع تتيح لكافة الفصائل ان تعبر عن نفسها تحت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

مظلة الشرعية الديمقراطية التى تخاصم الإرهاب والتطرف وكل اشكال العـــمل السرى.

وعندما نتحدث عن توسيع رقعة الممارسة الديمقراطية فإن ذلك يحتاج فى البداية الى توسيع مفهوم المشاركة العامة وأحسب ان ظروف المعركة الانتخابية يمكن ان تمثل فرصة ذهبية امام جميع الاحزاب لتعميق هذا المفهوم وعلى اوسع نطاق فى الشارع المصرى.

إن المعركة الانتخابية القادمة تمثل فرصة ذهبية امام جميع الأحزاب لكى تبعث روح المشاركة عند الناس وتدفعهم الى التخلص من رداء السلبية الذى يعزوه البعض الى عدم الثقة فى جدوى المشاركة بينما الحقيقة هى ان أغلب اساليب الممارسة الحزبية هى سبب العزوف والسلبية عند الكثيرين.

واذا جازلى ان اجازف برأى فإنى اقول: إن الرأى العام بقاعدته العريضة ليس طرفا فى المزايدات التى يراد فرضها عليه، بينما هو فى أمس الحاجة الى تحاور معه حول همومه وقضاياه اساسية يعايشها ويكابدها.

وليست أعنى بذلك ان الرأى العـام ليس مهتما بالقضايا السياسية التى تثيرها الاحـزاب ،ولكننى اقـول صراحـة ان هذه القضايا ليست على صدر اولويات الاهتمام فى ظل ادراك حقيقى لدى الناس بان هذه قضـايا تهم الصفـوة وطلاب السلطة وحدهم!

ومن هنا فإن الاحزاب السياسية كافة بما فيها حزب الأغلبية - ينبغى ان تتوجه الى الناخبين هذه المرة من أرضية الرغبة فى توسيع مفـهوم المشاركة فى تشخيص اوضـاع المجـتـمع والبـحث عن طرق اصلاحها.

واذا جاز لى ان أعد بعض هذه القضايا فلعلى اضع على راس هذه الاولويات قضـيتى البطالة والارهاب مع قضـايا السكان والتعليم والإصلاح الاقتصادى والتنمـيـة والصحـة وتحسين سائر الخدمات.

وعندما نبادر بطرح هذه القضايا فى ساحة المعركة الانتخابية فإن مسئولية الجميع ان يتجنبوا محظورين اساسيين اولهما محظور زراعة الاوهام فى امكانية حل هذه المشاكل بعصا سحرية ولدانيهما محظور بذر بذور اليـئـيـس من خلال التشكيك فى قدرتنا على انجاز أى شىء من نوع ما يقول البعض ويكتب احيانا!

مرسى عطـا اللـه

إن المسـئـوليـة الوطنيـة تفـرض على الجميع ان يبزلوا الى قاع الشارع المصرى بافكار ومبادرات علمية تضع فى الاعتبار أن الحكومة - اى حكومة - لايمكن وحدها ان تحقق المعجزات او ان تاخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية ، وانما يجب ان تكون هناك مشاركة شعبية حقيقية لأن التحديات التى يواجهها المجتمع تتجاوز طاقات الجهاز الحكومى وتتطلب عطاء كل فرد من ابناء هذا الوطن.

ان الاحزاب السياسية مطالبة بان تواجه الشعب بالحقيقة وان تقسم المجال لمشاركة شعبيـة جماعية حول افضل الاساليب والبدائل الكفيلة بتعزيز قاعدة الانتاج وزيادة نسبة الادخار والاستثمار وترشيد الاستهلاك ومحاربة الاسراف وتوجيه اكبر قدرمن الاعتمادات لخلق فرص عمل جديدة.

ولكى يكون ما اقوله واضحا ومحددا فلعلى اقول بان اية محاولة لاستثـمار اجواء المعركة الانتخابية فى تسميم العقول او صرف الانظار بعيدا عن قضايا وهموم الوطن الحقيقية ، انما تعمل خدمة مباشرة لقوى التطرف والارهاب التى مازالت تجد بكل اسف من يغازلها تحت مظلة الشرعية الديـمـقـراطـيـة ، ودون تقـدير للـعـواقب الوخيمة التى يمكن ان تترتب على ذلك.

إن علينا - كما قال الرئيس مبارك اكثر من مرة - ان نعتمد على انفسنا وان ندبر مصادر جديدة للانتـاج ، فـاين احزابنا جميعـا من هذه الدعوة الواضحة التى ينبغى اشراك الشعب كله فى تلبيتها؟

نعم إن احدا لن يحل لنا مشاكلنا وليس امامنا الا الاعتماد على عقولنا وسواعدنا من خلال تخطيط محكم يستـهـدف زيادة الاعتماد على مواردنا القومية.

واذا كان البعض يتحدث باستمرار عن التغيير من منظور تداول السلطة او تغيير الوزراء فإننى لا أتجاوز اذا قلت ان الناس تنشد تغييرا بمفهوم جد مختلف عما يكتب او يقال لاسباب حزبية ودوافع انتخابية!

ان هناك احساسا عاما فى الشارع المصرى وفى قطاعات عريضة من المثقفين باننا نحتاج قبل التغيير السياسى الى تغيير اقتصادى وتغيير اجتماعى ، ولاننا قد قطعنا شوطا طويلا على طريق التغيير الاقـتـصادى من خـلال برنامج اصلاحى شامل بدأ يعطى ثماره ، فإن الأولوية الآن للتغيير الاجتماعى.

إن هناك إحساسا عاما بحاجتنا الى تغيير اجتماعى يبدأ بتغيير فى السلوك الجماهيرى الذى لم يعد يرضينا فى البيت وفى الشارع وفى النادى وفى دواوين العمل.

ان التغيير الاجتماعى المطلوب لابد ان يعكس اخلاقيات جديدة فى احترام الصغير للكبير وفى معنى اداء الواجب وتقوية الترابط الاجتماعى والالتزام بالقيم الروحية قولا وفعلا وتعاملا مع النفس ومع الغير من خلال اعادة دور الاسرة ودور المدرسة بالمفهوم الصحيح.

ولست اظن ان احدا يمكن ان يجادل فى ان مثل هذا التغيير الاجتماعى لايفرض نفسه كاولوية فحسب فى ضوء ماترى ونشهد من سلوكيات سلبية على مجتمعنا وانما لان مثل هذا التغيير الاجتماعى هو المدخل الصحيح لاى تغيير سياسى منشود.

وربما يجوز هنا ان اضرب مثلا على اهمية التغيير الاجتماعى واشير الى ان مانعانى منه الآن من زيادة سكانية تضغط على مواردنا وتبتلع كل انجازات التنمية هو نتاج اتجاهات وسلوكيات فى مجال الانجاب تلعب دورا معديا للتنمية.

إننا بحاجة الى حوار شعبى واسع ومتصل دائما حول نظام التعليم بحيث يظل اى نظام ناخذ به متجاوبا ومتوافقا مع الخريطة الاقتصادية ومع التطور الاجتماعى ومع ضرورات الاسراع بالقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

ثم إننا بحاجة الى مواصلة الخطو على طريق تحرير نظم الادارة فى جميع مؤسساتنا الخدمية والانتاجية بما يعكس تقدير قيمة الوقت ومايعكس ايضا جوهر الادراك بأهمية اداء الواجب قبل المطالبة بالحصول على الحق والقضاء على البيروقراطية والروتين.

نحن بالفعل بحاجة الى فكر جديد ومستنير يدرك اهمية التوازن بين الانتاج والديمقراطية لان كلا العنصرين معا هما اللذان يهيئان الاجواء السليمة لانطلاق المواهب وتفجر ملكات الابداع فى جميع مجالات العمل الوطنى.

اننا بحاجة الى اجهاد عقولنا وافكارنا فى البحث عن صيغ عملية تؤدى الى تاكيد استمرار الالتزام بعدم زيادة الاعباء على الفئات ذات الدخل المحدود ووضع نظام محكم للسيطرة على اسعار السلع والخدمات.

ثم اننا ايضا بحاجة الى استعادة نهضتنا السياحية التى كانت قد تاثرت بشرور رصاصات جماعات الارهاب الاسود ولكى تستعيد السياحة دورها كاحدى الركائز الاساسية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وباعتبارها أحد اهم مصادر الدخل والعملات الحرة.

واخيرا وليس اخرا فإن امامنا مهمة تحسين مستوى الخدمات خصوصا فى قطاعى الاسكان والصحة العامة واستكمال مهمة بناء نظام متطور للادارة المحلية يسمح بانسياب هذه الخدمات ووصولها الى كل نجع وقرية

●●●

واذن ماذا؟

اقول باختصار ان اجندة العمل الحزبى فى المعركة الانتخابية القادمة يجب ان تراعى كل هذه المطالب والاهتمامات والاحتياجات الضرورية للمواطنين

اقول بوضوح ان أية محاولة للخروج عن دائرة الاهتمام الحقيقى للناس لن تعطى اى مردود ايجابى فى صناديق الانتخابات ولن يترتب عليها إلا مزيد من العزوف عن المشاركة فى العمل السياسى من جانب من يؤثرون عدم اضاعة وقتهم فى الاستماع لما لايفيد

وعلى الذين يريدون ان ترتفع لافتاتهم الحزبية تحت قبة مجلس الشعب ان يعيدوا النظر فى بنود اجندتهم الانتخابية لانه كلما اقتربت البرامج من هموم الناس ومن عقولهم زادت الفرص فى نيل الحصانة المشروعة تحت قبة البرلمان

وتلك هى القضية!.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

بين الصحافة والسياسة

■ جمال عنايت ■

بدأت المعركة الانتخابية المصرية مبكراً. الحزب الوطني وحكومته يدعو احزاب المعارضة ومؤتمراتها تشكو.

الحزب الوطني وحكومته يقوم بالجولات الانتخابية التي يوضح فيها انجازاته خلال المرحلة الماضية، في المقابل احزاب المعارضة تصرخ مما تصفه بانه ممارسات حكومية هدفها التأثير على نتائج الانتخابات.

المشكلة التي تواجه جميع الاحزاب انها بلا شعبية حقيقية. ومع ذلك فالمعركة حامية يدفع جميعا على كل من الجماهير غير مهتمة في الغالب. والمعركة الانتخابية تستخدم فيها كل الاسلحة المتاحة للطرفين. الحكومة لاتسمح بأي تجاوز، كانت تتغاضى عنه في الماضي، والمعارضة تشكو من أية واقعة تعتبرها غير جديرة باثارة مشكلة حولها قديما. ولان احزاب المعارضة هي في حقيقتها جرائد اكثر منها تكتلا جماهيريا، فلتلك الاحزاب اعتبرت ان الجرائد هي سلاحها الرئيسي في الانتخابات.

لكن الجديد في تلك المعركة ان الجرائد لم يتوقف دورها عند النشر ومهاجمة الحكومة أو أي عمل تقوم به، بل تحول الصحفيون بتلك الجرائد إلى مرشحين يخوضون بأشخاصهم المعركة الانتخابية. تقليديا يحاول السياسيون استغلال الجرائد في تحقيق اهداف سياسية لكن هذه هي المرة الأولى التي يتحول فيها الصحفيون إلى سياسيين مستخدمين سلاح الجرائد.

السؤال الآن ما هو الخط الفاصل بين استخدام الصحفي لقلمه في خدمة الحقيقة المجردة، أو خدمة أهداف سياسية محدودة.

كيف يمكن للقارىء أن يميز بين الصحافة والسياسة والسؤال مطروح علينا جميعا.

٠٠١٥٩٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

أوراق

يكتبها اليوم الفنان:
حمدى أحمد

واخوف ما اخاف منه ان يكون قلب الحكومة كقلب العاشق المحب الولهان .. قلب يعيش للاحلام .. يمتعه شقاء الحبيب ويستعذب الآلام .. قلب متقلب.. إذا نظر الحبيب له نظرة رقة راح يسبح فى الهواء مع الهوى.. يهيم مع الحلم والأحلام بنت الخيال .. ولعل قلب الحكومة المحب العاشق الولهان تخونه النية الصادقة وأمام نظرة من قانون الطوارىء ومداعبة من القانون رقم ٩٥/٩٣ او لمسة على شعر الحكومة من القوانين سيئة السمعة اخوه قانون الاشتباه بهم قلب الحكومة ويسبح فى الأحلام... ويستعذب الشقاء .. يتلذذ بالالم .. ويميل نحو هوى الحبيب..

تحلف لى أصدقك..!

تقسم الحكومة ويغلظ الايمان ان الانتخابات القادمة طاهرة وعفيفة وشريفة ونزيهة .. وهناك مثل عامي يقول (تحلف لي اصدقك اشوف امورك استعجب) .. إذا كانت النية عند الحكومة إجراء انتخابات حرة نزيهة عفيفة شريفة طاهرة فلماذا لا تتحول النيات الى افعال .. قد كنت انوى ترشيح نفسي في الانتخابات القادمة استجابة لآراء الكثيرين من اهالي دائرة بولاق .. التي كان لي شرف تمثيل أهلها في برلمان ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٤ .. وكذلك الح بعض الاصدقاء وبإصرار ان ارشيح نفسي في دائرة رويض الفرج التي اعيش فيها كل سنين الشباب حين كنت طالبا في المدرسة التوفيقية الثانوية والى فيها زملاء اعزاء متعهم الله بالصحة مازالوا في شبرا ورويض الفرج .. ولم تكن المدرسة التوفيقية وحدها التي عشت فيها صباي بل ايضا كانت هناك صلات فنية وسياسية بزملاء مدرسة شبرا الثانوية ومدرسة (الامير فاروق) رويض الفرج الثانوية حاليا ومدرسة الذيل ورقي المعارف والإيمان القبطية .. وفي كل منها لي زملاء اعزاء رفاق نضال سياسي .. اوفيوا صحبة في رحاب الفن .. شكرت كلا الاثنين من جموع الاصدقاء والرفاق وشرحت لهم مبرراتي التي تدعوني الى عدم خوض المعركة الانتخابية القادمة واول تلك الاسباب هو ما بدات به الكلام عن نزاهة الانتخابات وموقف الحكومة من التصميم على انها انتخابات شريفة عفيفة طاهرة ونزيهة .. اصدق الحكومة في نواياها فكان النية القلب.

ولخوف ما اخاف منه ان يكون قلب الحكومة كقلب العاشق المحب الولهان .. قلب يعيش للاحلام .. يمتعه شقاء الحبيب ويستعذب الآلام .. قلب متقلب إذا نظر الحبيب له نظرة رقة راح يسبح في الهواء مع الهوى يهيم مع الحلم والأحلام بنت الخيال .. ولعل قلب الحكومة المحب العاشق الولهان تخونه النية الصادقة وامام نظرة من قانون الطوارىء وبداعبة من القانون رقم ٩٥/٩٣ او لمسة على شعر الحكومة من القوانين سيئة السمعة اخوة قانون الاشتباه يهيم قلب الحكومة ويسبح في الاحلام.. ويستعذب الشقاء .. يتلذذ بالالم .. ويميل نحو هوى الحبيب .. ان النية باحكومة الحزب الوطني في هذه الامور لاتكفي .. فهذه مصائر شعوب. حياة جيل ... مستقبل امة .. ومصائر الشعوب ومستقبل الاجيال لايمكن ابداً بأي حال من الاحوال ان تركن الى النية او يغنيها القسم بان الانتخابات القادمة حرة شريفة عفيفة طاهرة .. ابداً لن يكون القسم بأغلظ الايمان او النية التي مكانها القلب وماشقفنا ابداً عن قلب حكومة الحزب الوطني .. ان مايجعلني اميل الى محبوبتي واذوب في هواها .. حسن سيرتها .. سلوكها .. سمعتها بين الجيران .. اهلها .. والمثل العامي يقول «اسال وجاسب قبل ماتتاسبه» .... ولقد خبرنا هذه الحكومة .... حكومة الحزب الوطني لاكثر من عشرين سنة ... خبرنا سيرتها مع القوانين سيئة السمعة ... تعذبنا من سلوكها ... وخصوصاً مشيها البطال مع صندوق النقد الدولي ... سمعتها مع جيران لنا ولانعرف هي تحب من ويكره من ؟ ولانعرف ايضاً لماذا هي تكره اليوم ثم تحب غداً نفس الجار ... حكومة ذات قلب متقلب ... اما عن اهلها ... فتحدث ولاحرج ... ارتفاع رهيب في الاسعار يقابله تدن شديد في الاجور .. التفريط في الثروة الشعبية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٠

للامة بحجة اصلاح القطاع العام وهو تدمير اكثر من اصلاح ... قوانين مقيدة للحريات توقف الابداع والتعبير عن الراى ... اكثر من اربعة عشر عاماً تحت الاحكام العرفية .. بطالة لالاف من شباب مصر الواعد ياكلهم الارهاب والمخدرات واليأس ... ضرائب سنوية اقسى مما كان يفرض المماليك علينا .. ممنوع على القراء ان يعرضوا فالمستشفيات العامة على قلتها اغلقت ابوابها فى وجوههم ... التعليم اصبح لابناء الخاصة والقادرين وزادت نسبة الامية .. جامعات ومعاهد استثمارية بالاف الجنيهات تحت شعار «اللى معاه قرش ابنه يزمره» ... واغلقت الجامعات القومية فى وجوه ابناء الشعب بعد اختراع حمى المجاميع ... تفشى الامراض فى الانسان والحيوان والمزروعات ... هذا ماكان من امر اهلها ... واعود واقول واكرر ان النية والقسم والوعود لاتكفى ولقد عشنا بنياتكم ووعودكم عشرات السنين لقد سئمنا حتى الوجوه ومانعدنا نحتمل لاكثر من ذلك ... لاديمقراطية فى ظل الاحكام العرفية .. الانتخابات الحرة النزيهة الشريفة الطاهرة لها مواصفاتها وشروطها ولقد كررنا هذه الشروط والمواصفات فى الصحف والمؤتمرات والبيانات ... وبعد كل هذا تخرج الينا الحكومة لتقسم بالنعمة الشريفة .... وتطلب منا ان نصدق النوايا بعد كل هذه السنين.

هذا من احد الاسباب العشرين التى تراجعت من اجلها عن خوض الانتخابات ... ثم هناك السبب العشرون... ان المعركة القادمة معركة المنافسة بين الاموال.. الاموال المغسولة والاموال التى مازالت فى الطشت تحت الغسيل وما عندى شىء لامغسول ولابطيئه فانا اعيش حياتى كما يقول المثل الانجليزى (From Hand To Moith) اى يوم بيوم فما ابقى لنا غلاء الاسعار شيئا ندخره.. ان استطيع ان اقف امام رؤوس الاموال وغير المعروف مصدرها.. فالثروات الفاحشة ربت فى سنين قليلة.. بلا عناء او تعب.. وما يضيرهم ان تصرف ايضا بلا عناء ولاتعب اما السبب الاكبر والاعظم هو احجام الشعب بكل طوائفه عن المشاركة فى الانتخابات ولقد كان عزوف الشعب فى انتخابات مجلس الشورى الاخيرة عزوفا يثير الانتباه.. انه عزوف اليأس.. عزوف فقدان الامل.. ارتسم على الوجوه كل معانى الرفض والغضب.. كان الشعب فى الانتخابات البرلمانية قبل ثورة يوليو يعيشها بكل حواسه... يتحمس كل فريق لحزب يتمناه ويقف وراءه ويسانده الشباب يقود العملية الانتخابية .. يشارك فيها على كل المستويات مرشحا وناخبا.. ماذا دهانا.. لماذا رضى الشعب بهذا الدور الهامشى بعد ثورة يوليو وعلى الاخص بعد الانفتاح وكامب ديفيد وبعهود الخصخصة.. ادعو كل رجال السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة.. ان مصر بلا شبابها تصبح شيئا اخر ولكنه ابدا ليس مصر اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا... اننا شعب مصر ياوب الذى كرمته بذكرك له فى اكثر من موضع فى القرآن الكريم انك سميع مجيب الدعوات يارب العالمين .. وسيب اخير اننى ممثل ولكنى لا اجيد التمثيل فى السياسة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

مواجهة

منذ ايام تقدمت احزاب المعارضة والقوى السياسية الاخرى بمذكرة الى الرئيس مبارك تطالبه بوضع ضمانات حقيقية تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة .. وكان رد فعل السلطة ان احالت المئهمين من جماعة الاخوان المسلمين الى المحاكم العسكرية (!!) .. وهذا القرار انذار واضح وصريح وتهديد من السلطة الى كل احزاب المعارضة والقوى السياسية التى تجرات وطلبت بحق من حقوقها التى كفلها الدستور !!

ولم يكن مثل هذا القرار الجائر غريبا علينا .. ففى كل مرة تضع فيها المعارضة مشكوى ، وتتصاعد اصواتها مطالبة باستكمال الديمقراطية يبدأ العد التنازلى وتنهيا الاجواء بتدبير الفتن واختراع المؤامرات .. وتدور عجلة التشريعات القمعية .. وينهال الضرب بعصا السلطة .. ويرتد الحكم فى النهاية الى اساليب البطش والطغيان !!

ولن يتخدع الناس هذه المرة بتلك المحاولات .. ولن يسلموا ايضا بانصاف الحلول .. فالجميع بين الانفراد بالسلطة والمشاركة الشعبية فى السلطة هو عين المستحيل فى النظم السياسية .. فاما بكتاتورية تضع الحكم فوق الشعب .. واما ديمقراطية حقة تضع الشعب فوق الحاكم .. لا وسط بين الامرين .. فالديمقراطية نظام متكامل يقوم على اصول وقواعد .. فاذا ما انتقصنا منها او الحمنا عليها نظما واساليب ليست من طبيعتها ، فقدت الكثير من فعاليتها .. واصبحت عاجزة عن تحقيق الاهداف المرجوة منها .

ولنتعلم مرة واحدة من تجاربنا .. لنتعلم ان الديكتاتورية لا تبنى ولا تقدم لكنها تهدم وتخرب .. وتنصف الديمقراطية كاقدام الديمقراطية سواء بسواء ، لا تنجب سوى اهل الثقة ، ولا تورث سوى الانحلال والتعفن والفساد .

وبدون الديمقراطية الحقيقية ان يتم البناء والارتقاء وبغيرها لن نستطيع توفير الخبز لكل جائع .. والسكن لكل مشرد .. والصحة والتعليم والامان لكل مواطن

لن نستطيع .. فالديمقراطية والبناء توامان لام واحدة اسمها المجتمع العادل .. ولا عدالة فى مجتمع يسيطر فيه الحزب الحاكم على كل مقاليد السلطة ولسنوات طويلة مضت .. فالعدالة حرية فى ان تقول وان تفعل وان تشارك فى صنع المصير .. والعدالة مسواة تكيل فيها للجميع بكيل واحد .

الا هل بلغت .. اللهم فاشهد .

سيد عبد العاطى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

كلمة حق

معطات قصيرة

●● الحكومة تحصل على الأغلبية إذا زورت الانتخابات.. ولكنها بالتزوير تفقد شرعية وجودها..

●● عميد الصحفيين في أمريكا.. حيرة الصحافة مساء يقام للحكام.

●● من حق رجال الأعمال دخول مجلس الشعب.. ولكنهم يبحثون عن أرباح الحزب الوطني حتى لا تعاديهم الحكومة!

●● الصحافة زعلانة لأن الكليدزيون لم ينظر حكما قضائيا.. ومتى كانت الحكومة تحترم أحكام القضاء!

●● من الغريب أن الأشخاص الذين تحميهم الحكومة يرفضهم الشعب.. والذين يرضى عنهم الشعب تكرههم الحكومة..

●● دكتور وحيد عبدالمجيد.. عندما تعجز الحكومة عن الحوار العاقل مع المعارضة يحتدم الركود السياسي الذي يؤدي إلى التوتر والعنف.

●● د. أحمد عبدالله.. الحوار الوطني عملية تربوية سياسية لا تلقى الصراخ.. ولكنها تفادى العناد.

●● الحكومة ترفض التجاوب مع المعارضة وتحرض الأنظمة الصديقة أيضا على المعارضة حكومة تونس ترفض تخول صحف المعارضة المصرية.. والحكومة فاجعت أمريكا لأنها وجهت دعوة لرئيس تحرير الشعب.

●● د. نبيل مرقص.. نقبل بالحوار في إطار الإسلام الحضاري لصياغة مضمون يتحرر من اللافتة ويتجه إلى المستقبل.

●● د. إبراهيم غانم.. أصول الإسلام أقرت الحوار كوسيلة وحيدة.

●● د. عاصم الدسوقي.. الولاء السياسي إذا تدخل في كتابة التاريخ يضيعه.

●● أ. مختار قاسم.. الإرهاب في مصر له أسباب محلية اجتماعية وسياسية.. وتعليقه على شماعة الإرهاب الدولي محاولة لتغطية على الفساد المحلي.

●● د. جورج أبيه سائلا الاقتصاد.. يمكن الخروج بسهولة على حلول لمشاكل أفريقيا.. إذا حصل الأفارقة على حرية التفكير والحوار.. أي الديموقراطية.

●● د. حسين عبدالطيف.. الضرائب غير المباشرة ٧٠ نوعا.. تؤدي إلى الانكماش وتطرد رأس المال المستثمر وتعاقبه.

●● من وثيقة مؤتمر بكين.. الأصول الجديدة لحقوق استخدام الرحم بحافزها الإنسانية!!

●● في الإنسان طفلة ماثلة لا تعبر عنها غير المجتمعات الحرة والديموقراطية.. ولا تعني الدكتاتورية بالتقاليد والدين والحضارة.

●● د. سعيد النجار.. الطريقة التي صدر بها قانون اغتيال الصحافة تدل على أن مؤسساتنا الدستورية آلة طيعة في يد السلطة الحاكمة.

●● قالت وكالات الإنباء ان الرئيس الروسي يجامل الصحفيين استعدادا للانتخابات.. والحكومة المصرية تضرب الصحفيين استعدادا للانتخابات أيضا.

●● فاروق جويدة.. لولت فلم أهرب.. ولكن الجحور زنزانة بشرية.. تؤدي إلى موت الشخص وهو على قيد الحياة.

●● مجلة اليسار تعاني لازمة مالية لأنها تقول الحقيقة.. وجريدة الشعب تطلب تبرعات.. ولكن الناس تخاف من التبرع حتى لا يقال أن المتبرعين من الإرهابيين أو الشيوعيين..

●● من أقوال الحكماء.. التعليم الصحيح دعمل ضد العنف.. والإعلام السليم أيضا.

محمد الحيوان

٠٠١٥٩٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

الصحف الحزبية .. أصبحت سلعة تجارية ..!!

ما قاله الاستاذ/ جمال بدوي في مؤتمر الصحفيين الاخير الذي يعزي فيه لصحافة في حرية الصحافة ويستحق التوقف والتعمق في بحث ما كان وما يجب ان يكون..

كانت الصحافة حرة في عهد الملكية المقهورة حيث كانت حرية الاصدار مكفولة للجميع، وصدرت جميع الصحف بارادة فردية دون شروط وعوائق.. ولولا هذه الحرية ما كانت الصحف الكبرى المصرية العالمية والتي انشأها الاحرار فاصبحت المعركة الشاملة والملتفة عليها (الوطنية) والغيرت المكاوية والباشاوية إلى رذيلة (القومية).

وانتقلت حرية اصدار الصحف من الاباحة إلى القيد.. واصبحت حكرا على الاحزاب الكبرى التي ليس لها مكان ولا كيان الا على الورق..

واصبحت الاحزاب ملكا للاستاذ فلان وولده كاملا عملات الشائعة مع فارق جوهري هو ان محلات البقالة يدخلها زبائنها ويختارون بكل حرية ما يريدون من سلع، اما بعض الاحزاب فداخلها هواء وفراغ بل ان اكثرها ليس له غير الا مضيع صاحبه..

وهذا ما ارادة النظام القائم.. اراد تمييع الحزبية.. وتحقيرها.. وكشف المرتزقين عن طريق الحزبية والادعاء امام العالم ان مصر بها خمسة عشر حزبا معارضا فيها ويخطأ لا تتعدى احزاب للعار ضة عدد اصابع اليد الواحدة..

والأدهى من ذلك والامر ان النظام قصر اصدار الصحف على الاحزاب واصحاب الاحزاب الارزقية الذين باعوا التصاريح إلى كل من هب ودب حتى ان حزب الاستاذ وابنته باع اكثر من خمسة تصاريح باصدار صحف وقبض منها مبالغ شهرية..

وبقيت احزاب المعارضة الحرة بصحافتها الحرة.. ولذا كان تعميل قادون الصحافة الذي ادى إلى ثورة الصحفيين الاحرار الذين لا يقبلون ان تكون الصحافة الحرة سلعة تجارية.. والذين يرفضون ان تكون السلطة الرابعة لعبة في يد الحاكم يوجهها كيفما يشاء وحيثما يشاء ليسبح بحمده من يشاء.. فهذا ما رفضه الصحفيون الشرفاء والذي اعتبرته اصدار الصحف.. والا فلا حرية للكلمة التي نادى بها الرئيس مبارك ولا ديمقراطية مزعومة.. وحبر على ورق..

يصدقون بصحافة..

(وقله المستعان على ما تصفون) صدق الله العظيم

عدلي المولد

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعاونهم.. وتدربنا!

في واحدة من الهجمات الشرسة على الديمقراطية انتشرت حوالي الشرطة مثل سلاحف الدبابة تعيث الفساد وتروع العباد في معركة انتخابات مجلس الشورى بين مرشح الحكومة ومرشح المعارضة الدائرة بالاسكندرية.

وفيها أمكن لبعض الحامين أن يلبسوا الإرهاب الذي يمارسه الأجهزة الحاكمة ضد مرشح المعارضة وأنصاره الذي وصل الى حد احتجازهم لمجرد وجودهم في مسيرة من خمسة أشخاص في حين كان يسير مئات في مظاهرات مدفوعة الأجر.

وأصدر القاضي الفاضل «المستشار أحمد محمود جمعة» بمجلس الدولة حكمه ببطلان الانتخابات ثم رفض الاستدعال المقدم لوقف التنفيذ وبدل اعادتها فوجئنا بمرشح الحكومة يحلف اليمين بعد تتويجه عضوا بالمجلس الموقر.. وهنا وجدتني أشهق شهقة توجع النفس وأتذكر انجلترا والحرب العالمية على اشدها عندما كسبت جمعية لحماية البيئة هكما بنقل مطار حربي من وسط المدينة الى خارجها ليكون بعيدا عن مساكن الأهالي، وقد عطل وزير الدفاع تنفيذ الحكم لانشغاله بالحرب وعملا بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة وعلم تشرشل فامر بتنفيذ الحكم وقال للقاضي وقال: خير لانجلترا أن يقول عنها التاريخ انها خسرت الحرب من أن يقال انها عطلت حكم قاض!

محام محمد عقيل
الاسكندرية

نماذج بشرية مصرية

في كراستنا القديمة لوزارة المعارف وحتى المطبوعة في المطابع الأهلية كنظام وزارة المعارف كانت صفحة الغلاف الأخيرة الخارجية تحتوي على نصائح وتوجيهات حتى لاحرج لا نكون اليها الآن هنا بالنسبة للصغار ولكن احتياجا اليوم الى نصائح للكبار .. كيف الوصول اليهم؟.

البنك المركزي يصدر الآن أوراق النقد بفئات تبدأ من ربع الجنيه الى المائة جنيه ويحار البنك بين الهوية المصرية الفرعونية وبين المصرية العربية فيختار وجها من هذه ووجها آخر من تلك والاقتراح أن يستخدم البنك على هوية واحدة يطبعها على وجه ورق النقد وان يرفع اصداره الى الخمسمائة جنيه والألف جنيه حيث لم يسمح سوق النقد بهذا الآن.

أما خلف الورقة فيكون للنصائح ولنبدأ بورقة الألف جنيه والتي يتداولها محظوظو هذا الزمان فهم يستعملون ورقة المائة بدل العشرة ويستعملون ورقة الخمسمائة بدل الخمسين وورقة الألف بدلا من المائة هذا لأن دخولهم في تصاعد نحو الحضارية التي يحددون فيها أسعار سلعهم والتي لا ترتبط أطلاقا بأسعار التكلفة ولا بأسعار الاستيراد ولأن حملاتهم الإعلانية قد زادت وتضخمت وفي نفس الوقت تدهورت في أسلوبها الى الحضيض فلا يأنفون من استعمال الكلمات الفجة الهابطة ولا يتورعون عن ادخال الجنس رقصا ولزا وهمسا فيما يقدمون من إعلانات. واجمعوا معي هذه المفردات . تكتور ومهندس وملتج وشركته تنتج أحدث انتكتولوجيات الاكترونية واعلاناته رجل يهز نصله الأسفل فهل يمكن جمع هذه المفردات جمعا محترما؟. مؤلفو شركات لا تمت الى تخصصهم بصلة يتدخلون الى الفروع المثمرة على أي شجرة انتاج والخيارا وجدوا أن استثمار الإنسان المصري نفسه بمنحراته واحلامه هو خير استثمار ونسوا فقط نقطة واحدة وهي أن المساهمين لهم يتعاملون الآن عبر المدعي الاشتراكي.

لم يكتفوا بالشهادات التي حصلوا عليها بدرجة مقبول بعد التي والتي وأن انتشار أسمائهم قد فاق كل حدوده فلم يجدوا الا أن يتوجوا أسماءهم بالدكتوراه المستوردة من الخارج ومن بلاد يعرفون لغتها ولكنه الانفتاح العلمي الحديث.. وأن لم تستح.. فاستورد ما شئت لن شئت. علماء بكل شيء - القانون - الاقتصاد - الصناعة والتجارة وقد أتبلوا برصيدهم جبارة في كل هذه الفروع ويتجهون الآن الى الهندسة ومستقبلا الى الفيزياء وقد يخرجون علينا بعد حين بنظريات جديدة في نشأة الكون. وجدوا أن كل أفكارهم الصبيانية تتحقق بمجرد الطلب فصالوا وجالوا في كل النواحي ومدوا أيديهم مدا قانونيا ، اللهم مستشارون في هذا الى مالا يستحقون فوجدوه طوع أيديهم وعندما تنزاح الدواة التي تستدعم طوح حقائقي وتكشف مساكل وان يظهر أن يتمسكوا بالآية الكريمة ان الله يرزق من يشاء بغير حساب نصائح بشرية ومصرية مائة في المائة قد تختلف التفاصيل فيها ولكن أسوأنا الاقتصادية تصلنا بهم. ولهؤلاء نقترح على البنك المركزي المصري أن يملأ الوجه الآخر لأوراق النقد الجديدة بنصائح قد يقرؤها..

أستح ثم افعل ما شئت

دوام الحال من المحال

أشكر الله على نعمته عليك وتصرف في هذه النعم بخلق كريم

الحسنات يذهبن السيئات

اذا دعك قدرك لظلم أحد فتذكر قدرة الله عليك

يبارك الله العمل الصالح

انها نصائح للتذكير والذكرى تدفع المؤمنين

وسلام على الصادقين

المهندس أنور الحماقي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ سبتمبر ٢٠٠٥

سيدى الرئيس .. لم ولن أنتخب مرشح حزبك

لماذا .. لاننى لدى اسبابى المنطقية لذلك.. لأنك وحزبك ومرشحيك وحكوماتك المتدالية لم تحققوا لى شيئا حتى انتخبكم قلم تيسروا لى ولكل شباب - عنده أمل - فرصة عمل محترمة تحقق طموحه وذاته.. لانك سيدى لم تختر وزراء حكوماتك ممن يملئون مصالحى ويعملون من اجلها ولخدمتى وليس لخدمة أنفسهم ولانك ومرشحيك لم تجعلونى أعامل معاملة كريمة عندما ادخل قسم الشرطة لمباشرة مصالحى او حتى اكون آمنا داخله.. ولانكم لم تبذلوا لى شقة على مستوى دخلى بل حتى لم تبذلوا للمشردين فى الشوارع - كالحيوانات - عششا بدلا من الارصفة التى يسكنونها.. لانكم لم توفقوا او ترشدوا خلال الفساد والافساد المالى والسياسى واستغلال النفوذ، بل مازالت خنافيش الظلام والنهب ينهبوننى ويضربوا ومازال جباية الضرائب يمتص دمى ليل نهار وليكمل الحلقة من ناحية اخرى.. لذلك لم ولن انتخبكم.. ولانكم وعدتمونى ببرنامج اصلاح اقتصادى شامل ينهض بى من وهدة التخلف والفقر ولم تفعلوا وكل عام يمضون فى زمن الحصول على نتائج مثمرة منه دون أمل حقيقى فى ذلك.. ولانكم جعلتمونى فى بلدى انسانا درجة ثانية وجعلتم اى اجنبى كرامته وحقه على حساب كرامتى وحقى.. لهذا وبشدة لن انتخبكم.. ولان الكيل اوشك ان يطفح يا سيدى الرئيس.. واخيرا لن، انتخبكم لانكم لم تفعلوا شيئا حيال ازماتى الاستراتيجية - ثالوث الدمار - الجهل.. التخلف.. الفقر.

سيدى الرئيس.. قد تتصور اننى ابالغ فى تقديرى لوجود او حجم او قتامة هذه الصورة وتلك المشكلات.. ولن اقول لا لهذا.. بل سأعود لمعايشة الواقع احداقكا مباشرا ودون حواجز، وسترى ما يبعث على الاحساس باليأس من الظلام بل القتامة التى لا يخرج ولا يتسلل منها شعاع ضوء واحد يجعلنى احاول ان انتخبكم أو ارغم نفسى على ذلك.

سيدى الرئيس .. قريبا جدا، وبحرية تامة وبرغم تزوير ارادتى وطغيان السلطة وديكتاتوريتها.. وبسرورة الحتمية التاريخية سأنتخب من يلبى لى مصالحى عن صدق ولن انتخبكم ابدا.

عماد الجندى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٥

الفلوس والانتخابات القادمة!!

* الانتخابات البرلمانية القادمة اختبار غير عادى للأمة المصرية ممثلة فى الحزب الحاكم ولحزاب المعارضة والناخبين وكل ما نتمناه أن يتجاهل الناس أصحاب الأموال التى يعلمون مصدرها فكل ما جاء من حرام مثل تجارة المخدرات والاستيلاء على أملاك الدولة ونهب الثروات من خلال الذمم الخربة فهو الدمار بعينه للجميع كل أمنياتنا أن يزداد الوعى وأن نكون أمناء مع أنفسنا فى اختيار ممثلينا فى البرلمان لسنا سلعة تباع وتشترى لكننا فى البداية والنهاية ننتمى الى الإنسانية فى أعلى صورها. يجب أن نقبل المساعدة للمشروعات العامة التى تخدمنا جميعا وأن نكون ذوى حرص على مصدر هذه الفلوس التى ستقوم بدعم بعض الخدمات ويجب ألا تكون الفلوس هى المؤشر الواضح لاختيار المرشح لكن الأساس فى الاختيار هو العنصر الشبابى الطموح الذى نرى أنه قد أتى لخدمة الجمهور فختار من جاء ليعطى لا من جاء ليبحث عن مصالحه الخاصة.. أو من جاء ليتعلق فى الحبال للشهرة فقط.. والعنصر الشبابى هو الأساس فى الإختيار كما يجب الحرص على أن يضم البرلمان شباب المثقفين ليكون برلمانا بحق.

سامى سرحان

٠١٦٠٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٥

والى أسماء المرشحين أمام الرئيس

المنيا - باهى الرويى :

اعلن الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان ترشيحات الحزب لانتخابات مجلس الشعب سيتم عرضها خلال ايام على الرئيس حسنى مبارك ، وسيتم ايضا عرض اسماء اعضاء الشورى الراغبين فى خوض انتخابات مجلس الشعب .

جاء ذلك فى المؤتمر الموسع الذى عقد فى محافظة المنيا .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٥

مسيرة كاذبة !

شهدت امانة الحزب الوطنى بالقاهرة منذ ايام مسيرة مدبرة من احد اعضاء مجلس الشعب ضم بعض اعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة. وكان هدف المسيرة كما دبره العضو هو اعلان المساندة الشعبية له فى الانتخابات القادمة رداً على ماتردد من ان الحزب سوف يستبعده من الترشيحات!

تزعم تنفيذ هذه المسيرة الكاذبة رئيس المجلس المحلى للحى الذى ينتمى اليه العضو.. ورداً للجميل قام العضو الخائف بتقديم مذكرة طالب فيها بضرورة ترشيح رئيس المجلس لمقعد العمال عن الدائرة!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

أيمن الظواهري: "الاخوان" يتدهورون وهدفهم الحكم بأقل التكاليف

القاهرة - «الحياة»:

في الوقت الذي يواجه فيه اعضاء في جماعة «الاخوان المسلمين» خطر المحاكمات العسكرية انتقد زعيم «جماعة الجهاد» في مصر الدكتور ايمن الظواهري الذي يعيش في سويسرا «الاخوان» بعنف.

وقال الظواهري في مقدمة كتاب اصدرته «الجهاد» تحت عنوان «حكم الديموقراطية» الفه احد اعضائها تحت اسم حركي هو حسن بن عبدالرحمن وبدأت «نشرة المجاهدون» التي تصدر من سويسرا بنشره على حلقات اعتباراً من امس: «تمر الحركة الاسلامية في هذا العصر بظروف غاية في القسوة. فأعداء الأمة من القوى العالمية الغربية والحكومات المتسلطة يشنون عليها حربا لا هوادة فيها (...) ولم يقتصر البلاء على هؤلاء بل امتد إلى تيارات وجماعات وتنظيمات تدعي الانتساب الى الاسلام والعمل من أجله. وهي اضعف من ذلك وقد غلبها حب السلامة وتملكها إيثار الدنيا على الآخرة، فطوعوا عقيدتهم ودينهم ليصلوا الى حكم الاسلام ودولة الاسلام بأقل التكاليف وأهون الاعباء. فما زالوا ينتقصون كل يوم من دينهم جزءا ليرضوا اعداءهم حتى لقد تغير الدين الذي يريدون ان يحكموا به عن الدين الذي عرفناه».

واضاف الظواهري: «من اشهر امثلة اولئك جماعة الاخوان المسلمين التي ما فتئت تتنازل لاعداء الاسلام وللحكام حتى وصل بها الامر الى مهاجمة المجاهدين ووصفهم بأقذع الالفاظ من القتلة والمجرمين ووصف اعمالهم بالجرائم التي لا يرضى عنها دين ولا اخلاق. ومن أجل السماح لها بأي دور سياسي، بدأت في التنازل عن الاحكام الشرعية في ما يتعلق بالحكم والاقليات والموقف من الناس والجهاد او ما يسمونه بالعنف... «كنا توقفنا عن الهجوم على الاخوان منذ اصدار جماعة الجهاد كتاب «الحصاد المر.. الاخوان المسلمون في ستين عاماً» أملاً بأن يراجع الاخوان موقفهم ويتدبر شبابهم خصوصاً خط سيرهم، لكن ما فتئت جماعة الاخوان تتدهور من سيئ إلى أسوأ، لهذا رأينا ان لا بد من الرد عليهم انتصاراً للشرع والحق. فإن الصبر لم يزدهم الا غلواً في ما هم فيه». وخلص الظواهري الى ان: «العجيب، برغم نقدنا المتكرر للاخوان وبرغم ما لاقاه كتاب «الحصاد المر» من انتشار لم يردّ الاخوان حتى الآن. وكم كنا نود ان يردوا لتتضح الحقائق وتتميز المواقف بدلاً من سياسة التجاهل ومنع الاتباع من قراءة نقد القادة والمشايخ». وفي مقدمة الكتاب المذكور كتب المؤلف «قرأت بيان الاخوان المسلمين الصادر بعنوان «بيان للناس» فاستأت استياء شديداً كما استاء اخواني الذين يغارون على دينهم. وتعجبنا مما وصلت اليه هذه الجماعة من خلط في المفاهيم ومخالفات صريحة للشرع. ولا شك ان أي مسلم عنده غيرة على دينه سيغضب عندما يسمع هذه المخالفات ويحاول ان يدافع عن دينه». وقال: «ان الاخوان محسوبون على الاسلام وقد يغتر بكلامهم عشرات الآلاف من المسلمين. بل ان كلامهم مقدس عند بعض الناس. اما غيرهم ممن عرف بأنه علماني او يساري او شيوعي فهذا امره معروف وضلاله واضح. ولهذا فإننا نخشى ان ندخل بسكوتنا على هذه الاخطاء في من يكتمون الحق. والرد على الاخوان ليس بدعة ابتدعناها ولكننا سلكنا منهج السلف الصالح. واذا كانت هذه البيانات والكتب يتداولها الآلاف والملايين من الناس ونحن نسكت عليها مع علمنا بما فيها من مخالفات للشرع فمتى يعرف الناس الحق؟».

من جهة اخرى تواصلت ردود الافعال حول احالة قضية «الاخوان» الى القضاء العسكري وانتقد جمال بدوي رئيس تحرير صحيفة «الوفد» امس التطور الاخير بشدة واعتبره مقدمة لاخلاء الساحة الانتخابية من «الاخوان» لحساب الحزب الوطني حتى لا يتسلل احد منهم الى مجلس الشعب المقبل. وكانت اوساط في «الاخوان» انتقدت تجاهل صحيفة «الوفد» موضوع احالة القضية على المحاكم العسكرية واقتصار تغطيتها على ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين. قال بدوي في مقاله: «هؤلاء الناس بينهم اطباء ومحامون ومهندسون وطلاب وليس بينهم ضابط او جندي يبرر تقديمهم للقضاء العسكري. هؤلاء ناس مدنيون لهم حقوق انسانية ودستورية لا يجوز المساس بها، واذا وقع من احدهم ما يستحق المؤاخذة او الحساب او العقاب فعندنا القاضي الطبيعي الذي يقوم بهذه المهمة وفقا لاحكام الدستور والقانون. فلماذا نقحم القوات المسلحة وقضاءها في امور السياسة والصراع الحزبي؟». وتساءل بدوي: «هل هي ردة الى عهد السجون الحربية التي انتهكت فيها كرامة الانسان المصري واستبيحت فيها دماؤه وما زالت جروحه تنزف رغم مرور اربعين سنة او تزيد؟». واضاف «ان كان الهدف من الاحالة على المحاكم العسكرية سرعة بتّ القضايا فإنها حجة غير مقبولة لأن هناك متهمين لا يزالون رهن الاعتقال منذ اشهر ولم يبت أمرهم حتى الآن ومنهم الدكتور عصام العريان وصحبه، ولو كان التحقيق معهم بتهمة السطو على السد العالي او هرم خوفو لما استغرق هذه الشهور الثمانية، مع ان العدالة المجردة تقتضي تقديمهم الى القاضي الطبيعي ليحكم بينهم بالعدل اما بقاؤهم في السجون هذه الاشهر تمهيداً لمحاكمتهم عسكرياً فهو الظلم بعينه. ان الديموقراطية الحقيقية لا تقر هذا الاسلوب الذي يأخذ منها الشكل وينبذ المضمون وما دمنا اخذنا بمبدأ التعددية الحزبية فإن علينا جميعاً، حكومة ومعارضة، ان نتحمل نتائجها، وعلى الحزب الحاكم ان يكون قدوة في احترام تقاليد الديموقراطية وينزل عند ارادتها ولا يطلب من الدولة ان تقيد حرية خصومه حتى ينفرد بالساحة».

الحياة
الصادر بالقاهرة
التاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٥
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"الحياة" حصلت على نص عريضة دعوى "الجماعة" ضد الرئيس مبارك

مصر: هيئة الدفاع عن "الاخوان" ستضم كل التيارات السياسية امام المحكمة العسكرية

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ علمت «الحياة» ان اقطاب جماعة «الاخوان المسلمين» بدأت اتصالات مع احزاب سياسية معارضة بهدف تشكيل هيئة دفاع عن المتهمين في قضية «الاخوان» التي احالها الرئيس حسني مبارك قبيل ايام على القضاء العسكري. واوضحت مصادر في الجماعة ان قوى المعارضة رحبت بالمشاركة في الدفاع عن «الاخوان» باعتبار ان احالة المدنيين على القضاء العسكري تمثل خطراً قد يطاول قوى معارضة اخرى من غير «الاخوان» في المستقبل.

ومن المنتظر ان تتشكل هيئة الدفاع من كل من احمد الخواجة نقيب المحامين ونبيل الهلالي الخطب الماركسي المعروف وفريد عبدالكريم عن الناصريين والمحامين المسيحيين سمويس صادق ورفعت ابراهيم اضافة الى كل من منتصر الزيات عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني والدكتور حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل ومحفوظ عزام عضو الهيئة العليا لحزب العمل ومختار نوح امين الصندوق في نقابة المحامين والدكتور محمد سليم العوا والدكتور عاطف البنا استاذ القانون الاداري في جامعة القاهرة والدكتور حسنين عبيد استاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق ومحمد كمال عبد العزيز وماموين ميسر ويحيى الرفاعي وعادل عيد ورجائي عطية.

وكانت «الجماعة» اقامت دعوى قضائية اول من امس امام محكمة القضاء الاداري للطعن في قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضايا «الاخوان» على القضاء العسكري واقيمت الدعوى ضد الرئيس حسني مبارك ووزير العدل المستشار فاروق سيف النصر وطالبت المتهمين بالإفراج فوراً.

وحصلت «الحياة» على نسخة من العريضة التي اعتبرت ان الاتهامات الموجهة الى المتهمين «جاءت على غير سند من القانون او الواقع». وان الادعاء بان المتهمين انضموا الى تنظيم سري غير مشروع هو جماعة الاخوان المسلمين، غير صحيح اذ «لم تقدم سلطة الاتهام صورة من قرار مزعوم بحل الجماعة». واشارت الى ان النيابة «قررت حبس المتهمين احتياطياً بالمخالفة لقانون الاجراءات الجنائية والقانون الرقم ٩٢/٧٩ المعروف باسم قانون الارهاب». واوضحت العريضة ان الدستور ينص على ان «لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي». واشارت الى جميع انواع المحاكم من دون ذكر ما يسمى بالقضاء العسكري الذي اشير اليه في الفصل الخاص بالقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني.

ولفتت العريضة الى ان «المشرع الدستوري لم يخصص القضاء العسكري في شأن او اختصاصات في محاكمة المدنيين في الدولة». وشددت على ان «القضاء المدني هو قضاء طبيعي بالنسبة الى المتهم الذي في حين يعتبر القضاء العسكري قضاء طبيعياً بالنسبة الى الجرائم التي تقع من العسكريين اثناء عملهم العسكري». وان «القضائي المصري اجمع على ان القضاء العسكري «هو قضاء استثنائي وان ولايته على جرائم القانون العسكري -انطوى على خطأ مأسوي لانه صدر بعد ان تم تحديد اتهام المتهمين والافعال المنسوبة اليهم. وبعد ان باشرت النيابة العامة التحقيق لمدة تزيد على سبعة اشهر معهم. حدا اعتبرت ان القرار بعد «اجراء باطل».

واضافت «لما كانت انتخابات مجلس الشعب ستجرى في نشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ولما كانت حكومة الحزب الوطني الحاكم تعلم انها لا تجرو لها بين ابناء الشعب. بعد ان عرفت في حقوق الوطن والمواطنين. وبعد ان ظهر ان حياتها تابعة وخاضعة للغير وليست تابعة من مصلحة هذا الوطن. وكان المتهمون ينتمون بحب الشعب وثقته وسوق لعدد مهم ان فازوا بعضوية مجلس الشعب والمجالس المحلية ورئاسة وعضوية بعض نوادي التدريس في الجامعات ومجالس النقابات المهنية وغيرها من المؤسسات الديموقراطية والمؤسسات المجتمع المدني في البلاد. وبسبب هذه الشعبية ابقت السلطة التنفيذية بقدرتها على المنافسة القوية ضد مرشحيها والفوز بمقاعد في مجلس الشعب المقبل ولم تجد مخرجاً من ذلك الا ان تلفق للمتهمين التهم المسندة اليهم في التحقيقات».

واكتشفت «ان السلطة التنفيذية ان السلطة القضائية التي هي درع الامة وحاميتها لم تجاريها في مزاعمها التي تسميها الى المتهمين على غير الحقيقة. عصفت قمة السلطة التنفيذية بسلطات القضاء الطبيعي واصدرت قرارها المطعون فيه انحرافاً بالسلطة للتنكيل بالمتهمين واحالتهم على المحاكم العسكرية التي يخضع فيها القاضي للعزل والنقل.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

بمناسبة انتخابات مجلس الشعب...

الحكومة القادمة بين الاغلبية والمعارضة

والائتلاف الوطني !!

دارت الايام، ومرت خمس سنوات عجاف، وها نحن على أعتاب انتخابات تشريعية جديدة، وها هي نفس الوجوه تطرح نفسها مرة أخرى في الدوائر الانتخابية في محاولة بائسة بائسة لخداع الناخبين بنفس الاسلوب العتاد المكرر الممجوج، القائم على الخداع وكاذب الوعد. لانتزاع مقاعد المجلس في الدورة البرلمانية القادمة من مرشحي الشعب الحقيقيين والاستمرار خمس سنوات أخرى داخل أسطبلة التشريعية تحقق مزيدا من التخلف والفساد في ظل حكومات شاخت وترهلت وفقدت كل قدرة على العطاء ومازالت مصرة على البقاء في مقاعدها وفي مواجهة شعب عقد العزم على التغيير باصرار وصلابة وهذا ما سنلقي عليه ساطع الضوء في هذا المقال الذي ستتناول فيه الانتخابات القادمة، وما ترهص به من تغييرات مرتقبة تتدخل بالمعارضة الى دائرة الضوء.

وابتداء دخول نواب الحكومة اعضاء المجلس في الدورة الاخيرة والمتقدمين للترشيح في الدورة القادمة لا تكن مرفوضون، مرفوضون، مرفوضون، فلقد كنتم اعضاء في المجلس خمس سنوات طوال سواء كان ذلك بارادة الشعب ام بارادة التزوير، وكنتم ملء العين، وفي دائرة الضوء ولم تقدموا سوى الالاشيء، والالاشيء وحده وتناسيتم الشعب ولم تدسوا انفسكم، وكنتم نياما غافلين او يقظى متغافلين، وكم سارعتم برفع اليمين لا ليست الواحدة.. موافقين، مصفقين، مؤيدين، ومهللين، مكبرين للحكومة وقوانينها وقراراتها التي صدرت ضد الشعب وقتلت حريته وهتكت امنه، وأهدرت شخصيته، واشاعت هيبته، ومكنت الحكومة من امواله ومعلكاته وحياته وكم سمعنا، ومازلنا نسمع عن شائعات ومسيسات تسري بين الشعب مسري النار في الهشيم عن أموال ضخمة بارقام خيالية مذهلة، ومعلكات لها قدر وشأن بين عقار ومنقول تملكها البعض في ظل الحصانة البرلمانية وما كان لهم ابدا ان يتملكوها، وكنتم ياسادة وانتم المسئولون عن الرقابة على اموال الشعب كفاقد الشيء الذي لايعطيه، وها انتم اليوم تتقدمون الى الشعب في محاولة جديدة وانتم متهزون في ثياب الوعود الكاذبة والخدع البراقة التي يرفضها عقل اللواطن، فاعلموا ان عهدكم قد ولى، وانفض سوق المزايدات، وانتهى زمن الاذعان والتغليب وان شعب مصر الأبية سوف يتجه الى ممثليه الحقيقيين بارادته الحرة في الانتخابات المقبلة.

ثانيا، نقول للحكومة وحزبها انه لم يعد مقبولا عقلا وذوقا وادبا أن الاستمرار في صراعها وتحديها الصارخ وفرض الحصار على احزاب المعارضة ومحاولة تشويه صورتها والذيل منها لأن ذلك سيتعارض مع مصالح الوطن، ويتجاهل ان أنفاق المتخلفين غاية، ويتناقض مع ضرورة احترام آراي وافراي الآخر ولا يتفق مع للمبادىء الديمقراطية ولايحترم نصوص الدستور التي تقرر قيام النظام السياسي في مصر على اساس تعدد الاحزاب (مادة ٥ معدلة من الباب الأول من الدستور)، بل ويبحر بعيدا في اتجاه النزعات الديكتاتورية والفاشية والشمولية التي يرفضها واقعنا ومستقبلنا الذي نريده ونحن على مشارف قرن جديد، ولأن هذا السلوك يمثل تخلفا في الفكر السياسي والاجتماعي والموقف الحضاري، سيما وان هذه النزعات العدوانية تتطلق من الحرص الشديد على الصالح الحزبية الضيقة وتدمغ في حمى الصراع الحزبي البعيد عن التنافسية الشريفة بديمقراطية الجذور الذي يتماشى مع التناحرية البغيضة المبعدة عن الطبيعة الفردية الانعزالية، والنزعات التخريبية التي تستهدف تغليب الخاص على العام من اجل ابقاء والاستمرار في الحكم ولو كان ذلك على حساب صالح الوطن ومستقبل الامة.

ولم يعد مقبولا ان تلتهب هذه النزعات وتتأجج ويزداد سعيرها عند كل مرحلة انتخابية نمر بها مصر فيتعامل مع شعب الحكومة خلالها بمشاعر الاستعلاء والتميز في مؤازرة ومساندة كافة الأجهزة المسئولة عن العملية الانتخابية وغير المسئولة عنها ايضا على سند

خالد الصاوي

من القول بانهم مرشحو الرئيس الذي يعتمد ترشيحهم بصفته رئيسا للحزب الحاكم، وهذا ما يوقف ويستنفر في فرض مظلة من الاوهام التسلطية، والقهر النفسي لتغييب ارادة الناخبين وتوجيههم قسرا الى حيث لايريدون وانتخاب من لايريدون فتستمر المسرحية الهزلية العبثية التي طال عرضها، وان الاوان لانزال الستار على الفصل الاخير ايذانا بانتهائها ولو كره القائمون عليها..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ثالثا - لم يعد مقبولا أو معقولا أن تجرى انتخابات ديمقراطية تكون الكلمة والقرار فيها للشعب (كما قال الرئيس في إثر من مناسبة في أعقاب حادث أديس أبابا) تحت مظلة قوانين الطوارىء والإشتباه والقوانين الاستثنائية وقانون ولد فرأى وقتل الإبداع المسمى بقانون المصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، وفي ظل تعتم مرشحي الحكومة من اعضاء الدورة البرلمانية القائمة بالحصانة، وفي ظل مساندة كافة اجهزة الدولة وفي مقدمتها الاجهزة الاعلانية الحكومية بينما مرشحو الشعب المعارضون تائهون، ضائعون، حائرون، في تيه النسيان المتعمد وتجاهل وتغافل كل السلطات، ممنوعون معوقون عن القيام بدورهم الحقيقي بواجبهم الانتخابي والاتصال بالجماهير، فالمراقبات ممنوعة، والاجتماعات الشعبية غير مرخص لهم بها والملصقات بتأمين مادى فوق طاقة المرشح للعارض، فأى عدالة تلك بالساده، وأى حيدة تزعمون، وعن اى تكافؤ للفرص تتشدقون، وما هذا الهراء الذى تقولون والغلط الذى فيه تخوضون عن الديمقراطية وتأمين الضمانات، وبأى شريعة تحكمون.. أهى شريعة الغاب.. شريعة الفوز والبقاء، والغلبة للأقوى والأبطش، (والأوصل)..

أهذا يحدث في مصر المحروسة؟! لا أكاد أصدق - لا يا سادة.. ألف لا.. الوانها لكم! احكموا الى عواقب اعمالكم وضمائركم واستوعبوا دروس التاريخ وتذاروا عن رغباتكم في بقاء الحال على ما هو عليه، ولا تكونوا غافلين أو متغافلين للتطور وقوانينه الحاكمة الحاسمة، ولاتفاضوا الطرف عما يجرى على ارض مصر لأن في ذلك معظم النار التي تأتى من مستصغر الشرر، ولاتستعيروا مواقف النعامة التي تدفن رأسها في الرمال فلا منها أن الصياد من يراها.

تعالوا ايها السادة نضع القضية على مائدة المناقشة، ونضع النقاط على الحروف وتسير اغوار الموقف فنطرح سؤالا بريئا من قبيل الفرض أو من قبيل النبوءة المتوقعة، وما ترهص به الايام القادمة، ماذا يحدث لو ان حزبا من احزاب المعارضة اضطلع بتشكيل الوزارة القائمة في ضوء النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات التشريعية القادمة، والتفرض انه حزب الوفد مثلا.. او ان النتائج اسفرت عن الاتجاه الى تشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها المعارضة ممثلة في اثارة شؤون البلاد.. هل سيهتز كوكب الارض ويخرج عن مساره الابدى ويسقط في فراغه اللامتناهي، أم ستشرق الشمس من المغرب.. أم ان قبائل الجن والمردة ستهبط من جبال عفر لتحتل ميدان التحرير ان شاءت من ذلك ان يحدث وكل الذى سيحدث هو تركهم للسفينة كي تقودها القيادة الجديدة في هدوء وروية وتبحر بها إلى شواطىء الأمان وهذه حقيقة يعرفها القاصى والدانى ولاتحتاج الى مصباح (ديوجين) للبحث عنها.

واشك ان الوفد هو الحزب المؤهل لقيادة السفينة منفردا، او مؤتلفا مع غيره باعتباره قيادة للمعارضة وطليعتها وله جذوره التاريخية وسابق خبرته في الحكم واكبر الاحزاب شعبية واغلبية لأن الوفدية عقيدة كل مصرى ولأنه حزب الوحدة الوطنية والديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

● انتبهوا أيها السادة:

ان القضية واضحة تمام الوضوح، شعب مصر عندما وافق على التعديل الدستورى الذى تم في مايو ١٩٨٠ لم تتزلت موافقته على المواد المعدلة ومنها المواد التي نصت على التعددية الحزبية وتداول السلطة، واطلاق هذه المواد من محبسها لتؤدى دورها ولتفرخ حيويتها وفعاليتها في حياتنا السياسية هو احترام للدستور وهذا امر يناط بالرئيس ومن صلب صلاحياته الدستورية من منطلق نص المادة ٧٣ من الباب الخامس من الدستور، ومن منطلق القسم الذى اقسمه الرئيس قبل ان يباشر مهام منصبه، ومن ثم فلا تشريف على الشعب إلا ما طالب الرئيس بامتلاك صلاحياته الدستورية لتحقيق التعددية الحزبية وتداول السلطة بشكل فعال وفي الاطر الدستورية الديمقراطية ومن خلال انتخابات تتوافر لها ضمانات الحيدة وتكافؤ الفرص بين مرشحي الحزب الحاكم ومرشحي احزاب المعارضة، وهذا ما صرح به الرئيس في اكثر من مناسبة وكرر انه يتمنى ان تشارك كل احزاب المعارضة والقوى السياسية الشرعية الموجودة على الساحة السياسية في الانتخابات المقبلة وانها ستتم في مناخ الحيدة وستكون الكلمة فيها للشعب.

وهذا قول يشفى الغلة ويطلج الصدور ويهدىء من الاعصاب المتوترة.. غير اننا نتساءل.. لماذا لم تتحول تصريحات الرئيس إلى قرارات تنفيذية آمرة صادرة عن الجهات المختصة تحدد ضمانات الحيدة واليات تطبيقها بما يضمن ان تكون الكلمة والقرار للشعب.. حتى لا تتحول قوى الضد بتصريحات الرئيس إلى غير مناحاها فلا تحقق الآثار التي استهدفها الرئيس. وهذا ما يضعنا امام علامة استفهام كبيرة!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

●● بقلم : مصطفى كامل مراد

الأحزاب السياسية!! والنتائج الانتخابية!!

يبدو حتى الآن ان جميع الأحزاب السياسية قد قررت دخول المعركة الانتخابية لمجلس الشعب فى شهر نوفمبر القادم وتتوقع ان تكون المنافسة شديدة للغاية سواء بين الحزب الوطنى أو الأحزاب المعارضة والمستقلين وكما يبدو ان احزاب المعارضة ستجرى تنسيقا فيما بينها بقدر المستطاع حتى تنافس الحزب الوطنى فى جميع الدوائر بحيث يكون هناك مرشح واحد يتعاون فى الدائرة الواحدة وان يتعاون معه باقى الأحزاب المعارضة كلما امكن ذلك والتنسيق بين احزاب المعارضة كما نعلم يعترضه عديد من الصعوبات ولكن احتمال حدوثه قائم وفى دوائر عديدة!!

ولا يفوتنا ان نشير الى الدور الكبير الذى سيلعبه رجال الأعمال فى انتخابات مجلس الشعب القادمة حيث ان عددا غير قليل منهم يسعى سعيا حثيثا للحصول على عضوية مجلس الشعب لتحقيق مصالحهم فى مجالات الاستثمار المختلفة بعد ان تضخم حجم استثمارات القطاع الخاص ووصلت الى ٦٠٪تقريبا من حجم الاستثمارات الكلية ولذلك فانه من أهم الأمور الادارية فى الانتخابات البرلمانية هى تحديد حجم الأنفاق على الدعاية الانتخابية بما لا يجاوز خمسة الاف جنيه للمرشح الواحد بما فى ذلك الدعاية الصحفية والتى يتغلل المرشحون بانها مجاملة من اصدقائهم ومعارفهم ومؤيديهم وان يحدد فى كل دائرة انتخابية مكانا او عدة امكنة لوضع صور المرشحين وملصقاتهم وذلك فى الميادين العامة ومداخل المدن وعقد المؤصلات وان يمنع منعا باتا اقامة أقواس النصر وبوابات الخير وان تكون الدعاية مقصورة على الندوات والاجتماعات والزيارات وتوزيع المنشورات وإلغاء الانفاق الزائد على الدعاية الانتخابية سواء من رجال الاعمال أو غيرهم سيؤثر تأثيرا سلبيا على نتائج الانتخابات وينبغى ان يوقع الناخب امام اسمه وان يرأس اللجان العامة والفرعية احد رجال الهيئات القضائية وان يسمح للمرشح باختيار مندوبه فى اللجان الانتخابية من المقيدين فى الجداول الانتخابية بصفة عامة سواء كان فى نفس الدائرة او فى غيرها من الدوائر!!

ومن واقع تحليل الانتخابات السابقة لمجلسى الشعب والشورى تحليلا علميا واستقراء النتائج المتوقعة فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فاننا نتوقع النتائج الآتية!!

اولا: ان يحصل الحزب الوطنى على ٤٠٪ من المقاعد اى حوالى ١٨٠ مقعدا تقريبا بفرض ان عدد اعضاء مجلس الشعب ٤٥٠ عضوا!!

ثانيا: ان يحصل مرشحو الاخوان المسلمين على ٢٠٪ من عدد المقاعد اى حوالى ٩٠ مقعدا تقريبا!!

ثالثا: ان يحصل حزب الوفد على ١٠٪ من المقاعد اى حوالى ٤٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

مقعدا تقريباً!!

رابعا: أن يحصل حزب العمل على ٥٪ من عدد المقاعد أى حوالى ٢٣-٢٥ مقعداً تقريبا!!

خامسا: أن يحصل حزب التجمع على ٢٪ من المقاعد أى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

سادسا: أن يحصل حزب الأحرار على ٢٪ من عدد المقاعد أى ١٠ مقاعد تقريبا!!

سابعا: أن يحصل الحزب الناصرى على ٢٪ من عدد المقاعد أى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

ثامنا: الحزب الشيوعى وينتظر ان يحصل على ١٪ من عدد المقاعد أى حوالى اربعة مقاعد تقريبا!!

تاسعا: أن تحصل باقى احزاب المعارضة على ٢٪ من عدد المقاعد اى حوالى ١٠ مقاعد تقريبا!!

عاشرا: اما المستقلون فينتظر ان يحصلوا على ما يتراوح مابين ٨-١٠٪ من عدد المقاعد أى ما يتراوح مابين ٣٦-٤٥مقعداً تقريبا!!

وقد بنيت هذه الاستنتاجات على استقراء علمى لنتائج الانتخابات السابقة بامانة مطلقة هذا اذا فرض وتمت هذه الانتخابات بنزاهة وحيدة كاملتين وهو مالا يتوقع الا اذا شكلت حكومة ائتلافية ائتلافية من الحزب الوطنى ومن يرغب من احزاب المعارضة بشرط اشراف رجال الهيئات القضائية اشرافاً كاملا وذلك برئاستهم للجان العامة والفرعية... وتحيا الديمقراطية على الاراضى المصرية فى الانتخابات البرلمانية!!.

مصطفى كامل مراد

المحروسة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

حديث الساعة

لاشيء مبشر!

لاشيء مبشر! حتى الآن، بالنسبة إلى المعركة الانتخابية القادمة، المثال على ماهو عليه، وكما حدث في الانتخابات السابقة، وبنفس السيناريو.. وربما الشخوص..

التصفيات الشفوية، يصدرها للشعوليون (دحت بدّ كلام الليل..) بأن الانتخابات لن تزور (الأسد الكوني) لعمليات التزوير هو عدم التدخل).. بينما تقلل القوانين كما هي والممارسات هي هي.. أما رفض مطالب الشعب بكفالة انتخابات حرة، فهو في تزايد..

الرئيس مبارك الذي أعلن أنه لاتدخل في الانتخابات، لم يشر في تصريحاته إلى أي تعديل في قانون سيئ السمعة، ولم يشر إلى تخلية عن منصبه رئيس الحزب الوطني الذي هو أكثر مايعتمد عليه المزورون في تدبير تزويرهم (حزب الرئيس)، والشوم الوحيد الذي أكده هو عدم رفع حالة الطوارئ.

وزير الداخلية الذي أعلن بدوره أنه لاتدخل، وأن الشرطة لن تميز بحزبا عن آخر، لم يشر من قريب أو بعيد إلى مأساة أفراد الشرطة الذين سامحوا من قبل في عمليات التزوير التي كما لم يعط الناس مثالاً واحداً للتجاوزات التي سيحدث، رغم تزايد الأدلة للمخالفات بحق رجال الشرطة، من التضييق على المرشحين وأعوانهم وأنا لزم الأمر، ونزع ملصقات المقارعة، وطرد المندوبين من اللجان، وتسويد البطاقات لصالح مرشحي الوطني، «إذا لزم الأمر».. بل وإبدال صناديق جاهزة للفرز بالصناديق التي تحمل الناخبين من إقبال عمليات تزويرها، ثم تسويدها في أقسام الشرطة بمعرفة الضباط والمخبرين، وربما المحجوزين على ذمة القضايا كنوع من إمضاء عقوبة الأشغال.

ووزير الزراعة بدأ يمارس غلوته في الانتخابات.. وهو يجوب البلاد للحفلات بصفته أميناً عاماً للحزب، وذلك رئيس الوزراء، مستخدماً اسم الرئيس مبارك في كل جملة، وينادر الوعود والرشاوى الانتخابية على الفلاحين.

بعض من الوزراء المرشحين، تركوا مقار وزاراتهم، دون أن يتركوا أموالها ومزاياتها، للتخوف معهم إلى دوائرهم الانتخابية، وزير مرشح له «الوطني» في مدينة نصر يلقي قبائل النوادي الرياضية ليوزع نعماً مفاجئاً عليها.. ووزيرة مرشحة في منطقة الخانكة، تقدم إلى الجمعيات الأهلية مبالغ قيمة (يبدو إنها كانت منسية في الميزانيات السابقة).. والأمثلة لاتنتهي.

نحن أعلم لعبة كل مرة، وفي الحفلات الأخيرة (سامة المنفى غالباً) الثمانية عشرة ظهراً في التصويت والثالثة فجراً في الفرز) تتبخر الوعود وتتدخل الشرطة.. لتزور فالنتيجة محددة سلفاً.

وكان الله في عون الشعب.

طلعت رميح

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

وجود القضاة فى اللجان الفرعية ضرورة لمنع التزوير

أساتذة القانون: يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام

الإشراف القضائى بقتصرفحسب على اللجان العامة التى تتجمع فيها صناديق الانتخاب. وأما اللجان الفرعية التى يتم فيها الإدلاء بالأصوات، ويحدث فيها التلاعب والتزوير فتكون بلا إشراف قضائى، وحجة الحكومة الواهية فى ذلك ان عدد القضاة غير كاف بالنسبة لعدد اللجان الفرعية، أساتذة القانون والقضاة أكدوا ان هناك حلولا كثيرة لمشكلة قلة عدد القضاة، بأن تجرى الانتخابات على عدة أيام أو تجمع اللجان الفرعية فى مواقع متقاربة.

تحقيق: خالد يونس

ضرورة دستورية

فى البداية يؤكد د.عاطف البنا -أستاذ القانون الدستورى والإدارى بجامعة القاهرة- أن الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية ضرورة دستورية، وممكن عملياً.

فمن الناحية الدستورية يجب إجراء الانتخابات تحت إشراف قضائى كامل، وهذا معناه أن يتولى القضاة الإشراف على عملية الإدلاء بالأصوات فيما يسمى بمراكز الاقتراع، أى اللجان الفرعية التى يدلى فيها الناخبون بأصواتهم، أما مايحدث الآن فهو أن الإشراف المزعوم يقتصر على اللجان العامة أو الرئيسية وهى ليست لجان إدلاء بأصوات وبالتالى فهى ليست لجانا انتخابية، ولكنها مراكز لتجميع الصناديق التى جاءت من اللجان الفرعية، ولهذا فإن الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات لا يتحقق، لأن هذه الصناديق تكون قد آلت إلى اللجان العامة وقد ملئت بما لايعلمه إلا الله، ثم يقوم القضاة بفرز ما بها من أصوات (بعيلها)، وبهذا لايمكن القول أبداً بأن هناك إشرافاً قضائياً على الانتخابات وبالتالى يصبح نص الدستور غير مطبق.

صعوبة انتقال القاضى!

ويستطرد د.البنا قائلاً: حقاً إن اللجان العامة بها قضاة، ويمكن أن ينتقلوا إلى اللجان الفرعية ولكن من الصعوبة أن ينتقل القاضى إلى المحافظات من تلك اللجان التى تتبع اللجنة العامة فى وقت واحد، حتى أنه عندما تأتيه شكوى من إحدى اللجان وينتقل إليها تكون قد مرت عدة ساعات على الواقعة، وإذا انتقل إلى مركز انتخابى بقرية من القرى ليحث مشاكل وقعت به، فقد تحدث مشاكل أخرى فى قرى أخرى فى نفس الوقت ولايستطيع بالتالى أن يوجد فى الوقت المناسب ويحلها.

أما من الناحية العملية -والكلام مازال للدكتور عاطف البنا- فإن الإشراف القضائى ضمان لجيدة الانتخابات ونزاهتها، لأن الديمقراطية تعنى حكم الشعب وإذا لم يتمكن الشعب من ذلك مباشرة، فعن طريق نوابه، وحتى يكون النظام ديمقراطياً فيجب أن يكون الانتخاب ديمقراطياً وحراً ونزيهاً، وهذا الإشراف القضائى ممكن عملياً ولاحجة بقلة عدد القضاة حيث يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام بتقسيم الجمهورية إلى مناطق يحدد لكل منها يوم لإجراء الانتخابات بها.

وبذلك يكون عدد القضاة كافياً، وهذا الأمر ليس بدعة، فهو مطبق فى دول عديدة.

ويطرح د. البنا حلاً آخر بإجراء الانتخابات فى يوم واحد على مستوى الجمهورية، ولكن على أن يتم تجميع اللجان الفرعية فى كل مدينة أو قرية فى أماكن متقاربة بحيث يقوم قاض واحد بالإشراف على ثلاث أو أربع لجان متقاربة، فإذا كان لدينا حوالى ٢٠ ألف لجنة وحوالى ٥ آلاف قاض وتم تجميع كل أربع لجان فرعية فى لجنة واحدة نسيكون بذلك عدد القضاة كافياً.

ويؤكد د. البنا أن الوسائل كثيرة

٠٠١٦١٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

د. عاطف البنا

عبدالحليم مندور

ومحكمة لتحقيق الإشراف القضائي، ويتساءل لكن هل السلطة تريد إجراء انتخابات حرة نزيهة؟

انتخاب الرئيس

د.عبد الحليم مندور – المحامي المعروف – كان قد رفع دعوى أمام القضاء الإداري لوقف قرار وزير الداخلية بالدعوة إلى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ ودفع فيها بعدم دستورية الطريقة التي تجرى بها الانتخابات، وقصر الإشراف القضائي على اللجان العامة فحسب فاحتلت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا ومازالت في هيئة المفوضين.

ويقول د. مندور: إن المادة ١٨٨ من الدستور تنص على وجوب الإشراف القضائي على الانتخابات، والمقصود بالإشراف هنا هو الإشراف على لجان استخلاص إرادة الناخبين في اختيار المرشح الذي يريدونه. وهذا يتم في اللجان الفرعية، وليس في اللجان الرئيسة العامة، ويكون في كل منها قاض ولكنه لايشرف على عملية الإدلاء بالأصوات.

ويضيف د.مندور: وعندما طالبنا بتحقيق الإشراف القضائي على جميع اللجان الانتخابية الفرعية رد دفاع الحكومة بأن عدد القضاة غير كاف، فقلنا لتجر الانتخابات على مراحل وفي خلال عدة أيام كما هو معمول به في أمريكا.

ويقول د.مندور مشكلة أخرى فيقول: إن منع ظاهرة تزوير الانتخابات، لاتكون بتحقيق الإشراف القضائي وحده ولكن منعها يكون جذريا بأن تجري انتخابات رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر من الشعب، وليس عن طريق نواب مجلس الشعب الذين يجب الإشراف القضائي طلب الرفع المنصب الرئيس، ويجب أن يزيد أكثر من ثلثيهم اختياره ليصبح رئيسا للجمهورية، وهو مايعني أن أكثر من ٨٠٪ من أعضاء المجلس يجب أن يعطوا أصواتهم للرئيس ولذلك يجب تعديل الدستور بحيث يجرى انتخاب الرئيس بالطريق المباشر وحتى لاتكون له مصلحة في فوز أغلبية معينة في مجلس الشعب.

إشراف قضائي غير كاف

ويصف المستشار سعيد الجمل – رئيس محكمة الاستئناف السابق – الإشراف القضائي بصورته الحالية بأنه غير كاف ولاتنطبق عليه الشروط الدستورية ويؤكد أن تحقيق الإشراف القضائي ممكن ولا حجة للقول بأن عدد القضاة قليل، حيث يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام أو تجميع عدة لجان فرعية في مركز واحد ويشرف على كل مجموعة منها أحد القضاة.

إشراف أم إدارة؟

ويثير د.عاطف البنا إشكالية أخرى وهي أن بعض المتخلفين من أنصار الحكومة يقولون: إن وجود القضاة في اللجان الفرعية يعني إدارتهم العملية الانتخابية، والدستور يقول: إنهم يشرفون فحسب والإدارة تكون من خلال الموظفين. يؤكد د.البنا أن هذه مغالطة، لأن الإشراف القضائي يجب أن يكون حقيقيا ويتساءل: لماذا هذه المغالطة والتحايل بين الإدارة والإشراف، وقد جاء قانون النقابات المهنية وجعل القضاة يديرون انتخاباتها ولايشرفون فحسب؟ ولماذا إذن التفرقة؟!!.

٠٠١٦١٣

المصدر : الشعب

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنهم لاينتظرون حتى يزوروا الصناديق..

إنهم ينهون المعركة من بدايتها بالقبض على المرشحين

التركيز على التيار الإسلامى ورجال الأعمال لايعنى أن أحدا سيفلت من التزوير

مصطفى أمين

أرجو أن تركز على فضح التزوير

إذا مرت المحاكمة العسكرية للإخوان.. فالدور التالى على الصحفيين!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٥

بقلم:
عادل حسين

الحكومة كانت تحتكر سلاح المال لضرب المعارضة فى الانتخابات ويفزعها أن المليونيرات قرروا هذه المرة أن يلعبوا لحسابهم وليس لحساب الحزب الوطنى

امتنا الآن فى قلب مواجهة ساخنة حاسمة مع أهل الحكم.. إن قوى الديمقراطية تحاصرهم من كل ناحية لتجبرهم على الخضوع لإرادة الشعب، وأهل الحكم فى زنقتهم يرفسون ويستخدمون كل ما يقع تحت أيديهم فى البطش بخصومهم بلا ذمة ولا قانون، وهم يستخدمون إعلامهم فى نشر الأكاذيب والافتراءات عسى أن تستر هلعهم وخيبتهم..

ولكن بلا طائل، فالأمة مصرة على عزلهم.

و.. يا من تصيبهم ضربات أهل الحكم، لاتظنوا أن هؤلاء البغاة المستبدين فى حال أفضل منكم، فهم مدركون حقيقة الحصار المضروب حولهم، مدركون أن ساعة حسابهم قد اقتربت، وهم من خوف هذه الساعة لايعرفون طعم النوم المطمئن.. يا من تؤمنون بالله واليوم الآخر فإن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس.

نحن فى قلب المواجهة الحاسمة، وسنصبر ونجاهد حتى يقضى الله فى الأمر.. وهى المحاولة الأخيرة التى يملكها أصحاب الحرص على التغيير والإصلاح بطرق منظمة سلمية، فإما ننجح ويتحقق الاستقرار الحقيقى، وإما نفشل ويكون الطوفان، ويومها تولون يا أهل الحكم مدبرين ما لكم من الله من عاصم!

المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر الصحفيين والمواجهة مع الحكومة

ومن تجليات المواجهة الحالية.. ما جرى وما يجرى فى ميدان الصحافة والصحفيين.. فنحن نذكر انتفاضة نقابة الصحفيين، تظاهرها الأحزاب بجماهيرها، ومع كل المثقفين ضد القانون ٩٣.. ونذكر أن هذه الانتفاضة الجماعية تمكنت من وقف تنفيذ القانون الإجرامى الظالم.. ورغم أن القانون مازال قائما بكل بنوده، فإن وقف تنفيذ ما نص عليه كان انتصارا لنا فى جولتنا الأولى، ولولا وقف التنفيذ هذا لامتلأت السجون بالصحفيين وأصحاب الرأى، فكل ما نكتبه منذ صدور القانون ٩٣ ينطبق عليه وصف «الازدراء» فما فوق، وكلها أوصاف تبرر الحكم علينا بخمس عشرة سنة حسبما جاء فى القانون اللعين.. ومن المؤكد أن الرقابة اليقظة من الرأى العام هى التى شلت يد الطغاة عنا حتى الآن.. ولو غفلنا لحظة فستهوى مقصلة القانون على رؤوسنا فورا.

إن نجاحنا فى إيقاف تنفيذ القانون خلال الفترة الماضية أعطانا فسحة من الوقت نمارس فيها حرية المعارضة، قابلين المخاطرة، فنحن كما قلت فى مرحلة حاسمة، والحسم يتطلب قبول التضحية.. وبنا طابت -كما يقولون- يا أذين عوره.

■ ونحن لم نتوقف على أى حال بعد جولتنا الأولى، فبعد وقف تنفيذ القانون بدأت على الفور الجولة الثانية.. وفى هذه الجولة لم تتوقف الحكومة عن السعى لإجهاض مقاومتنا، ومن الناحية المقابلة كان الأحرار يواصلون جهادهم لإسقاط القانون كله وتثبيت ما كسبته الأمة فى مجال حرية التعبير.

وقد ظهر الغدر الحكومى أول ما ظهر حين صدر القرار بتشكيل اللجنة المخولة ببحث أوضاع الصحافة وقوانينها، فإذا بها لجنة يغلب عليها انصار القهر والاستبداد، ولكن نجحت جهودنا -بفضل الله- فى كشف النوايا الخبيثة، ونجحت جهودنا فى إعادة تشكيل اللجنة، والمبادرة الآن فى أيدينا.

وضمن هجومنا المضاد الظافر أعد الصحفيون والمفكرون دراساتهم حول التطوير المطلوب لأوضاع الصحافة، وانعقد المؤتمر العام للصحفيين يوم الثلاثاء الماضى لمناقشة هذه الأبحاث وإصدار التوصيات عبر أيام ثلاثة.. وقد كان المؤتمر ذروة فى المواجهة، فالصحفيون باتجاهاتهم كافة كانوا مع الإسقاط العاجل الشامل للقانون ٩٣، وكانوا مع حق الشعب فى معرفة ما يجرى فى بلده (حق الحصول على المعلومات ونشرها)، وكانوا مع تحرير المؤسسات الصحفية الكبرى من سيطرة الحكومة.

وفى مقابل هذه المواقف عبرت الحكومة عن رفضها لما نطلب، فقد رفض رئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للصحافة وسائر المسئولين، أن يحضروا جلسة الافتتاح لمؤتمر الصحفيين، وقبل المؤتمر كانت تصريحات الرئيس مبارك تدافع عن القانون ٩٣، وكانت ترفض أى خروج للمؤسسات الصحفية المركزية عن قبضة الحزب الحاكم.. أما عن حجب المعلومات فلم يطرأ فى شأنه جديد، وهى على أى حال محجوبة عن الكل، وعن المسئولين وليس عن الرأى العام وأحزابه فحسب، وهو أمر لايعالج إلا بتطوير نظامنا السياسى العجيب الذى يقضى باحتكار الرئيس وحده إصدار القرارات وتحديد السياسات.

xxxxx

قلت: إن الأمة فى قلب مواجهة ساخنة حاسمة، وفى هذه المواجهة تتوابل المعارك فى الجبهات المختلفة، فالمعركة فى جبهة الفكر والصحافة ترتبط عضويا بمعركة الانتخابات القادمة، وهذا يفسر لنا تدرك الحكومة عمق المأزق الذى يواجهها، وكل إجراءاتها الباغية التى نراها الآن تعكس فقدان الأعصاب أمام مأزق الانتخابات هذا، إن هذه الإجراءات دليل ضعف وليست دليل قوة.. إنها دليل على أن أهل الحكم آن لهم للحصول على أغلبية فى مجلس الشعب.

الحكومة تركز هجومها على رجال الأعمال والتيار الإسلامى

ورغم إدراك أهل الحكم لمأزقهم، ورغم وعيهم بمدى غضب الشعب عليهم وعلى استمرارهم، فإنهم لايرفضون احتمال فقدانهم الأغلبية البرلمانية وحسب، ولكنهم يرفضون كذلك أن يكون للمعارضين أى تمثيل قوى من حيث العدد أو من حيث الكفاءة السياسية.. وهذا هدف لم يعد ممكنا تحقيقه إلا بالتورط فى أشد صنوف الإجرام غلظة ووقاحة.

إنهم يركزون حملتهم الآن وبشكل خاص على التيار الإسلامى من ناحية، وعلى أصحاب المال والأعمال من ناحية أخرى.. وهذا التركيز يعكس تقديرا لهل الحكم لقدرة هاتين الفئتين على إجراجهم ومزاحمتهم، ولكنه لايعنى أنهم على استعداد للتساهل مع أى فريق آخر غير هذين.

وقد رأى بعض أهل الحكم فى وقت من الأوقات أن الحكمة تقضى بشق صفوف المعارضة عبر التعاون مع فريق منها، والاستقرار بالفريق الآخر (الإسلامى)، لتقسيم المقاعد، رغم أن الوعود التى كانت تقال فى هذه الاتصالات كانت لاتعطى قوى المعارضة إلا فتات المقاعد.

وبالنسبة إلى الفئتين اللتين تركز الحكومة على حربها بشكل خاص، فإننا نلحظ الآن هجوما فى الإعلام الرسمى على اتجاه عدد كبير من رجال المال والأعمال إلى خوض الانتخابات القادمة أو تمويل بعض المرشحين فيها، بعيدا عن الحزب الوطنى.. فقد اكتشف الإعلام الرسمى فجأة جسامة ما ينفق من أموال فى الانتخابات العامة، مع أن الأمر لا هو جديد ولا هو عجيب، فسلاح المال كان يستخدم فى كل الانتخابات السابقة لصالح مرشحى الحكومة، فالموازنة العامة وأموال المحليات مفتوحة لمشروعات هؤلاء المرشحين، وموظفو الحكومة وعاملو القطاع العام بسيارات الشركات وهواتفها فى خدمة مجانية لمرشحى الحزب الوطنى، وإذا كان كل هذا لايكفى فإن أموال أصحاب الأعمال كانت تجبر على المعاونة على إقامة الافلاتات والسرادقات.. إلخ. وكذلك كان بعض أصحاب الأعمال هؤلاء يدخلون المعركة بأنفسهم أعضاء فى الحزب

الوطني، وكان إسراهم المريب في الإنفاق أمراً مشتهراً.

ما الذي يزعجهم الآن إذن؟ يزعجهم أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، أفقدت الحكومة أحتكارها الثروة والصولجان، بل اصبح رجال المال والأعمال يملكون فوائض لاتملك مثلها الحكومة، وبالتالي قدر هؤلاء او بعضهم ان يوسعهم ومن مصلحتهم ان يلعبوا لحسابهم مستقلين عن الحكومة. وحين يفعل هؤلاء ذلك سيفقد مرشحو الحكومة سلاح المال الذي احتكروه في المعارك الانتخابية السابقة، وسيواجه مرشحو الحكومة بمرشحين منافسين يعدون بخدمات اعلى من الخدمات التي يبشر بها مرشح الحزب الوطني، ويقدمون الوجبات والمشروبات الغازية بسخاء لايطيقه رجال الحكومة، بل سيكون بوسع القادمين الجدد استخدام شركات الأمن الخاصة، واستئجار البلطجية من كل نوع، ليضربوا بلطجية الحزب الوطني حماية للمرشح الثري وصناديق الانتخاب.

xxxxxx

إذنا بالقطع خلق اشكال الرشوة التي تورط تاليا، ضمناً في اختيارات الناخبين، ويعني ذلك أننا مع وضع سقف معقول على ما ينفق في الدائرة الانتخابية باسم المعركة.. ونحن مع منع غسيل اموال المخدرات في الانتخابات العامة، ونحذر من الإنفاق الاجنبي لإنشاء لوبي داخل مجلس الشعب لصالح هذه الدولة أو تلك.

ولكن ما الذي يختلف تماما عما هو ثمن لعمل الحكم، وعن مقاصد الحملة الحالية على مشاركة اصحاب المال والاعمال في الانتخابات القادمة، فهم ليسوا ضد إنفاق الاموال العامة والخاصة من غير حدود مادام ذلك في خدمة حزبهم وحده، وهم لايهتمون بمصدر الاموال التي ينفقها مرشحوهم، فقد اعتمدوا وانجحوا الفاسدين من كل صنف، بل انجحوا تجار مخدرات وعملاء.

xxxxxx

الوضع الحالي إذن، والذي يزعج اصحابنا، هو ان عدداً من كبار المليونيرات سيحبس دعمه عن مرشحي الحكومة، ويتخذ موقفاً مستقلاً او ناعما لبعض احزاب المعارضة.. وبمرأى اهل الحكم خطر هذا الاتجاه الذي يحرم رجالهم من احتكار سلاح المال في معركة الانتخابات.

إنها فئة بالفعل خطيرة، وتستحق حذر اهل الحكم، ولكن قدرتهم على مواجهة هذه الفئة تظل محاطة بالمحاذير، وبخاصة إذا لم تكن الظاهرة فريدة، وهي بالفعل ليست كذلك.

xxxxxx

ولكن حديثنا السابق يقودنا إلى قضية اخرى تتعلق بقدرة الأحزاب على تمويل المعركة الانتخابية.

إن تمويل الأحزاب للانتخابات يعتبر مشكلة في كل الدول.. والأصل في حل المشكلة يقوم على ارتباط كل حزب بقاعدة من المؤيدين تسهم في تمويله وفي زيادة موارده.. ومادام المجتمع المدني واسعا (أي مادامت المؤسسات الخاصة الأهلية سائدة في الاقتصاد وفي المجتمع)، فإن اعتماد الأحزاب على الفئات المختلفة التي تناصرها يكون مجديا إلى حد كبير.. إلا ان بعض الدول تقدم مع ذلك دعماً لانشطة الأحزاب.. ولكن في كل الأحوال فإن الموارد الذاتية للأحزاب (تشغيل مشروعات أو تبرعات) يجب أن تخضع لضوابط، وكذلك الدعم الحكومي، والضابط الأول هنا هو بهدف منع استخدام هذا الدعم في الضغط على الأحزاب، والتأثير في سياساتها.

■ ولكن كل هذا لم يقع في مصر، بل تعمدت الحكومة أن تغلق كل أبواب التمويل المشروع للأحزاب، ورغم تضخم القطاع الخاص ووفرة الأموال لدى مؤيدي الأحزاب المعارضة، فإن الإرهاب الحكومي يمنع هؤلاء من دعمنا، فكل صاحب مال مهدد في مصالحه، بل مهدد بالاعتقال وتلفيق التهم، إن هو عاون وتبرع.. لقد ذكرت اتجاه بعض اصحاب المال والأعمال إلى المشاركة في الانتخابات القادمة، وهذه بداية تمرد على سيطرة الدولة، ولكن أؤكد أن أغلب هؤلاء سيشارك مستقلا، وليس من خلال الأحزاب حتى يكون الانتقام منهم في أضيق الحدود!

الأحزاب إذن تواجه أزمة تمويل حادة تشل قدرتها على النشاط والانتشار، وتكتسب هذه الأزمة حدة خاصة في موسم الانتخابات التي تتطلب بالضرورة قدراً كبيراً من الإنفاق المالي.. إن حزب العمل قد يكون من أقل الأحزاب إنفاقاً في الانتخابات لأن مرشحيه يعتمدون على التبرعات المحلية، ويعتمدون كذلك على أعضاء الحزب ومؤيديهم في الدعاية وتنظيم المؤتمرات وتعليق الافتات، ثم في القيام بدور المندوبين يوم الانتخاب، وكل هذا يتم تطوعاً وحسبة لوجه الله.. ولكن تظل مع هذا تكلفة طباعة البيانات ونصب السرادقات وتكلفة وسائل النقل والمواصلات.. إلخ.. يظل كل هذا قائما ومرهقا.

إن حزب العمل يشعر بأثر هذا الخنق المالي الذي يمارسه الحكومة لنشاطه ونشاط الأحزاب الأخرى، وبخاصة في موسم الانتخابات، وقد اعترف الحزب الناصري ايضا، وكذلك حزب التجمع بخطورة هذا الوضع..

ولكننا نؤكد لأهل الحكم - على الرغم من كل ما قلت- ان هذا الشعب سيهدئ بإذن الله بما يرد كيدكم، وبما يمكننا من الظهور عليكم.

قوة التحالف الإسلامي والمحاكم العسكرية

أنتقل بعد هذا إلى الفقة الثانية التي تركز الحكومة الآن على حربها بمناسبة الانتخابات العامة، وأقصد التيار الإسلامي: إن الحكومة تهاجم الإخوان المسلمين الآن بضراوة بحجة انها جماعة لا يعترف القانون بقيامها، وإذا كان هذا صحيحا فلماذا يمتد الهجوم المركز إلى حزب العمل على الرغم من انه حزب شرعي يعمل في إطار القانون؟ إن هذا يدل على ان المسالة ليست شرعية ولا قانونية، ولكن كل من يطلب الالتزام بشرع الله سياسيا إلى تغيير الحكومة يحظى بالتشهير والتطاول.

ومن المؤكد ان اهل الحكم يدركون قوة التحالف الإسلامي (حزب العمل- الإخوان- الاحرار) في الشارع

المصري، ولكنهم يدركون أيضا أن قوتنا لم تصل إلى حد أن نخطط في هذه الانتخابات للحصول على الأغلبية التي تكفي لإزاحة الحزب الوطني، وإن كنا نحرص على التنسيق مع الأحزاب الأخرى عسى أن نتمكن جميعا من تحقيق هذا الهدف العزيز للأمة، هدف إزاحة الحزب الحاكم.

ولكن أصحابنا لا يريدون منح أغلبيتنا المحتملة وحسب، ولكنهم لا يريدون كما ذكرت مجرد أن يوجد أي فريق سياسي يتمثل مؤثر داخل مجلس الشعب القادم.. وقد قلت أن الحكومة بطلت سعيها في شق صفوف المعارضة من خلال التلويح ببعض مغانمها لفريق من الأحزاب، فسياستها الآن هي تأكيد استبدادها واستبعاد الكل قدر الإمكان، وإذا كان لها رغم ذلك أن تسعى في شق الصفوف، فالوسيلة الآن هي أنها تقول لبعض الأحزاب: إنها لن تقبض على مرشحيها، ولن تقدمهم إلى المحاكم العسكرية، كما تفعل مع الآخرين، وهذا طرح مهين ينبغي أن يرفض بشدة.. وهو تهديد لا ينال إلا الجبناء.

xxxxxx

□ ما قصة المحكمة العسكرية التي حول إليها نفر من اتقى أبناء الأمة ومن أفضلهم خلقا وسعيا؟ أكرر مرة أخرى: لا تقولوا لنا أن المقبوض عليهم متهمون بتشكيل جماعة لا يعترف القانون بها، وإلا لماذا تأخر القبض عليهم كل هذه السنوات التي خاضوا فيها انتخابات عامة وانتخابات نقابية، وشاركوا أنفاسها في عديد من المحافل الرسمية؟ أين كنتم؟ ثم لماذا القبض على هذه المجموعة بذاتها مع أن هناك من هو أعلى درجة إذا كان الاتهام الموجه هو تشكيل «الإخوان المسلمون»؟ كذلك لا تقولوا لنا أن هؤلاء الإخوة إرهابيون أو يؤيدون الإرهاب، فهذا كذب مفضوح، ونحن أمام مجموعة من النجوم البارزة في المجتمع يعلم القاصي والداني طبيعة آرائهم واتجاهاتهم.

□ لا يوجد أي تفسير آخر للقبض على هؤلاء إلا إنهم الأبطال المتوقعون لخوض المعركة الانتخابية القادمة.. وكان هذا ما أوضحناه منذ اليوم الأول، ولذا طالبنا كل الأحزاب بأن توحد كلمتها وتحتج على هذا المؤشر الخطير لمدى التزوير الذي ينتظرنا في الانتخابات القادمة، والتي لم يعد يكفي فيها الاقتصار على أساليب التزوير التقليدية.. لم يعد يكفي اللعب في الصناديق، وأصبح مطلوبا عندهم أن تتم المصادرة من المنبع بالقبض على المرشحين أنفسهم.

□ ولكن رفض أحزاب المعارضة هذا الأسلوب كان أقل من الممكن والمطلوب، ولذا أجرات الحكومة، وقررت تصعيد إرهابها بتقديم المقبوض عليهم إلى محكمة عسكرية.. لماذا يحاكم مدنيون أبا كانت تهمتهم أمام قاض عسكري وليس أمام قاضيهم الطبيعي كما ينص الدستور؟ يقول المسئولون: إن السبب في ذلك أن القضاء العسكري أسرع في الفصل.. وهذه إساءة إلى سمعة القضاء العسكري لو كانوا يفقهون، ولكن حتى إذا اختلسناهم بكلامهم، فإننا نسأل: وأين العجلة في محاكمة الإخوان الآن، وبعد الانتظار سنوات، إلا أن يكون السبب هو الانتخابات؟

xxxxxx

□ لقد وصل التخبط إذن إلى حد استخدام القضاء العسكري للتأثير في الانتخابات، لقد تورطت الحكومة في جريمة كبرى بسبب حرصها على هزيمة معارضيها بالقوة والإرهاب في الانتخابات العامة.. وهي جريمة كبرى لأنها تهدد النظام السياسي من جذوره، وتنذر بفتن يستطير شرها.

إننا نقول دائما: إن إمكانات الدولة ومؤسساتها لا تعتبر في أية دولة ديمقراطية ملكا للحزب الحاكم، فالموازنة العامة ملك للجميع وتستفيد منها كل الأحزاب، وكذلك أجهزة الأمن والإعلام فإنها من المفروض أن تكون في خدمة الأحزاب جميعا.

ولكن إذا كان لنا أن نتسامح في كل ما سبق (إذا كان..) فإننا ناتي عند القوات المسلحة ونقف.. إن الجيش يا أهل الحكم هو درع الأمة وسيفها، والكل يتنافس في دعم باسه وصيانة أسراره، ونرجو ألا يتورط البعض في إدخاله طرفا في التنافس بين القوى السياسية أثناء الانتخابات العامة.. لا ينبغي أن توجد أدنى شبهة في تغليب الجيش لحزب على آخر.. وإلا فقل على كل الديمقراطية وكل الاستقرار، ألف سلام!

□ وإذا مر قرار إحالة المتهمين من الإخوان إلى محكمة عسكرية، فإن القرارات المشابهة ستتوالى.. في السابق كان الصحفيون لا يقدمون إلى المحاكم العسكرية إلا إذا كانت تهمتهم تتعلق بإخلال الأمن العسكري، ولكن أيا استقرت سابقة الإخوان، فسيحول الكتاب في المستقبل إلى المحاكم العسكرية في التهم الواردة في قانون ٩٣ المتعلقة بالازدراء وما أشبه، حيث تصدر الأحكام «بسرعة» كما يقولون ويلا استئناف أو نقض، فالصحفيون مثل غيرهم: مدنيون ليست على رأسهم ريشة!

إن جريمة تقديم المدنيين إلى المحاكم العسكرية لا يمكن أن تمر، وهي لا ترتكب في حق الإخوان أو الإسلاميين وحدهم.. إنها نذير شؤم موجه إلى الكل.

لترفض إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية من حيث المبدأ، ولترفض القبض والمحاكمة للمرشحين باعتباره تصعيدا إلى أساليب التزوير.

يا أهل الحكم: اغضبوا لكرامتكم!

إننا نرفض كل أنواع التزوير، أعلاها وأدناها.. ولكنني أسجل هنا دهشتي من مسلك أهل الحكم ونحن نتهمهم ليل نهار بأنهم مزورون.

■ لقد كتبت في الأسبوع الماضي أن تجاهل الرئيس مبارك لمذكرة زعماء المعارضة عن التزوير ومنافذه

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

يعتبر خطأ جسيماً يقوض شرعية الحكم.. وأضيف الآن أن صمت الحكومة في مواجهة ما يقال بانتظام وتواتر في هذا الشأن يعتبر أمراً بالا سابقة في أي بلد!

إننا نقول لأهل الحكم، والعين في العين، والكل يسمعنا: أنتم مزورون، فإذا بهم لا يستفزون ولا يثورون لكرامتهم، وكأننا لم نلق عليهم قولا ثقيلا.. ما جبلتكم يا أهل الحكم؟ دعك من السياسة والدستور وكل ذلك.. ولكن هذا المسلك لا يمكن أن يصدر عن أسوياء!

xxxxxx

■ على الرغم من كل هذا فإننا لن نتوقف عن فضح هؤلاء المزورين ونواياهم في العدوان على إرادة الأمة.. وأطلب في هذه المناسبة من كتابنا الكبار، وعلى رأسهم الأستاذ مصطفى أمين، والذين يدعوننا دوما إلى المشاركة في الانتخابات مهما كانت ظروفها، أطلب منهم أن يركزوا على الأهمية العاجلة لتعديل قوانين الانتخابات وإجراءاتها، والتي تيسر في هيئتها الحالية كل فنون التزوير.. إن الأحزاب ستخوض -بإذن الله- معركة الانتخابات القادمة بروح التحدي التي تتلاءم مع المواجهة العامة الحاسمة، وفي هذه المواجهة ستقاوم في طول القطر وعرضه عصابات المزورين، وعلى الرغم من احتمائهم بالطوارئ وسجونها سنجعل مهمتهم عسيرة بإذن الله.. ولكن من الأفضل قطعاً لو أسهم كتابنا الكبار الآن وبإلحاح في تعبئة الرأي العام من أجل تعديل قوانين الانتخابات الجائرة لتوفير المصادمات والتوترات التي لا نتمناها، والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

■ وإلى جانب هذه الرسالة إلى كتابنا الكبار، فإن الرسالة الأهم موجهة إلى قادة الأحزاب والهيئات، فحزب العمل دعا ويدعو بإلحاح إلى أهمية عقد مؤتمر جماهيري قومي، قلت في الأسبوع الماضي: إن المؤتمر سيكون مظاهرة ضد مخطط الحكومة للتزوير الانتخابات، ولكن أضيف الآن مهمة جديدة، فالمؤتمر ينبغي أن يكون كذلك مظاهرة رافضة إحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية.

xxxxxx

يا قادة المعارضة: تحركوا.. وبسرعة. وفقكم الله.

أما أنتم يا أيها الشباب ويا أيها المجاهدون لكي تكون كلمة الله هي العليا.. اعلموا أن نصر الله قريب إن ثبتم.. ومهما كانت المشقة فلا تظنوا بالله الظنون.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٧٥

حديث المدينة

يقول كثير من الحكماء: إن النظر إلى الموضوعات نظرة رأسية أفضل بكثير من النظر إليها أفقياً، فكما يرون أن تلك النظرة الرأسية تجعل الشخص يرى كل الزوايا والأبعاد ولكن النظر أفقياً لا يرينا الأمر إلا من زاوية واحدة هي – في الغالب الأعم – الزاوية التي نجلس فيها.

من هذا المنطلق الذي نراه صحيحاً إلى أبعد حد دعونا ننظر بهذا المقياس إلى حقيقة ما يدور على الساحة الآن لا سيما وأننا في وقت عصيب تمر به البلاد ألا وهو الانتخابات البرلمانية القادمة.. فهذه الانتخابات إما أن تدخلنا مرحلة جديدة من تاريخنا فتصبح على أعتاب التقدم الحقيقي المرتكز على مبادىء ديمقراطية حقيقية وإما تعود إلى الوراء! أن أقول أحد السنين بل عشرات السنين!!

ولندع هذه المقولة لأبدأ لنا – كما قدمت – من النظر إلى الأمور بمنظار رأسي حتى نرى كل الجوانب والوجوه التي تجعلنا في النهاية – حكاماً ومحكومين – نصل إلى ضالتنا المنشودة – والتي نراها في الغرب واضحة – وهي السلام الاجتماعي.. فلا يكذ أحد أننا في مصر الآن نعيش في هامش ديمقراطي ضيق أو قريب من هامش الديمقراطية، فنحن في الصف الحزبي.. ويوجد في مصر معارضة حزبية وغير حزبية ويوجد من يهاجم من هم في الحكم من كبار رجال الدولة، وقد يصل الأمر إلى انتقاد رئيس الجمهورية.. والحق يقال: إنه منذ قيام الثورة – وعلى وجه التحديد منذ تولي عبد الناصر مقاليد الحكم عام ١٩٥٤ وحتى وفاته عام ١٩٧٠ – ما كان لأحد أن يجرؤ على التعدي بالحديث داخل نفسه بالنسبة إلى أحد رجالات الدولة فما بالكم برئيس الدولة؟ والكثير ممن طال عمرهم حتى اليوم يعرفون ذلك جيداً ولكن بعد حدوث وتطور الأوضاع بدأ الرجال يتغيرون شيئاً فشيئاً.. وهذا مما يحسب للرئيس السادات وهو إعطاء هامش ديمقراطي يبيح النقد، ولكن كان تصور السادات للحريات أنه – وهو المثالي أبداً – لابد من أن تقف عند الحد الذي يرى هو أن تقف عنده، فإذا أراد أن يمنح المزيد فبحساب وإلى أن تتحرك إلى القدر الذي يريده وكيف لا.. وهو كبير العائلة؟

وربما هذا هو ما دفعه إلى محاولة تقييد الحرية وإصداره ما صدر بعد ذلك بالقوانين سيئة السمعة في محاولة منه للحد من التمدي الذي استقبل أمره إلى أن وصل إلى مهاجمة الرئيس نفسه وفي عقر داره.

بقلم:
محمد حمد

والذي شايق الرئيس السادات في ذلك الوقت أنه لم يستطع أن يسيطر على هذا الهامش الديمقراطي والذي بدأ يتسع إلى حد حدوث انتفاضة كانت تؤدي إلى كارثة، ولكن لم يراه الجميع في ذلك الوقت إلا القلة الكامنة في داخل أعضاء الأمة قد خرج ولا سبيل إلى إعادته مرة أخرى إلا باستخدام الوسائل القمعية، والتي جربت من قبل وأثبتت أنها تستطيع أن تمسك الناس ولو إلى حين فما كان ممن هم حول الرئيس السادات إلا أن نصحوه بها وكان – رحمه الله – سريع الاستجابة لها! وكانت النهاية التي يعرفها الجميع.

ولكن بعد هذه النهاية أيقن الجميع أنه لا سبيل إلى رأد هذا الهامش الديمقراطي رأي هكل من الأحكام وبدأ التفكير في كيفية وقف الزحف الديمقراطي المزعوم، وكيفية تقليل حجم الحريات بدون صدام مباشر سواء مع الحزب أم مع الناس أفراد!

وكان تزوير الانتخابات وبشاعة انتخابات مجلس الشعب في محاولة لإدخال اليأس والإحباط في نفوس الناس، وهي ولا شك محاولة ناجحة إلى حد ما في إيجاد مجموعة كبيرة من العناصر التي قد يكون لها دور بارز في تغيير الكثير المجتمع وعلى رأسها العناصر المثقفون من أبناء مصر الذين قد يؤثرون البعد عن كل ذلك منتظرين أن يبدأ التغيير أولاً ثم يشاركون فيه، فبتزوير الانتخابات يصل من تريده الحكومة إلى المجلس التشريعي وبالتالي فقد التحكم في مصنع القوانين والتي بها تستطيع أن تصدر أو بمعنى أدق أن تُفصل القوانين اللازمة لموقف ما تريد وقفه أو تحريكه ما تريد تحريكه وهل من لا يعجبه ذلك أن يضرب من البحر أو يدق رأسه في جدار، وكما قال فاتل (كله بالقانون) ولكن هذا الأزيف سرعان ما انكشف وانكشفت الألاعيب، وأضحت لعبة تزوير الانتخابات لعبة مفضوحة أمام العامة والخاصة يتندر بها الجميع وصارت صورة مصر باهتة في عيون العالم لا سيما أن مصر تقع

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٨ مايو ١٩٦٥

قمت سمع وبصر العالم الذى أصبح كقرية واحدة إذا سمع فيها الخبر صباحاً قبل الظهر يكون قد علمه الجميع.

وعلى الرغم من ذلك ظل مسلسل التزوير والتزوير مستمراً وهذا الكلام ليس من خيال كاتب هذه السطور ولكنها أحكام قضاء مصر العظيم الذى نحنى له رأسنا إجلالاً وإعجاباً ولا سيما القضاء الدستورى والقضاء الإدارى اللذين أكدا التزوير والتزييف لإرادة الأمة فى عشرات الأحكام الرائعة التى أنقذت النظام كله.

وكما ذكرت استمر هذا المسلسل ليزيد وجه مصر اصفراراً وكآبة فى عيون العالم ونحن فى الداخل نخفى أعيننا بأيدينا معتقدين أن أحداً لا يرانا ما دمنا لا نرى أحداً.

وجاءت انتخابات ١٩٦٩ لتسقط فى يد النظام كله!! وكأن ما يدور فى أذهاننا مازال هل نُزوِّر من جديد؟ ولكن هذا سيضعنا فى مأزق حقيقى أمام الشعب وأمام العالم!!

هل نترك الانتخابات القادمة تجرى فى جو من النزاهة والحرية؟ ولكن هذا معناه ببساطة أن الحزب الحاكم لن يشكل الوزارة القادمة!! هل نقوم بتلفيق الاتهامات وضرب الكبار حتى يخاف الصغار؟

وكانت هذه الفكرة هى التى تدخل عقل كثير من يريدون تحكيم صوت الأمة وجعلها تميل فى كفة قبل الانتخابات فيحصلون على ما يريدون ولو جزئياً.

٠٠١٦٢١

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورشة عمل لتدعيم المرأة فى الانتخابات

كتبت ـ هدى المهدى:

من أجل تدعيم دور المرأة المصرية فى انتخابات دورة مجلس الشعب القادمة، تعقد فى الاسكندرية وابتداء ثلاثة أيام فى الفترة من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر الحالى ورشة عمل تناقش وضع المرأة فى الانتخابات البرلمانية.

تنظم هذه الورشة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع اللجنة القومية للمرأة، ويشرف على هذه الورشة د.على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وتقول د.وداد بدران المنسقة العام لورشة العمل ووكيلة الكلية لشئون خدمة المجتمع والبيئة: نشارك فى هذه الورشة بعض المرشحين الجدد لدورة مجلس الشعب القادمة وبعض أعضاء مجلس الشعب الحاليين ومجموعة كبيرة من الشخصيات العامة اصبحت الخبرة فى الانتخابات العامة.

واضافت د.وداد انه سوف تتعرض هذه الورشة لمناقشة ثلاثة موضوعات رئيسية هى:

- التعرف على القضايا الخاصة بادارة الحملات الانتخابية
- دينامية اساليب وفعاليات الاقناع والتأثير على جمهور الناخبين
- بعض المعوقات التى تعترض المرأة الراغبة وقضايا التطور السياسى والاقتصادى ودور مصر الاقليمى والدولى والتطور الذى طرأ على المرأة فى الحياة السياسية والانتخابية.

ارتفاع درجة حرارة الشارع السياسي المصري

احزاب المعارضة تطالب بضمانات تؤمّن نزاهة الانتخابات النيابية!

حرارة جو القاهرة مستمرة، حتى بعد انتهاء فصل الصيف، فمصر على موعد مع «حرارة المناخ السياسي»، بفعل الانتخابات البرلمانية، والمقرر عقدها في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، بعد أن أتم مجلس الشعب المصري، لأول مرة منذ سنوات طويلة، دورته التشريعية كاملة، ولم يكن نصيبه الحل، مثلما كان عليه الحال مع المجلسين السابقين.

وقد بدأ الاستعداد للمعركة الانتخابية في القاهرة مبكراً، وشهد مناورات جس النبض ما بين احزاب المعارضة، ومع الحزب الوطني من جهة أخرى، بعدما استقر الأمر منذ نهاية العام الماضي على خوض الانتخابات بالنظام الفردي، وهو النظام القديم، بديلاً عن تجربة الانتخابات بالقوائم التي لم تثبت جدواها في دولة كمصر. واكد هذا التوجه بيان للحزب الوطني أشار الى تبنيه للانتخابات بالنظام الفردي لأنها، حسب البيان، تدعم وتعمق العلاقة بين النائب والناخبين. وخصوصاً في الريف. كما ان الانتخابات بالقوائم الحزبية انما هي مفاضلة بين برامج الاحزاب دون النظر الى اشخاص المرشحين، وهو امر قد لا يكون حتى الآن محققاً لحداثة بعض الاحزاب.

لقد اتخذ الحوار، وعمليات «جس النبض» فيما بين احزاب المعارضة اشكالاً مختلفة، لعل اهمها الحوار الذي تم الكشف عنه مؤخراً، وشارك فيه الاخوان المسلمون والوفد وحزب العمل، والتجمع، وحزب مصر، والخضر، وممثلون عن الشيوعيين وبعض الشخصيات العامة، والحزب الناصري. وقد لا يكون الهدف من الحوار هو الاتفاق على تفاصيل عملية المشاركة في الانتخابات او التنسيق فيما بينها، وانما هو الاتفاق على برنامج الحد الادنى الذي يمكن ان توافق عليه احزاب المعارضة المصرية.

وبعد مناقشات وجلسات عمل متعددة، تم الاتفاق على ان النظام السياسي في مصر هو نظام جمهوري، السيادة فيه للشعب، وهو مصدر السلطات، ويقوم على التعددية السياسية والفكرية، وتداول السلطة واحترام حقوق الانسان، والتمسك بالصفة المدنية والديمقراطية للدولة، مع الاقرار بمساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، ومع صون حرية الرأي والعقيدة، ومنع اي حزب من اقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية، واختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب بين مرشحين متعددين، والرئاسة لمدة محددة، ويتخلى الرئيس عن انتمائه الحزبي فور انتخابه.

ورغم ان مثل هذه الحوارات قد تكون مفيدة، لانه يمكن البناء عليها لمزيد من التنسيق، الا ان عدداً من المشاركين لم يوقع على الوثيقة رغم المشاركة في البحث. ومن الاحزاب التي سارعت بالتوقيع الوفد والتجمع. وقد كان اعلان حزب الوفد السريع والمفاجيء بمشاركته في الانتخابات النيابية، والتي قاطعها في عام ١٩٩٠، دليلاً جديداً على ان التنسيق بين احزاب المعارضة في الانتخابات المقبلة قد لا يكون كبيراً، ولعل الحزب الوطني كان اسعد الجهات بهذا الاعلان، لانه ادرك ان الوفد قرر خوض المعركة لصالحه اولاً واخيراً. بالاضافة الى ان غياب الوفد من مجلس الشعب كان له تاثيره على العملية الانتخابية وعلى سير العمل داخل المجلس، وان كان الوفد قد حاول ان يقلل من تاثير الاعلان المبكر والمنفرد بالمشاركة، مشيراً الى ان ذلك لا يعني تخليه عن مطالبه الخاصة بالاصلاحات السياسية واجراء انتخابات نزيهة.

وهناك اتجاه داخل احزاب المعارضة الى ما اطلق عليه الدكتور رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمع، «المجاملة».. وهي مرتبة اقل من التنسيق، حيث ستمتنع

احزاب المعارضة عن ترشيح اي من عناصرها في بعض الدوائر التي يشارك فيها رؤساء احزاب المعارضة الاخرى، ومنها دائرة كفر شكر في محافظة القليوبية، والتي يخوض الانتخابات فيها خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع، او في دائرة فارسكور في محافظة دمياط، والتي يخوض الانتخابات فيها ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، او في دائرة شربين، والتي يخوض انتخاباتها ابراهيم شكري رئيس حزب العمل، والاتجاه نفسه يتم مع بعض رموز وقيادات المعارضة الاخرى.

وقد ترددت انباء غير مؤكدة عن مفاوضات جرت بين الحزب الوطني الحاكم، وكل من احزاب المعارضة على حدة، حول ظاهرة اخلاء بعض الدوائر. وقيل انه عرض على حزب الوفد اخلاء ٢٠ دائرة لعناصر مهمة في الوفد، الا انه طالب بـ ٧٠ دائرة. كما عرض اخلاء ثلاث دوائر للحزب الناصري، وخمس دوائر للتجمع، ودائرة واحدة لحزب العمل الذي يطالب بـ ٣٠ دائرة. الا ان ملا هذه الانباء نفتها قيادات الحزب الوطني، واكد كمال الشاذلي، الامين العام لمساعد للحزب، واحد الثلاثة الذين يشرفون على عملية الانتخابات، ومعه الامين العام يوسف والي نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة، وصفوت الشريف الامين العام لمساعد ووزير الاعلام، ان الحزب الوطني سوف يقدم ٤٤٤ مرشحا في ٢٢٢ دائرة، وهي مجموع عدد الدوائر في مصر التي ستتم فيها الانتخابات. وأضاف الشاذلي بانه اتصل في البداية برؤساء الاحزاب بالصرية، وطلب منهم خوض المعركة الانتخابية على اساس المنافسة الشريفة والحرة.

وأياً كان الامر، فهناك بعض القضايا المثارة حول الانتخابات، ولعل اهمها مشاركة الاخوان المسلمين، وهي احدى الفصائل المهمة في الساحة السياسية في مصر، الا انها محجوبة عن الشرعية، ولم تحظ باعتراف من السلطة التي تعتبرها غير شرعية، وقد استطاع الاخوان المسلمون، بتحالفهم مع الوفد في انتخابات ١٩٨٤، ان يصل عدد نوابهم معاً الى حوالي ٦٠ نائباً، في حين كان عدد النواب من التحالف في مجلس ١٩٨٧ حوالي ٣٥ نائباً، معظمهم من الاخوان، والقلة من العمل والاحرار شركاء التحالف، وذلك بعد ان انفرط تحالف الاخوان مع الوفد. كما لم يشارك الاخوان بصورة واضحة في انتخابات ١٩٩٠. وقد اتاحت لهم الانتخابات الحرية فرصة لترشيح عدد كبير من كوادرهم، الا ان الصدام الاخير مع الحكومة قلل من فرص نجاحهم، حيث طالت حملة الاعتقالات الاخيرة بعض اعضاء الاخوان السابقين في مجلس الشعب، بالاضافة الى المئرف على حملاتهم الانتخابية، الدكتور عصام العريان، الذي مازال في المعتقل على ذمة القضية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٩٠ من دولة. ويعتقد مصطفى مشهور، نائب المرشد العام بان المشاكل مع الحكومة بدأت منذ عام بصدور القانون الخاص بالنقابات. ومع اقتراب الانتخابات، صعّدت الحكومة المواجهة ضد الاخوان لتصل الى حملة الاعتقالات الأخيرة، والاتهامات، والهدف هو تحجيم الاخوان في الانتخابات خصوصاً مع اقرار النظام الفردي الذي لا يحرم احداً من المشاركة.

وتؤكد مصادر وزارة الداخلية المصرية عدم صحة ما يثير الاخوان بهذا الخصوص، وتعتبره محاولة منهم لاجتذاب بعض الاصوات في الانتخابات. وتؤكد هذه المصادر ان الاخوان المقبوض عليهم متورطون في مخطط عدائي، وامرهم معروض على النيابة العامة، ولا علاقة لهذا الأمر بالانتخابات، فقبض ضبطهم في اطار قانوني، وبامر من نيابة امن الدولة العليا، وهي سلطة مستقلة.

ومن جهة اخرى، بدا الحديث في مصر عن اصوات الاقباط، خصوصا بعد ان لجا الحزب الوطني الى عدم ترشيح اي منهم في انتخابات مجلس الشورى، واصبح عددهم في هذا المجلس لا يتجاوز ستة اعضاء من اصل ٢٧ عضواً، اربعة منهم استعملوا في التجديد النصفي، وواحد حل محل عضو توفي، بالاضافة الى الدكتور يونان لبيب رزق، وكان مجلس الشعب السابق يضم ٥ نواب اقباط تم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين ٦٠ عضواً. ومن المعروف ان القانون المصري يتيح لرئيس الجمهورية تعيين عشرة اعضاء، كانوا كلهم في عهود سابقة من الاقباط. وهناك منافسة شديدة على اصوات الاقباط، خرج فيها الحزب الوطني، ويترقب انه لن يترشح الا عدد محدود منهم، بينما الوفد ترك لامين عام الحزب، سعد فخري عبد النور، وهو قبطي، مسؤولية تقديم ٦٠ قبطياً ضمن مرشحي الوفد، خصوصاً في مدن الصعيد، وبها عدد كبير من العائلات القبطية العريقة. وبالاضافة، يتجه حزب التجمع، لترشيح اكثر من ٢٠ قبطياً من الشخصيات العامة والمثقفين ضمن صفوفه. ويسعى التجمع الى المنافسة على اصوات الاقباط في ظل علاقاته الوثيقة مع البابا شنودة، وقد دخل الحزب الناصري على الخط، وكلف عضو المكتب السياسي امين اسكندر بالقيام بهذه المهمة، لاستثمار موقف الحزب المؤيد للكنيسة في الأزمة التي تعرضت لها بوجود معارضة للبابا شنودة، والذي فضل ان يقوم بجولة طويلة قد يعود منها بعد الانتخابات.

ورغم بداية الاستعداد لفتح باب الترشيح، وبدء المعركة الانتخابية، ومشاركة كل احزاب المعارضة فيها، الا انه من الملاحظ انها صعّدت من جديد من حملتها باتجاه توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات، وقد كشف النقاب عن رسالة وجهها رؤساء احزاب الوفد، والتجمع، والعمل، والحزب الناصري، والعمل، وحزب مصر والخضر، وممثلون عن الاخوان المسلمين والشيوعيين الى الرئيس حسني مبارك في ٧ حزيران (يونيو) الماضي، قدموا فيها مطالبهم والتي تتلخص في الآتي:

● الاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية.

وان تتولاها السلطة القضائية، بدءاً بالتحقق من صحة القيد في جداول الناخبين وفقاً لسجلات الاحوال المدنية، حتى اعلان نتائج الانتخابات بدلاً من ان تتولى ذلك وزارة الداخلية. وكان حزب التجمع، وهو حزب المعارضة الوحيد الذي كان ممثلاً في البرلمان، قد قدم مشروعاً بنقل مسؤولية الانتخابات من وزارة الداخلية الى المجلس الاعلى للقضاء، الذي يتولى الاشراف على ادارة الانتخابات، واصدار قرارات انتداب رؤساء اللجان العامة والفرعية من بين اعضاء السلطة القضائية، واعلان النتائج. ولم تتم مناقشة القانون اساساً في المجلس.

● التحقق من حضور الناخب شخصياً امام لجنة الاقتراع بالتوقيع او بالبصمة بالابهام الايمن لئن لا يعرف

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الـــــــواء
التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٥

القراءة والكتابة.

● السماح للمرشحين باختيار المندوبين الاصليين والاحتياطيين من الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية.

● المطالبة بان يصاحب مندوبو المرشحين صناديق الانتخابات حتى نقلها الى اللجنة العامة لفرزها.

● تغليظ عقوبة العبث بالعملية الانتخابية.

● وقف العمل بقانون الطوارىء خلال المعركة الانتخابية.

● اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على اسس موضوعية لا يراعى فيها مصالح مرشحين معينين وذلك باشراف لجنة قضائية.

وقد ذكر كمال الشاذلي، امين عام مساعد الحزب الوطني وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى، ان الضمانات الخاصة بنزاهة الانتخابات يكفلها القانون. ونزاهة الانتخابات ومراقبتها رهن بالناخب نفسه، والقانون المصري يشترط ان تتم الانتخابات تحت اشراف قضائي. ولا يعني ذلك ان يكون لكل لجنة فرعية قاض، لان عدد القضاة في مصر لا يكفي لكل اللجان الفرعية.

وفي الوقت نفسه، اكد الرئيس حسني مبارك في احاديثه مؤخراً حرصه على اجراء انتخابات نزيهة، مؤكداً عدم تدخل احد في العملية الانتخابية.

القاهرة ـ اسامة عجاج

٠٠١٦٢٥

المصدر : الأسبوع
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

رشوة الناخبين جريمة يعاقب عليها القانون

كتب: نبيل رشوان

د. فوزية عبدالستار

كمال الشاذلي

في قضية الفلوس والانتخابات، القانون واضح وصريح – لكنه يدعو للدهشة – ففي نوفمبر ١٩٩٠ أصدر وزير الداخلية قرارا بألا تزيد نفقات الحملة الانتخابية على خمسة آلاف جنيه لكل مرشح حتى تتساوى فرص الدعاية بين المرشحين.

وقرار وزير الداخلية يدعو للدهشة لأنه لو كنت مرشحا في الانتخابات وتريد الالتزام بالقانون في الدعاية فعليك أن تشكل فريق عمل تطوعيا يساعدك في شياخات الدائرة ويدعو معك الناخبين وتملأ الدائرة باللصقات واللافتات والمطبوعات، وعليك أن تقيم السرادقات وتعقد المؤتمرات في دائرة مثل قصرالنيل والتي تضم ١٢ شياخة كل هذا بخمسة آلاف جنيه فقط!!

ولو كنت من مرشحي الصعيد فهناك دوائر تصل الشياخات فيها إلى ٤٩ شياخة مثل دائرة أبوقرقاص – المنيا – أو ٥٥ شياخة كما في دائرة كوم امبو – أسوان ، وتصل إلى ٥٧ شياخة كما في الدائرة الرابعة بالشرقية.

توضح الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية لمجلس الشعب إن المقصود من قرار وزير الداخلية بتحديد حد أقصى لمصاريف الدعاية الانتخابية أن تكون في استطاعة كل المرشحين بحيث لاتكون هناك ميزة للغني على غيره حتى يكون هناك تكافؤ في الفرص بين جميع المرشحين، ويجب على المرشحين أن يلتزموا بهذا التحديد للمبالغ المقررة حتى تسير العملية الانتخابية سيرا سليما فلا يفوز إلا الأجدر بالثقة وليس الأكثر مالا.

ورغم ذلك فإن الدكتورة فوزية عبدالستار تقول إن تحديد مبلغ للحركة الانتخابية لا يجوز (معيب) من ناحيتين أولاهما لأنه يصعب مراقبة تنفيذه في كل الدوائر وثانيتهما ان وجود مثل هذا القيد لا يحقق الغرض المرجو منه لأن المسألة تتوقف على الوعي السياسي لدى المواطن وهو مايجب التركيز عليه، فالعملة الجيدة تطرد العملة الرديئة.

وأوضحت د. فوزية إن مسألة بناء مسجد أو مصنع أو مدرسة من المرشح لأهل دائرته لا تعد من أعمال الرشوة حيث ان للرشوة شروطا محددة، وإن كانت تحمل معني التقرب للجماهير.

وتضيف الدكتورة فوزية عبدالستار: إن فكرة الانفاق بغرض آخر غير الدعاية، وبعبارة أخرى لجذب بعض الأصوات وجعلها تتحرف من اتجاه إلى آخر بالمخالفة لما يجب أن تكون عليه نزاهة الإدلاء بالصوت فقط حظرها نص قرار وزير الداخلية، بل إن المشرع قد حرص على الإلتزام بهذا النص فقرر في المادة ٤١ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أن يعاقب بالحبس وبغرامة لاتتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى آخر أو عرض عليه أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على إبداء الرأي على وجه خاص أو الإمتناع عنه.. أي أن المشرع يجرم رشوة الناخب للحصول على صوته، كذلك تقرر هذه المادة العقاب بالعقوبات المذكورة لكل من طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره، والمقصود من هذا التجريم منع إستخدام الأموال أو حتى النفوذ في جذب أصوات الناخبين.

ويقول كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني، بصفتي أقدم نائب في البرلمان (٢١ سنة) فقد خضت الانتخابات في دائرتي ثماني مرات ست منها وفق النظام الفردي واثنتان بنظام القوائم ولقد استخدمت الفلوس ضدي وفي دائرتي ثلاث مرات، وبمبالغ ضخمة جدا،

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

والناس رفضت بإصرار، إذن الضمان الوحيد هو وعى الناس، وواجب الجماهير فى كل الدوائر أن تقف ضد سطوة رأس المال.

ويفجر الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء القضية بقوله إن إحدى أهم وسائل غسيل الأموال السوداء هى العملية الانتخابية ذاتها، وهناك «ناس» معروف عنهم ذلك يغسلون أموالهم فى الانتخابات بل ويحصنونها»، وإلا بماذا تفسر أن يصل صرف بعض المرشحين إلى مليونين وثلاثة ملايين جنيه فى الدائرة الانتخابية.

ويكشف الدكتور حمدى السيد عن مرشحين فى القاهرة يصرفون على المعركة الانتخابية مابين مليون إلى مليونى جنيه فى صورة تبرعات ومرتبات ثابتة لسماسرة الانتخابات وبلطجية تقليل الدوائر، ويتعهد المرشحون الجدد بدفع مرتبات ثابتة لسماسرة الانتخابات بحيث وصلت المرتبات لبعض السماسرة إلى ٢٠ ألف جنيه شهريا، ويقيم المرشحون حفلات ومباريات كرة قدم يصرفون عليها الآلاف.

التجمع يدعم مرشحيه الفقراء بـ ٢٠ ألف جنيه

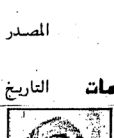
خالد محيى الدين

رفعت السعيد

كتبت : نجوان عبد اللطيف

د. رفعت السعيد أمين العام حزب التجمع يؤكد أن التمويل هو مشكلة المشكلات فى الانتخابات بالنسبة لحزب التجمع، وأن مرشحيه هم فقراء المرشحين، وأنه ليس لديهُ سوى إثنين فقط هما المتحمسان لنفقات انتخاباتهما، خالد محيى الدين ولطفى واكد، أما الباقى فكلهم فى احتياج لإنفاق الحزب وأن التجمع يختار الدوائر الصغيرة قليلة الإنفاق.

ويقول عبدالغفار شكر المسئول عن لجنة البرنامج الانتخابى أن هناك لجنة مالية برئاسة خالد محيى الدين رئيس الحزب مسئولة عن عملية التمويل، وأن الحزب يمول الانتخابات من خلال فوائض النشاط المالى الذي يتحقق من الصحافة، وبعض التبرعات من عناصر لها قدرة مالية فى الحزب، ومن المرشحين وأصدقائهم وعائلاتهم بالإضافة إلى ١٠٠ ألف جنيه من مجلس الشورى مخصصة لكل حزب من أجل المعركة الانتخابية.

ويرى عبدالغفار شكر أن أحزاب المعارضة كلها تأثرت ميزانياتها هذا العام بسبب إلغاء بعثات الحج، والتى كانت تحقق عائدا لها.

وحتى الآن لم يتجاوز عدد المرشحين من حزب التجمع ٤٠ مرشحا رغم أن الحسابات الأولية للحزب كانت ٦٠، وفى رأى عبدالغفار شكر أنه بالإضافة إلى خالد محيى الدين ولطفى واكد، يمكن أيضا البدرى فرغلى المرشح فى بورسعيد وأبوالعز الحريرى المرشح فى الاسكندرية من خوض معركة بإمكاناتهما حيث أن لهم أنصارا ومؤيدين يشكلون سندا حقيقيا لهم، ثم إن د. زهدى الشامى فى دمنهور ينتمى لعصبية كبيرة، وكذلك مختار جمعة فى القوية.

ويقسم عبدالغفار شكر مرشحى التجمع إلى مرشحين لديهم فرص للنجاح، ومن ثم سيدعمهم الحزب بكل ما يستطيع، وآخرين يخوضون المعركة من أجل إثبات الوجود فى دائرة تمهيدا لمعركة قادمة.

ويميز الحزب فى التعامل بين الاثنين، الأول له كل الدعم المالى من الحزب وأعتقد أنه لن يتجاوز ما يعادل ٢٠ ألف جنيه، أما الفريق الثانى، فله أيضا دعم الحزب وكله فى حدود توفير المطبوعات فقط من الحزب، وهو ماأعتقد أنه لن يتجاوز الفين من الجنيهات وأعتقد أن الحزب لن يكون باستطاعته توفير لقاءات جماهيرية بإعداد السرادقات الكبيرة التى يلتقى فيها المرشحون بالناخبين، ولا مواكب شعبية.

ويرى عبدالغفار شكر أن وجود عدد كبير من رجال الأعمال على ساحة الانتخابات يجعل من مسألة الإنفاق مشكلة أكثر تعقيدا فمن الصعب على مرشحى التجمع أن يتنافسوا مع هؤلاء فى الإنفاق على دوائرهم، ولايمكن التقليل من تأثير الأموال على الصوت الانتخابى.

ويضرب مثلا بدائرة أجا وهى عبارة عن ٥٧ قرية يحتاج المرشح فيها إلى أموال ضخمة كي يتنقل بين هذه القرى ويعقد فيها مؤتمراته الشعبية، ومرشح رجل الأعمال الثرى عبدالفتاح دياب نفسه من هذه الدائرة.

وهو يستطيع بأمواله الإنفاق عليها، بينما يقف أمامه مرشحنا رأفت سيف أمين التجمع فى الدقهلية وهو ذو إمكانات محدودة إلا من خدماته للناس وعلاقته الشعبية.

وفى الشرقية يقول لطفى واكد إن دائرته تشهد أسماء المرشحين ليس لهم أى تاريخ سياسى ولكنهم ينفقون الأموال بدون حساب، أحدهم عائد من بلاد النفط، والآخر لا أحد يعرف م أمواله، وأن إنفاق الأموال فى الانتخابات ظاهرة قديمة ولكنها هذا العام تأخذ شكلا جد حيث الكم ومن حيث نوعية الشخصيات التى تقوم بالإنفاق.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

آفاق سياسية

كيف تنجح الأحزاب في الانتخابات..؟

بدأت مصر مع ثورة ٢٣ يوليو في اتباع سياسات تعتمد على الأشخاص دون المؤسسات، وعلى الشكل دون المضمون، وعلى التبسيط لكل مواقع الأمور دون العناية بوضع نظام أو نسق SYSTEM بديل للذي جاءت التخلص منه.. وبمرور الوقت وتحت ضغط الظروف التي تعرضت لها خلال الخمسينات استحيلت وتكثفت مواجهة المشاكل التي أخذت تتراكم بتبسيط المفكرة فيها ومحاولة إيجاد الحلول المؤقتة والسريعة دون النظر بعيدا الى ما قد يحدث من تعقيدات في المستقبل نتيجة تأجيل الحلول القائمة بحجج شتى، وبلغ التبسيط حد عدم الاهتمام بوضع القواعد الدستورية والأخلاقية الضرورية للاستقرار بها في تأسيس نظام يعطل للأجيال الصاعدة الإيمان بالقيم والقوة التي ترشدها الى السير في الطريق الصحيح في العمل والسلوك والانتماء للوطن..

وانعكس كل هذا على أسلوب الحكم الذي اعتمد على قوة الجيش فجاء شبيها بنظام عسكري يكاد يكون بنيانيا يعتمد على من أسماهم بأهل الثقة متجاهلا المشورة وحملا بالكفاءات ومتخذا من الخطب الرنانة دون الفعل أسلوبا جديدا في إدارة الأمور.. وذلك كله بدلا من التركيز بإخلاص على وضع اللبنة السادس للثورة للتحقق بالديمقراطية موضع التخطيط السليم والتنفيذ للؤمن بها، والجدر عن الهوى.

ولعل الظروف في الخمسينات كانت مواتية لاستفادة من تجربة الحزام البلشفية الخاصة في فرنسا..

ولكن ثورة يوليو آثرت آنذاك اتخاذ الطريق السهل أي تجميع السلطة في يدي فرد واحد وذلك بإتباع النموذج الشيوعي للطبق في يوغوسلافيا حينذاك والذي كان صورة مطابقة من الأصل السوفيتي، ولا يخفى ما كان مصيرى كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا بعد ذلك من انهيار وحروب أهلية مستمر بعضها حتى الآن..!!

وكان اعتقاد السلطة الحاكمة في مصر في ذلك الوقت أن هذا أقصر طريق للسيطرة الكاملة على جموع الشعب والتخلص من أي معارضة ولو كانت على حساب حرية الشعب وقدراته الخلاقة وأمله بل ولو كانت أيضا على حساب ما قد يحدث نتيجة ذلك من تضييق للهمم ووأد للفكر والإبداع. وقد ترتب على هذا الأسلوب في الحكم هبوط مصر من منتصف طريق التقدم الاقتصادي والعلمي والثقافي والسياسي التي كانت تصعده منذ العشرينات رغم ألوان العنت التي كانت تقابلها من الاحتلال البريطاني وأذنابه.

وبدلا من تحقيق الآمال التي انتعشت في وجدان الشعب المصري عام ١٩٥٢ من أن الفرصة أصبحت سانحة له لمزيد من الصعود السريع على طريق التقدم.. إذ به يدفع خارج هذا الطريق، ويعد لربعين عاما يصبح أكثر فقرا وجهلا وبؤسا وتخلفا عمن كان يعيش في العصور الوسطى قبل البترول.

والسبب في كل هذه النتائج المأساوية أن نظام الحكم في مصر لم يبد اهتماما صادقا وحقيقيا بوضع نظام ديمقراطي حقيقي.. واكتفى بمؤسسات كرتونية لم تتحمل نسمات الهواء ناهيك عن أعاصير التي كانت تلاحق مصر منذ الخمسينات.. وكان الأحرى بثورة يوليو تقوية النظام الديمقراطي الليبرالي الذي كان قائما وإصلاح ما كان يشوبه من قصور وضعف ليبدو ويتطور ليصبح قوي الأساس ثابت البنيان قادرا على مواجهة العواصف والأنواء.

وكان الأولى بهذه الثورة إذا كانت صادقة في دعواها أن تعلم أن أول وأهم مبدأ في النظام الديمقراطي هو بناء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قواعدها وإعطاؤها الصلاحيات المستقلة والكفاءة فيصير هناك فصل حقيقي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ووضع القواعد التي تضمن عدم طغيان إحداها على الأخرى وعدم تدخلي أو تحلل إحدى طرفها في اختصاصاتها أو التزاماتها الأخرى طمعا في نفاذ شخصية.. فإذا مع إعطاء وسائل الإعلام المختلفة الحرية الكاملة في التعبير عن الرأي دون خوف أو إرهاب.. ومراعاة توسيع وتعميق دور الرأي العام في المجتمع ليصبح ووسائل الإعلام سلطة رابعة إشرافية تضمن سلامة وسلطات السلطات الثلاث في ممارستها لمهامها لما فيه الصالح العام دون ما استخدام الأفراد أو هيئات كائنة ما كان شأنها..

وثانى أهم مبدأ فى النظام الديمقراطى هو تعدد الأحزاب.. وأهم أسباب دجاج التعددية فى مجتمع ما هو القبول والاقتناع لدى جميع المشتغلين بالسياسة بأن الأحزاب المعارضة هى جزء لا يتجزأ من نظام الحكم وبدونها لا يمكن تطبيق نظام ديمقراطى فى المجتمع، ولن يكون هناك اتفاق وقبول تام وكامل من جميع هؤلاء السياسة بأن النظام الديمقراطى مبنى على قاعدة تعددية لا تقاش فيها وبدونها لا تتحقق الديمقراطية وهى حق تداول السلطة للعقول للجميع.. والذى يقرر هذا التداول هو الشعب فقط الذى يختار بين برامج هذه الأحزاب فى لحظة معينة ما فيه صالحه، وإذا عجز حزب ما عن تحقيق ما وعد به فى برنامجه فالشعب هو الذى يقرر تغييره عبر صناديق الانتخاب.. ودون ذلك لا يكون نظاما ديمقراطيا.

والأحزاب أطر هامة لا يمكن الاستغناء عنها فى أنظمة الديمقراطى لأنها من المؤسسات القليلة التى تلتزم اتباعا من القمة فى القاعدة فى المجتمع، فإذا تعرض هذا الالتزام الى الخلل نجد أن الحزب يصبح غير ناجح، ويحتاج الأمر الى تغيير فى السياسات.. وأهم الأسباب فى هذا ترجع الى أن السياسيين فى الوقت الراهن لم يعودوا يشعرون الى أى مدى أصبحوا معزولين عن الجماهير وأحيانا منعزلين عن كافة الشعبية فى المجتمع.. وكلما تعالى هؤلاء السياسيون عن قواعدهم اعتمادا منهم على انصالاتهم بالشخصيات الهامة ذات النفوذ فى الحكومة والدولة.. أظهرت جماهير المنتخبين بعدها عن مرشحى هؤلاء السياسة وربما نفورها وبالتالى نقص حماسها الأمر الذى عادة ما تترجمه بالمقاطعة أى عدم التصاب الى صناديق الانتخاب.. بل انه إذا شعرت الجماهير أن حزبا ما يعتمد فى نشاطه على ارتكازه على الحكومة فإنها تميل الى استقباله ولا تعطيه أصواتها إلا سنحت الفرصة لها بذلك.

وعلاج هذا الأمر الخطير هو بأن ينشط الحزب وأن يشعر الطبقات المختلفة من بوجوده فى الساحة ليس كمصلحة من مصالح الحكومة، ولكن كجهاز سياسى تعمل حكومته جنبا الى جنب فى التنظيمات الحزبية والأضرات الخاصة بشكل يؤكد للجميع أن الناس فى القمة على علم تام بفكر ومهموم وأمال الناس فى القاعدة، وأن عليهما على علم تام بالمشاكل التى يواجهها بلدهم وطرق حلها..

وفى نطاق هذه العملية نجد أن المشربة الوسطى فى الحزب بين القمة والقاعدة يجب أن تكون موصلا جيدا للأفكار والمقترحات والبادرات، ولا تكون عائقا بين القمة والقاعدة ومسئولية هذه المشربة تتركز أساسا فى الحزب نفسه - بمعنى أن تقوم مؤسسة الحزب - بمعنى أن تقوم بالاتصالات اللازمة أو وسطية.. وهذه العلاقة التفاعلية هامة فى ترسيخ مفاهيم سياسة الحزب على مستوى القاعدة وتفسيرها التفسير الصحيح والواقعى والمبسط حتى تؤيدها جموع القاعدة بحماس.

وهذا الكلام يندرج كملاحظة عامة على جميع الأحزاب فى مصر.. ولكن لعل أول الأحزاب التى تعانى من نقص الاتصال من القمة للقاعدة وغياب دور المشربة الوسطى هو الحزب الوطنى، وذلك بسبب اعتماد قاعدته على مؤسسة الرئاسة وعلى التأييد المطلق له من جانب لجهزة الحكومة والمحافظين والعمد والمشايخ. وقد نتج عن هذا أن تقطعت وسائل الاتصال الحزبى الحقيقى بين القمة والقاعدة فى الحزب، الأمر الذى تردت عليه أسوأ صور، رجل الشارع والموظف بحكم وضعه حقيقى يمكن أن يرتكن عليه دون اللجوء الى أجهزة الدولة.

وهذه التجربة الأسفة تقم كل يوم أمام الأحزاب الأخرى للمعارضة لو غير للشاركة فى الحكم وهى نقطة ضعف خطيرة فى بنيان الحزب الوطنى يمكن أن تقضى عليه فى أى لحظة كما حدث فى أسوأ فى بالنسبة لحزب مصر، طالما ظلت صورته أمام الجماهير أنه جهاز حكومى مثل أى وزارة أو محافظة أو مصلحة فى الدولة وبالتالى لا تعتبره معبرا عن ضمير الأمة.

وعليه فإن الفرصة الوحيدة فى نجاح الأحزاب الأخرى هى فى تحقيق ما يفتقده الحزب الوطنى أى تحقيق الاندماج بين القمة والقاعدة وخاصة بالاعتماد المستمر على نشاط المشربة الوسطى فى كل منها..

فكلما زادت نسبة هذا الاندماج زاد حجم حضور هذه الأحزاب فى الشارع، وزاد تمثيلها فى مجلس الشعب رغم ما قد يوضع أمامها من عوائق معروفة.

بقلم: السفير
محمود قاسم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢٩/٤/١٩٧٦

رأى المعارضة

●● بقلم : مصطفى كامل مراد

تعيين.. أم انتخاب!!
يا أولى الألباب!!

اذاع الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطنى الديمقراطى فى التليفزيون المصرى ان الامانة العامة للحزب قد انتهت من مراجعة ترشيحات الحزب الوطنى فى مختلف دوائر الجمهورية وان الترشيحات قد رفعت إلى الرئيس مبارك لإصدار أوامره بشأنها «انتهى».

وتعليقنا على ذلك ان هذا التصريح يعطى لأول وهلة انطباعا بان الرئيس مبارك هو الذى يختار مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة ولاشك ان هذا الشعور يعطى انطباعا حكوميا وشعبيا بان مرشحى الحزب الوطنى قد تمت تسميتهم بواسطة ـ الرئيس مبارك

وهذا بدوره يعطى أنطباعا ثالثا لاجهزة الدولة فى الوزارات والهيئات والمصالح والإدارة المحلية بان تتعاون جميعها لإنجاح مرشحى الرئيس مبارك وكذلك بحدث نفس التأثير فى الرأى العام المصرى!!

ولاشك أن تصريح الدكتور والى المشار إليه خطأ سياسى فادح لانه يضع مرشحى أحزاب المعارضة والمستقلين فى مواجهة أوامر رئيس الجمهورية بترشيح اعضاء الحزب الوطنى!!

اضف إلى ذلك ان ترشيحات الحزب الوطنى مازالت تتم بالطريقة التى كانت تتم بها فى ظل نظام الحزب الواحد وهو حزب الثورة الذى نشأ منذ قيامها تحت مسميات مختلفة «هيئة التحرير من ٥٣ ـ ١٩٥٧ـ الاتحاد القومى من ٥٧ ـ ١٩٦٣ ـ ثم اخيرا الاتحاد الاشتراكى العربى من عام ١٩٦٣ حتى قيام المنابر السياسية فى عام ١٩٧٥ ثم الأحزاب السياسية الثلاثة فى عام ٧٦ والتى انشقت من الإتحاد الإشتراكى العربى وهى: حزب مصر ثم الحزب الوطنى الوسط ـ حزب الاحرار اليمين ـ حزب التجمع اليسار. ثم حزب العمل عام ١٩٧٨ يسار الوسط.

هذه الأحزاب كلها وقائدها ومؤسسوها كانوا يقومون بالعمل السياسى فى أطار التنظيم السياسى الواحد او الحزب الواحد ولاشك انه كانت هناك تيارات سياسية أخرى بعضها تشكل فى أحزاب سياسية والبعض الآخر مازال يسعى لتكوين أحزاب ولكن لجنة الأحزاب ترفض بصفة دائمة وهما: تيار جماعة الاخوان المسلمين والتيار الماركسى!!

فاذا نظرنا إلى كيفية أختيار مرشحى مجلس الأمة ثم مجلس الشعب فى فترة الحزب الواحد اى من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٦ لوجدنا انها كانت تتم على النحو الاتى:

أولا: تقوم اجهزة الأمن بكتابة تقارير عن نشاط الشخصيات السياسية القيادية التى تستشف انها ترغب فى ترشيح نفسها لمجلس الشعب!!

ثانيا: تعرض هذه الترشيحات على السادة المحافظين بالاشتراك مع اعضاء الحزب الواحد فى المحافظات لتتم اول عملية اختيار او تصفية للمرشحين!!

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

ثالثا: تعرض هذه الترشيحات على الأمانة العامة للحزب الواحد لاجراء التصفية الثانية!!

رابعا: تعرض هذه الترشيحات على رئيس الحزب الواحد «رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى» وهو فى نفس الوقت رئيس الجمهورية لاصدار اوامره بالترشيحات النهائية للحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد!!

تلك هى خطوات اختيار نواب الحزب الواحد وهى نفس خطوات اختيار مرشحى الحزب الأوحد «الحزب الوطنى الديمقراطى» الذى يرأسه رئيس الجمهورية.. وتحيا السياسة المصرية وتعيش الديمقراطية الأوحدية!!

وكل سنة وانتم طيبون يا أيها الديمقراطيون فى العهد الميمون بعد ان عادت ريمة «بيوسف والى» إلى عادتها القديمة!!.

مصطفى كامل مراد

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الناخب .. هو المسئول !!

بدأت هوجة الترشيح لانتخابات مجلس الشعب .. أناس كثيرون بدأوا يستعدون للمعركة .. رصدوا ميزانيات بالملايين لتمويل الحملة الانتخابية .. وبدأت معاركهم مبكرا في أماكن كثيرة بالقرى والمدن والمحافظات أي في مختلف الدوائر .. ولذلك هم لا يلتزمون بالأماكن المحددة لتطبيق لافتاتهم ويقومون بتشويه البيوت والشوارع بشكل ملفت للنظر ويستخدمون عبارات سوقية ومبتذلة للترويج لأنفسهم !!

كثيرون من هؤلاء ارس لديهم القدرة على العطاء أو العمل الجماهيري .. لكنهم يريدون « مقعد في البرلمان » بأي شكل .. أما المواجهة أو تحقيق مصالح ونزوات شخصية .. وبالطبع فإنهم يهدفون التصرفات والاعمال بنافسون ويزاحمون أصحاب الحق الأصيل من الشخصيات التي لها وزن وستحق فعلا كرسي مجلس الشعب ولكنها لا تملك المقدرة المادية لمجاراة هؤلاء فيما يفعلون !!

دوائر عديدة نزل عليها نواب بالرشاوى واغدقوا الأموال في حملات دعائية مكثفة يجمعون حولهم حملة المباخر من البلطجية وأصحاب السوابق و« أكيلة » العيش على كل الموائد الخاصة العامرة بما لذ وطاب .. ويطوفون على الناخبين يبيعون لهم الوهم في وعود كثيرة تطير بعد اغلاق صناديق التصويت مباشرة وفوز المرشح بالكرسي !!

في إحدى الدوائر تم تعجب هذه الأساليب المكشوفة مجموعة من الشباب فقد لاحظوا ان سبعة من هؤلاء يتنافسون ويتصارعون للفوز بمقعد الدائرة .. فأرادوا النيل من أصحاب المصالح والقادرين الذين تسابقوا على هذا النحو الممجوج خاصة وان كلا منهم يجزل العطاء لتحقيق هدفه .. فذهب الشباب الى سابس سيارات وأقنعوه بالتقدم للترشيح عن الدائرة وأنهم سيتولون نيابة عنه دفع التأمين المطلوب والدعاية له .. واختاروا الفكرة في ذهن « صاحبنا » السابس وزاد عليها همس الخبثاء في أذنه أنه يمكنه بهذه الطريقة أيضا ابتزاز هؤلاء القادرين والحصول منهم على عدة آلاف من الجنيهات مقابل التنازل عن الترشيح !!

بدأ السابس يستغني مؤقتا عن الفوطة الصفراء التي كانت رأسماله في تغطية نفقات معيشته ورسم نفسه متصورا أنه يصلح ان يكون نائبا عن الدائرة في البرلمان !!

وهكذا نماذج عديدة ومشوهة تحدث ونراها في حياتنا كل انتخابات .. وهي قصص ومامي نشارك جميعا في صنعها من خلال السلبية والتواكل وترك الحبل على الغارب لأصحاب المصالح الذين لايضلحون لتمثيلنا !!

مفروض على الناخب ان يدقق في الاختيار وألا ينخدع بالشعارات البراقة ولا الوعود الزائفة وان يذهب الى صناديق الانتخاب ولايتكاسل عن أداء هذا الواجب لانه عندما يتكاسل يعطي الفرصة لهذه الفئة لكي تفعل ماتريد ثم بعد ذلك تشكو وتقول ان هذا النائب أو ذاك لايصلح لتمثيلنا !!

مفروض ان نسعى لاختيار شخصيات قادرة على التشريع ومناقشة مشاكلنا العامة لأن مهمة عضو مجلس الشعب ليست أبدا في قدرته على استخراج بطاقة شخصية أوعائلية أوجواز سفر أو الحصول على إذن أسمنت وغيرها وغيرها من الخدمات البسيطة لأن تبسيط هذه الأمور من اختصاص القيادات الشعبية في المحليات .. أما مجلس الشعب فمهمته أكبر وأعظم من ذلك !!

ليس مهما أن يأتي المرشح المليونير الى قريته أو دائرته الانتخابية بعد سنوات طويلة من نسيانها والبعد عنها وعن أهلها لكي يتبرع بعدة آلاف من أجل بناء مدرسة أوالمساهمة في وضع أثاثات مسجد وغيرها من الأساليب المكشوفة لاستجداء الأصوات .. وللأسف تنجح هذه الحيل كثيرا والسبب نحن .. ولعلنا نتعلم هذه المرة ونسعى في كل دائرة لاختيار الأصلح والأكفأ .

لقطة :

● ألف جنيه مبلغ بسيط لايكفي أبدا كتأمين لازالة الاعلانات المخالفة وعملهات التشويه التي يقوم بها بعض المرشحين في الشوارع والميادين العامة .. والدليل ان لافتات كثيرة لم يتم إزالتها منذ الانتخابات السابقة .. فهل نعيد النظر في هذا التأمين ؟!

عصام سليمان

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الانتهاء من مراجعة أسماء مرشحى الحزب الوطنى فى مجلس الشعب

الأمانة العامة للحزب تعرض القائمة على الرئيس مبارك لمناقشتها وإقرارها بصفة نهائية

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

مصدر برلمانى مسئول فى تصريحات خاصة «للأهرام المسائى»:

قوائم المرشحين تجمع بين الخبرة والوجوه الجديدة

عمليات الاختيار خضعت لضوابط ومعايير صارمة

علم المحرر البرلمانى «للأهرام المسائى» ان هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى برئاسة الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى، قد انتهت من مراجعة اسماء مرشحى الحزب بجميع المحافظات، تمهيدا لعرضها خلال أيام على الرئيس حسنى مبارك ـ بصفته رئيسا للحزب الوطنى ـ لمناقشتها وإقرارها بصفة نهائية.

وأكد مصدر برلمانى مسئول لمندوب «الأهرام المسائى» أن قوائم الترشيحات جاءت من واقع الاختيارات الحقيقية لقواعد الحزب الوطنى حتى تكون الاختيارات معبرة بصدق وموضوعية فى إطار المعايير التى أقرتها هيئة المكتب وهى الطهارة والشعبية والتفاعل الحقيقى مع الجماهير لحل مشاكلهم.

وأوضح المصدر أن أسماء المرشحين فى حالة إقرارها من الرئيس مبارك، وبصفة نهائية تجمع بين الخبرة والشباب، تجديدا لدماء الحزب، وإعطاء دفعة قوية للممارسة الحزبية فى المرحلة القادمة.

وأكد المصدر أن عمليات الاختيار خضعت لضوابط ومعايير صارمة ومحددة فى ظل التنافس الشريف مع أحزاب المعارضة التى أعلنت حتى الآن عن خوضها لانتخابات مجلس الشعب.

وردا على سؤال حول خطة الحزب لمساندة مرشحيه فى الانتخابات القادمة، أكد المصدر أن هناك خطة تحرك شاملة، مركزيا ومحليا، مستوعبة كل محافظة، مشيرا إلى أن انجازات حكومة الحزب الوطنى تعد رصيدا هائلا لكل مرشح من واقع خطط ومشروعات التنمية التى نفذت والتى يجرى تنفيذها.

وعلم المحرر البرلمانى «للأهرام المسائى» أن الترشيحات تتضمن عددا من الوزراء فى مقدمتهم الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة «الفيوم» والدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والمهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات «قويسنا» والدكتور احمد جويلى وزير التموين « البحيرة» والدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف «طوخ» والسيد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى «الباجور» والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة «مدينة نصر».

وعلم المحرر البرلمانى ان قائمة الحزب الوطنى تتضمن عددا كبيرا من قيادات مجلس الشعب الحالى فى مقدمتهم الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس «السيدة زينب» والسيد احمد حمادى وكيل مجلس الشعب «سوهاج» والسيد السيد راشد وكيل مجلس الشعب «الإسكندرية» والسيد احمد ابوزيد ممثل الأغلبية «الإسماعيلية» والدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية «الإسكندرية» والمهندس ابوبكر الباسل رئيس لجنة الزراعة والرى «الفيوم» والدكتور حسين الصيرفى رئيس لجنة الصحة «البحيرة» والسيد عبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب «قنا».

كما تتضمن قائمة الحزب الوطنى عددا من النواب المستقلين الذين اعلنوا انضمامهم للحزب الوطنى ويتهم السيد محمد خليل حافظ «الدرب الأحمر» والسيد حسين المهدى «بنها».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ١٩٧١
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٨

خواطر

الإخوان والأمريكان

وإذا كان النظام يرى أن الإخوان خرجوا عن الاتفاق غير المعلن وغير المواقع معه فى الداخل .. فانه اصبح يبدى قدرا كبيرا من الشكوك فى وجود اتصالات سرية بينهم وبين الامريكيين ، وينظر اليها بعين الخطورة .. اعتقادا منه انها جزء من استراتيجية الامريكيين فى التعامل مع تيار الإسلام السياسى المعتدل فى العالم العربى وتقبل وجوده العلنى ..بل وفكرة مجيئه الى السلطة عبر انتخابات نيابية ، وهو مابدا واضحا من موقفهم من الجبهة الاسلامية للانقاذ فى الجزائر وعلاقاتهم الواسعة معها ، وهجماتهم المستمرة ضد النظام العسكرى الفاشى ومطالبته باجراء انتخابات حرة يعلمون مقدما انها ستاتى بالجبهة والنظام لايثق حتى الان فيما يعلنه الامريكيون والاخوان بان هذه الاتصالات علنية وانها بطلب من الامريكيين الذين يدعون بكل القوى الاخرى علنا وهو اجراء عادى وروتينى يفعلونه باستمرار فى جميع الدول .

خاصة ان هذه الاتصالات تحت الرقابة المشددة لأجهزة الأمن التى تعلم محتوياتها وهذه اتصالات قديمة وبدأت منذ عهد السادات.

لكن النظام يشك فى وجود مستوى اخر غير معلن وغير معروف لهذه الاتصالات.

ولا احد يعرف ان كانت شكوك النظام فى محلها ام انه يتعمد المبالغة فيها لتبرير ضغوطه المتزايدة على الجماعة أو لإجبارها ان تفصح عما لايعرفه ان كانت هناك اسرار لم يتوصل اليها.

وهذا الموقف يذكرنا بحادث مشابه وقع بين السادات وحزب التجمع اليسارى فى بداية نشأة المنابر السياسية فى عام ١٩٧٦ ، وبين السادات وحزب العمل عند ظهوره فى عام ١٩٧٨ .. فقد كان تصور السادات - عليه رحمة الله - أن التجمع سيضم فصائل الشيوعيين فقط وسيكون للجناح الموالى له وجود قوى فيه بزعامة المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى والمرحوم صلاح حافظ وسعد كامل وعبدالستار الطويلة .. الخ ، واخرين

لكن خالد محيى الدين وانصاره افسدوا عليه خطته وادخلوا الناصريين وتيارا دينيا مستنيرا وتيارا وطنيا مما ادى لانسحاب مجموعة الشرقاوى ، كما ان السادات اراد الا تهيمن احزاب المعارضة بالسياسة الخارجية ، ولما سار التجمع فى اتجاهات مخالفة لتصوره بدأ فى مهاجمته ومضايقته ، وحزب العمل قام بموافقته ودعم السادات بل وتوقيعه على عضويته والقراضه عددا من النواب بزعامة عديله المرحوم محمد ابو وافية .. ولكن عندما خرج الحزب عن المسار الذى أراده انقلب عليه.

حسنين كروم

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الذهاب واجب الى صناديق وطنى الانتخاب

عامر يشرح برنامجه الانتخابى امام اهل الدائرة

ترحيب حار لأحمد عامر من أهالى الديسة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

عامر لأبناء «بنى عبيد»

حارب الفساد بكل صوره وأدافع عن المظلومين لانتزاع حقوقهم

من اعطى وعودا زائفة وعهدى معكم الصدق والأمانة

قال رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» بهذه الكلمات المباركة - التى وردت فى حديث رسول الله والتى اتخذ منها محمد عامر - رئيس مجلس إدارة وتحرير الحقيقة - منهاجا ودليلا فيما ذهب إليه من أجل أبناء دائرته استكمل عامر جولاته الانتخابية السبت الماضى بقرى «البيسة» وغازى مصبح» و«الشوافعية» حيث استقبله أهالى دائرته استقبالاً حافلاً «كابن باره لبنى عبيد ومحافظة الدقهلية».. ومصر كلها. وخلال اللقاء، الذى استمر طوال اليوم فتح عامر صدره للأهالى وجدد العهد على الاستمرار فى محاربة الفساد بكل صوره والدفاع عن المظلومين حتى يحصل كل صاحب حق على حقه. وأكد انه ليس من مواة الدقهلية الكاذبة فكما كان عهده بالأهالى دائماً من خلال جريدته ولقاءاته هو الصدق والأمانة. وانه رشح نفسه من أجل كل فرد بنى عبيد والدقهلية حتى تحتل مكانة عليا فى قلبه وانه سيكون صوت من لاصوت له حتى يسمع المسئولين المترفون صرخات الفقراء البؤساء، ويستجيبوا لمآليهم والانصاف بحقوقهم فى حياة كريمة آدمية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحزب
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

● ● ابناء الدائرة:

نعيش حياة قاسية بسبب إهمال المسئولين و«عامر» يقول

الحقيقة

تغطية:
عبدالهادى صابر
تصوير:
ايهاب فارس

المعارضة بدليل انه عندما ينشر خبر في الصحف الحكومية لايحظى بالاهتمام و عندما ينشر نفس الخبر في صحيفة معارضة تتحرك الجهات المسئولة بمعنى ان الصحافة الحكومية تعبر فقط عن رأى الحكومة.

صوتان لاهل الدائرة

واشار الاستاذ محمد عامر إلى ان نظام الحكم في مصر لم يعد مقصورا على حزب واحد وانما اصبحت هناك احزاب متعددة وصوتها مسموع لدى المسئولين لان الاحزاب تعبر عن نبض الشارع المصرى بكل طوائفه لذلك سيكون لكم صوتان من خلال الحقيقة ومجلس الشعب واعدكم باننى سأبذل قصارى جهدى لحل مشاكلكم والتى اصبحت كثيرة وقد تناولنا مشاكل كثيرة لهم المصريين مثل مشاكل رغيف الخبز وزيادة السكر والتليفونات والمواه ومشاكل اخرى تهم ابناء مصر مثل مشاكل الأسرى وقلة تلهيرت اواصر المحبة والود واللقى المفتوح لدى الجماهير عند استقبالهم للأستاذ عامر يعكر حزب الاحرار بنى عبيد واستقبل عامر حديثه فى الاهالى قائلا ان حديثى معكم هو حديث ود وحب وتابع من القلب ابدؤه بالحديث عن اهمية الانتخابات لنا جميعا والتى يجب ان نشارك فيها بأية صورة وان نكون ايجابيين وانا لست غريبا عنكم فمعوشتى عزبة الشركة «ابو المعاطى الساكت» فهى مسقط راسى وأريد ان اسلمكم فى البرلمان لاعبر عن ارائكم من خلال مصدرين جريدة الحقيقة والثانى مجلس الشعب نائبا عنكم لنكون للمعارضة صوت فى مواجهة الحزب الحاكم. لذلك مطلبى منكم ان ينهض كل واحد منكم إلى صناديق الانتخابات لان صوته امانة يجب ان يؤديها لان يراه صالحا يعبر عنه وسيسأله الله عن هذا الفعل يوم لاينفع فيه مال ولابنون الا من أتى الله بقلب سليم.

واوضح عامر خلال لقائه بجمع غفير من اهالى الدائرة ان العضو الذى يتقدم بطلب احاطة إلى اى وزير او الحكومة لإرجاع حق ضائع لم يات من فراغ وانما بجهد وتعب وبلاقى العضو سعادة ويزول هذا التعب عندما يكون لطلب الاحاطة نتيجة فعلية.

وأكد عامر ان الصحافة تلعب دورا قويا يفوق دور مجلس الشعب فى كشف الحقائق للناس خاصة صحافة المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧.

واكد عامر ان النائب يساوى مجموعة خدمات لذلك لا أستطيع ان اسبق الاحداث عما سافعله لكن الأيام هى التى ستثبت لكم ما سأفعله ان شاء الله.

وقال عامر انا مرشح عن حزب الاحرار عمال وفلاحين، ولا غرابة فى ذلك فالدكتور عبدالغفار عزيز كان يعمل استاذا بجامعة الازهر رشح نفسه عن العمال لان القانون يعطيه الحق فى ذلك.

واضاف ان برنامجى هو برنامج حزب الاحرار والذى ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع.

واوضح عامر ان الفساد اصبح منتشرا فى المجتمع مثل المرض الذى ينشر فى عظام الانسان ولابد من مقاومة هذا الفساد ولايتم ذلك إلا بصوت معارض قوى فى مجلس الشعب يكشف الاعيب الحكومة فليس من المعقول ان يكشف و اعضاء الحكومة الاعيبها من هنا مساندتكم سوف تكون دافعا قويا للتصدى لهذا الفساد. لذلك يجب ان تذهبوا إلى صناديق الانتخابات ليؤدى كل واحد دوره حتى وان لم يتنتخبنى.

شكاوى المواطنين

وبعد ذلك التقى محمد عامر بالمواطنين واستمع إلى شكاوهم فقال عبدالله الرازقى من مدينة بنى عبيد الحالة حصوله بالفعل فى استخراج رخص للمحلات واذا تم استخراجها تكون مددة المدة فى حين انه فى محافظة الشرقية به فوق رخص المحلات مفتوحة وغير محددة.

اجاب عامر على هذا السؤال قائلا المدولة ملزمة بقانون وفى هذه الحالة حددت اعطاء الرخصة لغير الموظفين واجازت للموظفين استخراج الرخصة باسم ابنائهم او زوجاتهم.

● تساءل عاطف عبدالشكور قائلا هل هناك تنسيق بين احزاب المعارضة على اساس تنسيق الدوائر؟ قال

عامر.. اذا حدث تنسيق فبالتأكيد سأخضع له.. ولكنه لا يحدث تنسيق ولا تحالف.

وأكد عامر طالما ان هناك تعدد الحزاب فلابد من تداول السلطة واعطاء فرصة للأحزاب الاخرى.. لكنني على صعيد آخر لست ضد احد ولم أفرض نفسي، علىكم فمن اراد ان يعطني صوته فأهلا به ومن لم يعطني صوته فقد اعفاني من مسئولية كبيرة.

● ثم تساءل الأستاذ سيد عبدالحميد المحامي وسكرتير عام لجنة الوفد وعضو المجلس المحلي عن بني عبيد.

-هل اذا اتفقت احزاب المعارضة ستلتزم؟؟

وماذا لايكون للحزب مقر في واجهة امامية للمدينة؟؟

● اجاب محمد عامر بالنسبة للسؤال الأول انا عضو صغير في هذه الأحزاب فاذا صدر اي شيء عن الأحزاب سالتزم به.

وبالنسبة للسؤال الثاني سوف نقوم باختيار مقر ولكن هذا سيكون في مرحلة ثانية خاصة اننا نقوم الآن بعمل مركز توزيع للصحف والمجلات بهذه المدينة وانني طلبت من مدير عام مطابع الاهرام عمل مقر ووافق على ذلك.

واختتم محمد عامر المؤتمر مؤكدا انه سيأتي كل اسبوع ليكون بين أهله وعشيرته سواء اذا كان في مقر الحزب ببني عبيد او في قريته «ابو المعاطي البلاّز».

وفي قرية الدبسة

وفي قرية الدبسة يقول الحاج نعيم الدسوقي لقد تبرعت بقطعة أرض لبناء مستشفى بالجهود الذاتية مساحتها ثلاثة قراريط ولهذا عدة مرات للمسئولين الذين طالبونا بتقرير هندسي وسوف نتفاد قدمنا باحضار التقرير وحتى الان لم يتم التنفيذ

ويقول محمد عبدالكريم عضو مجلس محلي بمدينة منيت سويد قرية الدبسة هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها القرية منها وجود كميات للتبغ مقامة بالجهود الذاتية ولكنها معطلة وتقدمت بطلبات للمجلس المحلي والمسئولين لكن دون جدوى.

ويضيف توفيق عبدالغني ان الطريق الذي يوصلنا بالطريق الرئيسي ترابي ويتعطل في الشتاء رغم أن أولادنا يذهبون إلى مدارس خارج القرية.

«في غازي مصيحي»

وفي عزبة غازي مصيحي الف الإهالي حوله وقال قديم رئست نفسي من أجلكم فماذا قدم ماكم واحس بمعاناتكم لذ اطالبكم باعطاء صوتكم لمن يستحقه والذي يستطيع ان يعبر عن الام الناس واستمع عامر إلى مشاكل الاهالي والتي تتلخص في عدم وجود مياه شرب نقية مما يضطرهم لاستخدام مياه الترع وتلوث القشيات والسيدات بغسيل الأدوات المنزلية فيها مما يعرضهم للأمراض المتوطنة.

ويقول مدى على إبراهيم عمدة «عزبة غازي مصيحي» ان مرشحي عبدالرحمن مجاهد الابتدائية ومنشأة مصيحي الاعدادية ابنائن للسقوط بسبب وجود اراض مزروعة ارزا بجوارهم مما ادى إلى تآكل الجدران من كثرة المياه المالحة.

واكد انه صدر لهما قرار ازالة عام ٨٤ ولم ينفذ حتى الآن وعندما نذهب للمسئولين يقولون لاتوجد ميزانية.

في عزبة الشوافعية

هذه القرية تبعد عن قرية غازي مصيح بمسافة ٨٠٠ متر فقط لايستطيع اى انسان ان يصل إليها حتى لوكان سيرا على الأقدام «والطريق الوحيد المؤدي إليها هو طريق الصلاحات ويقوم الاهالي باصلاحه على نفقاتهم الخاصة.

التقى عامر بأهالي هذه العزبة فقال انه اتى إليهم لخدمتهم ومعرفة مشاكلهم لانه هو الصوت الذي سيعبر عنهم ويرفع مشاكلهم إلى المسئولين ويقدم لهم الحلول واستمع إلى مشاكلهم فقال حسين الشافعي موقف بشركة اسمنت طرة بالمنصورة ان عزبة الشوافعية تابعة لقرية غازي مصيحي وهي تبعد عنها ٨٠٠ متر فقط الطريق غير ممهد ونحن نقوم بتمهيده على نفقاتنا الخاصة مما يكلفنا مبالغ مالية باهظة.

المشكلة تبدأ في فصل الشتاء حين ينزل المطر تتحول الأرض إلى وحل وطين فلاتستطيع الذهاب إلى اعمالنا وتتعطل مصالحنا وايضا لايمكن إلى مدارسهم لدرجة ان المدرسين لايستطيعون الوصول إلى المدارس ولو فرض ان هناك مسئولا اتى ليمر على هذه المدارس لايستطيع الوصول إليها إلا اذا قام احد الأهالي بالتبرع بجراره الزراعي ويقوم باحضار هذا المسئول معه على الجرار وفي ذلك يكون مضى من الوقت ساعتان او ثلاث.واكد على ان مايحدث لعزبة الشوافعية ينطبق على العزب المجاورة مثل عزبة البنك وعزبة العمدة وغيرهما من العزب الأخرى.

المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أهالى عازلى مصنع يلتفون حوله

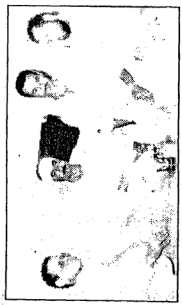

عامر مع عميد عائلة الشوالعية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الأسكندرية

٠٠١٦٤١

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ ديسمبر ٢٠٠٥

إصرار النظام الحاكم علي تزييف إرادة الشعب

عادة ما تكون الدساتير في الأنظمة الشمولية موضوعة بحيث تسمح باستمرارية الحاكم في موقعه الى ما شاء الله هو وحزبه الذي يستند اليه فتجد أن مدد تجديد الرئاسة مفتوحة وغير محددة بعدد من المرات ويكون ترشيح الرئيس عن طريق مؤسسات محكومة ومسيطر عليها هذا عدا السلطات الواسعة التي يتمتع بها الحاكم بصفته رئيسا لجميع مؤسسات الدولة.

ولا يخلف دستورنا الحالي عن هذه الدساتير بل انه ماخوذ عنها ومن ثم فان مقتاح بقاء الحاكم واستمراريته في نظامنا الحاضر مرهون بشيء وحيد هو الانتخابات العامة التي يشكل منها مجلس الشعب وأن الحصول علي الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم هي الضمانة اللازمة لترشيح الرئيس وتجديد ترشيحه دائما في المرات القانونية إلا أن الدستور الحالي يسمح بتجديد الرئاسة عدد مفتوح ولو تصورنا أن يكون تجديد رئاسته لمدة واحدة كما هو الحال في الدول الديمقراطية لما لجأ الرئيس في فتنه الثانية الى الحصول علي الأغلبية لتجديد ترشيحه للمدة الثالثة وهكذا ومن جهة ثانية أطال الدستور أيضا حق الشعب في اختيار رئيسه من بين أكثر من مرشح للرئاسة وجعل هذا الحق قاصرا علي مرشح واحد يختاره مجلس الشعب ولما كان الدستور يسمح لرئيس الجمهورية أن يكون رئيسا للحزب الوطني صاحب الأغلبية التي أتي بها الى مجلس الشعب فإن ترشيح الترشيح حسم لصالحه ولا يفير من هذا الوضع طرح هذا الترشيح للاستفتاء العام وتأتي بعد ذلك السلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس دون مساءلة فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية لجميع مؤسسات الدولة وللتحكم فيها دائما يدفع جميع المشتغلين لحساب اعتمادات الدولة لتحقيق الأغلبية اللازمة لتشكيل مجلس الشعب ومن ثم البقاء والاستمرارية.

وبذلك تتضح العيوب الدستورية في دستورنا الحالي والتي بسببها يستمر حزب الحكومة متذكرا للسلطة الى الأبد ويظل الرئيس في موقعه الى ما شاء الله ويصبح الأمل في التغيير أو تداول السلطة أمرا بعيد المنال مما يتعارض مع جوهر الديمقراطية وسنة الحياة..

يأتي بعد ذلك الكلام عن التصريحات المتكررة التي يطلقها كبار المسئولين في الدولة عن نزاهة الانتخابات وأنها ستكون نموذجا للنزاهة والحرية تفخر بها المنطقة بأسرها وأنها سوف تأتي في صورة تعليمات مباشرة من الرئيس لكافة الأجهزة المختصة بالعملية الانتخابية.

وإذا كان يوسنا ان نصدق هذه التصريحات إلا أن السوابق لا تشجع علي ذلك من جهة ومن جهة أخري فإن الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات لا يمكن اصدارها بتعليمات أو توجيهات فقط لا يلزم في الأساس تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية والذي عرضته أحزاب المعارضة التي شاركت في الحوار الوطني في العام الماضي إلا أنه للأسف لم يصبه تعديل يذكر فلم يستجب الى طلب تخلي الرئيس عن رئاسة الحزب الوطني ولم يسمح للقضاء بأن يتولي مسئولية العملية الانتخابية بكاملها ولم يسمح للناخبين بالتوقيع أو البصمة عند الادلاء باصواتهم وقد تكرر هنا الرفض أيضا بالنسبة للعديد من المقترحات التي تقدمت بها أحزاب المعارضة هذا العام مطالبة بضمانات للعملية الانتخابية. والأمر الذي للدهشة حقا أن هذه التصريحات وهذه التطمينات تصدر في الوقت الذي يقوم فيه المحافظون باختيار المرشحين للحزب الوطني بالتنسيق مع أجهزة أمن الدولة فكان السلطة التنفيذية تختار أعضاء السلطة التشريعية وتأتي بهم الى قواعد مجلس الشعب. أليس ذلك قمة المأساة بالتدخل في الانتخابات ومما يزيد الأمر سوءا أن تجري الانتخابات في ظل أحكام الطوارئ وأن الداخلية قد أصدرت تعليماتها المشددة وعدم اقامة أي تجمعات إلا في أماكن مغلقة مع علمها بأنها غير متوافرة وكذا أمرت بمنع الملصقات الدعائية وسبق كل ذلك اصدار قانون العمد الذي جعل منهم موظفين تابعين لوزارة الداخلية ومعرضين للفصل الا لم تأت نتائج الانتخابات ببلادهم وفقا للتوجيهات التي تصل اليهم من مديريات الأمن.

ومع كل هذا قررنا خوض المعركة الانتخابية لأن ذلك قدرنا مؤمنين بأن معنا ما هو أقوي من كل ذلك، معنا الله ومعنا الشعب.

والله الموفق والمستعان

بقلم: **عبد المنعم حسين**
عضو الهيئة العليا لحزب الوفد

٠٠١٦٤٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

نعم أيها السادة (٢)

لو رشح الوفد «حجرا» لانتخبوه

نعم لم يخطئ الزعيم الخالد سعد زغلول حين قالها ذلك إن الأمة غلبيتها بل في اجماعها تقريبا وقديما قمن ينتخب الفرائما إنن.

لقد جمع الوفد في عضويته كل الطبقات من امراء الأسرة المالكة حتى من الطبق عليهم لصاحب الجلالتين مرورا بالمثقفين بما فيهم الوطنيون ولا تزال تتوافر هذه الصفات في موظفي الحكومة (يحيا الوفد ولو فيها رفت) أي ان الفداء بحياة الوفد لهم من الوظيفة لديهم وإلا كان هذا حال موظفي الحكومة فلنا ان نتصور حال موظفي الأهلي الذين لا يخضعون لأي قيود. ولم تكن صفة الوفدية مجرد شرف ولكنها كانت عملا يرفع الوفدي في سلوك العمل او انظر مثلا الأمير عباس حليم الذي تنازل عن الإمارة وما يتبعها من مرتب لكي ينضم تحت لواء الوفد، انظر اليه يوم اضرب عمال التبغ عن العمل وتوقفت المواصلات فقد راح بنفسه يحرض في عنف العمال على اخراج قطارات القيام من المخازن ويجوار الساتر كان واقفا شاهرا غطرته لمن أي عربة حتى يصل القطار الى نهايته وهكذا حتى عادت شرايين المواصلات جميعا الى يتوقف فقد لمحد من العمل بل إسمع أصحاب الجلالتين عندما كادت السلطات الانجليزية تقبض على الزعيم الخالد سعد وهم يحيون ساخرين في الشوارع اسعد اختفلا كانهم حملة البريجي يوقظون جنود الوطن ومن لم يعلم كفاح الطلبة... حدث ان استدعى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة «بلجيكي» ليفصل في نزاع دستوري بين الملك فؤاد وسعد زغلول فاختلى ساعة ثم عاد ليقول لمجلس الملك وسعد زغلول اموالي الحق بيد سعد» وفي هذه اللحظة نما خبر ان الطلبة يحملون بقصر عابدين لطلب الزعيم من أحد البارون استدعاه زعيم الطلبة وقال له: «انصرفوا يا ابنائي لقد انتصرت الأمة».

هذا هو الشعب المصري بكل طوائفه وفئاته فمن كانوا إذن يتخيون.

وكما اشتمل المصريون وفدية لم يقف الوفد صامتا وإنما على مصر معروفة وما تذكره في هذه الكلمة كيف ذكر الوفد في شأن من اطلق عليهم اصحاب الجلالتين لعلى اثر توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ألف الوفد من اصحاب الجلالتين كتاب «القمصان الزرقاء» بزعامة الدكتور بلال وانشأ لهم معسكرات التثقيف والتدريب، كانت هتافاتهم بتشيد بلادي بلادي تشق عنان السماء فنشأ جيل جديد يفني للغاية على مصر فجزعت أنجلترا وانتهزت فرصة عدم وجود الوفد في الحكم وطلبت من حكومة الأقلية على اثر زيارة المستر كين بويد مستشار السفارة البريطانية حل التشكيلات وعلى الجانب الآخر كان التدريب العسكري في كليات الجامعة يشرف عليه الدكتور محجوب ثابت طبيب الجامعة المصرية واستاذ العلم الشرعي بالدراسات العليا بكلية الحقوق وكان يصر دائما على الحضور بالبزة العسكرية رغم تقدمه في العمر. ترى لو استمرت هذه التشكيلات فعلنا كان يمكن أن تكون نتيجة حرس ١٩٥٦ - ١٩٦٧.

إن سعد زغلول فيها السادة كان اول من نادى باستقلال مصر اما سابقوه في الحزب الوطني فقد كان هدفهم المعونة في الاستعمار العثماني وحين نشر أحمدهم في الصحافة لمن هذا الهدف الذي رأى كثير من الحزب ارجعه الله» وقال: إن الزعيم الثاني كان يدعو الى الاستقلال ولكن حين نشرت الأهرام مذكرات مدلم شيشرون اتضح أن هذا الزعيم كان يدعو تركيا «الوطن الأم» وما أدراك ما فعلته تركيا بمصر ويكفي أن نشير الى نظام الملتزمين في تحصيل الضرائب وكيف جرد المصريين من كل ما يملكون حتى وصل الأمر الى أن أقل ضبط قروي يستظل تحت نخلة فإنه يرفع على نفع ضريبتها ١٠٠ قرش، الدكتور وشن الحملة وانتشد لم يكن يزيد على ١٥ قرشا أما معاملات الأتراك لأفراد الشعب فحدث عنها ولا عجب وكان لفظ خرسيس «حرامي» يخرج من الأفواه بلا حساب وكل تركي يحمل سوطا يتعامل به مع المصريين رحم الله «عم اسكندر فتحي» الذي لم يعد طريقا لمعاملته من سوط التركي إلا ان يحمله ليشل حركته من بادئ الأقدمين» حتى مجلس المعمدة في «سانقية موسى» امركز ابوقرقاص» وهي مسألة كيلو مترين تماما وتصوروا معي لو ان هذه الطريقة في الوجيعة للتخلص من الذي الأتراك فكيف كانت الطرقات والزيارات تعمل بمصريين يحملون أتراكا مثل حزم البرسيم أو كيس قمح.

والكلام بقية

رمسيس صالح سليمان
المحامي

٠٠١٦٤٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ مايو ١٩٨٤

الوفد حزب الصدق والموضوعية

لقد فتح على التساؤل حول مفهوم الديمقراطية وهل تحمل بين طياتها معاني لا ندركها؟ فهي ليست اساسا لنظرية أو رسالة ديشورية، وانما هي وسيلة لتحقيق المشاركة السياسية من جانب المواطنين في صنع القرار السياسي وتقرير شكل التنظيم والاجراءات والممارسات المختلفة في الحياة السياسية للمجتمع، أي هي لدعكاس لارادة الانسان وابراز للدراته على تنظيم وضبط الحياة من حوله باعتبار ان الديمقراطية هي اسلوب للحياة والعمل ومنطلق للتغيير، ومن ثم يجدر ان يمارس على جميع المستويات وفي سائر مجالات المجتمع بوصفها واقعا وممارسة وتطبيقا يوميا، والديمقراطية تعني ان يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه وانه مصدر السلطات، ولذا فان معظم الشعب لابد وان يكونوا من كافة اتجاهات الفكرية حتى تتعادل وجهة المجتمع وراءه، وتأكيدا لذلك فان فرامحا بين الديمقراطية والاحزاب ومشاركتها في العمل السياسي لخدمة الوطن تعتبر امرا طبيعيا ومطلوبا بشدة خاصة في الاوقات الراهنة التي يعاني فيها المجتمع من ازمات فكرية واجتماعية واقتصادية، علاوة على ترسخ الاعداء للخل وخارج الوطن للنيل من استقرارنا وامننا.

ولما كانت بعض الاحزاب قد ابتعدت عن دورها في ممارسة العمل السياسي في فترات سابقة لأسباب موضوعية أو احساسا بالظلم في تفهم دورهم الحزبي ومحاولة حرمانهم من لخذ مكانهم الريادي وحقهم في الجتمع فانه يحق للقياديين قد لخذوا الى حق لنفسهم وشعوبهم، لان تطبيق الديمقراطية في غيابهم يعني انها ديمقراطية ناقصة وغير عادلة.

حقيقة لم تستوعب بعض الاحزاب الديمقراطية الحزبية لانهم انتهجوا سياسة التشكيك للستمر والاساءة للحكم والحكومة وفي نفس الوقت لم يقدموا حلولا بديلة ليؤكدوا دورهم ووجودهم، في حين تتكرم لاحزاب لخرى كحزب الوفد جانب الصدق والموضوعية فيما يبديه من آراء وتتوخى للصلحة الوطنية العليا فيما تقدمه من اجتهادات وعموما فان الخلاف في الرأي لا يفسد لود قضية. ولنا كان الرئيس مبارك قد اعلن اكثر من مرة انه رئيس كل للصريين ونحن نستشعر ذلك قولا وعملا وان هذه الاول والاخير هو للواطن للصري فان ذلك يجعلنا اكثر لعلمانا واكثر حماسا وحبا لنذيل شرف العمل السياسي في عهده دون خوف او مواربة ذلك ان ابواب مفتوح لكل مواطن شريف على ارض مصر ان يشارك بفكره وجهده في رفعة الوطن مهما كان انتماؤه الحزبي شريطة ان يتوخى الموضوعية ومصلحة الوطن العليا وعلى امل ان ينصهر الجميع في بوتقة حب مصر.

د. عادل الركيبي
استاذ الكبد والجهاز الهضمي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ ديسمبر ٩٥

الوطن

الاشراف: عصام عامر

الانتخابات بالنبوت

بقلم
يوسف عبده

مما لاشك فيه ان النبوت من الاسلحة المهمة فى حياتنا اليوم. فهو السلاح العظيم الذى اكتشفه بعض العباقرة فى قاع الريف واستخدموه فى حسم المعارك الساخنة فى مجلس الشعب.. واذا كان لابد من التوضيح وعرض للامثلة فانظروا الى بعض النواب الذين ينجحون فى الانتخابات بمائة وثلاثين الف صوت انتخابى فى حين ينجح زملاء لهم فى البندر بخمسة الاف صوت.. واذا نظرنا الى الاصوات الانتخابية لبعض الدوائر فسنجد والحمد لله ان مركز السيدية شرقية البالغ عدد سكانه ٣٠٠ الف نسمة فان عدد الاصوات الانتخابية فيه ليست اكثر من ٢٨٠ الف صوت فقط لاغير أى اقل من العدد الاجمالى لاهالى وسكان المركز بـ ٢٠ الف صوت هم العجزة والمساكين، وذووا العاهات وغير القادرين على الوصول الى الصندوق ، اى ان الجميع فى مركزنا له صوت انتخابى ويتم بالنبوت.. لذلك فان هذا المركز الذى يعانى الكثير من المشاكل والامراض قد بنى املا كبيرا على مجموعة الكبار.. وهى المجموعة التى اجتمعت وقررت التقليل بالاجماع وهذا نوع من الاستفتاء او بالاحرى الانتخاب بطريقة النبوت.. جلس فى مجموعة الكبار اشخاص لاحول لهم ولا قوة.. لاوزن لهم ولاشعبية ولاثقل جماهيرى ومع هذا جلسوا فى مجموعة الكبار ليقرروا الاجماع بالنبوت وتقسيم التركة (المركز) ونصبوا انفسهم «كبار» ومن يعترضهم فقد خرج على الاجماع الوطنى حتى ان قريتى الاخيرة والا حمالية .. واللتان لم يتم تفضيلهما بالنبوت لوجود شباب فيهما واع بالامور السياسية ولديه القدرة على التصدى للنبوت بالكلمة الجريئة والموقف الصلب.. ومن عجائب القدر ان يطلق على سكان هاتين القريتين انهم شيوعيون.. ونسى اولئك وهؤلاء ان الدستور والقانون اتاح لنا ممارسة حقوقنا السياسية بالترشيح والانتخاب .. فهل يكون لجماهير هذا المركز كلمة فى الانتخابات القادمة ضد النبوت؟!

٠٠١٦٤٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

الجزار مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر!

كتب عبد الله أحمد وناصر محمد

كشف فكري الجزار النائب المستقل ابعاد المؤامرة الحكومية للتدخل في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. وأعلن امام مؤتمر الصحفيين الثالث أن مجلس الشعب القادم. سيكون أخطر مجلس في تاريخ الحياة النيابية بمصر لانه سيكلف باتخاذ قرارات وتمرير قوانين في غاية الخطورة ستتيح بيع الأراضي المصرية للاجانب .. أضاف الجزار ولهذا السبب تحاول الحكومة تشكيله بالصورة التي تساعد على تمرير هذه القرارات .. واستبعاد اي عناصر تقاوم بيع مصر فقانون بيع الأراضي جاهز للعرض في اولي جلسات المجلس الجديد ووصف أعضاء مجلس الشعب الذين اسدرجوا للموافقة على القانون ٧٣ لسنة ٩٠ بانهم كالرقيق .. وقال أن القصد منه حماية مافيا الفساد وعدم كشفهم. طالب النائب الصحفيين بمقاومة هذه المخططات وكشفها امام الرأي العام كما طالب بتوفير الحماية للصحفي داخل المؤسسات وخارجها ومساءلة المسئولين عن إهدار اموال الشعب داخل المؤسسات الصحفية الخاسرة..

المصدر : الوطن
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن وأمانة التاريخ

أن ثورة الشعب المصرى بدأت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨١ يوم ترجم احمد عرابى وجهات نظر الساسة الوطنيين القدامى بما وجهه إلى الخديوى توفيق يوم التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان من رأيى دائما ان نضع خطا فاصلا بين ترجمة عرابى لرأى الشعب وبين المعركة الحربية التى خاضها عرابى فى مواجهة الجيش البريطانى ، فقد كانت معركة غير متكافئة .

وفى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٥٢ بدأت ثورة يوليو المصرية تنفذ قانون الاصلاح الزراعى ، أى تنفذ أهم « مبادىء » الثورة وانا اضع كلمة « مبادىء » بين قوسين ، لأن المبادىء الستة لثورة يو ١٩٥٢ لم تعلن يوم قيام الثورة ، لهذا كان فى رأيى ان هذه الثورة بدأت عملياً فى ٩ سبتمبر وليس هذا هو موضوعنا اليوم .

ان الموضوع الذى ارغب فى معالجته هو موضوع عدم الدقة فى تدوين التاريخ قلنا من بعض محترفى كتابة التاريخ ان بعض التجاوزات تخدم ثورة يوليو ولمست أدرى كيف تخدمها ؟!

ان ثورة يوليو كانت ثورة أخرى لا تدعمها إلا اعمالها واذا كانت المسألة مسألة جمال عبدالناصر فهناك ايجابيات كثيرة له إلى جانب السلبيات فالسد العالى وتشريع التكافل الاجتماعى ، وتأميم شركة قناة السويس واشياء أخرى تحسب لحساب جمال عبدالناصر مهما كانت معارضا ، بل لم يكن هناك من يعارضه لأن نظام الحكم الشمولى لا يقبل المعارضة فشىء لا يدعو إلى التعظيم والاكبار حين يضيف بعض محترفى كتابة التاريخ إلى عبدالناصر أشياء هو فى غنى عنها .

لقد كان حكم جمال عبدالناصر حكما شموليا لا شك فيه ، وهو لم يقل غير هذا والميثاق الوطنى الذى اعلنه فى مايو سنة ١٩٦٢ صريح فى أن المرحلة لم تكن مرحلة الديمقراطية فى تقديره كفائد سياسى فى شىء لتؤيد فى اشياء لا تقدم ولا تؤخر ؟!

مثال ذلك ان هناك الحاحا عجيبا على ان برلمانات ما قبل الثورة ليس فيها برلمان واحد أتمثل مدته الرسمية وقيل ان أرد على هذه الحكاية التى لا معنى لها : اريد ان اعرف عدد البرلمانات التى أكملت مدتها فى أى عهد تال قبل العهد الحالى ؟

ان البرلمانات فى كل الدنيا يمكن حلها بدليل ما يحدث فى الدولة الديمقراطية الكبرى بريطانيا . فكلما وقع خلاف بين الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطانى اشارت الحكومة علنا بحل مجلس العموم واجراء انتخابات جديدة لمجلس جديد .

ألم يحدث هذا مرارا وتكرارا أمام اعيننا دون ان يعيب احد ذلك على ديمقراطية بريطانيا .

الاكثر من ذلك فى ايطاليا .. وفى ايطاليا يقاس عمر البرلمانات ومجالس الوزراء بالشهور لا بالسنين دون أن يعترض أحد .. فلماذا .. لماذا لايكون هذا منتقدا إلا فى مصر ؟!

ومع هذا فعلى السادة الذين يؤرخون ان يراجعوا تاريخ البرلمان المصرى قبل الأخير قبل الثورة .. البرلمان الذى جاء به ائتلاف أكتوبر سنة ١٩٤٤

٨٦٧١٠٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

بقلم :
حافظ محمود

فسيجدوا ان هذا البرلمان ظل قائما إلى آخر سنة ١٩٤٩ . اما اذا كانت الحكومة قد استقالت في أواخر هذه المدة فلأن السياسة اقتضت أن تجرى الانتخابات التالية حكومة أخرى .

أدباء صغيرة من هذا القبيل يبحث عنها بعض النامن في كل ما مضى والقضير سواء قبل ثورة يوليو أو بعد قيامها على عهد عبدالناصر ؟!

انني لم أر ولم اسمع بأمة يبحث بعضها عن المثالب في تاريخها ان وجدت .. ان هؤلاء المؤرخين أسما يبلبلون افكار الشباب بلا مبرر ، ثم يطلبون منهم أن يكونوا متدينين ، فكيف يكونون متدينين على النحو المرجو وانتم لا تذكرون لهم الا المثالب بالحق وبالباطل .

ايها السادة : أنتم لا تكتبون تاريخا ، بل تكتبون تحريضا على أبناء ليست الوطنية جزءا منها .

ان امانة التاريخ افضل من هذا كله .

٠٠١٦٤٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة تتضمن سرور ووالى وعزمى وجويلى وأباظة وبسيونى ومحجوب وسليمان وغالى وفوزى وآمال عثمان

ينتظر ان تضم قائمة مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب الجديدة ٤٢٥ مرشحا من بينهم الدكتور فتحى سرور بدائرة السيدة زينب والدكتور زكريا عزمى بدائرة الزيتون وعدد من الوزراء عبد المنعم عمارة «دائرة مدينة نصر» والدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية الجديدة بدائرة «مصر الجديدة» والدكتور محمد على محجوب «دائرة التبين» والدكتور يوسف بطرس غالى «بدائرة المعهد الفنى».

وعلمت وكالة انباء الشرق الاوسط انه من المتوقع اعلان القائمة النهائية اليوم وان قائمة القاهرة تضمنت سيدتين هما فايدة كامل عن دائرة الخليفة وثريا لبابة عن دائرة مدينة نصر.

كما ينتظر ان تتضمن قوائم الحزب على مستوى المحافظات الاخرى سنة من وزراء هم الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية عن دائرة مركز البدوى - الدديوم - والمهندس ماهر أباظة بدائرة الظهير الشرقية» والمهندس سليمان متولى بدائرة قويسنا «منوفية» وآمال عثمان والدكتور احمد جويلى بمحافظة «الجيزة» والمهندس ابراهيم فوزى «منوفية» بالمنوفية.

وتضمنت القائمة بالقاهرة كلا من فتحى سالم بالزيتون ومحمد عبد العال خلوف وسيد شاكر - عابدين والموسكى - وحلمى المراغى ومحمد العزيز مصطفى - قصر النيل ومحمد الفتاح محمد - السيدة زينب - ومحمد خليل حافظ واحمد سالم - الزيتون الاحمر وسيد عبد الغنى - مصر الجديدة - ومحمد الجويلى ورضا وهدان - شبرا - وبدر القاضى وابراهيم البنهاوى - وفاق ناجى الدمنهورى ومحمود ثابت مكى - مرغم محمد عبد العال الشاذلى - والمنتخب حافظ - الخليفة - ومحسن مهاور ومحمد حافظ - البساتين والمعادى - يحيى السعيد ومحمد ابو الفتوح - مصر القديمة - وابراهيم البرديسى وصبرى عيسى - الجمالية. كما تتضمن القائمة مرشحى الحزب بمحافظة الجيزة دائرة الطويح: مصطفى الفاياتى - الهرم - وصلاح عبد الجواد - عمال - والمنيل عبد عطية - فتات - وسالم شلب - عمال ومزغونة. عبد القادر ابو همبلة - فتات - وعمر الديب - عمال - والبدرشين - عبد الفتاح الدالى - فتات - وعبده خليفة - عمال. كما شملت القائمة فى دائرة مدينة الجيزة - بدر محروس - عمال والحوامدية - محمد الفقى - فتات - ومحمود ابو الذهب - عمال والهرم - مجدى ابوطالب - فتات - وحسانين سلام - عمال - والصف - محمد صادق عكاشية - عمالى - وفى دائرة الدقى: سيد جوهر - عمال - وامنية - المهندس اسماعيل هلال - فتات - وفؤاد حجاب - عمال وكرداسة - يوسف الفنوه - فتات - وحسين الزمر - عمال - وابوسير: على صالح - فتات - وعبد الحكم عبده - عمال - وفى بولاق الدكرور: محمد حسين - فتات - وعبد الحميد عطية - عمال - وعن منشاة القناطر: أحمد الصاوى - فتات - وناجى عبد الرحيم - عمال.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

فهامة

أحمد رجب

الشرفاء يتقدمون

نريد ان يقول التاريخ دخلنا القرن الواحد والعشرين ببرلمان نظيف عالى المستوى .

وهى مأساة كل المقاييس ان يدخل البرلمان القادم سنة ٢٠٠٠ وفيه تاجر المخدرات وتاجر تأشيرات الحج وتاجر امضاءات الوزراء وتاجر الحصانة وتاجر السلاح .

وقبل ان تكون الانتخابات نزيهة ومحايدة - كما تؤكد الحكومة - نريد ان يكون الاختيار للترشيح نزيها ومحايدا ودقيقا ايضا . فقد مللنا الوجوه العفنة والرائحة العفنة والتصرفات العفنة .

ونريد ان يصبح هذا كله ماضيا ذهب وراح مع القرن العشرين .

نريد ان يكون شعار الترشيحات للمجلس الجديد : الشرفاء يتقدمون . فقد رأينا ترشيحات مجالس سابقة حديدة بأن يرفع عليها شعار الشرفاء يمتنعون .

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

مصر: النقابات المهنية تدخل طرفاً في الأزمة بين الحكومة و«الإخوان»

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ دخلت النقابات المهنية طرفاً في الأزمة بين الحكومة المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة المعروف انها تسيطر على مجالس عدد من تلك النقابات.

وتعقد نقابة الاطباء مؤتمرا صحافيا ظهر اليوم للاعتراض على إحالة عدد من اعضائها على القضاء العسكري من المتهمين في قضية الإخوان ومن بينهم الدكتور عصام العريان، الامين العام المساعد لمجلس النقابة. فيما اصدرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية بيانا اعتبرت فيه أن إحالة النقابيين على القضاء العسكري «تعد انتهاكا للقانون وغصباً لاختصاصات القضاء العادي الذي يعتبر القاضي الطبيعي لكل مواطن». وناشد البيان الرئيس حسني مبارك «عدم الزج بالقوات المسلحة التي تمثل درعا للوطن في مثل هذه القضايا» ودعا المجلس الأعلى للقضاء الى «اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع سلب اختصاصاته الاصلية وإحالتها على جهات غير مختصة».

وجاء في البيان: «وجوء اعضاء النقابات المهنية المصرية بالقرار الجمهوري بإحالة عدد من القيادات النقابية المتهمين في قضايا سياسية يختص بالنظر فيها القضاء العادي على القضاء العسكري، رغم عدم اختصاصه بنظر مثل هذه القضايا. وجاء قرار الإحالة في الوقت الذي تُقبل فيه البلاد على انتخابات عامة طالبت كل القوى السياسية بتوفير الضمانات اللازمة لحيدتها ونزاهتها، ووعدت الحكومة بتوفير هذه الضمانات. لكن قرار الإحالة على القضاء العسكري جاء تأسفاً لكل هذه الوعود، خصوصا أن هؤلاء النقابيين كان بعضهم اعضاء في مجلس الشعب السابق وكانوا جميعا يستعدون لممارسة حقهم في الترشيح لإنتخابات المجلس المقبلة».

واشار البيان الى «ان دخول كل التحقيقات التي أجريت مع هؤلاء النقابيين المحالين على القضاء العسكري والتي تمت عن طريق نيابة أمن الدولة العليا» طوال ثمانية اشهر من اي دليل يدين هؤلاء النقابيين». واعتبر ان إحالة النقابيين على القضاء العسكري «تعد انتهاكا للقانون وغصباً لاختصاص القضاء العادي الذي يُعتبر القاضي الطبيعي لكل المواطنين. خصوصاً أن القضاء العسكري لا يختص قانوناً الا بالجرائم التي ترتكب من عد :رين وبسبب وظائفهم العسكرية». ولفت الى «ان هؤلاء النقابيين مدنيون لم يرتكبوا اي اعمال تحث على العنف أو الإرهاب، وكل تهمتهم انهم يحملون فكرا يدعو الى الإصلاح بالطريق الدستوري والسلمي». وناشد البيان رئيس الجمهورية «إعمال سلطاته الدستورية لوقف هذا القرار حرصاً على وحدة الجبهة الداخلية» ودعا «الحزب الوطني الحاكم الى «إجراء حوار مع كل القوى السياسية للوصول بالوطن الى بر الأمان، والتحاق بعيداً في الوفاق الوطني الذي شارك في صنعه كل القوى السياسية والاحزاب» وأهاب «بكل القوى السياسية والوطنية ومنظمات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني، الوقوف ضد إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية، والمطالبة بحقهم في المثول امام قاضيهم الطبيعي».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠

لمحات برلمانية

●● الدكتور احمد جويلى وزير التموين سيكون من الوجوه الجديدة والمشرقة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة . فسيخوض الانتخابات ـ بعد ترشيح الحزب الوطنى له ـ فى دائرة شبراخيت بمحافظة البحيرة .

والدكتور جويلى هو الوزير الوحيد من محافظة البحيرة .. وهو من مدينة صغيرة او قرية كبيرة اسمها دكلا العنب .. ويتمتع بشعبية كبيرة فى المنطقة .. نظرا لتواضعه الجم ، وادبه ، وانحيازه للبسطاء .. وغيرته الشديدة على المصلحة العامة ..

ود . الجويلى سياسى بطبعه .. رغم ان هذه هى المرة الاولى التى يخوض فيها الانتخابات .. والتحامه باهالى دائرته ظل مستمرا طوال الفترة الماضية .. سواء وهو محافظ لدمياط .. او محافظ للاسماعيلية قبل تقلد منصب الوزير .. وذكر مرة ان قريبة له انتقلت الى جوار ربها .. وكانت متزوجة فى احدى العزب التابعة لمركز اخر غير مركز شبراخيت ..

وفوجىء الاهالى بالوزير احمد جويلى فى وسطهم .. يؤدى واجبات العزاء التقليدية .. كعادة أهل الريف ..

والنائب القادم د . احمد جويلى .. عندما يخوض الانتخابات .. فانه لاينزل على الناخبين ، بالبراشوت ، كما يقولون .. فله جذور ضاربة فى الارض الطيبة .. وله عصبية قوية تتمتع بالسمعة الحسنة والنظيفة فى المنطقة .. وظل اهالى منطقته يتابعون نجاحاته فى مناصبه المتميزة التى تولاها .. وكان فى كل موقع مستقيما فى الحق .. نظيف اليد واللسان ..

واقول لقيادات الحزب الوطنى : انتم تسيرون على الطريق الصحيح .. ومن اهم معالم هذا الطريق .. ترشيح بعض الوزراء فى الانتخابات بشرط ان يكون لهم رصيد سابق فى دوائرهم الانتخابية . فهذا الاسلوب يختصر ويسارع خطوات « تسييس » المناصب التنفيذية .. الذى نحتاجه بشدة .. فى هذه المرحلة من حياتنا .

●● تحذير لمن يهمه الامر : هناك اموال ضخمة ذات ستة اصفار تتسلل الينا .. لتمويل المعركة الانتخابية القادمة !

لاتسالونى عن المصدر .. فربما يكون هذا من قبيل التنبؤ ، كل مالاستطيع ان اقوله .. ويمكنكم التاكد منه .. ان اشخاصا غير معروفين بدأوا يخوضون الدوائر الانتخابية ، واكيدن تلالا من الذهب ، باذلين الوعود الوردية المحلاة بالجنيهات والدولارات ..

الحل ؟ حسن اختيار المرشحين .. والتدقيق الشديد فى هذا الاختيار ..

افتحوا عيونكم جيدا من الآن .. فهناك وجوه غير معروفة ستبرز فى قوائم الترشيح فى اخر لحظة . وربنا يستر .

عبدالفتاح الديب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٥

فكرة!

اشك كثيرا في ان حكومتنا ستوافق على توصيات المؤتمر العام الثالث للصحفيين . انها ارادة امة وليست قرار نقابة . إنها مطالبة بحرية الشعب وليست مطالبة بحرية الصحافة وحدها .

عندما يطالب المؤتمر بالغاء العقوبات المقيدة للحريات ، ويطالب بتوفير الحصانة للصحفي اثناء اداء عمله ، وعندما يطالب باباحة حق النقد وكشف الفساد ، وعندما يطالب بعدم المساس بقانون نقابة الصحفيين واطلاق حرية اصدار الصحف وحظر قبول تبرعات من جهات أجنبية ومنع الصحفي من جلب الاعلانات ، وتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برياسة صحفي كبير ، عندما يطالب بكل ذلك فهو يطالب باستقلال الصحافة المصرية . ويطالب بجلاء السلطة التي احتلت الصحافة منذ قيام الثورة ، بل هو يطالب بحرية الشعب المصري كله وفك قيوده وتحطيم اغلاله . ومعنى هذه المطالب القضاء على الفساد واستغلال النفوذ واعلان ان الشعب اصبح مصدر السلطات ، وهو اطلاق لسراح الشعب المسجون في زنزانة من القوانين سيئة السمعة ، وهو اسرع طريق لالغاء المدعي الاشتراكي والمحاكم الاستثنائية وهو الغاء فعلي للاحكام العرفية التي تقبض على رقبة الشعب منذ سنوات طويلة .

ولايمكن للحكومة ان تقبل كل هذه المطالب او ترضى بنصفها او ربعها فهي تعارض في وضع دستور جديد خشية ان تتسرب هذه المبادىء التي تعتبرها الحكومة مبادىء هدامة . فهذه المبادىء ستهدم الفساد وستقضي على عصابات السلب والنهب واستغلال النفوذ وتمنع تزوير الانتخابات وتطلق طاقات الشعب في النقد والمعارضة ومحاربة الغلاء .

ان حكومتنا الرشيدة ، سعيدة بالقيود التي وضعتها وبالاغلال التي فرضتها فقد اصبحت لاول مرة في تاريخ مصر الملكية الوحيدة للصحف الكبرى في مصر تعين رؤساء التحرير وتعين اعضاء مجلس الادارة وتعين رئيس مجلس الادارة وترفتهم في اي وقت تشاء وتريد . وهي التي تعين رئيس المجلس الاعلى للصحافة واعضاء هذا المجلس . وهي التي تحتكر الاذاعة وتحتكر التليفزيون فلاتنشر صورة معارض ولاتسمع كلمة نقد وقد جعلت المهمة الوحيدة لوسائل الاعلام هي ان تصفق وتهلل وترقص وتغني لولاة الامور . فكيف تتنازل الحكومة عن كل هذا ، العز ، الذي تتمتع به وكيف تتخلى عن هذا السلطان الذي جعلها الآمرة الناهية والحاكمة الوحيدة وشعارها « ملك الملوك اذا وهب لانسان عن السبب ، الله يعطي من يشاء .. فقف عند حد الادب .

مصطفى أمين

٠٠١٦٥٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الرأى للجميع

انتخابات مجلس الشعب

مجلس الشعب المصرى مهمته الدستورية خطيرة فهو - الى جانب انه رمز الديمقراطية - مهمته الدستورية هى ان يتولى (سلطة التشريع) كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.

ومن هنا كانت اهميته فى النظام الهيكلى السياسى للدولة، وبالتالى الاهمية البالغة التى يتطلبها الشعب بالنسبة لعملية اعضاء مجلس الشعب.

ويشترط القانون فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب ان يكون مصرى الجنسية من ابوين مصريين، وان يكون اسمه مقيدا فى احد جداول الانتخاب وان يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة، وان يكون ممن يجيدون القراءة والكتابة.

ويكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام.

ولقد مارست مصر تقريبا، جميع وسائل الانتخاب المباشر السرى العام، فقد بدانا بطريقة الانتخاب (الفردى)لكل عضو عن طريقة الانتخاب الفردى، الى طريقة ثانية، هى طريقة القوائم الحزبية، وهى على نوعين.

قوائم حزبية (مطلقة) أى قوائم حزبية (نسبية) وهى فى الحالتين قوائم تتقدم بها الاحزاب السياسية ويتحصل بمقتضاها كل حزب على عدد من المقاعد تتناسب مع عدد الاصوات التى حصل عليها فى الانتخاب.

ثم طبقنا فى مصر طريقة ثالثة وهى من طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب.

ثم طبقنا فى مصر طريقة ثالثة وهى عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب الفردى بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الاعضاء المائتين الدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية.

وجميع هذه الوسائل الانتخابية قوبلت بمعارضة لسبب بسيط هو انها تصدر دائما عن نتائج طبيعية، هى سقوط اغلب مرشحى هذه الاحزاب ولقد ارسى الرئيس محمد حسنى مبارك دعائم الديمقراطية وعادت مصر ثانية الى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى وذلك اعمالا لنص المادة ٨٠ من الدستور والتى انت فحواها (أن المواطنين جميعا متساوون فى الحقوق والواجبات) وايضا كانت النتائج فوز مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى، وما نرى رجال الاحزاب المعارضة، ارسى نجاح مرشحى الحزب الوطنى لا يرجع الى نظام الانتخاب الفردى ولا نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية او المطلقة، ولا لنظام الجمع بين النظامين، ولكن سر نجاح مرشحى الحزب الوطنى، يكمن وراء تمسك القواعد الشعبية بهم والآن وقد اصبحت انتخابات مجلس الشعب الجديد على الابواب، تهيب بكل مواطن مصرى، وبكل مواطنة مصرية، ان يتوجهوا الى صناديق الانتخاب لتأتى نتائجها بممثلين للشعب يعملون لصالح جماهير هذا الشعب العظيم.

ممدوح بشرى ويصا

٠٠١٦٥٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٨

دعوة المواطنين الى عدم انتخاب مرشحى الحزب الوطنى

رؤساء التحرير ومجالس الادارات بالانتخاب

تقدم عدد من الصحفيين بطلبات من خلال منابر جلسات المؤتمر ولم ترد في التوصيات منها ماطالب به الزميل صلاح بديوى باضافة فقرة فى الدستور تحرم العمل بحرية الصحافة أو تغيير قوانينها .. كما طالب بان يدعوا الصحفيون المواطنين بعدم انتخاب اعضاء الحزب الوطنى المرشحين لمجلس الشعب للدورة الجديدة وعدم التصويت لصالحهم وطالب بتاييد الاعضاء الذين وقفوا بشرف ونزاهة ضد القانون .

الزميل حمدى الليثى ايضاً كانت له مطالب قام بعرضها ولم ترد فى التوصيات وهى ان يكون منصب رئيس التحرير ورئيس مجلس الادارة بالانتخاب نفس المطلب ايده الزميل احمد طه النقر بل وطالب بعدم مصادرة العجل الاجنبية بحجة الاباحية فى الوقت الذى قد تكون بها معلومات خطيرة يجب معرفتها .

الزميل مجدى حلمى طالب بالغاء المجلس الاعلى للصحافة وقد ورد فى التوصيات ان يتم تشكيله من الصحفيين ويرأسه صحفى وكان مجدى حلمى قد انتقد ان يكون رئيس المجلس . استاذ كيمياء .

الزميل حسين عبد الرازق طالب بأن تتحول الصحف القومية خلال سنة الى شركات مساهمة يشارك العاملون فيها بنسبة ٤٩٪ والزميل قطب العربى طالب بان تمنح بعض الأماكن الحساسة مثل رئاسة الجمهورية . ومجلس الوزراء الموافقة على اعتماد مندوبين للصحف المعارضة بها حيث انها ترفض ذلك

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجزار مجلس الشعب القادم مكلف ببيع مصر!

كتب عبد الله احمد وناصر محمد

كشف فكري الجزار النائب المستقل ابعاد المؤامرة الحكومية للدخل في انتخابات مجلس الشعب القادمة.. وأعلن امام مؤتمر الصحفيين الثالث أن مجلس الشعب القادم "سيكون اخطر مجلس في تاريخ الحياة النيابية بمصر لانه سيكلف باتخاذ قرارات وتمرير قوانين في غاية الخطورة ستتيح بيع الأراضي المصرية للاجانب .. أضاف الجزار ولهذا السبب تحاول الحكومة تشكيله بالصورة التي تساعد علي تمرير هذه القرارات "، واستبعاد اي عناصر تقاوم بيع مصر فقانون بيع الأراضي جاهز للعرض في أولي جلسات المجلس الجديد ووصف اعضاء مجلس الشعب الذين استدرجوا للموافقة علي القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بانهم كالرقيق .. وقال أن القصد منه حماية مافيا الفساد وعدم كشفهم. طالب النائب الصحفيين بمقاومة هذه المخططات وكشفها امام الراي العام كما طالب بتوفير الحماية للصحفي داخل المؤسسات وخارجها ومساءلة المسئولين عن إهدار اموال الشعب داخل المؤسسات الصحفية الخاسرة..

٠٠١٦٥٦

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٥

مصر: الجماعة الاسلامية تحذر الاخوان من «مهادنة» الحكومة

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ بدأت الجماعات الدينية التي تتبنى العنف في مصر محاولات لثني جماعة «الاخوان المسلمين» عن السير في طريق مهادنة الحكومة واتباع الطرق السلمية والديموقراطية للحصول على حق انشاء حزب سياسي.

وكانت خلافات كبيرة وقعت خلال السنوات الماضية بين الجماعة الاسلامية التي يقودها الدكتور عمر عبدالرحمن وجماعة «الجهاد الاسلامي» التي يقودها الدكتور ايمن الظواهري وبين «الاخوان» بسبب انتقاد جماعة «الاخوان» لعمليات العنف التي يرتكبها اعضاء في التنظيمين، واصرار الاخوان على المشاركة في الانتخابات التي تعتبرها «الجماعة الاسلامية» وجماعة «الجهاد» بمثابة شرك وكفر.

وطالبت نشرة، يصدرها «المكتب الاعلامي للرابطة الاسلامية للعاملين بالكتاب والسنة» في لندن وتحمل اسم «الاعتصام» جماعة «الاخوان» بـ «ان يقدحوا صدورهم ويسدعوا الى النصيحة وان يراجعوا منهجهم حتى لا يظلوا يدورون في حلقة مفرغة». واكدت النشرة ان «ما يتعرض له الاخوان حالياً من ضغوط وضربات يثبت ان الابناء بان منهج الجماعة الاسلامية وسلوك اعضائها يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة غير صحيح».

وحوت النشرة بياناً تحت عنوان «حتى الاخوان ايضاً ارهابيون» جاء فيه «لم يدهشنا – كما اذهل الكثيرين – تقديم نصف مئة او اكثر من الاخوان المسلمين لمحاكمة عسكرية (...) ولكن الذي اذهلنا هو تهاضل الاخوان مع النظام المصري على رغم القديم الذي وقع عليهم اخيراً وكأنه نظام عادل، انزل برعيته بعض الظلم». واضاف البيان «لو يشرح الاخوان صدورهم لنصح صادق او لصديق ناصح. وما لم يراجع الاخوان منهجهم سيظلون ابداً يدورون في حلقة مفرغة من سحة تسحق الضعاف وتحمل الطاقات الى عمل تنظيمي دعوي محدود مهما كانت نتائجه فهو دون الهدف المنشود. وحتى هذه النتائج حينما تربو وتتسع تبادر الحكومة بضربة فتبدد الثمر وتذل ايادي الحراس عن المزيد».

وتابع البيان: «قد يورد الاخوان هنا شبهة طالما لاكتها السنتهم مؤداها ان المنهج الحركي للجماعة الاسلامية هو الذي يتسبب في استفزاز الانظمة الحاكمة على الحركة الاسلامية. والسؤال الوارد على شبهتهم ان كانت الجماعة الاسلامية حينما دانت بالاخوان اعظم محنتين».

٠٠١٦٥٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٥

المحاكمة العسكرية تقطع الطريق على شرعية الجماعة

حرق "شورة معاوية" بين الحكومة المصرية والإخوان

□ القاهرة - العالم اليوم:

هل قطعت الحكومة بمصر شعرة معاوية مع الإخوان المسلمين؟

يبدو أن هذه الشعرة قد انقطعت أو كادت.. بعد إحالة عدد من قيادات الجماعة إلى محكمة عسكرية.

ورغم ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين في مصر تميل حاليا إلى تهدئة الأوضاع مع الحكومة، حتى إن مصدرا قياديا في الجماعة قال لـ «العالم اليوم»: «إننا نريد فتح قناة اتصال مع الحكومة ونرجو بتدخل شخصيات عامة لنعرف ماذا تريد منا السلطة حتى نتفاهم».

مأمون الهضيبي

محمد حسن الأبيلي

وفي حين عكس قرار الاحالة حالة عدم فهم لدى الجماعة من الاوضاع الحالية، خاصة أن المتهمين الذين سيحاكمون يخضعون لتحقيقات من نيابة أمن الدولة منذ أشهر.

ومن جانبه وصف المستشار مأمون الهضيبي الاجراءات الاخيرة ضد الجماعة بأنها غير قانونية ومفرطة في العداء وقال: «إن الحكومة عندما طالبت مجلس الشعب بإقرار إعلان حالة الطوارىء قالت إنها لن تستخدم القانون إلا في حالات الارهاب فقط، والاخوان المتهمون امام المحاكم العسكرية لم يرتكبوا أي جرم، ولم توجه لهم أي اتهامات ارهابية».

على العكس من ذلك سيواجه المتهمون من الاخوان اتهامات بإنشاء تنظيم غير مشروع ودعم الارهاب واستغلال قنوات علنية في توظيف ترعات وأعمال الاغاثة لدعم جماعات ارهابية. وهي الاتهامات التي ستجعل من تلك المحاكمة السابقة الأولى بالنسبة للجماعة في عهد الرئيس مبارك.

ويثير هذا تساؤلا مهما حول ما إذا كانت شعرة معاوية بين الحكومة والجماعة قد انقطعت أو هي في طريقها إلى ذلك. لاسيما وأنها المرة الأولى التي يدخل فيها اعضاء في الجماعة قفص المحاكمة منذ عام 1965. ويقول مأمون الهضيبي: «نحن جماعة شرعية وقرار حل الجماعة الذي صدر في عام 1954 لا ينطبق علينا لانه صدر بشأن احزاب ما قبل الثورة وقد عدل الدستور والغى قرار حل الاحزاب، والمفروض ان المناخ الحالي هو مناخ حريات سياسية وتعددية حزبية».

وعلى الرغم من أن الاجراءات الاخيرة تقسر من جانب جماعة الاخوان المسلمين بأنها ضربة لتعطيل جهود الجماعة في المعركة الانتخابية المقبلة إلا ان من الواضح حتى الان أن الجماعة سوف تقدم مرشحيها للمعركة المقبلة والمقرر أن تتم في نوفمبر القادم. رغم أن الهضيبي يقول: «إن قرار الترشيح فردي لانها لن تكون انتخابات قوائم وسيكون من حق كل مرشح أن يصدر قراره الخاص». لكن هناك من يرى أن قرار الاحالة للمحكمة العسكرية يعتبر نوعا من الرد على تصريحات مسئولي الجماعة عن انهم ينوون ترشيح اشخاص معتقلين. إذ لن يكون متاحا قبل نوفمبر اعلان ترشيح هؤلاء، في ظل سرعة دوران عجلة المحاكمات العسكرية حيث من المتوقع - لو مضت المحاكمات في طريقها - ان تصدر احكاما ضد هؤلاء وبالتالي تلوث صحيفتهم الجنائية ويفقدون أهم شروط الترشيح.

على جانب اخر بدأت الجماعة قياس رد فعل الاحزاب والقوى السياسية الاخرى على قرار الاحالة - ما إذا كانوا سيحصلون على دعم سياسي وإعلامي تضامني معهم أم لا وهو ما يعد مؤشرا إلى حد بعيد على حجم تحالفات المعركة الانتخابية المقبلة. وقال الهضيبي: «إن إعلان التضامن أمر راجع للاحزاب، فالاجراء يهددها مثلما يهددنا، وقد يطبق عليها لان المحاكمة تدور هذه المرة حول افكار ومبادىء وليس على جرائم وارهاب».

وسواء توصلت الجهود التي تبذلها الجماعة حاليا إلى احراز نتائج أو فشلت في ذلك فإن الاخوان يعيلون في الأيام القادمة لإعداد أوراق قضائية تصل بهم إلى سبيل الشرعية، خاصة في ظل اجراء الانتخابات بالاسلوب الفردي. ويقول مأمون الهضيبي: «إننا حزب حقيقي حسب القانون لان كل مرشح يحتاج إلى 300 مندوب أصلي واحتياطي ينوبون عنه في حوالي 150 لجنة انتخابية وهؤلاء المندوبون الا يمكن اعتبارهم حزبا بينما القانون ينص على أن من حق كل 50 شخصا أن ينشئوا حزبا خاصا بهم».

وفي حين يخشى هذا القانوني الهضيبي إلى جدل ونقاش للتأكد من صحته، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الجماعة ألمح في حديثه إلى أن الجماعة كانت تنتظر أي قرار للمحاكمة أمام القضاء العادي لنقل الصراع إلى موضوع شرعية الجماعة. وهو ما يوحي بالاسباب التي دفعت الحكومة بإحالة المتهمين لمحكمة عسكرية إذ من الواضح أنها تريد قطع الطريق على الجماعة في هذا الاتجاه.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السوفيت
التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

أهمية تعديل الدستور قبل إجراء الانتخابات (٢)

عرضنا في الجزء الاول من الدراسة للظروف التي صاحبت صدور دستور ١٩٧١. ثم تغير تلك الظروف، وطالبنا بتعديل الدستور استنادا إلى تلك المتغيرات، وعرضنا لبعض التعديلات.

في هذا الجزء نتناول بالتحليل بعض مبادىء الدستور التي تعد اساسا لنظام الحكم.

المادة ٤٥ قبل تعديلها في عام ١٩٨٠.

«الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته»

«القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة، من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية». وهو اداة هذا التحالف في تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية، وفي مباشرة العمل الوطني في مختلف مجالات وبدفع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة».

«ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة، «عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسئولية العمل الوطني».

«ويبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة، وضمانات ممارسة ديمقراطية تشمله والاسلوب الديمقراطي على ان يمثل العمال والفلاحين في هذه التنظيمات بنسبة ٥٠٪ على الاقل».

وهذه المادة كانت مرتبطة ومكملة للمادة ١٦ من الدستور والتي تنص الفقرة الاولى منها على الآتي:

«جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة».

– ومن ذلك يتبين ان المادة ٤٥ تتضمن اساس وقواعد النظام السياسي عند وضع الدستور عام ١٩٧١ في ظل الاشتراكية وهو ما يتعين معه دراستها وتحليلها بدقة للتعرف على المبادىء التي يقوم عليها نظام الحكم.

– اول ما يلاحظ هو ان الدستور قد نص في المادة ٣٠ على الآتي:

«السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور».

– ويفهم مما ورد في المادة ٤١ إلى مما ورد في المادة ٤٥ يتبين أن الاتحاد الاشتراكي اصبح هو الوحيد المسيطر على الحياة السياسية في البلاد وبذلك انقضى دور الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات نهائيا واصبحت المادة ٣٠ مجرد الفاظ بلا مضمون او فاعلية. ولم يبق للشعب إلا الحق في إبداء رأيه في الانتخابات والاستفتاء.

– ان عبارة تحالف قوى الشعب العاملة هي عبارة غير دقيقة وغير قانونية او دستورية وذلك نظرا للآتي:

– ان القوى لفظ مذوي وهي بهذا الوصف لا يمكنها قانونا ان تقيم تحالفا والذي يتعين ان يكون بين أطراف محددة لها ارادة والها من يمثلها حتى يتم وينعقد هذا التحالف وتقبل به.

– انه من الثابت انه لم يتم اي تحالف بين قوى الشعب العاملة والتي عرفتها وحددتها المادة ٤٥ في العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية.

– لفظ «الجنود» وهم احد اطراف التحالف هو لفظ غامض ومبهم لا يوضح او يحدد المقصود به وهل هم الجنود فقط بمعناه الحرفي دون الضباط والقيادات ام يقصد به الجيش بقياداته وجنوده.

– من ذلك يتبين أن عبارة «تحالف قوى الشعب العاملة» اصبحت بلا معنى او مضمون وبعد تعديل المادة ٤٥ والذي ترتب عليه الغاء النص الذي يتضمن تحديد اطراف هذا التحالف، ويكون بقاء وجودها غير دستوري «وهو ما يتعين معه الغائها لتعود السيادة لصاحبها الاصيل وهو الشعب مصدر السلطات.

● انه على الرغم من النص على ان تنظيمات هذا الاتحاد تتم على اساس مبدأ «الديمقراطية» فان الذي حدث هو ان هذا المبدأ لم يطبق اذ انه تم تعيين قياداته واعضاء اللجان الرئيسية بقرارات عليا.

● ان سلطة واختصاصات شملت كل الجهات في الدولة سواء بين الجماهير او في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام بمؤسساته وشركاته وفي النقابات العمالية وغيرها واتحادات الطلبة.

وبذلك اصبح للسيطر الوحيد على المجال السياسي او الاداري او الاقتصادي.

● شرط تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الاقل في جميع تنظيماته شرط غريب وشاذ وضع دون بيان الاساس الذي يقوم عليه ويبرره وخاصة وان هذه النسبة تمتد إلى أعلى مستوى وهو مجلس الشعب، وهذا المجلس باختصاصاته ومسئولياته وسلطته في مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبة اعضائها ويتعين ان يكون اعضاؤه على مستوى عال من العلم والخبرة والكفاءة وليس ممن يمكنهم القراءة والكتابة وفك الخط.

– والاولى بمن يطالب بالاحتفاظ للعمال على وجه الخصوص بهذه

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السوسيالست
التاريخ : مايو ١٩٩٦

بقلم : للمستشار
عبد الحميد عزت

النسبة على اعتبار انها حق لهم ان يطلب تقرير حق الاضراب لهم والذى يجدانعدون دون جدوى للحصول عليه مع انه حق معترف به رسميا وقانونيا للعمال فى جميع دول العالم التى تطبق الديمقراطية.

– ومن الملاحظات الهامة والغريبة بالنسبة للمادة ٥٥ الوضع الشاذ المدخل والذى يتلخص فى ان الرئيس السادات اصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وقد تضمن فى المادتين ٩ و ٣١ منه ما نصه:

م ٩: «فيما عدا ما يصدر بتحديده وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى السادات وتنظيماتها ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكورة».

م ٣١: «يحدد بقرار من امين اللجنة المركزية طبقا للقواعد التى تحددها اللجنة المركزية ما يؤول إلى الاحزاب المشكلة طبقا لهذا القانون، ومن اموال هذا الاتحاد فى خلال ٦٠ يوما من تاريخ العمل به».

وعلى الرغم من ذلك اى حل والغاء وتصفية الاتحاد الاشتراكى وتوزيع امواله على الاحزاب الثلاثة التى انشئت عام ١٩٧٧ فإن المادة ٥٥ والتى تنص على ان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل وتتحالف قوى الشعب الكادحة. ظلت قائمة واستمرت باقية فى الدستور كما هى إلى ان تعديلها او فى الحقيقة الغاءها فى ٢٢/٥/١٩٨٠ بناء على استفتاء الشعب أى بعد حوالى ٣ سنوات من الغاء الاشتراكى نفسه، وهو وضع غريب وشاذ والمرجو الا يتكرر ذلك بالنسبة للمواد التى سوف يتم عرضها فيما بعد.

– مما سبق يتبين ان الظروف فى مصر عند وضع الدستور فى عام ١٩٧١ وهى ان نظام الحكم كان يقوم على اساس النظام الاشتراكى سياسيا واقتصاديا وقد ادمجكس ذلك على المبادىء والاحكام التى تضمنها الدستور ومنها المادتان ٤٠ و٤٥ السابق عرضهما بالاضافة إلى عدة مواد اخرى تتضمن كيفية تطبيق وتنفيذ الاشتراكية واهمها المواد ٢٤ و٢٦ و٢٧ و٣٠ و٩٩ وهى تتعلق بتطبيق الاقتصاد الاشتراكى بالاضافة إلى المادتين ٨٧ و٨٩ وتتعلق بتطبيق النظام الاشتراكى سياسيا.

م ٤: «الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى المكسب الشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة».

م ٢٤: «يسهل الشعب على كل وسائل الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة».

م ٣٠: «الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام».

م ٣٣: «للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن واساسا للنظام الاشتراكى ومصدر الرفاهية للشعب».

م ٥٩: «حماية المكاسب الاشتراكية واجب وطنى».

– وهذه المواد تعبر عن نفسها ولا تحتاج إلى شرح، ومن الثابت انها تتعارض تماما مع السياسة العامة للدولة فى التحول إلى الاقتصاد الرأسمالى وخضوع الاسعار لآليات السوق وتشجيع القطاع الخاص وهو ما يذير الصعوبات والمشاكل فى تطبيق وتنفيذ هذا التحول ويعرض ما تتخذه الدولة من اجراءات او ما تصدره من تشريعات بأنه مخالف للدستور.

م ٨٧: «يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم اليها الدولة وعدد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا تمثلهم على الاقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام».

«ويبين القانون تعريف العامل والفلاح، ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين فى المجلس عددا لا يزيد على عشرة».

– وفيما يتعلق بنسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين فانها قد فقدت السند الذى قامت عليه وهو الغاء المادة ٥٥ بعد تصفية والغاء الاتحاد الاشتراكى وهو ما سبق شرحه تفصيلا.

– وبالنسبة للفقرة الاخيرة من المادة من جواز تعيين اعضاء بالمجلس فانه يلاحظ:

– ان مبدأ التعيين فى حد ذاته غير دستورى حسب اسم المجلس كما ان الذى يعين قد يعدل فى ولاءه لمن عينه.

– انه اذا كان المقصود من التعيين هو زيادة عدد ممثلى طائفة لم تواتها الاقباط وهم يشكلون اكثر من خمس الشعب وكذلك تمثيل المرأة والمعروف ان عدد النساء يزيد على نصف عدد افراد الشعب، فانه من الثابت ان المادة لم توضح او تحدد ذلك وهو ما يجوز معه ان يكون المعينون من غير هاتين الفئتين وهو ما حدث فعلا اذ سبق ان تم تعيين عضو ثم انتخب رئيسا للمجلس.

هذا علاوة على المعينين من كل فئة لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة، وهو ما ان يكون له تاثير يذكر فى عدد ممثلى الفئة ومن الثابت ان مبدأ التعيين لا يطبق فى اى من الدول الديمقراطية سواء بالنسبة لمجلس نواب الشعب او مجلس الشيوخ وهو ما يجب معه ان يتم انتخاب جميع اعضاء مجلس الشعب والشورى بواسطة الشعب.

م ٨٩: «يجوز للعاملين فى الحكومة او فى القطاع العام ان يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته او عمله وفقا لاحكام القانون».

– وهذا المبدأ غريب وغير معمل او واقعى اذ كيف يتسنى للموظف

عضو المجلس ان يحاسب الحكومة وهو يخضع فى حياته الوظيفية لاحد وزرائها هذا علاوة على انه اذا كان ذلك جائزا فى ظل وجود المادة ٥٥ عندما كان الاتحاد الاشتراكى مسيطرا على جميع اجهزة الدولة الا انه بعد تعديل هذه المادة والتى الغت الاتحاد الاشتراكى والسابق تصفيته نهائيا فى عام ١٩٧٧ وهو ما سبق شرحه تفصيلا فان هذا المبدأ يجب الغاؤه نهائيا.

- هذا مع العلم ان الغريب ان دستور عام ١٩٦٤ والذى وضع بعد الميثاق قد نص فى المادة ٩٦ على الآتى:

م ٩٦: فى دستور عام ١٩٦٤:

«لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة فى الحكومة ووحدات الادارة المحلية ويحدد القانون حالات عدم الجمع الاخرى».

- وهذا فى الوقت الذى كان قانون مجلس الامة الصادر مع الدستور ينص فى المادة ٥٥ فقرة ٥ على انه ويشترط فيمن يرشح لمجلس الأمة ان يكون عضوا عاملا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومضت على عضويته هذه مدة سنة على الاقل».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

استبعاد طلبات ترشيح ١٣٥٠ عضوا بالحزب الوطنى

اشتعال المنافسة بين المستقلين والوطنى فى ٨٨ دائرة

اكدت مصادر حزبية ان اللجنة الخاصة بإعداد ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة استبعدت قرابة ١٣٥٠ مرشحاً من قوائم الترشيحات المقدمة من امانات المحافظات والافراد وهو مايعادل أكثر من ٣٠٠ ٪ من عدد المرشحين وذلك بناء على التقارير الأمنية الواردة إلى الحزب .

وذكرت هذه المصادر انه فى الوقت الذى يواجه فيه الحزب الوطنى مشكلة تعدد البدائل نتيجة وجود فائض كبير فى عدد الراغبين فى الترشيح ، تعانى احزاب المعارضة من مشكلة نقص المرشحين ، حيث تتراوح نسبة العجز بين ٤٠ ٪ و٦٠ ٪ الامر الذى سيتيح فرصة اكبر للمرشحين المستقلين لمنافسة مرشحى الحزب الوطنى فى حوالى ٨٨ دائرة .

واضافت المصادر الحزبية أن حزب الوفد سيكتفى بدخول الانتخابات فى ١٥٠ دائرة ، بينما سيركز حزب العمل على ١٢٠ دائرة ويحزب التجمع ٩٠ دائرة ، والحزب الناصرى ٧٠ دائرة ، والاحرار ٥٠ دائرة وحزب مصر ٣٠ دائرة ، ولن يتجاوز عدد الدوائر التى سيتقدم فيها احزاب الامة والخضر والاتحادى والعدالة والشعب الديمقراطى عشر دوائر .

وتتوقع مصادر مقربة من جماعة الإخوان المنحلة ، أن تتقلص نسبة مشاركتها فى الانتخابات المقبلة ، على ضوء التطورات الاخيرة وإحالة عدد من قادتها للقضاء العسكرى ، فى حين تتوقع مصادر اخرى أن تدفع الجماعة المنحلة بمرشحين فى أكثر من ١٠٠ دائرة .

كمال الشاذلى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

صباح الخير

الناس في مصر .. تتطلع الى قيام مجلس شعب جديد ، قادر على مراقبة الحكومة ، ومحاسبتها .. لا الى مجلس يكتفي بالتصفيق للحكومة ، والتهليل لها ، ومباركة خطاها واعمالها !

والناس .. تريد مجلسا قويا .. قادرا على اعداد التشريعات التي تحقق مصالح الشعب لا مجلس يكتفي بالتصديق على التشريعات التي تقدمها اليه الحكومة !

ولا يمكن ان يقوم في مصر ، مجلس نيابي قوي .. قادر على المراقبة ، والمحاسبة ، والتشريع .. ما لم يكن اعضاء المجلس من الشخصيات النظيفة ، المحترمة ، صاحبة السابقة .. والمأثورة عن مصالح الشعب ، ومن هنا تجيء مسئولية الاحزاب السياسية التي قررت خوض المعركة الانتخابية .. في اختيار افضل العناصر الوطنية الشريفة .

ويجب ان نقر ، ونعترف .. بان خريطة المجتمع المصري ، تغيرت خلال السنوات العشرين الماضية بشكل واضح وجذري .. نتيجة لظهور طبقة جديدة تملك الثروة والمال ، التي غالبا ما تكون قد صنعتها بطرق غير مشروعة ، من خلال السمسرة ، والعمولات الخفية ، والرشاوى ، والاغتصاب الاراضي ، والاتجار فيها .. بل والاتجار في الممنوعات والمخدرات ! وهذه الطبقة تسعى الى السلطة ، والسيطرة ، والنفوذ .. وتقنن اوضاعها ، وحماية مراكزها .. عن طريق الارتباط بالحكم والسلطة من خلال النفاذ الى مجلس الشعب ، للحصول على الحصانة التي تحميها من القانون والمساءلة !

ولعل فضيحة تجار المخدرات الذين نفذوا في الانتخابات الماضية الى مجلس الشعب .. تكون بمثابة تحذير لجميع الاحزاب السياسية ، وعلى راسها الحزب الوطني .. حتى لا تتكرر هذه التجربة المريرة .. التي جعلت الناس تفقد الثقة في مجلس الشعب .. وتنسحب من اعضائه .!

وقد اعلن الرئيس حسني مبارك انه قرر مراجعة قوائم مرشحي الحزب الوطني هذه المرة بنفسه ، ليتأكد من ترشيح افضل العناصر .. وكان الرئيس مبارك قد اوكل هذه المهمة في الانتخابات الماضية للامانة العامة للحزب الوطني ولم يشارك فيها .. وترتب على ذلك تسرب العناصر التي تسببت في الاساءة الى سمعة المجلس وسمعة الحزب !

ولا تقل مسئولية الاحزاب السياسية الاخرى ، ولا تختلف عن مسئولية الحزب الوطني .. في ضرورة التدقيق عند اختيار المرشحين .. وعليها الا تسعد وتفرح بالوجوه التي تسقط من قوائم الحزب الوطني .. فتسارع الى ضمها اليها ، وترشيحها .. لان من يفرطون في احزابهم .. لا مبادىء لهم !!

ان المهمة صعبة ، وشاقة .. ولكن الناس تامل ، وتحلم بقيام مجلس شعب قوي ومحترم ، يضم وجوها جديدة .. وعقليات شابة مستنيرة .. واعضاء لا تحيد بسمعتهم الفضائح او حتى الشبهات .. تحلم بمجلس يحارب الفساد ، ويعيد الثقة الى النفوس .. بعد ان كادت النفوس تغرق في بحور اليأس والاحباط !

سعيد سنبل

٠٠٢٦٦٤

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

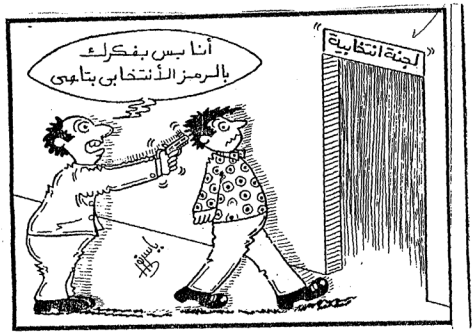

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

إصابة مصطفى السعيد في أول حادث انتخابي

الزقازيق- نبيلة حسن:

بدأت الدعاية الانتخابية ساخنة جدا قبل موعدها.. شهدت الشرقية أمس أول حادث انتخابي.. اصيب د.مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في مؤتمر انتخابي بقرية شبرا صورة بديرب نجم.. وقع اشتباك بالطوب والحجارة بين انصاره ومعارضيه اثناء قيام مؤيديه بحمله على الاعناق فاصابه حجر في رأسه.

اتهم د.مصطفى السعيد احد معارضيه وهو محمد ابوزيد.. وانتقل للقرية اللواء حمدى الديب وتم السيطرة على الموقف.

د.مصطفى السعيد

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٥

والى والوزراء فى بنى سويف :

لاترشيح لأمناء الحزب وأعضاء الشورى المعينين فى الانتخابات

بنى سويف- مصطفى عبده:

اكد د.يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وامين عام الحزب الوطنى انه لاترشيح لامناء الحزب بالمحافظات ولا لاعضاء مجلس الشورى المعينين فى انتخابات مجلس الشعب القادمة الا بقرار من الرئيس مبارك.

د.يوسف والى

وقال ان الطهارة وحسن الاداء والشعبية هى القاعدة التى تحكم اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات واضاف ان ترشيحات الامانة العامة للحزب ستعرض على الرئيس مبارك لمناقشتها واختيار الاصلح منها.

جاء ذلك فى المؤتمر الشبابى الذى عقد باستاد بنى سويف الرياضى أمس وحضره وزيرا الاوقاف والادارة المحلية ورئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة.

واكد د.والى أنه سيتم توزيع ١٠٠ طن من الاسمدة الازوتية لكل فدان ببنى سويف وان مصر حققت اكتفاء ذاتيا من المحاصيل الزراعية بنسبة ٨٠٪.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

زحلة كل يوم

● الزميل العزيز رفعت رشاد
الصحفي بالأخبار ومسئول الإعلام
بإدارة القاهرة بالحزب الوطني..
طبعا العزائم القراء يلاحظون أنني
أذكر اسم هذا الحزب بدون ألقابه
الشهيرة.. أنما أقول فيه.. لأجل الورد
يتنسى الشوك.. والورد عندنا هو
الزميل رفعت رشاد.. والشوك
معروف.. لانه الذي تتزلف بسببه
جماهير مصر كلها!! أعود فأقول أن
الزميل رفعت رشاد بدأ أمس دورة
تدريبية يوم الثلاثاء القادم بعنوان فن
إدارة الحملات الانتخابية وقد
استولت على الدهشة عندما أخبرني
رفعت بهذا الموضوع.. لأن مثل هذه
الدورات التدريبية هي أبعد مايكون عن
حزب الدولة.. معلش يعني..
سامحني يا دوبلجين.. فلابد أخذ على
كبده.. من الشرس أن يتحدث في
الدورة.. الدكتور فؤاد كمال القاضي..
المتخصص في فن الدعاية
الانتخابية.. والحاصل على
الدكتوراه في هذا الموضوع.. كما
سبق أن قاله في ختام الدورة الدكتور
علي الدين هلال.. عميد كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية وأحد
كوادر السياسية والعلمية المحترمة
في مصر.. كنت أتمنى أن يحدو
الزميل رفعت رشاد أحد محافظي
الوجه القبلي للشهود له بالكفاءة
العلمية والنزاهة.. لكنه مع ذلك فهو
مسدد والكلام طالع من بقه زي
البيش.. حدث لأن سأل صحفي كبير
هذا السؤال عن أطباعه عن
انتخابات مجلس الشعب.. قرد
الرجل بثقة شديدة هي بنت عم ثقة
الديك الرومي بنفسه.. فتذكر بعد
ماخرجنا ؟! محصول من التوريد
الاجباري.. وقدر فلاح مايدفش
صوته للحزب الوطني.. كنت أتمنى
أن يدعو زميلنا رفعت رشاد أحد
مسئولي الحزب الوطني للشهود
بأنه فاتح كرشه ع البحري لأي
مرشح يرغب في الترشيح فيع
الحزب الوطني.. ومش مهم أنا كان
تاجر مخدرات.. مش مهم انصاب..
مش مهم جاهل.. المهم عمار ياكرشي..
كنت أتمنى يتابع هذا المسئول هذه
الدورة يمكن تخلب حدة الفساد..
تفتكروا ياعمه أحنا في حزب الوفد
بكره انشا نلاقي فيهات بنظافة.. حد
يكره أحمد جويلي.. أو الدكتور
محمود شريف.. أو الدكتور حسين
كامل بهاء الدين.. عزيزي رفعت
رشاد.. يامسئول الإعلام بالقاهرة..
أنا بي مسائلي على هذه الدورات
العلمية لا بعون الله فاتلاقي نفسك
واخد استمارة ستة.. يارفعت حاول
تعدل البرآن شويه.. اعمل دعوة
بعنوان دعوة تسعد الزرس في
ترشيح الوزير وتعمل دعوة اسمها
طرية ونص قرش.. عشان تعبر
الكرش.. ودعوة بعنوان «لاتم
الابتسام في كل لون».. اللي ضيه
أو سع من عين حلوان» ودعوة
بعنوان «حلمية الفلات وقات..
لاكتساح الانتخابات!! عزيزي
رفعت رشاد.. لو عملت هذه الدعوات
فاتلاقي فيهات بالهبل من الحزب
الوطني.. اتبجي تصاوب.. عندك في
دورة الحملات الانتخابية.. و/
الجوجة تدير الانتخابات السابق
اللواء أحمد فؤاد عطا مرشح بعباط
اللي اعتذر في آخر دقيقة و لو قعدا
مطب.. لطريف أن الميه متوشح في
انتخابات بعباط لما مش عارف لأي
يومنا حملته الانتخابية بعملة زي
دي؟!

فؤاد فواز

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

ترشيح كريم نصر الدين وعبد القادر الجيلانى لانتخابات مجلس الشعب فى قنا

كريم نصر الدين

قررت امانة الحزب بمحافظة قنا ترشيح كريم نصر الدين امين الحزب بالمحافظة عن دائرة الاقصر وترشيح محمد عبد القادر الجيلانى وكيل الحزب عن دائرة ارمنت.

يذكر ان كريم نصر الدين امينا للجنة النقابية للمعلمين بمركز الاقصر وعضو اللجنة الفرعية بالاقصر ومسئول الحملات بمنطقة العفو الدولية عن مجموعة مصر وعضو المجلس الدائم للحزب.

اما عبد القادر الجيلانى فهو عضو بالمجلس الدائم للحزب ورئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالضبعية مركز ارمنت.

كانت امانة الحزب بقنا قد عقدت اجتماعا لمناقشة خطة الامانة فى الرحلة القادمة والاستعداد لانتخابات مجلس الشعب وتشكيل اللجنة الدائمة من قيادات الحزب بالمحافظة لمنح تسريد بطاقات الانتخاب لصالح مرشحى الحزب الوطنى وسيتم التنسيق مع احزاب المعارضة الاخرى فى هذا المجال كما ناقش الاجتماع الخسائر الفادحة التى تعرض لها مزارعو القصب وطالب المسئولين بوضع حل لهذا المشكلة التى ستمنع المزارعين من زراعته مستقبلا، كما انها سوف ترفع من اسعار السكر وعصير القصب والعسل الاسود.

كما طالب الاجتماع بإعادة ضم مركز الاقصر الى البئر حتى تنتهى مشاكل قرى ومركز الاقصر التى تقاقمت عقب فصل المركزعن البئر. وقررت الامانة غلق باب تلقى طلبات الترشيح لانتخابات مجلس الشعب لاعضاء الحزب يوم ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ وتشكيل لجنة للدعاية الانتخابية لمرشحى الحزب.

من ناحية أخرى تعقد لجنة التثقيف بالحزب اجتماعا دوريا كل احد من كل اسبوع لإعداد الكوادر الحزبية المهمة بالعمل السياسى والعمل العام وشرح برنامج الحزب للاعضاء. يراس اللجنة محمد ابو المجد مصطفى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

محمد رمضان مراد امين الحزب بالاسكندرية:

حادث في انتخابات الشورى يجعلنا لا نشق في نزاهة انتخابات الشعب

أعرب محمد رمضان مراد امين الحزب بالاسكندرية عن اعتقاده بأن رقم الوعود التي يطلقها المنشقون عن نزاهة الانتخابات والمساندات الكفيلة بحصول كل مرشح على حقه وحريته في اختياره من بريد فيلن الدولن والشواهد تؤيد ان ماحدث في انتخابات مجلس الشورى الماضية سوف يتكرر في انتخابات مجلس الشعب القادمة.

واكد ان الحزب الوفدي يعتمد على وجود الرئيس مبارك كرئيس له وانه يستغل ذلك في ارهاب المرشحين والناخبين، ويحاول التأثير عليهم فمنذ التزوير بطرق عديدة ، وقد اجرت الصحفة هذا الحوار مع امين الحزب بالاسكندرية.

الجمهورية

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● هل تتوقع ان تتم الانتخابات القادمة فى جو ديمقراطى؟

●● لاينبغى ان نتوقع من الحزب الوطنى التغيير أو اجراء انتخابات ديمقراطية .. بل على العكس تماما .. فإنهم يعدون العدة لمرحلة جديدة من تزوير لارادة المواطن .. لذلك يعملون على عرقلة جهود احزاب المعارضة لايمانهم الشديد ان الحزب الوطنى يفتقد التأييد لدى الشعب المصرى بالاضافة الى ان مرشحى الحزب الوطنى يتخذون من عضوية المجلس فرصة ذهبية لتحقيق مكاسب خاصة وليس مصالح المواطن.

حوار : عصام هادى

● هناك تأكيدات من وزير الداخلية بضمان نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب دون تزوير .. فما رأيك؟

●● ملاحظ فى انتخابات مجلس الشورى والضغوط التى مورست على المعارضة والمستقلين واجبارهم على التنازل لصالح مرشحى الحزب الوطنى كانت فضيحة كبرى وشهادة لوفاة الديمقراطية وبالتالى فتأكيدات وزير الداخلية صحيحة كمحاولة لاحياء الديمقراطية ، كما ان دور الأمن هو حماية حرية المواطن وليس مساندة الحزب الوطنى ، لكن ماتخشاه هو عودة مرشحى الحزب الوطنى للاستعانة بالبلطجية ذوى السوابق لارهاب الناخبين فى الانتخابات ولافتعال المشاجرات داخل اللجان حتى يتسنى لهم القيام بعمليات التزوير وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح الحزب الوطنى.

● ان كان الأمر كذلك فماهى من وجهة نظرك افضل الطرق لحماية الصناديق الانتخابية؟

●● هناك العديد من الوسائل لحماية العملية الانتخابية وهى ضرورة انتقاء المندوبين بالاعداد التى تكفى لتغطية جميع الدوائر وأن يكون هؤلاء المندوبين فوق مستوى الشبهات. الى جانب ذلك وقبل كل شئ يجب ان يكون الرئيس مباركا رئيسا لكل الاحزاب المصرية وليس الحزب الوطنى فقط وهنا لابد ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى الذى يستغل اسمه لكسب التأييد وان تخول السلطة الاشرافية على الانتخابات كاملة الى القضاء المصرى العادل والغاء القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الطوارئ قبل الانتخابات.

● وكيف يمكن للمعارضة ان تشجع المواطن على المشاركة فى العملية الانتخابية ؟

●● لايمكن للمعارضة ان تشجع المواطن على الادلاء بصوته الا عن طريق تقوية الاحزاب لبرامجها السياسية بصورة مميزة لكى تجذب اهتمام المواطن وتدفعه الى المشاركة فى الانتخابات وشعوره باحترام رايه وأنه ضرورى لأحداث التغيير واتجاه المعارضة الى المجالس الشعبية على مستوى القرية والمدينة والمحافظة لان هذه المجالس تعتبر القاعدة للممارسة السياسية والعمل الاجتماعى وتنشئة الكوادر السياسية لكافة الاحزاب.

● وماهى المعوقات التى تعترض المعارضة الآن؟

●● هناك العديد من المعوقات التى تقابل المعارضة مثل الامكانات المحدودة عكس الحزب الوطنى الذى يستغل ميزانية الدولة والسلطات التى فى ايدى الوزراء كوسيلة للضغط على المعداء ومشايخ القرى لاكراه الاهالى على تأييد الحزب الوطنى ، كما ان الحزب الوطنى بدأ فى الاعداد من الآن للدعاية المفتوحة ، ولعل التصريح بضرورة تسديد المرشح مبلغ ١٠٠٠ جنيه لإزالة ملصقات الدعاية بعد العملية الانتخابية دليل على ذلك .. بالاضافة الى ضرورة ان تطلق الدولة ايدى مرشحى المعارضة فى عقد المؤتمرات الشعبية واقامة السرادقات ووضع اللافتات والملصقات اسوة بالحزب الوطنى.

● وماهى القضايا التى يثيرها مرشحو الحزب بالاسكندرية؟

●● اختارت الامانة بالاسكندرية عددا من المرشحين الذين لهم الشعبية فى دوائرهم بالاسكندرية حتى تضمن للأمانة نجاحهم بالاضافة فى حل العديد من المشكلات الموجودة بالمحافظة مثل مشكلة القمامة المتراكمة فى جميع الطرق بالاسكندرية وزيادة خطوط المواصلات للتخفيف عن كاهل الاهالى وحل مشكلة البطالة والاستفادة من طاقات الشباب الذى تسبب سوء التخطيط فى اصابتهم بالاحباط واليأس ، والتصدى للارتفاع فى الاسعار واحداث توازن بين الأجور والاسعار والتقدم بالاستجوابات فى المجلس لرفع مستوى الخدمات العامة والغاء القوانين سيئة السمعة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٨٧

لنجرب انتخابات حرة

إسلامي يملك على روحي وحياتي «مصر» هي هواي وسكنى وملاذي، ولا ملاك لي أتجرد من روحي أو أتنكر لهواي.. وفي صباي كتبت في عشق مصر أبياتا لاذكر منها:

فكل بشتهيك له عروسا
ولكنا هيام في هواك
لسودي ما حييا وإن هلكنا
فلي أبياتنا على لماك.

هذه المقدمة دفعت بها حتى أشهد القارئ أنني لا أكتب ما أكتب إلا إبتغاء وجه الله وحرصا بالغا على بلدي وقدرة عيني مصر الحبيبة وكذلك لأشهد القارئ أنني لا أضع أمامي وأنا أكتب أي اعتبارات لحزب أو لجماعة لتنمي إليها فالإسلام لا ينطق عليه ومصر لا تطاول مكانتها بناء عليه سأتحرر من كل قيد وأنا أخاطب الحكومة المتبسم صدرها لنا..

* والسؤال المباشر الذي سأتوجه به للحكومة: هل من صالح بلدنا ومن مصلحتنا أن تكثر من الخصوم في حين نعلم أن الأعداء يتربصون بنا ويكيدون لنا ويكفي أنهم رموا بإسرائيل لتفوم بالنيابة عنهم في تطويعنا وإذلالنا وقهرنا ومنحوها «رخصة سلاح ذري» وتوفروها في إسلامي يملك على روحي وحياتي «مصر» هي هواي وسكنى وملاذي، ولا ملاك لي أتجرد من روحي أو أتنكر لهواي.. وفي صباي كتبت في عشق مصر أبياتا لاذكر منها:

فكل بشتهيك له عروسا
ولكنا هيام في هواك
لسودي ما حييا وإن هلكنا
فلي أبياتنا على لماك.

هذه المقدمة دفعت بها حتى أشهد القارئ أنني لا أكتب ما أكتب إلا إبتغاء وجه الله وحرصا بالغا على بلدي وقدرة عيني مصر الحبيبة وكذلك لأشهد القارئ أنني لا أضع أمامي وأنا أكتب أي اعتبارات لحزب أو لجماعة لتنمي إليها فالإسلام لا ينطق عليه ومصر لا تطاول مكانتها بناء عليه سأتحرر من كل قيد وأنا أخاطب الحكومة المتبسم صدرها لنا..

* والسؤال المباشر الذي سأتوجه به للحكومة: هل من صالح بلدنا ومن مصلحتنا أن تكثر من الخصوم في حين نعلم أن الأعداء يتربصون بنا ويكيدون لنا ويكفي أنهم رموا بإسرائيل لتقوم بالنيابة عنهم في تطويعنا وإذلالنا وقهرنا ومنحوها «رخصة سلاح ذري» وتوفروها في

إن تضربنا بالقنابل أو بالقنابل فهل من صالح حكومتنا أن تسعى لتفريق شعب لم يتخلف كبير ولا صغير عن استنكار العدوان الذي وقع على رئيسها لأنه رمز هذه الأمة.. لقد كنت أنتظر أن تستنكر الحكومة من المؤيدين وتستهلك المعارضين لتواجه الإرهاب الدولي الذي استهدف مصر في شخص رئيسها ولكن تبين للجميع أن الحكومة لا ترى لها عدوا إلا في الأحزاب أو الجماعات التي تعارضها وأنها اذا انتصرت في معركتها معهم فإنها ستكسب معركة مساكلة لمعركتنا مع الإسرائيليين عام ١٩٧٢ وأنها أمنت جانب إسرائيل وأمريكا وأوربا وأجانب صدام وأمثاله!!!

وأن الخلود سيكتب لها اذا انتصرت على الوفد بضرب جمال بدوي والأخوان بتقديمهم لمحاكم عسكرية وعلى الناصريين بتشويه صورة جمال عبدالناصر وعلى حزب العمل في شخص عادل حسين وبمراجعة القول إن الرأي العام المستنير وليس الرأي العام المصفق يتهم الحكومة أنها تأخذ بخطة «الهجوم الرأي من الدفاع» وإنها تهاجم الأحزاب حتى تخرس صوتها ثم تستأثر بمجلس الشعب.. هذا ما يفسر به الرأي العام الموقف الحكومي من الأحزاب وأنا نفسيره

لفتح باب السجون للاخوان عن طريق المحاكم العسكرية فإنه تذكير لهم بمحاكم الشعب وإنه اولى بهم أن «يكشوا» في بيوتهم ويعتزلوا العمل السياسي ولا يكون لهم وجود في مجلس الشعب فرادى أو جماعات..

أنني لا أنافح عن الأحزاب ولا عن الجماعات ولكنني أناشد عن بادي أن يصيبها ما أصاب دولا عربية من فتن لا ترحم..

ثم أسارع الحكومة بأنه اولى بها أن تزور الانتخابات كما سبق أن فعلت تظاهرها من أن تثير الفتنة التي لا تبقى عليها ولا عليها ولا على مجلس الشعب فسيحتضر الشر أعدون من بعض!! وإن كانت لنا نصيحة للحكومة فإننا نناشدها أن تجرب حظها في انتخابات حرة لا يحوم منها مواطن أيا كان انتمائه ولتكن بدايتها أقبال باب الدخول والكف عن مطاردة الأحزاب والجماعات ووضع ضمانات كافية لحرية الانتخابات حتى يقبل عليها من يجد في نفسه كفاءة وقدرة على خدمة أمته والمساواة في كل شئ بين حزب الحكومة وأحزاب المعارضة..

انها أمانى تدعو الله أن يوفق الحكومة لتحقيقها..

حسن دوح

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٥

سمك لبن تمر هندي

يخطئ من يعتقد أن الانتخابات القادمة ستمر دون تدخل الفاسدين ومد ايديهم القذرة لتزوير إرادة الشعب ويخطئ ايضا من يعتقد ان اجهزة الأمن ستلتزم بالحياد وان تلعب دورها المعروف في مساندة مرشحي الحزب الوطني وتسخير كل الضمانات لإنجاحهم..

في السويس هناك مفهوم جديد يتبناه الحزب الوطني وأيت فاعليته في انتخابات مجلس الشورى حيث يجيئون ببعض الراسماليين من خارج المدينة ويفرضونهم على ابناء المدينة بعد أن يفتح لهم الأمانون وكنابوا الزلفة الأبواب ويفصلون عنهم حكايات تشيب لساطير الف ليلة وليلة ولم يوضح واحد منهم كيف تحصل على هذه الملايين ويفرضهم كان معروفا للجميع منذ سنوات قليلة وكان فقيرا معدما لا يملك حق رغيف الفول والطعمية.

في السويس أصبحت الانتخابات حكرا على لأغنياء ومن يملكون الدفع عند الطلب، وهؤلاء لا يعنيهم المواطنون في شئ ويبحثون عن الحصانة ولهذا لا يترددون في اتخاذ كل الوسائل من أجل الحصول عليها وضمانة حمايتهم وعدم سؤالهم عن مصدر ثرواتهم بجانب التوسع في علاقاتهم.. حقيقي تعتبر السويس هي المدينة الوحيدة التي يلعب صغار الضباط فيها دورا كبيرا في انجاح النواب الذين تريدهم الحكومة وتدليلي على ذلك القضية التي لفقت ضدي أثناء انتخابات مجلس الشورى (برقم ٢١٧٨ جنح السويس) ورفضها القضاء المصري وعدم قبولها كدعوى وطبعا هذه القضية كانت بتحريض من أحد المرشحين وما خفي كان أعظم على العموم اشياء كثيرة تجعلنا نطالب بتشكيل فريق قضائي يشرف على العملية الانتخابية في السويس مع لجنة من أعضاء أحزاب المعارضة وذلك لفتح الأيدي الطويلة من أن تعبث في البطاقات الانتخابية ونفاجأ بأن الأموات قد عادوا مرة أخرى.

خالد الصاوي - السويس

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٥

نريد وعدا وعهدا من الرئيس إلى الشعب

تطالعنا الصحف القومية هذه الأيام عن حرية ونزاهة انتخابات مجلس الشعب القادمة - وقد أعلن السيد - أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس المشئون السياسية في جريدة الأهرام الصادرة يوم ١٩٩٥/٨/٣٠ إن إنتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون نموذجا تفخر به المنطقة وأكد أن تصريحات الرئيس مبارك بشأنها تعد أكبر ضمان لنزاهتها وحريتها.. مشيرا إلى أن هذه التصريحات سوف تأتي في صورة تعليمات مباشرة من الرئيس لكافة الأجهزة المختصة بالعملية الانتخابية مؤكدا أن الانتخابات سوف تأتي بأفضل العناصر.. وهذا لي وقفة مع هذه التصريحات التي تكثر وتتكاثر من ساسة المسئولين قبل موعد الانتخابات إن ما نسمعه عن النزاهة والحرية والديمقراطية شيء وما نراه داخل لجان الانتخابات شيء آخر تماما فكل ما أرجوه وأنا أحد أبناء الريف المصري العظيم.. وعدا من ابن الشعب المصري الرئيس مبارك الى جميع طوائف الشعب يعاهدهم فيه على حرية ونزاهة الانتخابات القادمة على أن يكون هذا العهد منه شخصيا الى الشعب مباشرة دون وساطة من أحد من المسئولين فالرئيس من الشعب ويجب الشعب وكذلك الشعب يحب ويخلص ويؤيد كل خطوات الرئيس.. عند ذلك سيتوجه الجميع للادلاء بأصواتهم وسيكون وعد الرئيس للشعب دافعا قويا لعدم التخلف عن تأدية الواجب.

محمد السيد عبدالدايم
برك الخيام - إمبابة - جيزة

٠٠١٦٧٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦

المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٥

فكرة!

الانتخابات التى اعلن الرئيس صدام حسين عنها أن تكون انتخابات حقيقية . ستكون انتخابات صورية . تحميها الحراب وتحرسها الدبابات . وسوف يحصل صدام حسين على ٩٩ فى المائة من الاصوات . وسوف تدق الطبول تعلن ان الشعب العراقى ابدى رايه بكل حرية . بلا تزوير ولا ضغط ولا ترهيب وسوف يكون صدام حسين هو المرشح الوحيد بطبيعة الحال . ولن يسمع الناخب العراقى الا صوته . ولن يرى فى التليفزيون وفى الصحف الا صورته بلا منافس ولا شريك .

الانتخابات الحرة يجريها الشعب الحر . لا الشعب المقيد بالاغلال . هى صوت الامة وليست صوت الحاكم الفرد . هى معركة يعبر فيها الشعب عن ارادته وليس قرارا يصدره الحاكم وعلى الشعب المغلوب على امره الطاعة العمياء .

سيكون صدام المرشح الوحيد وسيكون الناخب الوحيد . هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير كل وزارة وهو مجلس الوزراء وقيادة حزب البعث . وهو الشعب وهو النواب وكيف يمكن اجراء انتخابات حرة فى بلد حكم الاقواء . ليس فيه حزب معارض وليس فيه صحافة حرة . تحكمه اسرة واحدة ويستبد به فرد واحد .

هل يجرؤ صدام حسين ان يسمح للدول الديمقراطية بارسال مندوبين يراقبون الانتخابات ويشاهدون الا تزوير فيها . ولا ترهيب . ويقولون انها انتخابات نزيهة لا ضغط فيها ولا ارهاب .

هل يجرؤ صدام حسين ان يفتح باب الترشيح للعراقيين ولا يضع فى السجن كل من يحاول ان يرشح نفسه ضده ويقطع رقبة كل صوت يرتفع مناديا بحق الشعب العراقى فى الحرية والعدالة وحقوق الانسان . ان صدام حسين لن يستطيع ان يمنع الشعب حريته لمدة ٢٤ ساعة فقط

ان صدام حسين سوف ينتخب صدام حسين .

مصطفى امين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٥

وسط نذر مواجهة جديدة بين النقابات والحكومة

النقابات تناشد مبارك إلغاء قرار إحالة الاخوان على القضاء العسكري

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ بدا في مصر امس ان المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» ستتسع لتشمل النقابات المهنية بعدما بعث ممثلو ٨ نقابات امس بمذكرة الى الرئيس حسني مبارك ناشدوه فيها: «استخدام سلطاته الدستورية وإلغاء» قرار جمهوري كان اصدره الاسبوع الماضي وقضى بإحالة الإخوان على المحاكم العسكرية.

وعلم مجلس نقابة الاطباء امس اجتماعاً مشتركاً مع اعضاء مجالس نقابات الاطباء الفرعية في المحافظات. واعلن الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء (من الحزب الوطني الحاكم) انه طلب عقد اجتماع بين مبارك ومجلس النقابة «لشرح وجهة نظر نقابة الاطباء في قرار احالة قضية الاخوان على القضاء العسكري التي اتهم فيها عدد ممن ينتمون الى نقابة الاطباء».

واعرب مجلس نقابة الصحافيين عن قلقه ازاء «الاجراء المخالف للدستور ومبادئ العدالة». واشار في بيان اصدره امس الى ان المحالين على المحكمة العسكرية بينهم اساتذة في الجامعات واعضاء سابقون في مجلس الشعب واعضاء منتخبون في مجالس النقابات المهنية والمجالس المحلية» اضاف ان «الصحافي محسن راضي

وجاء في المذكرة التي وقعها ممثلو نقابات التجاريين والمهندسين والمهن العلمية والسينمائيين والمهن الزراعية والصيادلة والاطباء، «في اطار الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، وسيراً على الوفاق الوطني فإن الموقعين على هذه المذكرة يناملون من سيادتكم النظر اليها بعين الاعتبار واحاطتها برعايتكم الشاملة».

واضافت ان «مما ثارت عليه رغبة الشعب المصري واكدته تصريحاتكم في اكثر من مناسبة ان الاحزاب السياسية المصرية لم تستوعب حركة المواطنين المصريين وسيبقى دائماً قطاع عريض من ابناء هذ الشعب العظيم ينطلقون في كل ما يصدر عنهم من ممارسات سياسية من خلال مواطنتهم واخلاصهم لاوطانهم وشعبهم من دون اي انتماء حزبي، وجاء قرار المحكمة الدستورية العليا الذي الغى الانتخابات بالقائمة الحزبية مؤكداً لهذا المبدأ وموضحاً لاحقية المواطنين جميعاً في الترشيح للمجالس النيابية وغيرها بصفتهم مواطنين مصريين. وبناء على ما تقدم فمن الطبيعي ان تمثل الساحة السياسية بافكار عدة وتوجهات متنوعة تهدف الى مصلحة الوطن العليا ورفاهية المواطنين وتنضبط جميعها في اطار الشرعية والقانون والنظام العام».

وتابعت المذكرة: «لم تكن القضية الرقم ١٩٩٥/١٣٦، التي اتهم بموجبها عدد من اعضا النقابات المهنية من الاطباء والمهندسين والعلميين والزراعيين والتجاريين والمعلمين وعلماء الازهر الشريف، الا لونا من الوان الممارسة السياسية غير المجرمة قانوناً ولكنها تعبير عن التنوع الفكري الذي يمتلك وجهات نظر محددة لكيفية النهوض بالوطن والمواطنين. ورست لجنة التنسيق بين النقابات المهنية كل تحقيقات نيابة امن الدولة العليا المتعلقة بالقضية من خلال الجهاز القانوني للنقابات وتاكد لأعضاء اللجنة انه لم يتضح لنيابة امن الدولة العليا من خلال التحقيقات وجود مخالفة قانونية يمكن ان تشكل اركان قضية تصلح للعرض على القضاء، وبدات النيابة تفرج عن عدد زاد عن نصف من قبضوا في هذه القضية. وتوقفت النقابات المهنية بناء على ذلك تدخل السيد الرئيس بصفته حكماً بين السلطات وحامياً للديموقراطية لكي يتم الافراج عن بقية المتهمين للمحافظة على السمعة الدولية لمصر خصوصاً ان بلادنا على ابواب انتخابات تشريعية تمثل كل المؤسسات الوطنية جهودها لتكون نزيهة وفي جو من الحرية والمساواة».

واعتبرت المذكرة ان القرار الجمهوري بإحالة هؤلاء على النيابة العسكرية «جاء في غير توقعات كل القوى الوطنية بما فيها اعضاء في الحزب الوطني الديموقراطي الذي شرف برئاستكم له».

ولفتت الى ان الموقعين على المذكرة «ينطلقون من منطلق المحافظة على صورة مصر في العالم

مصر: هجوم على سيارة للشرطة

□ القاهرة – «الحياة»:

■ شهدت مدينة ملوي التابعة لمحافظة المنيا في صعيد مصر استنفاراً أمنياً أمس إثر هجوم شنه مسلحون يتنمون الى الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» اطلقوا خلاله النار على سيارة للشرطة لتمثلها ضابط في محاولة لاغتياله الا ان الضابط تبادل النار مع المهاجمين واجبرهم على الفرار ولم تسجل اصابات.

وفي الفيوم اقت قوات الامن امس القبض على اربعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» خلال حملة شنتها على مراكز المتطرفين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

الخارجي وتوثيق الصلة بين الحاكم والشعب والقيام بواجب الدفاع عن اعضاء هذه المؤسسات القومية الوطنية». ويناشدون الرئيس «استخدام سلطاتكم الدستورية والغاء هذا القرار بإحالة اعضاء من النقابات المهنية على القضاء العسكري والافراج عنهم حتى تكون سابقة محسوبة في سجل العلاقات بين الشعب والحكومة، الامر الذي سيكون له عظيم الاثر في إرساء جو الاستقرار وتحقيق ممارسة ديموقراطية صحيحة».

وقرر مجلس نقابة الاطباء في اجتماعه امس مناشدة رئيس الجمهورية مراجعة قرار احالة القيادات النقابية على القضاء العسكري وعدم مثولهم امام قاضيهم الطبيعي «رؤساء للديموقراطية ودعما لخطة التنمية ومؤسسات المجتمع المدني».

من جهة اخرى شهدت ضاحية مصر الجديدة امس اجراءات امنية مشددة اثناء عرض ٢٣ من قيادات جماعة «الاخوان المسلمين» على سراي نيابة امن الدولة العليا للنظر في امر حبسهم في قضيتين لم تحلا على القضاء العسكري تلاحقان باعادة تشكيل الجماعة ولجنة الاغاثة الانسانية. وفرضت حراسة مشددة على تلك المنطقة اثناء تجمع كبير من اهالي المتهمين الذين توقعوا احالة ذويهم على القضاء العسكري.

وفي نهاية التحقيقات التي استمرت حتى مساء امس اصدر المستشار هشام سرايا المحامي العام قرارا باخلاء سبيل خمسة من المتهمين: جمعة عبدالشافي جمعة وناجي سعيد عبدالعزيز وحسين عبدالعظيم محمد وابراهيم ابراهيم مصطفى حجاج ومحمد عمران احمد بضمان محل اقامتهم.

وتضمن القرار تمديد حبس ١٧ متهماً لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات هم: طه محمد فضل وصبار امين عبدالمعطي ورائف عزت امين علام واحمد علي بيومي العزب ومحمد شعبان محمد ومحمد حسني الجوهري ورضا شفيق علي وعادل حسني حماد ومحمد احمد سلام واحمد السيد احمد نواحي واشرف عبدالرحمن محمد اللقاني وعمرو محمد سعد وممدوح شوقي رمضان ومجدي ابراهيم محمد وابو الخير عبدالعظيم احمد وربيع سلمان عبدالنبي وماهر احمد زكي، وقررت النيابة تمديد حبس المتهم جمعة امام عبدالمحلي لمدة ٤٥ يوماً ورفضت طلبات من اعضاء هيئة الدفاع لاخلاء سبيله لعدم انتهاء التحقيقات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

والى و٣ وزراء فى بنى سويف :

مبارك لن يسمح بأى قانون يخالف الشريعة

فحص جميع المرشحين لمجلس الشعب لاختيار اصلح العناصر

استراتيجية متكاملة للتنمية فى جنوب الوادى

بنى سويف ـ بلبنة زكريا :

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان الرئيس مبارك والحكومة لن تسمح باصدار اى قانون يخالف الشريعة الاسلامية .

وقال انه سيتم فحص جميع المرشحين لعضوية مجلس الشعب لاختيار اصلح العناصر القادرة على العطاء وتتمتع بالسمعة الطيبة .

وقال ان الامانة العامة للحزب الوطنى تقوم حاليا بفحص جميع المرشحين المتقدمين تمهيدا لعرض الترشيحات عل الرئيس مبارك .

جاء ذلك خلال المؤتمر الشعبى الكبير الذى عقد بالاستاد الرياضى ببنى سويف امس وشهده الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية، ود . محمد على محجوب وزير الاوقاف والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة والقيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة وجمع كبير من المواطنين .

واكد الدكتور يوسف والى ان الرئيس مبارك يسعى دائما الى تقريب وجهات النظر العربية وجمع الشمل . وقال ان حدود مصر مع السودان ثابتة

يوسف والى — محمد على محجوب — محمود شريف — عبدالمنعم عمارة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

وان فصائل المعارضة اتفقت على اسقاط النظام هناك والذى تاكد تاييده للارهاب وان ايران تقوم بتمويل الارهابيين بالسودان وتدريبهم .

وقال الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية ان هناك استراتيجية كاملة لتنمية محافظات جنوب الوادى وهى من المشروعات القومية التى يهتم بها الرئيس مبارك بالاضافة للتوسع فى انشاء المناطق الصناعية وتحقيق التنمية الشاملة بكل محافظات مصر .

وقال الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف انه طبقا لنص الدستور فانه لن يصدر اى قانون يخالف الشريعة وان الرئيس مبارك حريص على ذلك . وقال ان هناك تامرا على شباب مصر بهدف فقدان الثقة فى ريادة مصر لامتها

وقال الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة انه تم اعداد برامج مستمرة لرعاية الشباب طوال العام

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

غرفة عمليات بأمانة أسوان لإدارة الانتخابات

عقدت أمانة الحزب بأسوان عددا من اللقاءات مع القيادات الشبابية والحزبية لبحث العملية الانتخابية القادمة وسبل حماية صناديق الانتخابات من التزوير وتم الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات بمقر الأمانة لإدارة ومتابعة الانتخابات وشارك في اللقاءات أحمد الزيات أمين العلمين بمحافظة أسوان.

وصرح جلال عباس الاسوانى أمين الحزب بأن أعضاء الأمانة بدأوا فى عقد لقاءات مع المواطنين فى تجمعاتهم للتعرف على مشاكلهم وطرق حلها وتم عمل جدول زمنى لتغطيه جميع مناطق المحافظة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٥

أمل الشعب في مجلس الشعب

تحدث المسئولون كثيراً عن نزاهة وجدية الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب. لكن الرؤيا المقابلة أمامنا تعكس هذا القول ففي بعض الدوائر نرى الكثير من المرشح ترشيحهم تصاعدت اصواتهم لتسابق ثروتها في شكل اجتماعات علي المقاهي ولافتات تعلق قبل الأوان.. ولله غيب السموات والأرض ولم يطلع علي غيبه احدا، لم يعلن موعد تقديم الأوراق ولا موعد الانتخابات، ومن يدري ماذا سيحدث غداً، ولا شيء أسهل لهذا الموضوع، ولقد جاست مع كثير منهم دون أن يعرفوا انني صاحبة هم معهم المعركة الشريفة فعلا لهذه الانتخابات، حيث انني سأكون مرشح العمال تلك الطبقة الكادحة التي تعطي الخير بسخاء بعصر وشعبها لانهم الساعد القوي الذي لا يدخر جهدا في المبذل والعطاء مقابل أجور لا تفي بحاجتهم وبالرغم من هذا فهم قانعون صابرون لربهم شاكرون وحامدون، وأجد أنناسا ليس لهم اي صلة بالعمال ويتصدرون أمرهم، انهم سيكونون نواباً عنهم في مجلس الشعب الذي هو امل هذا الشعب الطيب الحب لبلده وأهله وبعد صمت طويل لا يطمئن إلا صرير قلمي، تحدثت الك يا نجوى القلوب معادنها، اين انت؟ نعم اين أنت من هؤلاء جميعا وطلت منك تلفونهم ورسالة في المبادئ والقيم لانه من السهل ان يخدعك الناس ومن الصعب ان يحترم الانسان نفسه. وجدت منهم من يشوه صورة الآخر، فإذا كان لمرشح يعتمد على جماهيريته وحب الناس له وخدماته التي يقدمها دون انتظار شكر لانه واجبه لكن الكثير منهم باحثا الى مقدرته المالية لشراء الذمم الخربة التي لا ترعي الله في شيء والتي تكتم الشهادة فهي اثم قلبها، وهؤلاء قلة نادرة تعد على اصابع اليد فقط، نحن يا نجوى بفضل الله قادرون على قهرهم وتلابدهم في هذه المعركة الخاسرة لهم خسارتنا بيدنا، لان الشعب لصوص اصبح واعيا وقادرا على استبعاد الأمور من وعود براقة ثم يخلونهم بعد ذلك.

حسني رشوان

حبيبتي نجوى.. اعرف نوايا المشعب مازالوا على عهد الوفاء والإلتزام، فهم قلة قليلة والبعض الآخر لا وفاء لهم ولا لشعبهم، يتهربون منهم وفي صديق وجار وقع في محنة ندعو الله ان يتقده منها لكن تخلى عنه الجميع، ابن ثوب دائرته الذين مازالوا يملكون عمل شيء واو محاماة، وابن الذين كانو يملكون لهم الخلود والوقوف وهم على كرسي متحرك يصولوا ويجول بحريته ولا يدري من الامر شيئا دعوة الى الناخبين بدائرة حدائق القبة خاصة وكل الدوائر عامة، اعط صوتك لمن تشعر انه سيلقى بجانبك ولن يخذلك، اعط صوتك! هو قريب منك في السر والعلن، اعط صوتك لمن تجد الصدق في قوله ولا تعتقد أن المال هو للسيطر، ابن ذهب قارون واموالة الفقر ليس عيبا لكن العيب ان تسير في ركاب الأفاقين الذين لا هم لهم إلا مصلحتهم فقط لكن الله سيخذلهم بقضبه وينصر عباده المخلصين.

إن حزب الاحرار يعتمد على الحريات السياسية التي تقول: على الشعب ان يختار نائبه برغبته ليس بالقهر والتزوير، وان غد الناظره قريب، ونحن يا نجوى مشوقون الك كثيرا والى يوم لا ريب فيه يوم ان تفتح الصناديق وتبدد الحق حقا والباطل باطلا، والنصر للاحرار إن شاء الله.

حسني رشوان
امين الحزب بالقاهرة
والمرشح لمجلس الشعب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

ترشيح الدكتور سعد بدير الحلوانى لخوض الانتخابات فى بندر كفر الشيخ

عقدت أمانة الحزب بكفر الشيخ اجتماعا طارئا برئاسة أبو بكر كلش لمناقشة المشكلات التى يتعرض لها المواطن على مستوى المحافظة ومناقشة الاسماء المرشحة لخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والتنسيق مع أحزاب المعارضة الأخرى.

من ناحية أخرى يخوض الدكتور سعد بدير الحلوانى انتخابات مجلس الشعب القادمة بالدائرة الأولى بندر كفر الشيخ ويذكر ان الدكتور الحلوانى يعمل استاذا بجامعة الأزهر وله العديد من المؤلفات مثل : العلاقات بين مصر والحجاز ونجد فى القرن التاسع عشر، والاتصالات الأوربية الحبشية وأثرها على العالم العربى، وكذلك له العديد من الأبحاث

ابو بكر كلش

د. سعد الحلوانى

التى تتعلق باللغة العربية ونشر العديد من المقالات فى الجرائد والمجلات المصرية والعربية وهو عضو اتحاد المؤرخين العرب.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

رأى ناخد فى

أهم قضايا الانتخابات التشريعية

من المعروف ان الانتخابات التشريعية فى اى بلد تدور من الناحية الموضوعية حول اهم القضايا التى يواجهها المجتمع والتى تحدد اتجاهات التصويت فيما وراء الانتماء الحزبى والتمييز التقليدى بين اليمين واليسار والوسط وفى السنوات الاولى من التسعينات انفى الناخب الامريكى عشرين عاما من حكم الحزب الجمهورى واسقط بوش بطل عاصفة الصحراء وانتخب كلينتون لانه اعتبر بطلاهرة الركود الاقتصادى والبطالة والفقات الفقيرة فى المجتمع الامريكى، وفى فرنسا كانت مشكلة البطالة (ثلاثة ملايين عاطل) للحزب الرئيسى لانتخابات ١٩٩٣ التشريعية وانتخابات ١٩٩٥ الرياسية. ومن ثم يكون من الضرورى طرح ما يراه بعض الناخبين على الاقل اهم قضايا المجتمع أنصرى الراهنة التى يتعين على المرشحين ترجيحين ومستقلين ابداء اقتراحاتهم فى مواجهتها.

١ - بطالة الشباب المتعلم: واعتقد شخصيا ان اخطر قضية فى مصر الان هى بطالة حوالى مليونين من الشباب المتعلم. ومن الناحية الإقتصادية الخالصة لاعد بطالة المتعلمين تبديدا لاستثمارات ضخمة انفقها المجتمع فى تعليمهم ورعايتهم. كما انها تدل على ضعف شديد فى معدلات النمو الاقتصادى. فاعدد الهندسين فى اى قطر من العالم الثالث هو اليس مهم للغاية للدور الخطر على النمو الاقتصادى. وتعطل الاف المهندسين فى مصر شاهد بليغ على قصور جهود التنمية الى حد خطير. وهذا ما تؤكده احصائيات البنك الدولى حيث تشير الى معدل النمو الاقتصادى فى السنوات الاخيرة كان اولى من معدل زيادة السكان الذى هبط الى ٢,١ فحسب، وهكذا تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ٧٠٠ دولار فى اوائل الثمانينات الى ١٠٠ دولار حاليا. ومن الناحية الاجتماعية يحس هؤلاء الشباب بظلم فادح فقد أعضوا فى التعليم ما بين ٩ و١٤ سنة يهدف الحراك الاجتماعى، اى الإنتقال لعمل يدر دخلا اكثر من دخل المجتمع الزراعى. وهم اليوم يعودون الى فراهم واحيائهم الشعبية عاجزين حتى عن الاستغلال بالعمل اليدوى. وقد كان للمجتمع لا يبدى اى اهتمام جاد بهذه القضية ولا يقدم للعاطل اصل الحصول على عمل ولو بعد طلاق او اربع سنوات. فلاحد ان يتصرف الشباب. فقد المجتمع والقيم السائدة فيه وان ينتشر الحقد. ولا اعنى العنف السياسى وحده لانى اعتقد ان جرائم العنف غير السياسى قد ازادت ايضا بمعدلات كبيرة كما ظهرت جرائم لم تكن معروفة فى مصر مثل الاغتصاب. والمطلوب من المرشحين ان يظهروا اهتمامهم بهذه القضية وطرح اقتراحات معقولة لمواجهتها لجذب اصوات العاطلين واهلهم. ولا يجب الاكتفاء من القضية بدعوى انها ظاهرة عامة حتى فى أغنى البلاد. فالبطالة فى البلدان الصناعية ثمرة التقدم التكنولوجى وارتفاع انتاجية العمل ويكمن حلها فى تخفيض ساعات العمل. اما فى العالم الثالث فإنها دليل تخلف وقصور فى التنمية

٢ - الفساد: ولا اعنى هنا الحملات السياسية او التشهير. وانما اعنى انتشار هذه الظاهرة فى جنبات المجتمع حتى سلم بها الناس كامر طبيعى لا مفر من التعامل معه. ونحن بالتالى امام ظاهرة اخطر فى القيم اذ انى فقدان التمييز بين الحلال والحرام. وبهمنى ان اشير الى اثر الفساد السلبى على الاقتصاد المصرى . فالمسئول المرتشى يقبل مشروعا اقل جودة من المشروع عالياً او اعلى سعراً وفى الحالتين اضرار بالاقتصاد القومى. والغش فى التشييد يحمل خطر انهيار المبانى ويهدد ارواح الناس بعد نهب اموالهم. ومن يثرى من المخدرات يقتل صحة مئات الالوف من الشباب وهم قوة العمل والإنتاج. ومن يبيع للناس غذاء فاسدا او ملوثا كيميائيا يعتدى على صحة وربما حياة المواطنين. وانا كان فساد صغار الموظفين مرتبطا بضعف مرتباتهم الى حد وجود اطلبهم تحت بند القلم. فإن فساد القرارين والاوياء ظاهرة تحتاج الى دراسة يسهم فيها مشتغلون بعلم الاجتماع لتحليلها وبيان اسبابها والتراح كيف يتصدى لها المجتمع. ومن الاهمية بمكان ان يطرح المرشحون وجهة نظرهم فى علاج هذه الظاهرة المرضية ولا يكتفون بإدانتها والتباكى على مكارم الاخلاق.

٣ - ضعف الانتاج وتدهور الانتاجية: وجب فى هذا المقام طرح تصريحات الوزراء والمسئولين حائلا. فاكثر ارقامهم مرفوض عقلا. كما انهم يعطون الرقم وفقا للمناسبة. واذا تصدى باحث لجمع وتحليل تصريحات وزارة الزراعة مثلا لتبين انها كثيرا ماتتناقض بعضها بعضا. والاسد الكاذب والذى ابتلى به الناس بيانات وزارة التخطيط هو ان الانتاج السلعى يعانى من ركود طويل وان الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى تراجعت الى حد مزعج.

وليس فى الاقتصاد المصرى مايبشر بتحسن قريب فى الاداء. فمعدل الادخار عندنا هبط الى ٧% وهو ٢٤% فى الهند و ٣٧% فى كوريا. كما ان معدل الاستثمار قد هبط الى ١٨% (٢٠% فى الهند ٣٩ % فى كوريا) وليس غريبا إزاء هذه الارقام ان تجد ان نسبة الأسر التى تعيش تحت خط الفقر الى اجمالى الاسر كانت ٤٣% وفقا لدراسة ميزانية الاسرة بالعينة ١٩٨١/٨٢ ثم ارتفعت الى ٥٧% وفقا لبيانات الجهاز المركزى للاحصاء عن ١٩٩٢/٩١. وفى دراسة للبنك الدولى عن الفقر فى مصر ١٩٩٢، جاء ان ١٢% من الاسر معدمة، بمعنى انها لاتملك حتى الاثاث يوفر لها الحد الادنى من الاستهلاك اللازم للبقاء على الحياة. ومن العبث ان نغتنى بالدعوة الى عدالة التوزيع قبل المشكلة الفقر. فبدون زيادة فى الانتاج لايبقى إلا اعادة توزيع الفقر. فلابد من الكفاية جنبا الى جنب مع العدل. والتوجد فى مصر مشكلة طويلة الأمد تهدد مستقبل البلاد على نحو يصعب تصحيحه إلا مشكلة قلة الانتاج وتدنى انتاجية العمل وضعف الإيمان فى هذا المجال ان يحقق الاقتصاد القومى زيادة مطردة بمعدل يساوى ضعف معدل زيادة السكان، اى حوالى ٥% بالاسعار الثابتة، ويتعين على المرشحين وبصفة خاصة الاحزاب طرح تصورات محددة وجهات واضحة نحو مضاعفة معدلات الادخار والاستثمار فورا وفى المدى المتوسط على الاقل. وعلينا جميعا ان نتذكر اننا لو تحويلات المصريين العاملين فى الخليج لما وجدنا ما نشتكى به ماوضع العجز الغذائى. فنحن نعيش على بذول تحققت فى الخارج وليس ثمرة الانتاج المحلى. وعن الاستهتار ان ننوهم دوام ظاهرة تحويلات العاملين فى الخارج على مستوياتها الحالية التى تجعلها حمل ثقيل

الأولى فى موارد البلاد من العملات الاجنبية ، وهى ضعف قيمة صادراتنا السلعية .

ويجب الا ننسى ان زيادة الانتاج هى فى المدى المتوسط الوسيلة الاساسية للحد من التضخم «غلاء الاسعار» .

٤ ـ الابتعاد عن القطاع الاهلى :

لايقتصر النشاط الاجتماعى فى اى بلد على الحكومة والقطاع العام من جهة والقطاع الخاص الساعى لتحقيم الربح من جهة اخرى. فهناك مايسمى المجتمع المدنى ومايضا فيه من مؤسسات مختلفة ومتنوعة تؤدى وظائف هامة فى خدمة المواطنين واشاعة روح العمل المشترك والعمل التطوعى وتساعد فى التغلب على مشكلات كثيرة لا تجيد القطاع الخاص لانها لاتدر ربحا ، والابتعاد بدور فاعل الدولة ووجود القطاع الاهلى عريق فى مصر، وحديثى عنه ليس من قبيل ترديد كلمات «المجتمع المدنى» و«المنظمات غير الحكومية» التى يظن رعاتها انهم يقلون الينا الجديد مما ابدعه الغرب وهو واهمون فى النقل ومزاياه وغالقون من تجاربنا الذاتية. لقد لعب القطاع الاهلى ايام كان للمحتل البريطانى وصندوق الدين الكلمة الحاسمة فى ميزانية الدولة دورا حاسما فى التعليم ابتداء من انشاء اول جامعة مصرية خديقة فى بداية القرن الى العدد الضخم من المدارس الاهلية لسد عجز المدارس الحكومية ذات المصروفات العالية عن استيعاب كل الراغبين فى التعليم اما دوره فى الصحة فنبه عليه والمعروف انه حتى منتصف الستينات كانت المستشفيات الكبرى تابعة لجمعيات انشاتها: الجمعية، القبطى، المواساة ، الخ .. وفى الحياة الاقتصادية انشا القطاع الاهلى «الجمعية الزراعية» واتحاد الصناعات والغرف التجارية وساند القادرون الجمعيات العلمية باموالهم. واساس كل نشاط اهلى هو «الجمعية» التى عرفها القانون المدنى «الصادر فى ١٩٤٩» بقوله «الجمعية جماعة دائمة، مكونة من عدة اشخاص طبيعية او اعتبارية لغرض غير الحصول على الربح ، وقد كفل الدستور للمواطنين حق الاجتماع العام فى «المظاهرات» والاجتماع بالسكن اى الجمعيات. والجمعية هى الصفة القانونية لمؤسسات القطاع الاهلى ، فالنقابة جمعية تسعى للدفاع عن مصالح اعضائها والنادى جمعية تمارس فيها الرياضة الذهنية. كما يتخذ النشاط الاهلى اشكالا جمعيات علمية. البر بل الحزب جمعية تشتغل بالسياسة وفقا لبرنامج معين وتستهدف الوصول الى الحكم. ومن ثم فان نقطة البداية فى الافراج عن طاقات النشاط الاهلى هى إلغاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانونا استثنائيا صدر فى ظروف خاصة واعادة العمل بنصوص القانون المدنى التى الغاها القانون الاستثنائى وهى المواد من ٤٠ الى ٦٨ باعتباره القانون الطبيعى الذى يحكم العلاقات بين المواطنين وعلى كل مرشح أن يحدد موقفه من هذه القضية الجوهرية التى تستبق ضرورة تعديل «او الغاء» قانون الاحزاب أو تحرير النقابات من سلطة الادارة الحكومية .. الخ ولقد نشرت لى الاهرام بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ كلمة قصيرة تتضمن اقتراحا بقانون من مادة وحيدة تلغى العمل بقانون ١٩٦٤ وتعيد العمل بنصوص القانون المدنى ، والمعنى ان ندير هذه الفكرة مرشحون يلتزمون انا انتخبوا بالاسراع الى تقديم هذا الاقتراح بقانون فى أول جلسة عمل للمجلس الجديد.

ان انصراف كثير من المثقفين عن المعركة الانتخابية ظاهرة سلبية وان كان لها ماسوغها من تلاعب فى الاصوات، ولكن هذا التلاعب لايعفينا من مسئولية جذب انتباه الناخبين الى قضايا المجتمع الملحة ، واتمنى ان يكون حديثى هذا فاتحة لعدد كبير من اللقاءات من اهل الراى المثقفين بمصر مجتمعنا.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

المعارضة المصرية تسعى لترشيح الشاذلي وأبو غزالة

القاهرة ـ «المجلة»

تجري حاليا اتصالات بين عدد من احزاب المعارضة المصرية وبين بعض القادة العسكريين المتقاعدين لاقناعهم بالترشح ضمن صفوفها لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة ومنهم الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان السابق والمشير محمد عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع مساعد رئيس الجمهورية السابق.

ورغم ان ابو غزالة لم ينضم الى أي حزب سياسي منذ تركه منصبه الا انه لم يعلن عن عزمه خوض الانتخابات حتى الآن بينما اعتذر الشاذلي عن عدم الترشح ضمن صفوف حزب العمل الاشتراكي المعارض لظروف صحية.

وفي المقابل سوف تشمل ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ترشيح وزير الانتاج الحربي الحالي الغمراوي داود لخوض الانتخابات في دائرة حلوان خلفا للوزير السابق جمال السيد والنائب الحالي في البرلمان.

ولعل إثارة قضية الأسرى المصريين والمذابح التي تعرضوا لها خلال حربي 1956 و1967 دعت الاحزاب الى البحث عن ترشيح عدد من القادة العسكريين السابقين لاثارة القضية في برامجها الانتخابية.

المشير ابو غزالة

الفريق الشاذلي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السياسي الصحراوي
التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

إصدار قانون إغتيال الصحافة لاستخدامه فى إنتخابات مجلس الشعب

فكرى الجزار

اكد فكرى الجزار عضو مجلس الشعب وشيخ المستقلين ، ان قانون إغتيال حرية الصحافة سيتم تطبيقه كما تريد السلطة التنفيذية وليس كما تريده السلطة التشريعية ، لاستعماله فى إنتخابات مجلس الشعب القادمة . وقال ان الهدف من إصداره هو عدم قيام المستقلين والمعارضة بكشف مافيا الفساد فى مصر . وقال ان القانون ضدر لان المجلس القادم سيتم فيه بيع مصر بالقانون واكد إستعداد الحكومة باصدار قوانين لبيع مصر فى الدورة القادمة لمجلس الشعب مثل اصدار قانون بيع الاراضى للاجانب .

٠٠١٦٨٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صوت الأمة
التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٥

فتح باب قيد الناخبين للمجلس الملى يوم الأربعاء ١٣ الى ١٧ الجارى

تقرر ان تجرى انتخابات المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس فى اليوم الثالث عشر من شهر اكتوبر المقبل .. ويبدأ فتح باب قيد الناخبين للمجلس من يوم الاربعاء القادم ١٣ الجارى الى يوم ١٧ منه . وقيد اسماء المرشحين فى الثانى من اكتوبر المقبل الى الرابع منه

وفيما يلى بيان بشروط الانتخاب والترشيح ، واللجان المشكلة لها

★ يقدم طلب القيد كناخب فى احدى اللجان الخمس التى تشكلها وزارة الداخلية ، وعناوينها هى :

١ ـ البطريركية بمنطقة الأنبا رويس بالعباسية

٢ ـ الكنيسة المعلقة بمصر القديمة

٣ ـ كنيسة مارمرقس بمصر الجديدة

٤ ـ كنيسة العذراء بالفجالة

٥ ـ كنيسة مارجرجس بالجيزة بشبرا

وشروط قيد الناخبين

★ يشترط فى الناخب ان يكون مصريا

قيدها ارثوذكسيا ، ومقيدا فى جداول الانتخاب العام ، وله محل اقامة بالقاهرة

★ يقدم طلب القيد بنفسه وليس عن طريق التوكيل

★ لا يقل سنه عن ٢٥ عاما ، وان كان حاصلا على احدى الشهادات العالية ، لايقل سنه عن ٢١ عاما

★ يقدم صورة من بطاقته الشخصية او العائلية ، وشهادة تثبت ارثوذكسيته ، وصورة من المؤهل . اما اعضاء النقابات المهنية ، فيكتفى بصورة من بطاقة النقابة المهنية

★ يقدم ما يفيد قيده بالانتخاب العام

★ وسوف تضم لجنة القيد شهادة الانتخاب لكل ناخب ثم قيده

★ للقيد فترة محددة سيعلن عنها ، تعلن بعدها اسماء الناخبين . ثم تبدأ لجنة الطعون عملها

.. وشروط الترشيح

★ تقدم طلبات الترشيح لعضوية المجلس الملى العام كتابة لمدير امن القاهرة ، خلال مدة محددة سيعلن عنها

★ يشترط فى المرشح ان يكون اسمه مقيدا ضمن اسماء الناخبين

★ يدفع المرشح تامينا (عشرين جنيها)

★ لايقل سن المرشح عن ٣٠ سنة

★ يقدم الشهادات اللازمة لترشيحه مثل صور من شهادة الميلاد ، والمؤهل والبطاقة المهنية ، وبطاقة الانتخابات ...

★ يتم عرض كشوف اسماء المرشحين

تشكيل لجان القيد

وقد صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ بتشكيل لجنة القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس وهو بعد الديباجة :

مادة (١)

تشكل لجنة تلقى طلبات القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام لمحافظة القاهرة على النحو التالى :ـ

(١) اللجنة الاولى الرئيسية ومقرها بطريركية الاقباط الارثوذكس بشارع رمسيس بالعباسية وتتكون من السادة :

١ ـ العميد/ مسلم عبدالقادر عواد زكرى مفتش بفرقة الزيتون رئيسا

٢ ـ النقيب/ موسى عبدالله هارون حسن من قسم شرطة الحدائق عضوا

٣ ـ ملازم اول/ حسين اسعد محمد اسحاق بكر من قسم الوايلى عضوا

٤ ـ ملازم اول/احمد جمال الدين محمد من قسم الزيتون عضوا

٥ ـ النقيب/سوريال فهمى سلامة عضوا

٦ ـ المستشار/ نبيل امين حنا عضوا

٧ ـ لواء طبيب/يشمون مرقص اسكندر عضوا

٨ ـ الأستاذ/ سعيد لطفى غالى عضوا

٩ ـ الأستاذ/ ممدوح عبده بسادة ـ بصفة احتياطية ـ عضوا

(٢) اللجنة الثانية الفرعية ومقرها كنيسة مارمرقص بمصر الجديدة وتتكون من :ـ

١ ـ عميد/محمد عبدالمنعم حسن قنديل مفتش فرقة مصر الجديدة رئيسا

٢ ـ نقيب /هشام انور على مراد من قسم مصر الجديدة عضوا
٣ ـ م اول/ سامر صبرى نصيف مطر من قسم مصر الجديدة عضوا
٤ ـ م اول/ايهاب فؤاد محمود مصطفى من قسم النزهة عضوا
٥ ـ القس/ سرجيوس سرجيوس مرجان عضوا
٦ ـ مهندس/ ميشيل راغب سمعان عضوا
٧ ـ مهندس/ عبدالله فهيم يوسف عضوا
٨ ـ مهندس/ منير شفيق سعد عضوا
٩ ـ عميد بالمعاش/ سمير عازر حنا ـ بصفة احتياطية ـ عضوا

اللجنة الثالثة الفرعية

ومقرها كنيسة السيدة العذراء (المعلقة) بمصر القديمة وتتكون من :ـ

١ ـ عميد/ حمدى مفيد محمد العسكرى مفتش فرقة مصر القديمة رئيسا
٢ ـ رائد/ اسامة احمد عبدربه بسيونى من قسم مصر القديمة عضوا
٣ ـ نقيب/ ناصر عاطف ابراهيم الحديدى من قسم مصر القديمة عضوا
٤ ـ نقيب/ اكرم احمد محمد العدوى من قسم الخليفة عضوا
٥ ـ نيافة الانبا/ يوحنا اسقف عام منطقة مصر القديمة عضوا
٦ ـ المستشار/ فريد مرجان عضوا
٧ ـ م/ مجدى لبيب بسطا عضوا
٨ ـ د/ رمسيس وديع اسكندر عضوا
٩ ـ الاستاذ/ يسى رزق عطيه ـ بصفة احتياطية ـ عضوا

اللجنة الرابعة الفرعية

ومقرها كنيسة السيدة العذراء (بالفجالة) وتتكون من :ـ

١ ـ عميد/ نبيل اسماعيل ابراهيم شاهين مفتش فرقة عابدين رئيسا ،
٢ ـ نقيب/ اشرف عثمان يونس موسى من قسم باب الشعرية عضوا
٣ ـ نقيب/راتب فاروق مكرى سكم من قسم الظاهر عضوا
٤ ـ م اول/لطفى محمد لطفى منصور من قسم الازبكية عضوا
٥ ـ القمص/مينا يوحنا الجاوى عضوا
٦ ـ الاستاذ/ فوزى حكيم فرج عضوا
٧ ـ مهندس/ جرجس حنين عبدالمسيح عضوا
٨ ـ مهندس/وهيب فهمى زكى عضوا
٩ ـ الاستاذ/ سليم تكلا غبريالوس بصفة احتياطية عضوا

اللجنة الخامسة الفرعية

ومقرها كنيسة مارى جرجس ، بالجيوش ، بشبرا وتتكون من :ـ

١ ـ عميد/ عبدالستار محمد احمد عبدالرحيم نصير مفتش فرقة شبرا رئيسا
٢ ـ رائد/محمد محمد محمد على مدكور من قسم شرطة شبرا عضوا
٣ ـ رائد/ اسامة فاروق احمد سليمان من قسم الزاوية الحمراء عضوا
٤ ـ نقيب/ شريف احمد رشدى حسن علام من قسم الشرابية عضوا
٥ ـ الاستاذ/ عبد يوسف يوسف عبدالملاك عضوا
٦ ـ الاستاذ/نظير عازر عبدالملك عضوا
٧ ـ الاستاذ/ المير صالح عبدالملك عضوا
٨ ـ مهندس/ زكى تادرس فرج الله عضوا
٩ ـ د/ يواقيم رزق مرقص بصفة احتياطية عضوا .

مادة (٢)

تختص هذه اللجنة بتلقى طلبات القيد بجدول انتخاب المجلس الملى العام المشار اليه اعتبارا من يوم الاربعاء ١٣ سبتمبر ١٩٩٥ حتى يوم الاربعاء ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥ من الساعة ٩ التاسعة صباحا حتى الساعة ٢ مساء ومن الساعة الخامسة مساء الى الساعة ٨ الثامنة مساء بمقر اللجان الموضحة عاليه .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : وطني
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

إنتخابات المجلس الملى

بقلم يوسف سيدهم

إنقضت فى مايو الماضى مدة المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس . وصدر قرار تشكيل المجلس المؤقت الذى سيباشر عملية الاعداد لانتخاب إعضاء المجلس الجديد ، كما صدر الاسبوع الماضى قرار السيد اللواء مساعد اول وزير الداخلية ومدير امن القاهرة بشان تشكيل لجان القيد بجداول الانتخاب للمجلس الملى العام بمحافظة القاهرة وهو القرار المنشور تفصيلا فى هذه الصفحة .

كما تنشر (وطنى) ايضا شروط قيد الناخبين والمرشحين الواجب مراعاتها مع تكرار الدعوة للاخوة الاقباط ان يدركوا اهمية تفاعلهم مع هذه الانتخابات واشتراكهم بإيجابية فيها بعد ان بات واضحا للجميع ان السلبية والتكاسل والاحجام عن اداء هذا الواجب الوطنى سواء كان تجاه مصر او الكنيسة ليس الا استسلاما لدور المتفرج الذى لايليق بالمواطن الصالح ولايتمشى مع تطلعاته وامانيه فى غد افضل .

فكما ان لمصرنا العزيزة حقا علينا ، ايضا لكنيستنا الحبيبة حق علينا فى اداء واجب المشاركة فى العملية الانتخابية لانها بمثابة توكيل للممثلين الذين نحملهم امانة العمل العام ونوليهم ثقتنا فى الاضطلاع بالمسئوليات المسندة إليهم حتى إذا ما نالوا شرف حمل لواء العمل العام نتوقع منهم تحديد الاهداف التى سيعملون من اجل تحقيقها ، وننتظر منهم تقديم كشف الحساب بما تحقق منها عند انقضاء مدة تكليفهم وقبل رحيلهم وتسليمهم اللواء لمن سيحمله من بعدهم .

فكيف لنا أذن إن آثرنا الابتعاد وقنعنا بالفرجة دون المشاركة ان نطالب بالتطوير او نتطلع الى الاصلاح ؟ إننا جميعا كناخبين يجب ان نؤدى هذا الواجب بكل الجدية والالتزام .

اما عن الاخوة الذين يسعون إلى ترشيح انفسهم فيجب عليهم أن يعلموا تمام العلم ان مثل تلك المناصب ليست مناصب شرفية يتباهى بها المرء ويتدثر بما تضفيه عليه من الأبهة والجاه ، بل هى مسئولية خطيرة وحمل ينوء به كاهل الكثيرين ، فكنيستنا القبطية فى عهد قداسة البابا شنودة الثالث

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

شهدت نهضة عظيمة فى جميع المجالات وتوسعا ملحوظا فى خدماتها وانشطتها وميادين رعايتها وما من شك ، ان قداسة البابا شنودة رأس الكنيسة يدرك بحكمته ان نهضة كهذه تحتاج إلى جهود مضنية فى الادارة والمتابعة والتقييم والتطوير وتدارك بعض السلبيات ، وما من شك أن قداسته لديه الكثير من الأمور والمهام التى تدخل فى نطاق صلاحيات ومسئوليات المجلس الملى وتنتظر تكليف المجلس بها ، والامل أن يكون المجلس مؤهلا ومستعدا للقيام بها على أكمل وجه .

واخيرا فإن المجلس عليه مسئولية مهمة جدا وهى ممارسة دور الشورى فى الامور المتصلة بصلاحياته والتى تعرض او تحول عليه من رئاسة الكنيسة ، فالمجلس كمعاون حق لقداسة البابا عليه أن يدرس الامور جيدا ، وينتهى إلى الفصل مايراه من التوصيات والافكار التى يرفعها لقداسته لتجرى مناقشتها والاخذ بالمناسب والصالح منها ليوضع موضع التنفيذ .

إن مسئولية العمل العام مخيفة لانها تخضع لحساب الاجيال والتاريخ ، ومن يدرك جسامتها لايهرع اليها بل يتقدم نحوها بكل حكمة وحذر .. وهذا نداء موجه إلى الجميع ناخبين ومرشحين ليستشعروا واجبهم ويضطلعوا به .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

برلمانيات

مرشح الحزب الوطني

في الانتخابات البرلمانية القادمة . لعلة ليس من المبالغة لو أكدنا أنها أصعب انتخابات لمرشحي الحزب الوطني . وذلك لعدة أسباب أولها كشف الحساب الذي لابد أن يقدمه المرشح لأبناء دائرته عما قدمه من عطاء وخدمات عامة وخاصة . وثانيها منافسة زملائه من الحزب الوطني . وثالثها منافسة معارضيه . ورابعها أعطاء أو سلبيات حكومة الحزب . وفي إطار هذا السبب الرابع يحاسب الناخبون مرشح الحزب على مواقف وسياسات الحزب في كل المجالات الداخلية والخارجية

وربما تتوقف حدة السبب الثالث الذي يمثل ظاهرة يتفرد بها الحزب الوطني إلا وهي المنافسة بين أعضائه في الدائرة الواحدة وقد تجلى ذلك بوضوح في الانتخابات السابقة في عام ١٩٨٠ . وقد سألت كمال الشاذلي أمين تنظيم الحزب عن تلك الظاهرة وكانت إجابته التي نشرت بمجلة أكتوبر أواخر مايو الماضي هي « ان ذلك مرجعه كثرة القيادات التي تتصلح للترشيح في الموقع الواحد . وهذه مشكلة حقيقية وعند الاختيار فهناك موازنة لترشيح أحدهم أو أفضلهم وعندما تفاضل بين واحد وآخرين فأحيانا يلتزم الآخرون بهذا الفاضل وأحيانا لا يلتزمون بذلك ويخوضون الانتخابات كمنافسين »

وفي ضوء إجابة الوزير والتجربة البرلمانية السابقة في انتخابات عام ١٩٨٠ وواقع الحال في الدوائر الانتخابية اليوم فإن مرشح الحزب الوطني عليه تحديات ومواجهات عديدة ومتناقضة وكثيرة وتبدو في مواجهة زملائه المنافسين وكذلك المعارضون سواء حزبيين أو من تيارات أخرى غير حزبية . ومنافسوه من حزبه من أعضاء لم يجدد الحزب لرشحهم أو أعضاء سابقين أو أعضاء جدد يرشحون لأول مرة . وذلك فإنا لا نالي

لو قلنا إن مرشح الحزب الوطني سيكون أكثر مرشحي الأحزاب معاناة في هذه الانتخابات . إلا أن نجاحه يعني أنه على مستوى القوة الكبيرة والمؤثرة في دائرته التي مكنته من النجاح وبالتالي فإنه سيكون نائبا قويا ربما لا يضطر إلى الخضوع للالتزام الحزبي حرفيا وإنما سيكون التزامه أقرب إلى الاعتدال وسيكون له مواقفه المؤيدة والمستقلة أيضا وسيكون قوة تضاف لحزبه عندما يقتضي الأمر ذلك

والملاحظ أيضا أن الذين يخرجون عن تعليمات الحزب في الترشيح لا يعتبرون حزب معارض إنما يكتفون بصفة الاستقلال في عضويته البرلمانية وقد تعلم هؤلاء الدرس جيدا فيما قبل ذلك لأن انتقاد الحزب آخر يفقده مصداقيته لدى دائرته وإنما يحتفظ بعضويته الحزب الوطني وصفته المستقلة تحت القبة وبذلك يمارس نشاطه البرلماني باعتدال واتزان ولكن عند الضرورة والمسائل القومية فإنه على الفور يكون حزبيا تماما . ولذلك فإني أعتقد أن هذا المرشح أو ذاك يجوز تقديرا لمعاناته القادمة والصعوبة الحالية ونجاحه المرتقب أو سقوطه المشرف

محمد الطويل

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحرية
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

الوجه الآخر

نزيهة وأخواتها !

في هذه الأيام المباركة عاد السادة اعضاء مجلس الشعب الذي انتهت دورته إلى دوائرهم الانتخابية بمناسبة الاستعداد لبدء موسم انتخابات دورة جديدة.

عادوا يخطبون ود الناخبين ويقدمون الوعود والعهود ويتفننون حلو الكلام ليعزفونه سيمفونية في الآذان. وهؤلاء اول من يعلم ان عودتهم دوغ من الديكور البيطراطي وانه لزوم مايلزم لتجميل وجه الحكومة والتأكيد على ان كلامها عن نزاهة الانتخابات جد لامؤل فيه وان حامياها ليس حراميها ولهذا تعهدت الحكومة بتدعيم تزوير الانتخابات وحسمت بالمعارضة النزيهة فلا نافة لها ولا جمل في نجاح فلان او سقوط علان.

والحقيقة ان كلام الحكومة يثير الخوف ويبعث القلق في النفوس ويسبب الحيرة ويربك العقل، ويجعلنا نتساءل: هل تقبل المولى عز وجل بغياء الغلابة بان يريحهم من هذه الحكومة وان التغيير سوف يتم بطريقة سلمية وبأسلوب ديمقراطي عن طريق مجلس نيابي يكشف عورات الحكومة ويحجب عنها الثقة فتسقط كما تسقط اوراق التوت من الخريف بما جنت يداها. أم ان الحكومة قد ملت من أوزارها وأرادت ان تكفر عن الذنوب التي ارتكبتها ولهذا تريد مجلساً يقول للاعور انه اعور في عينه، ويرفض القوانين التي يحاول البعض تمريرها: فقط

ادركت واصبح لديها الوعي ان النواب الذين يدورون في فلكها نفعيون، وصوليون، انتهازيون وانهم بعبارة «موالون» موالاة، يستدرجونها إلى التهلكة.

اغلب الظن انه لا هذا ولا ذاك فالوقائع التاريخية وخبرة المجالس السابقة تؤكد ان الحكومة تسعى بكل الطرق إلى نجاح المحظيين من اعضاء حزبها، وانهم تحت اللبدة لا يقولون إلا ما يطرب الحكومة ويوافق هواها ولا يدل على عوراتها ومعيوبها، وان التصريحات والإعلانات التي تؤكد على نظافة الانتخابات هي اشبه باعتراف وزير الصحة بنظافة مياه الشرب رغم تكثيف معامل التحاليل الطبية التابعة لوزارته ان مياه الشرب المختلطة بمياه المجاري وانها سبب القيء والإسهال لكن طمأنة الرأي العام مطلوبة وتجسيدها الصورة امام الغرب الذي يربطها «دعائياً» بين المعونات والقروض وقضايا حقوق الانسان والديمقراطية مفهوم لدى حكام العالم الثالث ان المطلوب إعلان نوايا لا اكثر ولا اقل.

الدليل على ان المسألة إعلانية ان الحكومة رشحت من اعضاء حزبها نفس الوجوه القديمة من المحترفين والانتهازيين بل انها سمحت لبعض هؤلاء النذر ممن اثيرت حول فسادهم فضائح إعلامية ان يحولوا إلى مكاسب سياسية تعزز مسيرتهم النضالية في نهب الشعب وتمرير قوانين الحكومة ولتعش لنا نزيهة واخواتها وكمان خلالها وعماتها مع الاعتذار للفنانة شادية التي اعتزلت وتحجبت!

غنيم عبده

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسط
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٩

مصر

تصعيد المواجهة مع «الإخوان»

الانتخابات المصرية: رياح ساخنة ... بلا تغيير

أكثر من مسألة انتخابية وأقل من معركة «كسر عظم»

القاهرة – حسين شعلان

القنبلة المدوية التي اطلقتها الحكومة على نحو مفاجيء مطلع الاسبوع الماضي، باحالة متهمين من قيادات جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة على المحاكمة العسكرية، دشنت العد العكسي لمعركة انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشعب المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واصبح في حكم المؤكد الآن، ان تلتهب حرارة المعركة الانتخابية النهايا غير منقطع الصلة بالوقائع والاسرار التي ستكشفها عملية المحاكمة، والتي ستتحول الى قضية رأي عام لحشد اهتمام شارع انتخابي كان ولا يزال هادئا ومنصرفا الى همومه الحياتية اليومية. فيما يعتقد بان الحكومة استخلصت من التحقيقات، خصوصا مع المتهمين المعتقلين إثر المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسني مبارك قبل شهرين، اسبابا قوية لاعتبار ان الجماعة باتت تمثل خطرا داهما.

ويمكن القول حتى الآن ان الخطوة الحكومية المفاجئة اكثر من مجرد مسالة انتخابية واقل من معركة «كسر عظم». فهل تكشف الاسابيع المقبلة غير ذلك؟

اركان احزاب المعارضة النشطة ومطايفها الانتخابية اعلنت من جهتها حالة الطوارىء، وتراجعت في اجتماعاتها اسئلة كثيرة كانت تطرحها المفاوضات الانتخابية – الثنائية وغير الثنائية – التي كانت تكثفت في الاسابيع الماضية، عن المستويات الممكنة للتنسيق، بدءا من المجاملة الى التحالف.

وعلمت «الوسط» ان هذه المفاوضات اصبحت مرشحة بقوة للمراجعة وإعادة تفكيك واصطفاف. وربما كان اكتفاء جريدة حزب «الوفد» بنشر خبر احالة المتهمين «الاخوان» على المحاكمة العسكرية، في ستة اسطر فقط بذيل صفحتها الاولى من دون تعليق، واحدة من اولى المؤشرات إلى ذلك. والمرجح وحتى ما يسمى «ميثاق الوفاق الوطني» سيظل، في حالة توقيعه (المقرر يوم ٩ ايلول / سبتمبر الجاري) بين احزاب وقوى المعارضة اوبعضها، مشوبا بطابع من شأنه ان يكبح حركة تقدمه الى الرأي العام والتمسك به. لان شروح الاحزاب التي قد تقدمها له، ستتباين وفقا لانتماءات كل منها. واذا كان المطلوب المحافظة على هذا «الوفاق»، فسيرتد هذا الامر بالعزوف عن التوغل في شرحه، او قد يُحدث تضارباً يؤدي الى إضعافه او إلغائه في نهاية الامر.

على جانب آخر، احدثت الخطوة الحكومية ارتباكا ملحوظا في صفوف «الاخوان»، وفي حين

قال بيانهم الرسمي الذي اصدروه بعد مضي ٢٤ ساعة ان هدف هذه الخطوة هو «الحيلولة دون هؤلاء المعتقلين وممارسة حق الترشيح وحق الانتخاب»، صرح مصدر اخواني الى «الوسط» بان الجماعة لا تستطيع منع احد اعضائها من الترشيح للانتخابات، ما يعني ان الجماعة متمسكة بدخول الانتخابات على رغم ما حدث. وهو الامر الذي ينبغي تفهمه في اطار ان حرصهم على دخول مجلس الشعب، الآن خصوصا، هو من ناحية اختبارٌ لمستقبل الخطوة الحكومية وابعادها، ومن ناحية اخرى جزءٌ من بحثهم الدائم عن مظلة شرعية، حتى ولو تحت لافتة مستقلين او راية حزب آخر، ما لم تكن الحكومة قد قررت توسيع المواجهة معهم وتصعيدها الى حد «كسر العظم». ففي هذه الحالة فقط، يلجأ «الاخوان» الى الكمون، قياسا على السوابق، حفاظا على تنظيمهم الذي تمكنوا من اعادة بنائه خلال سنوات طويلة.

ويذكر ان «الاخوان» كانوا اعلنوا في وقت سابق ان قائمتهم المعتقلين يأوون ترشيح انفسهم في الانتخابات، وكان ذلك الاحتمال قائما بالفعل، في حالة تقديمهم الى محاكمة مدنية تأخذ في العادة وقتا طويلا قبل الفصل في الاتهامات الموجهة. لكن الترشيح لن يكون متاحاً لكل من تصدر عليه احكام عن القضاء العسكري الذي يحتاج الى وقت اقل بكثير للفصل في القضية. ومع انه لم تعلن حتى الآن قائمة الاتهام الرسمية، فالمعروف ان السلطات الحكومية كانت اتهمت المعتقلين بمساندة الحركة المسلحة لجماعات الارهاب ودعمها. وهي الاتهامات التي نفتها جماعة «الاخوان» وقتها.

يظهر من ذلك كله، ان القذيفة المدوية التي اطلقتها الحكومة حاصرت الملعب الانتخابي استعدادا لمعركة سياسية رئيسية ضد من تصفهم بمساندي جماعات التطرف والارهاب الذين وجهت اليهم في الشهور الاخيرة ضربات امنية موجهة انحسرت معها حركتهم، فهل يستطيع المتضررون من هذا الحصار استبدال إطار آخر به؟ وكيف ستتجاوز جماعة «الاخوان» واقع انهم قد يتحولون في المعركة الانتخابية مصدر ضعف للاحزاب التي تنسق او تتحالف معهم بعدما كانوا مصدر قوة في تحالفهم مع حزب الوفد (انتخابات ١٩٨٤) ومع حزبي العمل والاحرار (انتخابات ١٩٨٧).

والحاصل ان حزب التجمع كان رفض منذ وقت – بلسان الدكتور رفعت السعيد الامين العام – اي احتمال للتنسيق مع جماعة «الاخوان» في الانتخابات او حتى مع من ينسق او يتحالف معها من الاحزاب الاخرى. كما ان الحزب الناصري بيدي حرصا ملحوظا على عدم الاشتباك معها ولا يريد، في الوقت نفسه، التحالف معها. والارجح ان يتردد حزب الوفد في مواصلة المفاوضات غير المعلنة التي كانت تجري بينه وبين «الاخوان» وكان اهمها الاجتماع بين فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ومأمون الهضيبي الناطق الرسمي باسم الجماعة، للبحث في سبل التنسيق في الانتخابات.

رهان على الأقباط

وليس سرا ان هذه الاحزاب الثلاثة تراهن في الوقت نفسه – باجتهادات مختلفة – على الفوز بنصيب من اصوات الاقباط، خصوصا ان من تقاليد لعبة الوفد الانتخابية، توخي الحرص على جذب الاقباط الى صناديقه. فيما يتوقع ان يكون شعار «الهلال مع الصليب» في اولويات خطابه الانتخابي.

ويذكر ان اتجاه اكثرية اصوات الاقباط، سيتحدد في ضوء موقف البابا شنودة الذي غادر مصر قبل اسابيع في جولة خارجية، ربما لتجنب الحرج من الاتصالات الكثيرة المحتملة. غير انه – حسب معلومات خاصة لـ «الوسط» – ترك مفاتيح التحرك في يد مطارين له، تتناقص حاليا اركان احزاب المعارضة في البحث عن حاملي هذه المفاتيح.

موقف صعب للعمل

اما حزب العمل، فهو في موقف لا يحسد عليه. وفي معلومات لـ «الوسط» فان مهلة العام لفك التحالف مع «الاخوان» التي قالت بها شخصية فيه رفيعة الشان لقيادة كبيرة في الحزب الوطني الحاكم، قد انتهت بالفشل. وذلك بسبب ملابسات سياسية بين العمل و«الاخوان» في شهر رمضان الماضي، اضطرت هذه الشخصية الى اعلان تمسكها بالتحالف في الانتخابات القادمة. ويعاني الحزب الآن ارتباكا ملحوظا، تحسبا من ان يطاوله بعض نتائج المواجهة بين الحكومة والجماعة. غير انه يستفاد من مقال صحافي اخير لأمينه العام عادل حسين، طالب فيه بقية احزاب

المعارضة بمساندة «الاخوان»، استمرار التحالف حتى الآن على الاقل. وقد يزيد من ظروف الحزب الصعبة، ان يواكب بدء المعركة الانتخابية تدهور العلاقات المصرية – السودانية المرشحة الآن لأزمة كبيرة بعد اعلان اثيوبيا تورط الخرطوم في عملية ادريس ابابا، خصوصا ان قادة الحزب وصحيفته تمسكوا بمواقف مدافع عن توجهات الحكم السوداني. ومن مؤشرات الارتباك، ان الحزب لم يتمكن من ترتيبات ترشيح شخصية قبطية اثيرة لديه في مدينة اسيوط التي كانت فازت فيها من قبل. وهو يبحث حاليا عن دائرة في القاهرة لترشيح هذه الشخصية.

استقرار لا تغيير

وايا كانت النتائج التي ستنتهي اليها، في الاسابيع المقبلة، الاتصالات والاتصالات المضادة بين الاحزاب وقوائم مرشحيها، فانها تتعامل مع حقيقة ان العملية الانتخابية المصرية، كان لها دائما– منذ الخمسينات على الاقل – قاعدة ذهبية حاكمة، انها تتم من اجل الاستقرار وليس من اجل التغيير. وتتميز في كل مرة بتفاصيل مختلفة. ذلك ان تغيير الحكم لم يحدث – تاريخيا– الا بتاثير عوامل كبيرة داخلية او خارجية مفاجئة. وفيما عدا ذلك كان تغير سياسات الحكم وتوجهاته يتم من داخله. وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، كان يجري تداول الحكومة بين الاحزاب في اطار استمرار النظام وليس للخروج على طبيعته او تغييرها، على رغم التباين الشديد في سياسات كل حكومة. وفي كل الاحوال، تكون نتائج الانتخابات غير مطابقة الى حد كبير لتوازن قوى المجتمع. ويكون المجلس الاشتراعي مؤسسة من مؤسسات الدولة.

الى ذلك تواجه احزاب المعارضة مجموعة من الثوابت المهمة – منذ زمن – في العملية الانتخابية، حيث لم تتمكن فيه الحياة الحزبية من استقطاب غالبية جماهيرية واجتماعية، كما ان قواعد العمل السياسي الحزبي وتقاليده لم تستقر بعد. واول هذه الثوابت ان الريف المصري يشكل كتلة انتخابية ضخمة. وبخلاف النخب الحزبية والسياسية فيه، تتجه اصوات هذه الكتلة دائما – لأسباب كثيرة من بينها نفوذ رجال الادارة – لمصلحة اي حزب حاكم بصرف النظر عن اسمه او حتى عن سياساته. فضلا عن ان احزاب المعارضة لا توجد في مناطق كثيرة من هذه الكتلة، خصوصا في الأماكن النائية.

وثاني هذه الثوابت ان الجهاز الضخم للبيروقراطية، يعد نفسه تاريخيا انه وجد لخدمة الحاكم في كل عصر وبالتالي حزبه. ويؤمن بأن دوره في الانتخابات ضروري لتبرير وظيفته. فتقاليد حياده لم تتكرس بوضوح قبل ١٩٥٢، ولم يكن في حاجة اليها بعدها.

وثالث هذه الثوابت، هو الكتلة العازفة عن المشاركة في العمل السياسي والحزبي والانتخابي، وكان من مؤشرات وزنها الواضحة دائما ان نسبة الحضور للتصويت لا تزيد على ١٠ في المئة غالبا. وعزوف هذه الكتلة يعود إلى اسباب كثيرة من اهمها، انها ادركت طوال عهود كثيرة عدم فعالية رايها، او لخوفها من ان الممارسات السياسية قد عرضت كثيرين للمشاكل. ويقدر الاهتمام الذي يعطيه الحزب الحاكم – في اي عهد – لهذه الكتلة بإغرائها ببعض المكاسب المادية قبيل عملية الاقتراع، تسعى احزاب المعارضة إلى كسر ما تسميه حاجز الخوف عند هذه الكتلة وتحريكها.

والحاصل ان الحزب الوطني لا يسعى إلى الفوز في الانتخابات بالغالبية فقط، بل إلى الارتفاع بها الى ما بين ٧٥ و٨٠ في المئة، لتكفيه ضمانا لتسمية رئيس الجمهورية او التجديد له حسب نص الدستور، فضلا عن حاجته الى ضمان نتائج التصويت في مجلس الشعب عند سن القوانين والسياسات المختلفة.

وهكذا لم يعد سرا ان المطابخ السياسية لاحزاب المعارضة النشطة تعد عدتها، على اساس ان معركتها الساخنة ستتركز حول نسبة مقاعد نيابية تتراوح بين ٢٥ في المئة (نحو ١١٠ مقاعد) الى ٢٠ في المئة (حوالي ٩٠ مقعدا). فيما يعني ان التنافس الحقيقي بينها سيكون على تحديد اي منها سيتولى زعامة المعارضة النيابية.

في ظل هذه الاجواء، انفتحت خطوط الاتصالات والاحتمالات الكثيرة التي ستكشف الاسابيع المقبلة ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ١١ سبتمبر ٢٠٠٥

الانتخابات

فكرة : احمد رجب

٠٠١٦٦٧

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

فكرة!

في هذا الاسبوع سالت الدماء لاول مرة في الانتخابات القادمة في دائرة دير نجم بمحافظة الشرقية. كان الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق مصمولا على الاعناق في مؤتمر انتخابي عندما انهال عليه الطوب واصيب في راسه اصابة طفيفة ونقل الى المستشفى.

وعلى الرغم من ان الاصابة بسيطة الا انها تنذر بما قد يحدث في الانتخابات القادمة. فبدءا بالقاء الطوب وانتهى باطلاق الرصاص.

ونحن نرفض ان تقوم مذابح في الانتخابات وتحدث حمامات الدم. فهذه معركة سياسية سلاحها الكلمة ولايمكن ان نقبل ان يكون سلاحها الطوب والخناجر والسكاكين.

ولا نرضى ان تسفك فيها الدماء.

نحن نريد معركة رياضية يتبادل فيها المتنافسون الراي ويحترم فيها كل فريق الفريق المنافس وليست صراعا او معركة حياة او موت.

وسوف تتم الانتخابات بسلام عندما يشعر الناخبون انها انتخابات حرة، لاضغط فيها، ولا تزوير، ولا ارهاب. وعندما يتاكدون ان الادارة تقف على الحياد التام فلا يكون مرشح الحكومة فوق الرؤوس، ومرشح المعارضة فوق الاقدام.

ونحن ننبه بعض رجال الادارة الذين يريدون ان يكونوا ملكيين اكثر من الملك، ويتصورون انها ستكون مصيبة فادحة اذا نجح مرشح المعارضة وسقط مرشح الحكومة. او اذا احس المحافظ ان بقاءه في منصبه يتوقف على نجاحه في اسقاط مرشح المعارضة ونجاح مرشح الحكومة.

يجب ان نفهم كل محافظ وكل رجل من رجال الادارة انه ليس تابعا من اتباع الحزب الوطني، بل هو محافظ او موظف مستقل تمام الاستقلال عن اي تاثير حكومي، وانه لايتلقى الاوامر والتلقين وانما يتلقاها من ضميره الوطني.

والشعب يريد انتخابات حرة بمعنى الكلمة. وسوف يراقب هذه الانتخابات باهتمام ويتابع احداثها. ويرفض اي تدخل فيها.

هذه هي رقبة الامة وواجب الجميع ان يتركوا على ارادتها.

مصطفى أمين

٠٠١٦٩٩

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

دراسة تطالب بوقف حالة الطوارئ قبل الانتخابات البرلمانية

القانون يفرض قيوداً خطيرة على حرية المرشحين والناخبين والأحزاب

كتب : مجدي حلمي

طالبت دراسة تركز لمساعدة القانونية بضرورة وقف العمل بقانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات لتتجمع المواطنين على المشاركة في الانتخابات مجلس الشعب القادم . اكدت الدراسة ان حالة الطوارئ تمثل قيوداً خطيرة على حرية الترشيح والناخبين والاحزاب في المشاركة الفعالة والارهاب وتستمر العمل بقانون الطوارئ . واوضحت الدراسة ان اعمال العنف تستفزي في قل العمل بقانون الطوارئ . وطالبت بالغاء العمل بقانون الطوارئ وكافة القوانين المقيدة للحريات . والعودة الى الشرعية واحترام حقوق الانسان وحريته الاساسية . واشارت الدراسة الى ان قانون الطوارئ يتخالف الاصول والضمانات المتعلقة بالحرية الشخصية .

بالمعايير الدولية والمستورية الخاصة بإعلان حالة الطوارئ . واوضحت ان القانون يتضمن العديد من النصوص القانونية التي تتعلق انتهاكا واضحا للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبالاحوال الجنائية والاجرائية والمستورية . واكدت الدراسة عدم جواز التذرع باعمال العنف والارهاب وتستمر العمل بقانون الطوارئ . واوضحت الدراسة ان اعمال العنف تستفزي في الانتخابات . رصدت الدراسة التي تحمل عنوان « .. للإختفاء» المتغيرات المستورية في قانون الطوارئ . اكدت الدراسة عدم دستورية المادة الثالثة والثانية «مكرر» من قانون الطوارئ والعامة باعلان حالة الطوارئ وتنظم التظلم من الإجراءات التي تتخذ في ظل حالة الطوارئ . وكشفت الدراسة عدم التزام قرار الإعتقال المخصصة القائمة على حالة الطوارئ السلطات المختصة

المحروسة

المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٥

الانتخابات على الابواب

في انتظار الإنتخابات البرلمانية القادمة يحدونا أمل واحد، وهو أن تجرى هذه الإنتخابات بالصورة التى تحقق برلمانا قويا يكون تعبيرا حقيقيا عن ضمير الشعب المصرى بمختلف توجهاته السياسية والحزبية، لأن وجود مثل هذا البرلمان القوى من شأنه ان يساعد على دعم توجه الدولة فى برامجها الإصلاحية، وينشر الوعى السياسى بالقدر الذى يسهم فى زيادة المساحة الديمقراطية، وبهذا تنطلق الطاقات وتسهم حرية الفكر فى طرح البدائل المناسبة لتطوير عمليات التنمية والبناء.

مطلوب برلمان قوى

وانطلاقا من هذه القاعدة فإن قادة الفكر السياسى والحزبى ينظرون الى العملية الإنتخابية على انها القاعدة والركيزة الهامة التى اذا ماتم اداؤها بالصورة السليمة والصحيحة فإنه يمكن الإطمئنان الى إمكانية صياغة مجلس نيابى قوى يكون تعبيرا حيا عن إرادة الجماهير فى إختيار ممثليهم فى البرلمان، وهو امر بلاشك سوف يحقق مصداقية الدولة فى دعم الحرية والديمقراطية ، الأمر الذى سيكون له مردود إيجابى من خلال توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية فى العمل السياسى، لأن المقياس الحقيقى لتقدم اى مجتمع ليس بالغنى المادى أو التطور التكنولوجى ولكن بمقدار مساهمة اى شعب فى المنظومة السياسية داخل المجتمع بشكل قوى ويدافع ذاتى من كل فرد للمشاركة فى صياغة الشكل والمضمون السياسى للدولة التى يعيش فى كنفها، ومايحدث غير هذا يعد امرا شكليا ياتى بالضرر على الجميع اكثر مايحقق النفع العام :

وفى هذا الاطار يقول ياسين سراج الدين (حزب الوفد) : الشعب المصرى بلغ مرحلة الرشد السياسى، ولذلك يجب العدول عن نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين وإطلاق الحرية للشعب لكى يختار من يراه قادرا على تمثيله فى البرلمان، لان فرض مثل هذه النسبة يعد قيدا على حرية الناخب فى الإختيار، وأن يتم توفير كل الضمانات للناخب ليطمئن ويشعر بالامان وهو يعطى صوته، خاصة وان هناك أحزابا تمارس ضغوطا خفية على الناخبين للتأثير عليهم لكى يعطوا اصواتهم لصالح مرشح بعينه وهذا ليس من الديمقراطية فى شىء بقدر ماهو «بلطجة» سياسية تضر ولاتفيد طبعا! ...

ثم اكد على اهمية عدم التلاعب فى الإنتخابات بأى صورة من الصور وترك الأحزاب تعمل وتمارس نشاطها بلا قيود والشعب كفيل بكشف حقيقة اى حزب ومدى شعبيته وسط القواعد الجماهيرية، ولتحقيق هذا الأمر يجب وجود جهة محايدة تشرف على العملية الإنتخابية إشرافا كاملا وليكن ذلك من خلال رجال القضاء على جميع المستويات الإنتخابية فى اللجان الفرعية والعامة.

اما صلاح الطاروطى (حزب وطنى)، فإنه يرى أن تشجيع المواطن على المشاركة الايجابية فى الإنتخابات، يقتضى إقناعه بالقول والفعل ان صوته الإنتخابى له أثر فعال فى صنع القرار السياسى، وتحقيق هذا الأمر يقتضى ايضا الأخذ باحدث الوسائل والأساليب العلمية والتكنولوجية فى العملية الإنتخابية التى يضمن من خلالها الناخب وصول صوته الى المرشح الذى يختاره بالفعل، وهذا الأمر يقتضى كذلك زيادة اعداد اللجان الانتخابية بحيث لاتكون هناك اى صعوبة لدى الناخب فى الوصول الى اللجان الإنتخابية للإدلاء بصوته، وبحيث لايزيد عدد الناخبين فى كشوف كل لجنة على ٣٠٠ (ثلاثمائة) صوت وذلك لمنع تكدس الناخبين أمام اللجان خلال ساعات الإنتخاب التى لايمكن ان تستوعب اجراءاتها اكثر من هذا العدد، وبهذا تضمن تحقيق الممارسة الديمقراطية السليمة بعيدا عن تجار الإنتخابات ومحترفى نظام تقفيل الكشوف

الانتخابية لصالح احد المرشحين عندما يغدق الاموال على «الملفياء الإنتخابية»!!

ولكن مصطفى كامل مراد (حزب الاحرار) يرى ان الطريقة المثلى لإجراء انتخابات برلمانية نزيهة هى تشكيل حكومة إئتلافية من الاحزاب السياسية وتكون مهمتها الإشراف على الإنتخابات لتكون تعبيرا عن رأى الشعب فى إختيار ممثليه بالبرلمان وقطع الطريق أمام الأحزاب بالطعن فى نتيجة الإنتخابات، وان يتم تنظيم عملية الدعاية الإنتخابية بحيث لايجاوز اى مرشح المبلغ المقدر له بالقانون (خمسة الاف جنيه) لمنع التجار واصحاب الملايين من الاشراف

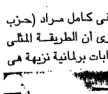
فاسيلى سواح الدين

صلاح الدين حسن

بذخ وتوجيه العملية الإنتخابية لصالحهم على حساب من لايقدرون علي مواجهتهم ماليا.

ويرى ابراهيم شكرى (حزب العمل) ان تحقيق انتخابات برلمانية نزيهة يقتضى توافر النيات الطيبة مع جميع الاحزاب ومن كل الاطراف المعنية، لإزالة اى شكوك، ولابد لتحقيق هذا ان تنقى الجداول الإنتخابية من اسماء المتوفين او المهاجرين او الأسماء المكررة بحيث لايكون مرصودا بها إلا اسماء الموجودين بالفعل والذين لهم حق التصويت، وذلك حتى لايستغل البعض هذه الاسماء غير الحقيقية فى التاشير باسمها لصالح احد المرشحين علي حساب الاخرين، لان النتيجة الحقيقية لاى انتخابات يتوقف عليها مدى دعم الثقة من عدمه بين المواطنين والحكومة، لان الإنتخابات التى لاتعبر نتيجتها عن إرادة الجماهير فعلا تؤدى الى السلبية وعدم المشاركة وفى هذا خطر كبير على النظام الحزبى فى مصر .

وقال : ان تزايد نسبة الطعون الانتخابية فى اعضاء مجلس الشعب القائم حاليا ليس إلا إنعكاسا لعدم الثقة فى هذه النتيجة، وقد حصل عدد كبير من اصحاب هذه الطعون على احكام قضائية بتعويضات مالية سواء من الحكومة او مجلس الشعب، وهو مايعنى سلامة موقف اصحاب هذه الطعون

مصطفى كامل مراد

ابراهيم شكرى

الاخطاء حتى يمكن تحقيق ممارسة سليمة للعملية الإنتخابية تجعل الشعب يثق فى نتائجها وتدفع نحو تشكيل برلمان يعبر عن إرادة الأمة فى إختيار ممثليها الذين يكونون تعبيرا حيا عن إرادة الشعب وآماله ؟!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

رؤية برلمانية

الاعلام يؤثر فى صندوق الانتخابات

نظرا للدور الذى يؤديه الإعلام فى المجتمع وتشكيل أفكار الافراد إزاء القضايا العامة، خاصة ونحن مقبلون على الانتخابات البرلمانية التى يحتاج فيها كل حزب يشارك فيها الى فرصة إعلامية يشرح فيها وجهة نظره فى القضايا المطروحة ويقدم فيها برنامجه الإنتخابى لتكون صورة المقارنة أو المفاضلة بين الأحزاب أو مرشحيهم واضحة عند الناخب وهو يدلي بصوته فى هذه الإنتخابات.

لذلك وإدراكا من نواب الشعب فى مجلسهم الحالى فقد كان حرصهم شديدا على مناقشة الدور الإعلامى والسياسة الإعلامية التى أشاد فيها الاعضاء بداية بالثورة الإعلامية التي تحققت من خلال التوسع فى محطات الإذاعة والتليفزيون التي أصبحت تغطى مصر كلها وتنافس المحطات الأجنبية، كما أشاد الاعضاء بالقناة الفضائية المصرية وماتقدمه من خدمة إعلامية متميزة توضح البعد الحضاري القديم الحديث عن مصر وشعبها العريق، ووجه الاعضاء الشكر الى رجال الإعلام لما حققوه من نهضة إعلامية كبيرة فى هذا المجال جعل الإعلام المصرى يتسم بالمصداقية والدقة والوضوح، كما أن هذا النشاط الإعلامى الوطنى أصبح قادرا على مواجهة التحديات التى تهدد الشباب الوطنى من خلال الإعلام الوافد بسمومه التى تبثها شبكاته المختلفة بهدف هدم القيم الإسلامية فى نفوس الشباب سواء بمصر أو العالم الإسلامى ككل.

وطالب الأعضاء بضرورة أن يقوم الإعلام المصرى بدور اكثر قوة فى حث المواطنين على المشاركة الإيجابية فى العملية السياسية المتمثلة فى الإنتخابات القادمة وإعطاء أحزاب المعارضة حقها بالكامل فى الحصول على فرصة شرح برامجها السياسية من خلال أجهزة الإعلام وذلك لان المعارضة الشرعية جزء من النظام

السياسى القائم، وهذه المشاركة الايجابية من الجميع تساعد على مواجهة فعالة لحملة الأفكار المغلوطة والمتطرفين وإظهار المفاهيم الحقيقية أمام الرأى العام، وأن يحرص المسئولون بالقطاع الإعلامى على تنقية العملية الإعلامية من كل الأفكار والبرامج التى تتعارض مع القيم الدينية والإجتماعية للشعب المصرى.

كما أكد الأعضاء أيضا على ضرورة الاهتمام بنشر المضمون الثقافى عن طريق نشر كتب التنوير لمواجهة المؤثرات الخارجية التى تحاول تبديد الوعى العربى بنشر الثقافات الدخيلة على المجتمعات العربية.

أشياء وهمية

أسفر فحص الجهاز المركزى للمحاسبات للأنشطة المالية للهيئات العامة عن السنة الماضية عن اكتشاف العديد من حوادث التلاعب والإختلاس بلغت جملتها نحو ١٧٦ مليون جنيه، وذلك بسبب ضعف الرقابة الداخلية بالهيئات العامة، وأبرز الظواهر فى هذا الشأن الاستيلاء على بعض الأصناف، والتلاعب فى قوائم أعداد المرضى بالمستشفيات والمرافقين بإضافة أسماء وهمية والحصول على الوجبات الخاصة بهم، والإستيلاء على بعض المبالغ نتيجة التلاعب فى قسائم التحصيل او تزوير بعض التوقيعات، او إضافة بيانات خطأ بالمستندات المؤيدة للصرف.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أنتخابات

أيمن نور صحفي مشاغب تحت قبة البرلمان

خوض الانتخابات ضرورة لحماية شعبنا من العبث التشريعي

باب الشعرية دائرة وطنية أسقطت مرشحي الحكومة

المشاركة الشعبية الدرع الواقي من التزوير

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

●ايمن نور احد ابرز نجوم « الوفد » الصحيفة الشابة التي يحمل ملامح جيل المانيفيتات برؤاه الوطنية التي تتجاوز الذكرة الحزبية الضيقة وتتصف بجرأة يراها - البعض تهورا.. واسطاد كثيرا مع من يحاولون سد مجرى الحياة السياسية او تاويت وتسميم بنابعيها وقصته معروفة مع العسكري الاسود..

ويجعل ايمن نور الكثير من ملامح استاذه مصطفى شردي اول رئيس تحرير للوفد واهمها: إيمان لا يتزعزع بالديمقراطية والانحياز للارادة الشعبية والجرأة في الحق وعدم الاذعان او الخضوع للسلطة سواء بالترهيب او بالترغيب.. والسعي الدؤوب للتواصل مع كل الفرقاء السياسيين لصالح الوطن..

وايمن نور صحفي مشاغب يدمن تخطي الحواجز واقتحام المحرمات مدفوعا برغبة قوية لكشف الحقيقة والتعبير عن هموم قارئه.. واخيراً.. قرر خوض معركة إنتخابات مجلس الشعب..

فماذا وراء هذا القرار وأي شيء في جعبته؟!

هذا ما يكشف عنه حواريا معه.. في البداية يكشف ايمن نور عن اسباب قراره خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة ويقول:

اتصور دخول المعركة الانتخابية هذه الدولة ليس خياراً بقدر ما هو اضطراراً لاسباب تتصل بصالح هذا الوطن الذي تعرض لهجمة شرسة من القوانين والتشريعات التي استهدفت المواطن المصري البسيط وأتت عليه ببالغ الضرر الاقتصادي وسياسيا فكيف من حرمته التقويمة وألمت من أعبائه الحياتية ومشاكله اليومية بدءاً من الضرائب وانتهاء بقوانين نصف الليل.. فلم يعد لنا الاختيار في ضرورة الوجود تحت هذه القبة حماية لشعبنا وأهلنا ومستقبل ولدنا من هذا العبث التشريعي الذي تجلى في أبشع صورة عبر الدورالبرلمانية السابقة: الامر يتصل بصالح ومستقبل هذا البلد ويرغم إحساسي الضمناني بالذيل غير خوض المعركة لماذا باب الشعرية؟!

باب الشعرية في تقدمه من الدوائر الوطنية التي استحقت الكثير من مرشحي الحكم والسلطة وبرزت فيها رموز مختلفة من العمل الوطني من أمثال الراحلين مصطفى مرسي وسيد جلال ففي منطقة وفدية العهوة وطنية النزعة فضلا عن انها تجسيد حقيقي لعصر التي نعرفها فيها العمال والحرفيون والمثقفون والتجار وارباب المال وايضا الفقراء وابناء البلد البسطاء وفيها كل مشاكل مصر بدءا من البطالة ونهاية بمشاكل العامة التي طالت مصر كلها وأتصور ان لي صلة ربما خاصة بهذه الدائرة جعلتني لا افكر ولا اختارها حديث فجهد جدور قديمة تربط بيني وبين هذه المنطقة التي هي قلب القاهرة النابض واخيرا بحكم عملي كصحفي عام للوفد في القاهرة لم يكن متصورا ان يكون ترشيحي خارج المحافظة التي اشغل بها حزبيا وسياسيا

نزاهة الانتخابات ضرورة وطنية لصالح الحكم

كيف تتوقع اتجاهات ومسارات انتخابات مجلس الشعب القادمة

- اتصور ان النظام السياسي في مصر في حاجة الى انتخابات شبه نظيفة يشبع بها مسحة من التجميل والمصداقية التي هو في مسيس الحاجة لها داخليا وخارجيا واتصور ان الانتخابات القادمة ان تكون نظيفة مائة في المائة لكني لم اتصور انها لن تكون كسابقتها

كيف تتصور ضمانات إجراء انتخابات حرة نزيهة بلا تزوير حكومي او غياب الاغلبية الصامتة؟

- اتصور ان ضمانات أجراء انتخابات حرة يبدأ من رجل الشارع ليتمسك بحقه في اختيار ممثليه بعد ان ثبت له بكل الادلة والشواهد ان غيابه هو الذي يفتح الباب على مصراعيه للتزوير وتزييف ارادته ويفرض عليه نوابا يصدقون وهو يذبح ويوافقون وهو يجلد بامر التشريعات التي صدرت في تاريخ البرلمان المصري هذه الضمانة الأولى تتمثل في دفاع الناس عن حقوقهم وهي الدرع الواقي لمنع التزوير

أما الضمانة الثانية فهي ملقاة على عبء النظام الذي أعلن انه لن يتدخل في الانتخابات القادمة فرغم ان الشكوك تساورنا في هذا الإعلان إلا اننا نطالبه بان يثبت صدق نواياه من خلال خروج السيد رئيس الجمهورية من اللعبة الانتخابية وإتاحة الفرصة للمنافسة بين الاحزاب متكافئة في الحقوق والواجبات..

واتصور ان الاشراف القضائي الكامل وتغيير طريقة التصويت بان تكون بالبطاقة الشخصية والعائلية او استخدام البصمة بجانب بطاقة الانتخابات هو احد الضمانات التي لا يصعب تنفيذها اذا حسنت الدوايا والي الآن ظهرت مؤشرات عكس ما اعلنته السلطة على لسان قمتها وهي القرارات الادارية الأخيرة التي حدت من قدرة المرشح المستقل أو المعارض في الاتصال بالجماهير من خلال منع اقامة سرادقات إنتخابية وتحديد الموافقة على المؤتمرات بان تكون داخل اماكن مغلقة ومصورة وهذا الغرض

يضعنا امام حقيقة مؤسفة وهي أن كل مرشحي المعارضة والمستقلين لا يملكون اماكن تصلح لذلك على عكس مرشحي السلطة الذين يملكون مقرات ورؤساء عن الاحياء والاشتراكي فهذا القرار اصبح منحا لمرشحي حزب الحكومة ومنعا لمرشحي المعارضة والمستقلين معن لا يملكون مقارات مسورة وغير مسورة!!

الهجمة على الديمقراطية تهدد مستقبل الحكم.

كيف تتصور شكل ومهام مجلس الشعب القادمة في ظل ترسانة قوانين الطوارىء والتوسع في محاكمة السياسيين امام محاكم عسكرية وتهميش النقابة وتغيير حرية العامة

اتصور ان شكل مجلس الشعب القادم سيتوقف على شكل المعركة وكيفية الإدارتها من قبل السلطة

فالمجتمع المدني في مصر يشهد هجمة شرسة تمثلت في الظواهر التي أشرت إليها في السؤال فالظواهر السابقة استهدفت تحجيم المجتمع المدني في مصر ولو انعكست هذه الظواهر على شكل المعركة القادمة وغابت النخبة وغاب الرأي الآخر عن المجلس القادم فنحن امام حقيقة خطيرة وهي إلغاء فكرة المجتمع المدني في مصر وهو ما أتصور ان الدمن سيكون فادحا جدا ستدفعه مصر أولا ومن يتحمل المسئولية ثانيا وأخيرا..

●● حل مشكلة روض الأحدية وسوق الموسكي

ما هي ملامح البرنامج الانتخابي الخاص لايمن نور بعيدا عن برنامج حزب الوفد؟

لا أستطيع أن أفصل برنامجي الخاص عن برنامج حزب الوفد فالنوايع الفكرية واحدة ورؤية الرؤيا في كافة القضايا متفقة مع بعضها ويتفق إعتبارات خاصة لدائرة باب الشعرية نابعة من خصوصيتها السياسية التي تفرضها الى بعض التفاصيل في برنامجنا الانتخابي وأولها ما يتصل بحل مشاكل قطاعات عريضة من أبناء هذه الدائرة وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك القضايا المتعلقة بأزمة صناع الأحذية وهم قطاع عريض داخل حي باب الشعرية تعرضوا لقهر اقتصادي بسبب سياسات مغلوطة ادت الى إغلاق الأسواق الخارجية امامهم مما أدى إلى إغلاق العديد من هذه الورش وزيادة البطالة في ظل غياب أي دور من الدولة لاعمية هذه المشروعات الصغيرة او تقديم مساعدات لهم او توفير أسواق بديلة لتوسيع منتاجاتهم وتسويقها داخليا وخارجيا .. فوقع هؤلاء بين فكي الرحى .. ضرائب متصاعدة وأعباء اقتصادية مصدرها اهمال جسيم من قبل الدولة ومؤسساتها في تقديم مساعدات لهم بعد اغلاق سوق الموسكي وتشريد مئات الأسر والعائلات رغم أنهم يحملون جميعا رخصا قانونية من الدولة التي لا تخجل من التعامل مع مواطنيها باية رخص دون تقديم بديل منطقي أو مقبول..

مساكن لأبواء متضرري الزلزال ويستشفى مجاني قضية أخرى ترتبط بالطبيعة التاريخية الأثرية لمنطقة باب الشعرية فقد تهدمت مساحات كبيرة من منازل باب الشعرية مما ادى الى تشريد مئات الأسر بعد زلزال أكتوبر ٩٢.. والدولة لم تقدم به وعدت به حتى الآن.. فما زالت هناك مئات الأسر تعيش بلا مأوى او مسكن في حين تم توزيع مئات الشقق على أعضاء المجالس المحلية واصحاب النفوذ والسطوة وسماسرة الانتخابات وقضية الزلزال تنقلنا الى قضية أخرى سنتناولها في برنامجنا الانتخابي بل بدانا منها بالفعل وهي قضية العلاج في منطقة باب الشعرية حيث هذه المنطقة محرومة رغم وجود مستشفى جامعي كبير الا انها محرومة من العلاج الحقيقي رغم انتشار الأمراض بين ابنائها لذا بادرنا بانشاء مستشفى مجاني مكون من طابقين في قلب المنطقة يقدم الدواء والعلاج والجراحات والأجهزة التعويضة مجانا للمستحقين فضلا على القوافل الطبية التي تجوب المنطقة لتقدم كل هذ الخدمات أسبوعيا.. وهناك قضايا أخرى ترتبط بحرمان منطقة باب الشعرية والموسكي من الخدمات الأساسية مثل عدم وجود مكتبة عامة لأهالي المنطقة وقد تحركنا في هذا المجال وحصلنا على موافقة من السيد وزير الثقافة في شهر أغسطس الماضي لإنشاء مكتبة عامة لابناء باب الشعرية والموسكي تتكلف أكثر من خمسة ملايين جنيه مصري وعلى نفقة الدولة.. كما وفقنا في تخصيص اعتمادات ومبالغ لترميم مسجد الدشطوتي وهو مسجد يتبع الأوقاف المصليين اغلق منذ زلزال اكتوبر وظل كذلك حتى حصلنا على موافقة من الجهة المختصة على بدء أعمال الترميم فورا وفتح ما يتم ترميمه امام المصلين الذين لا يجدون مكانا لاداء فريضة الصلاة فيه في هذه المنطقة .. وأخيرا من بين برنامجنا الاهتمام بالشباب الذي يعاني اهمالا شديدا في هذه المنطقة لذا وفرنا منذ عدة أشهر رحلات مجانية كبيرة لشباب باب الشعرية في خطوة أولى ستتبعها خطوات أخرى لدعم هذا القطاع الهم والحيوي داخل قلب القاهرة النابض منطقة باب الشعرية.. ولا أتصور أن برنامجنا الانتخابي سيقتصر على مثل هذه القضايا فهناك مفاجآت كثيرة سنكشف عنها في الوقت المناسب والزمان المناسب..

المحروسة

المصدر : ـــــــــــــــــــــــــــــــ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

وقفة حساب

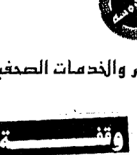

بقلم :
نورالدين بكر

مع اقتراب الانتخابات البرلمانية تقترب ساعات الحساب والمراجعة ... والوقفة الشعبية من كل من حمل امانة التعبير عن الجماهير وقبل طواعية المشاركة في حل مشاكلها وصنع القرار بل اكاد اقول، سعى سعيا لموقع يعلم إعياءه ... ويعلم أنه وأصل إليه بأصوات الجماهير وتاييدها ...

والانتخابات القادمة فريدة ... نزيهة ... ان يجامل فيها النظام احدا على حساب الآخر ولن يتدخل النظام لترشيح بعينه ... وهنا يكون الحكم للناس .. للشعب .. لصوت الجماهير ...

وهنا يهمني ان اضع على بساط الحوار مجموعة من الحقائق :

● ان النظام الوطني والذي يستوعب كل المصريين ويؤمن بهم ويعبر عنهم قد اعلن ان الكل عنده سواء ... ومرحبا باى مصرى تحمله اصوات الجماهير والناخبين لمقاعد البرلمان .. لان النظام يطلب نائبا يعبر عن الجماهير .. وتثق فيه الناس فيكون عونا لا عبئا .. يدا تساعد وفكرا يعمل وقلبا يحمل المعاناة لا ثقلا يحتاج من يحمله .. !!

● ان النائب الذى عاش وسط الجماهير وعايشها وصدق فيما وعد ... الارض ثابتة تحت اقدامه لانه يركن لعطاء وعرق ...

ولذلك فهو لا يخشى الحساب بل يطالبُ به ..

اما ذلك الذى تاه وسط الزحام وغاب عن دائرته يفود اليوم غريبا يستجدى الصوت احيانا .. ويروج بضاعة خاسرة سعيا للاستمرار

ولكن تقول الجماهير لن يلدغ مؤمن من جحر مرتين ..

● ان المزايدة بالام الناس نغمة رخيصة واصبحت اسطوانة مشروخة تعزف الجماهيرُ عنها .. ويرفضون كل الغثّ وعى الشارع المصرى .. وهى المصرى الذى التف حول القائد يوم استشعر لحظة خطر .. وعى الشارع الذى احتضن القائد واسقط كل الوساطات بينه وبين الزعيم وتحدث إليه مباشرة ... والتقى به ... قادر على ان يفرز وان يختار من بين الصفوف ...

● ان قيادات الصدفة والزعامات الباحثة عن دور بعد ان انتهى بها المطاف .. والبكاء على الماضى والتغنى بما كان لن يجدى مع الشارع المصرى الذى فتح امامه مبارك كل ابواب الحرية والتعبير ...

وختاما لقد قال مبارك الخوف ... وازال الحاجز امام داء ومرض السكوت

ويبقى ان نمارس حقنا فى الاختيار كما يطالبنا وان نشارك كما يتمنى ..

عزيزى الناخب المصرى ... مبارك فى انتظار قرآرك ليباهى بك الدنيا ... ويسعد ومصر باختيارك ..

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : علنى
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

أمناء الحزب فى المحافظات :

المصلحة العامة .. تحكم اختيار المرشحين الجدد

لامجاملة لأحد .. الشعبية ورصيد الخدمات .. فى المقام الأول

استبعاد شخص من الترشيح لايعنى عدم صلاحيته

وجوه جديدة ..
فى السويس ٩٠ ٪
المنيا ٢٥ والبحيرة ٢٠
وكفر الشيخ محدودة

المحروسة

المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٩

أكد أمناء الحزب الوطنى فى المحافظات انهم اختاروا المرشحين الجدد لانتخابات مجلس الشعب بلا مجاملات لاحد فالمصلحة العامة هى الاساس والنزاهة والسمعة الطيبة فضلا عن الشعبية والقدرة على العطاء والمنافسة ومدى التواجد بين المواطنين امور تم وضعها فى الاعتبار وقياس درجتها لكل مرشح على حدة لترجح كفته على غيره.

قالوا ان العناصر الجديدة تم اختيارهم بحيدة بعيدا عن الصراعات الحزبية او اساليب تصفية الحسابات بعد دراسة متأنية والتأكد التام من فاعلية المرشح وقدرته على مواجهة تحديات المرحلة الجديدة.

اشاروا الى ان نسبة التغيير لاباس بها وتم ادخال وجوه لها جماهيرية وخضور مما يتيح الفرصة لتجديد الدماء واتاحة الفرصة امام الشباب.

دمـــاء جديدة

كتب - مجدى الرفاعى :

فى محافظة القليوبية اكد د. محمد عطية الفوصى امين عام الحـزب الوطنى بالمحافظة ان الحزب حدده تقديم افضل العناصر التى تلتف حولها الجماهير وايضا تجديد دماء جديدة تدفع دفة العمل الى جانب الاعضاء القدامى الذين يمثلون الخبرة والثقل السياسى.

اوضح ان التغيير ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه سوف يقتصر على النائب الذى لم يهتم بقضايا دائرته وعموما فان نسبة التغيير لم تتضح بعد وحتى الآن مازال هناك تعديلات فى الصفوف لاختيار ١٨ ثانيا يمثلون المحافظة.

□

كتبت - روح الفؤاد محمد :

يقول اللواء طارق الجندى امين الحزب الوطنى بالشرقية تم اختيار مرشحى الحزب فى جميع الدوائر بمراكز المحافظة على اساس الشعبية والرصيد من الخدمات العامة والقدرة على المنافسة والعطاء.

اشار الى ان الاختيار تم على اساس الطهارة والنزاهة والشعبية والصالح العام وقسمة التغيير على مستوى المحافظة لاتجاوز ٣٠٪.

معايير موضوعية

كتب - احمد عبدالدايم :

اما محمد احمد البلتاجى امين الحزب بالدقهلية فقال تم اختيـار مرشحى الحزب للانتخابات القادمة وفق اسس ومعايير موضوعية فى مقدمتها النزاهـة وطهـارة اليـد والمعايشة الحقيقية للجماهير والقدرة على العطاء وحل مشاكل المواطنين.

قال ان العناصر التى تم اختيارها قادرة علـى المنـافسة وتتسلح بالصراحة والموضوعية وتم اتاحة الفرصة للوجوه الشابة الجديدة بنسبة ٤٥٪ لانها اكثر قدرة على العمل الجماهيرى ومواكبة المرحلة الجديدة.

كتب - على ابوشنيف وأيمن الغزالى :

وفى الغربية يقول المحاسب نبيل منعى عضو مجلس الشورى وامين الحزب الوطنى هناك ان اعضاء مجلس الشعب الذين تم ترشيحهم لخوض انتخابات مجلس الشعب عن الحزب الوطنى يتمتعون بالقبول الجماهيرى والسمعة الطيبة وطهارة اليد وجميعهم من الرجال الذين قدموا خدمات جليلة للمواطنين بدوائرهم.

والترشيحات يشكل عام جاءت متوازنة وتـم الاختيـار بمعايـير موضوعية بعيدا عن الاهـواء الشخصية وروعى فى المرشح ان يكون قريبا من ابناء دائرته وقادرا على التعبير عن طموحات المواطنين.

اشار الـى ان اجـازات اعضاء مجلس الشعب عن الحزب فى الدورة الماضية ستظل علامات مضيئة على طريق العمل الجماهيرى وقد نجح الاعضاء فى توثيق الصلـة بيـن "التاشيين" وامانات الحزب الوطنـى بجميع الدوائر.

اوضح امين الحزب بالغربية ان استبعاد بعض الاسماء من الترشيح ليس بلوذ على سلبية اصحابها ولكنه كان يهدف اتاحة الفرصة للشباب ورغبة فى تجديد الوجوه بالشارع السياسى.

القدرة على المنافسة

كتب - نادر عمارة :

وفى دمياط اكد حمزة المنياوطى امين الحزب الوطنى بالمحافظة ان الحزب اختار افضل العناصر لانتخابات مجلس الشعب القادمة بحيث تكون قادرة على المنافسة وهى تتمتـع بالسمعة الطيبة والماضى المشرف والطهـارة .. واثبـتت التجـارب والمواقف قدرتهم على حل مشاكل المواطنين.

اشار الى ان الشباب سيكون له نصيب كبير فى التمثيل .. والتغيير يأتى وفق توجيهات رئيس الحزب باختيار افضل العناصر لتمثيل الحزب.

□

كتب - كارم فنطوس :

وفى البحيرة اكد اللواء عبدالمنعم الصيرفى امين عام الحزب هناك انه تم وضع اسس ومعايير لاختيار افضل المرشحين لعضوية مجلس الشعب بحيدة كاملة وبعيدا عن الصراعات الحزبيـة وتصفيـة الحسابـات .. والعناصر التى وقع عليها الاختيار تتمتع بحب الجماهير وسوف يحققوا افضل النتائج.

اضاف ان نسبة التغيير تصل الى ٢٠٪ حيث تم دفع مجموعة من الوجوه الجديدة للعمل السياسى وكلهم من الشباب.

دراسة متأنية

كتب - عبدالقادر الشوادفى :

فى كفر الشيخ يقول د . حسين حجازى امين عام الحزب بالمحافظة ان اختيار المرشحين الجدد جاء نتيجة دراسة متأنية لكل العناصر الراغبة فى الترشيح بدوائر المحافظة المختلفة وتم التفاضل بينهما على أسس موضوعية بحيث تكون قادرة تماما على المنافسة الجادة والوافدة ومراعاة الجماهيرية والشعبية الكبيرة وخدمة الجماهير والقدرة على التحرك وسط التجمعات المختلفة بالقرى والعزب.

اما عن نسبة التغيير فهى معقولة حيث تم دفع وجوه شابة لاول مرة لكنها تتميز بالجماهيرية والقدرة على العطاء.

اشار الى انه تقرر تشكيل لجنة عامة بمقر عملها حتى نهاية الانتخابات تتواجد داخل الحزب الوطنى وسيتم من خلالها التحرك بين الجماهير لتوضيح انجازات حكومة الحزب الوطنى داخل المحافظة.

الأرتباط بالشارع

كتب - محمد عبدالمعين :

وفى السويس اكد رمضان ابوالحسن عبدالرحيم امين الحزب ان المرشحين عن الحزب يقومون على ارضية ثابتة وشعبية جارفة من خلال العديد من الانجازات والخدمات التى قدموها لابناء المحافظة . ولقد اثبتت تجربة الانتخابات مجلس الشورى مدى ارتباط المواطن السويسى بحزبه وذلك من خلال التأييد الكبير لمرشحه الذى حاز على الاغلبية الساحقة ومن هذا المنطلق فقد تم اختيار المرشحين الجدد لمجلس الشعب وقد روعى فى الاختيار مدى ارتباطهم بالشارع السويسى وعطائهم .. فالاختيار اساسه مدى ارتباط المرشح بالقاعدة الشعبية وازاحته وسمعته وتاريخه فى العطاء والخدمات.

ويضيف رمضان ابوالحسن ان نسبة التغيير فى انتخابات مجلس الشعب ستصل الى حوالى ٧٠٪ حيث سيتم اختيار ممثلين لإبناء المحافظة تحت قبة البرلمان من الوجوه التى اثبتت فى المرحلة السابقة نجاحها من خلال مواقعها فى دعم مسيرة الحزب الوطنى بالتجارب العظيمة فى السويس.

اكد ان العمل الدائب والمستمر داخل الحزب وتشكيلاته وامانته بجميع الاقسام .. جعلت المواطن يدرك جيدا مدى عطاء الحزب وخدماته لهم.

كتب - محمد مطاوع :

وفى سوهاج اكد . احمد عبدالمالك الدرديرامين الحزب الوطنى انه قام باختيار العناصر الافضل للترشيح بحيث تكون قادرة على المنافسة وتلخصت اسس التفضيل على النزاهة ومدى الالتحام بالجماهير والسمعة الطيبة والشعبية بين الناخبين.

اوضح ان نسبة التغيير محدودة للغاية نظرا لأن العناصر الحالية اثبتت فاعليتها وقدرتها على الحركة فى الفترة الماضية.

□

كتب - نبيل يوسف :

وفى المنيا اعلن د . ماهر عبدالوهاب امين الحزب الوطنى الديمقراطى بالمنيا انه قام باختيار مرشحى الحزب من العناصر التى لديها القدرة على حل المشاكل والنشطة فى التصدى لمطالب الجماهير والسعى لتحقيق المصالحة فى حالة وجود نزاعات عائلية.

اشار الى ان المرشحين الجدد يمتازون بالخبرة والقدرة على تبنى مشروعات تخدم المحافظة ولهم دور بارز فى دوائرهم الانتخابية ويمتازون بالامانة والنقاء والظهارة والسمعة الحسنة والشعبية.

وقال ان نسبة التغيير لاتتجاوز ٢٥٪ لان الاعضاء السابقين اثبتوا جدارة وجهد ملموس فى حل مشاكل ابناء الدائرة والعمل على خلق فرص عمل للشباب واقامة المشروعات وتقديم الدعم فى صورة معونات مالية لمراكز الشباب ومواجهة الارهاب بشتى الطرق الفعالة.

□

كتب - نبيل خلف :

اكد المحاسب نبيل ابوالسعود امين الحزب الوطنى بالفيوم وان اختيارات اعضاء الحزب تمت على اساس الشعبية الجارفة والتواجد بين المواطنين والسمعة الطيبة.

قال انه تم اختيار ثلاثة او اربعة مرشحين لكل مقعد وقد ارسلت الاسماء الى الامانة العامة للحزب لاختيار مرشح من الاسماء المرسلة لكل دائرة.

اوضح ان نسبة التغيير محدودة.

□

كتب - اسامة مصطفى :

وفى بنى سويف اكد د . احمد عبدالمنعم امين عام الحزب الوطنى انه تم اختيار افضل العناصر وفق المعايير والمواصفات التى افرزتها الامانة العامة للحزب وهى الظهارة والنقاء والعطاء والشعبية والقدرة على حل المشاكل.

اضاف انه روعى فى اختيار العناصر ان تكون ذا فاعلية ولها دور فى العمل الشعبى والاجتماعى وخدمة الجماهير سواء من الاعضاء القدامى او العناصر الجديدة.

قال ان تغيير فى المرشحين تم بنسب معقولة لإثراء العمل الحزبى والبرلمانى بدماء جديدة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

د. ماهر عسل :

مرشح واحد فقط للتجمع .. في ٧٥ دائرة

التنسيق في الجولة الأولى للانتخابات مستحيل.. وممكن في الاعادة

وعد الرئيس مبارك هو الضمان الوحيد لنزاهة ونظافة المعركة

نظام البشير خائن والتبادلي وتهفي .. وعلى السودانيين تصحيح الأوضاع

أكد د. ماهر عسل امين الاعلام بحزب التجمع أنه قد تم الانتهاء من إقرار ترشيح حوالي ٥٠ مرشحا لحزب التجمع حتي الآن في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ومن المستهدف زيادة العدد الي ٧٥ مرشحا علي مستوى الجمهورية.

أشار الى أن الحزب لن يطرح مرشحين في دائرة واحدة عن المقعدين المخصصين بل سيكتفي بطرح مرشح واحد سواء للعمال والفلاحين أو الفئات.

قال ان ابرز الأسماء لمرشحي الحزب خالد محيي الدين ولطفي واكد والبدري فرغلي ومحمد عبدالعزيز شعبان ومختار جمعه وهم النواب الحاليون الى جانب كل من رأفت سيف . محمد الشهابي . محمد محمود قودة . فايز عقل بالدقهلية وأبو العز الحريري بدائرة كرموز بالاسكندرية . د . زهدي الشامي بالبحيرة . محمد عبدالمطلب تليمه (اوسيم . جيزة) . عطية الصيرفي بمبت غمر . جلال رجب كفر الشيخ . د . محمد حمزة الشرقية . وجيه شكري المنيا .

فوزي حسين السويس وآخرين

أضاف أنه قد تم الانتهاء من وضع البرنامج الانتخابي المركزي وتمت مناقشته في لجنة الانتخابات العليا اول أمس السبت وسيعرض على الأمانة المركزية للحزب في أجتماعها يوم الأربعاء القادم تمهيدا لطرحه على الأمانة العامة للحزب لمناقشته وإقراره يوم السبت القادم.

أشار الى أنه سوف يترك للمرشحين في كل دائرة اعداد برامجهم الانتخابية وفقا لأوضاع الدائرة المعنية وخصوصياتها.. وسيترك كذلك تحديد شعارات المعركة الأساسية مركزيا على أن تترك الحرية لكل مرشح في طرح الشعارات ذات الطابع المحلي.

لا تنسيق

وحول مدى التنسيق أو التحالف مع الأحزاب الأخرى أكد أمين الاعلام بالتجمع انه لم يحدث حتى الآن أي اتفاق مع أي من الأحزاب على أي نوع من التنسيق.

قال لقد كان التجمع أول من اقترح ألا يكون هناك تنافس بين الأحزاب في دوائر قيادات الاحزاب الرئيسية حتى هذا الاقتراح لم يحدث عليه اتفاق حتى الآن.

أضاف : اعتقد أن التنسيق قد يكون محله الجولة الثانية في الانتخابات عند الاعادة أما انتخابات المرحلة الأولى فمن المتعذر الوصول للتنسيق بين الاحزاب وحول حمى الترشيح الحالية بين الجميع قال أنها ظاهرة صحية ولا يؤخذ على كثرة عدد المرشحين.

٠٠١٢١٢

وأتمنى أن يكون البقاء للاصلاح.. ولكن ما يخوفني كثيرا أن يكون البقاء للأكثر مالا لكن على أى حال نأمل أن يتوفر الحد الأدنى من الجدية حتى يتناسب برلمان ١٩٩٥ ولو بقدر معقول مع طموحات الشعب المصرى خاصة ولنحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين

واستدرك قائلا عموما ليست متفائلا كثيرا بفوز نوعية ممتازة بعضوية برلمان ١٩٩٥. لأن نتائج المعركة الانتخابية ستعكس المناخ السائد حاليا خاصة اننا فى فترة تحول اجتماعى ودور المال كصلاح يزداد بشكل هائل.. وهؤلاء سوف يضحون بجزء من أموالهم للحصول على مواقع تعطيهم الحصانة والمزيد من النفوذ

أضاف.. تركيبة نواب ٩٥ لن تختلف كثيرا فيما اعتقد عن تركيبة نواب ٩٠ اللهم الا بعض التمثيل المحدود للأحزاب السياسية الرئيسية وهى الوفد والعمل والتجمع الذى كان موجودا فى برلمان ٩٠

ميثاق شرف

وبالنسبة لوضع ميثاق شرف يلتزم به المتنافسون قال د. ماهر عسل أن هذا حلم مستحيل فالكلام عن مواثيق الشرف يصلح لنظام شمولى يسيطر على الأوضاع أو يختزل الاتجاهات !!! .. انما ميثاق الشرف الحقيقى فيتقرر على مستوى الممارسة التى تفرز الصالح من الفاسد وترمى تقاليد ديمقراطية سليمة .

طالب جميع المرشحين بالالتزام على الأقل بالبعد عن البلطجة وشراء الأصوات والتزوير المادى فى بطاقات الانتخابات.. وقال أن هذه هى المحاذير الثلاثة التى نتمنى ألا تحدث فى الانتخابات القادمة وتلك مسئولية الدولة أولا ثم الحزب الحاكم ثم المرشحين والناخبين

وفى إجابته على سؤال : هل تعتقد أنه سيكون هناك تدخل من الحكومة فى الانتخابات القادمة قال د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع ليس هناك ما يقنع من حدوث هذه الظواهر الا وعد الرئيس حسنى مبارك بأن تكون الانتخابات نظيفة ونزيهة .

أضاف أننى أدعو الرئيس مبارك لأن يصدر قانونا جديدا لممارسة الحقوق السياسية يضمن عبر نصوص محددة وقاطعة الحيدة والنزاهة فى إجراء الانتخابات وعملية الفرز لانه فى ظل القانون الحالى ليس هناك ما يحول دون التدخل قانونا !!!

نظام البشير خائن

وفيما يختص برأى التجمع من نظام البشير - الترابى بعد إعلان أثيوبيا رسميا عن تورط هذا النظام فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك قال د. ماهر عسل كنا فى حزب التجمع ندين بالشواهد موقف السودان ويمكننا الآن أن نديين بالوقائع هذا الموقف ونعتقد أن النظام القائم فى السودان خائن واستبدادى وقمعى وينبغى تأييد القوى الديمقراطية فى السودان لكى تصحح بنفسها أوضاع بلادها

أضاف أننا وفى كل الأحوال مع ضبط النفس وعدم الانحدار الى التدخل العسكرى السعرى فى السودان فالعلاقات بين البلدين علاقات شديدة الخصوصية وإذا كان الطرف الآخر فى الخرطوم يتناهى هذه الخصوصية والعلاقة الحميمة بين الشعبين فاننا نأمل ونثق فى حكمة الرئيس حسنى مبارك لتدارك الأمر حتى يستطيع السودانيون تصحيح أوضاع الحكم فى بلادهم !!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسط
التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٥

الهضيبي لـ «الوسط»: الانتخابات ضرورية

القاهرة – عبدالله كمال

طالب المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام للاخوان المسلمين بوساطة مع الحكومة المصرية، وقال في حديث مع «الوسط» «من المفروض ان تكون هناك قنوات بين الحكومة واية جماعة سياسية»، مؤكداً «ان الذي يتم الآن عبارة عن حوار بيننا وبين رجال أمن يتقنون التعليمات».

● بماذا تصف القرار الأخير بإحالة عدد من الاخوان الى محكمة عسكرية؟

– هذا قرار مفرط في العداء ومؤلم في الخروج عن الدستورية والقانونية ومبادئ الديموقراطية، ويكفي ان الحكومة حينما طلبت من مجلس الشعب الموافقة على إعلان حالة الطوارئ اكدت ان قانون الطوارئ لن يطبق إلا على الارهاب فقط لا غير، وتعهدت بذلك.

والشيء المؤكد انه لا توجد قضية ارهاب، خصوصاً ان المجموعة التي احيلت للمحكمة العسكرية مقبوض عليها من كانون الثاني (يناير) الماضي، وطوال ثمانية اشهر اجرت النيابة معها التحقيقات ولم توجه اليهم تهم ارهاب او شيء مثله، كما لم يقع من الاخوان المسلمين ما يمكن ان يصور بانه إخلال بالامن العام او جريمة، وكل ما هو مسند إليهم انهم اخوان مسلمون، وهذا امر متعلق بفكر ومبدأ، وليس عملاً إجرامياً. وبالتالي فإن قرار الاحالة الى المحاكم العسكرية مخالف للتعهدات الحكومية.

● ما هو موقف الجماعة والاجراءات التي ستقوم بها بعد صدور قرارات المحاكمة؟

– نقول حسبنا الله ونعم الوكيل، وبخلاف هذا ليس امامنا سوى اتخاذ الاجراءات القانونية وتكليف المحامين بالدفاع عن المتهمين.

● أكدت في تصريحاتك أن الجماعة لها وضع قانوني وشرعي، وأن هناك إجراءات يمكن أن تتخذ لإعلان ذلك؟

– لقد إعددت مع الاستاذ القانوني سليم الدوا ابحاثا حول هذا نشرنا بعضها في كتاب. وبشكل عام يمكن ان اقول إن قرار حل الجماعة الصادر في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ لم يصدر بحل جماعة الاخوان، وانما اعتبر الجماعة حزبا من بين الاحزاب السياسية التي يسري عليها القرار، وقرار حل الاحزاب الغي، ثم صدرت قرارات وقوانين تؤكد إلغاء هذا القرار، منها قانون تشكيل الاحزاب، ثم تعديل المادة الخامسة من الدستور التي تنص على ان الحياة السياسية تقوم على اساس التعددية الحزبية.

هناك قرار حل صدر في شأن جماعة، لكنه لم يمنع الفكرة وإن كان منع التنظيم، وبعد خمسين عاما نحن كيان آخر مختلف تماما عن ذلك الذي صدر في شأنه القرار في ظل اوضاع قانونية جديدة تنص على إقرار الحريات السياسية.

● يفهم من هذه الاجابة انكم تقرون شرعية اوضاعكم الحالية، حتى من دون الاتجاه الى البحث عن تصريح بإنشاء حزب؟

– لا يمكن في وجود نظام الانتخاب الفردي ان يخضع تشكيل الاحزاب لتصريح، فاذا ترشح أحد فهو يحتاج الى مندوب عنه في لجان التصويت، اي حوالي ٣٠٠ مندوب اصلي واحتياطي في نحو ١٥٠ لجنة انتخابية، وقانون الاحزاب يشترط وجود ٥٠ فردا لاعلان حزب جديد، الا يمكن اعتبار كل فرد في مندوبية حزبا قائما، وهل يحتاج هذا الى تصريح، ام ان على الفرد ان يعمل من دون اعوان.

● ولكن الاحزاب تسعى الى الحكم؟

– الانتخابات ليست سعيا مثا نحو الحكم، ولكنها فقط فرصة لتطبيع الدعوة والعقيدة.

● اعلنتم أن ما يحدث ضد الجماعة الآن هو بسبب الانتخابات، وهناك من يرى ان هذه التحركات الرسمية ضد الاخوان تفوق ذلك، ما رأيكم؟

– نحن نرى انها ضربة بسبب الانتخابات، وبخلاف هذا ليس لنا علم باي سبب آخر.

● هل تجوز المقارنة بين المحاكمة العسكرية الجديدة ومحاكمات ١٩٦٥؟

– حتى الآن لم تتضح صورة المحاكمة، وليس هناك حتى هذه اللحظة مجال للمقارنة سوى ان تلك كانت محاكمات عسكرية، وهذه محاكمة من النوع نفسه.

● هل تتوقع احكاما قاسية؟

– اتمنى والتوقع ان ينتهي الامر بحل سياسي.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوسط
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

● هل ما زلتم تؤكدون المشاركة في الانتخابات المقبلة؟

– اكرر مرة اخرى، الانتخابات المقبلة ضرورية، كل مرشح يأخذ القرار الذي يراه مناسبا.

● هل هناك تنسيق من نوع ما مع احزاب المعارضة المتضامن معكم؟

– الامر يرجع اليهم، باعتبار ان هذا الاجراءات قد تهدد الاحزاب الاخرى، وقد تطبق عليها، لأنها تقوم بدعاية لمبادئها، وكما بدا من جريدتي «الوفد» و«الاحرار» هناك مواقف تضامنية واضحة.

● تحدثت معلومات عن تنسيق انتخابي بين الاخوان وحزب الوفد؟

– لم يحدث هذا، والاخبار التي نشرت عن هذا التنسيق مختلقة من اساسها، لقد قالوا إنني اجتمعت مع البعض في الاسكندرية في هذا الصدد، وانا لم اسافر الى تلك المدينة منذ عام.

● هل هناك نية لتجميد النشاط الاخواني في الايام المقبلة؟

– نحن نطالب بأن نعمل في إطار الحريات السياسية التي ينص عليها الدستور والقانون ■

٠٠١٧١٥

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

مرشحون لكل العصور

الوطنى والمحافظون فى منافسة لدفع الموالين

الوفد يحاول اصطياد المستقلين

الجماهير فى انتظار مرشحى «الناصرى»

بدأت الاستعدادات لخوض الانتخابات التشريعية التى تدور رحى معركتها فى توفمبر القادم، وقد صاحب ذلك إشتقاقات فى صفوف الحزب الوطنى بعد استبعاد بعض الاسماء فى المحافظات، بالاضافة الى ميل المحافظين الى دعم مرشحى الوطنى الموالين لهم، واستبعاد الاعضاء المشاغبين.

ويبدو الخلاف بين ترشيحات المحافظين والحزب فى محافظة الغربية، حيث يحاول المستشار ماهر الجندى استبعاد الدكتور مصطفى الهرميل عضو المجلس الحالى عن دائرة «برما» ومحلة مرحوم» الذى اشترب من الطعام منذ شهر بسبب ممارسات المحافظ ضده، ايضا يحاول المحافظ دعم فتحى حبيب مرشح العمال والعضو السابق عن «الوطنى» والذى ينوى ترشيح نفسه مستقلاً عن دائرة بسيون غربية فى مواجهة مرشحى الحزب عن العمال الذين لم يتم التأكيد على احدهم، ومنهم عماد المراسى وسيد زغادة.

ومن الصحفيين قرر محمد زايد نائب رئيس تحرير الاهرام ترشيح نفسه فى السنطة، كما قرر محمود الشاذلى الصحفى بالوفد ترشيح نفسه مستقلاً، بعد أن رفض حزب الوفد استقلال شعبيته فى الدائرة، وفى نفس الوقت يحاول مرشح الفئات عن حزب الوفد أبو زيد المراسى التنسيق مع الشاذلى مرشح العمال القوى، الذى استقال عن حزب الوفد وأصبح مرشحاً للقوى الوطنية والصحفيين فى الدائرة، وتأكيداً لذلك قرر دعوة مجلس نقابة الصحفيين الى دائرته لتأكيد دعم الصحفيين لزميلهم فى الانتخابات فضلاً عن تأييد صحفيى الوفد لمحمود الشاذلى.

من جهة أخرى قرر الحزب الوطنى ترشيح صانق حتاتة «فتاه» فى دائرة بسيون، بجوار جمعة جمعاء مرشح الفئات المستقل الذى يؤكد أنه سوف يحقق مفاجآت فى الانتخابات القادمة.

من جهة أخرى فاحت رائحة الخلاف بين محافظ الغربية وفاروق خلف عضو مجلس الشعب فتاه عن الوطنى، يحاول المحافظ إزاحته لصالح أحد أنصاره.

وفى دائرة قطور اشتعلت المعركة بين عضو مجلس الشعب البارز والقوى فكرى الجزار الذى يحظى بشعبية كبيرة فى مقابل الدكتور القصبى رائد عميد كلية أصول الدين فى طنطا الذى اشيع انه حصل على وعود مؤكدة من القيادات التنفيذية لإزاحته ضد «الجزار» فى حال قبول ترشيح نفسه فى قطور، والمعروف ان رائد خسر الانتخابات الماضية امام فكرى الجزار.

وفى طنطا يغازل حزب الوفد الدكتور ابراهيم عوارة عضو المجلس المستقل فى محاولة لنفسه مماثلاً للوفد، فى حين يستمر عوارة فى اعتزاز خوض المعركة مستقلاً خاصة وانه ندج أكثر من دورة وهو مستقل.

انشقاقات

فى سوهاج تسربت انباء حول قائمة الحزب الوطنى فى الانتخابات المقبلة مما أحدث انقساماً فى صفوف الحزب وحاول البعض تكثيف الاتصال ببعض القيادات السياسية حول تشكيل القائمة الأمر الذى أدى لقيام الدكتور احمد عبد الفال الفريجى برحلة الى الساحل الشمالى بعد عناء وضع القائمة وإيثار البعد عن الفترة الحرجة خوفاً من اتساع الانقسام فى صفوف الحزب.

وبقياً للمعلومات المتسربة من قائمة الحزب الوطنى ظهرت وجوه جديدة فى الانتخابات منها نواب سابقون أو مرشحون جدد ومن بينهم احمد أبو حجى الرأسمالى المعروف، وجمال أبو الدهب، وأسعد الشريف، واحمد سعد الدين ابو رحاب، وقدرى عبد الحليم.

ومن بين الذين لم تتضمنهم قائمة الوطنى محمد ابراهيم مازن، وفهمى منصور، ومحمد ابو ديتى وعاطف الشيباني، ومحمد احمد، وأحمد عبد العظيم، وقد ثار بعض النواب عندما عرفوا باستبعادهم واتجهوا الى القاهرة بحثاً عن فرصة أخيرة لدى مسئولى الحزب لامكان إضافة اسمائهم على القائمة رغماً عن المعارضين لهم فى الحزب بسوهاج حيث لوم البعض منهم بخوض الانتخابات كمستقلين فى مواجهة مرشحى الحزب الوطنى إذا لم تضمهم القائمة أما (الاخوان المسلمين) بالرغم من عدم اعلان اسماء مرشحيهم فى سوهاج الا ان النية حسب المعلومات الاخوانية أن هناك عدداً من المرشحين الجاهزين لخوض المعركة فى سوهاج على رأسهم مصطفى درويش فى دائرة بندر سوهاج ضد أحمد حمادى وكيل مجلس الشعب، وكيمبال الأزهرى وعدنان ابراهيم عضو مجلس الشورى الذى خرج بحكم المحكمة فى أوائل هذا العام.

لكن حزب الوفد فى المحافظة ليس له وجود يذكر على الساحة السياسية وقد سعى لاستقطاب عدد من المرشحين المستقلين لخوض الانتخابات تحت لواء حزب الوفد حيث حسمت دائرة جرجا بشكل رئيسى قتم ترشيح مدير فخرى أبو الدرر لخوض الانتخابات فى هذه الدائرة علاوة على أن الوفد يسعى لضم عمر أبو ستيت فى دائرة البلينا لترشيحه أمام ابن عمه حازم أبو ستيت مرشح الحزب الوطنى فى نفس.

و تزداد سخونة المعركة اشتعالاً فى سوهاج بعد اعلان عدد كبير من المستقلين الترشيح فى مقدمتهم الأمين ابو كريشة نقيب المحامين السابق فى سوهاج بدائرة الدوبرات ضد ابن عمه فاروق أبو كريشه العضو الحالى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

تقرير:

فتحي أبو الحمد
هشام لطفي
كرم خميس

مرشح الحزب الوطني ويتنازع معهم على مقعد الفئات شقيق الثاني وهو على ابو كريشة ومن المفاجآت ظهور ايهاب مطر وكيل مجلس الشعب السابق في المنافسة كمرشح مستقل بعد أن رفض الحزب الوطني ضمه على قائمة الحزب في بنفر سوهاج، ومازالت الجماهير تنتظر اعلان اسماء مرشحي الحزب الناصري حيث تعتبرهم البديل الحقيقي للوضع المتردي في المحافظة خاصة بعد السخط الشعبي على نواب الحزب الوطني الحاليين وخاصة احمد حمادي وكيل مجلس الشعب بعد حصولنا على مقر جامعة جنوب الوادي بدلاً من سوهاج التي تعتبر مؤهلة اكثر من حيث عدد الكليات وذلك سيكون له اثر كبير في نتيجة الانتخابات المقبلة.

وفي الدقهلية وقعت في المنصورة الاشتباكات بين انصار المرشحين للانتخابات بميت غمر مثل على اثرها عدد منهم الى المستشفى للعلاج على اثر اشتباك بين انصار المرشح عبد الرحمن بركة (حزب وطني) والمرشح مرتضى منصور (مستقل) وبمضو مجلس إدارة نادي الزمالك، واصيب ستة اشخاص نقلوا الى مستشفى ميت غمر العام، ومازال التحقيق جارياً في شرطة ميت غمر عن الواقعة.

وفي المنصورة اشتد الصراع الانتخابي، حيث يتنافس ٢٥ مرشحاً على مقعدين فقط، وجميعهم من الحزب الوطني، في نفس الوقت الذي لم يعلن فيها الحزب أو احزاب المعارضة القوائم النهائية للمرشحين للانتخابات المقبلة وفي مركز المنصورة حشدت الاجهزة التنفيذية طاقاتها لتأييد د. محمود شريف وزير الإدارة المحلية.

وفي دكرنس الصراع الخفي بين اعضاء الحزب الوطني وماينشاع من اقاويل كثيرة على مرشح الحزب الوطني توفيق عبده اسماعيل حيث بدأ الصراع بين اقطاب الحزب الوطني وتوفيق عبده اسماعيل الذي رفض دخول الانتخابات في احدى دوائر القاهرة بناء على طلب من قيادات الحزب الوطني وذلك لافساح المجال لاحمد مجاهد المنافس التقليدي لابراهيم شكري في حزب العمل ليكون

بداية صراع جديد في حزب العمل

أما مراكز المندبلاوين ويلقاس ويدرين لم تظهر الرؤية بشكل واضح حتى الان والسبب ان معظم الاحزاب السياسية لم تظهر اسماء مرشحيهم حتى الان.

ويبدو أن النية متجهة في الحزب الوطني أنه سوف يقود هذه الانتخابات تحت رعاية الجهات التنفيذية

اما دائرة بني عبيد فيبدو ان الصراع بدأ بالفعل ساخنا بين اكثر من ٤٠ مرشحا في الفئات والعمال من بينهم اعضاء وقيادات ناصرية تاريخية مثل محمد عقل والذي بدأ حملته الانتخابية مبكرا حيث لقي قبولا واضحا في الدوائر والتف حوله ١٠ الاف مواطن وظهر هذا من خلال المؤتمرات الاولية التي بدأت بالفعل.

المصدر : الوطن الحر

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئة العليا للحزب توافق على ترشيح محمد توفيق عبدالوهاب لانتخابات مجلس الشعب

محمد توفيق عبدالوهاب

وافقت الهيئة العليا لحزب العدالة الاجتماعية على ترشيح الاستاذ محمد توفيق عبد الوهاب المحامي لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة وادى النطرون بمحافظة البحيرة نظراً لما يتمتع به من شعبية بين أهالى الدائرة ومايقدمه لهم من خدمات وما يستطيع ان ينجزه فى حالة فوزه بمقعد مجلس الشعب.

صرح بذلك الدكتور اسماعيل عمرو اسماعيل سكرتير عام الحزب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن الحر

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٥

الجمال في دائره كمال خالد

د. حسين الجمال

في الوقت الذى اعلن فيه النائب كمال خالد فى بيان الى ابناء دائرته عدم رغبته في ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمه بدائره دمياط ... اصبح الدكتور حسين الجمال رئيس مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى للتنميه من اقوى المرشحين في الدائره الكثور الجمال يحظى بسمعة طيبة وبتأييد ابناء الدائره نظرا لخدماته الكثيره لابنائها .. ومساهماته البناءة بمعالجة قضايا البطالة من خلال الصندوق الاجتماعى.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥

وزير الداخلية يصدر تعليمات بمنع سرادقات الانتخابات

كتب - محمد عبدالفتاح:

أصدر اللواء حسن الألفي وزير الداخلية تعليمات مشددة إلى مديري الأمن بعدم اقامة سرادقات للمرشحين في انتخابات مجلس الشعب القادمة. أشار مصدر أمني إلى رفض الوزير ضغوط بعض المرشحين باستخدامهم من قرار منع إقامة السرادقات الانتخابية. أصدر أمس اللواء منصور العيسوي مدير أمن القاهرة تعليمات مشددة إلى جميع ضباط الأمن برفض جميع وساطات اعضاء مجلسي الشعب والشورى لإخراج متهمين في قضايا أو قضاء بعض أمورهم. وقرر مدير الأمن منع جميع المسيرات الشعبية في الشوارع.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٥

فكرة : أحمد رجب

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٩٩٥/٩/١٢

صدقي» يرفض صرف منحة المدارس للعاملين بالدولة

منح «سرية» من الوزراء المرشحين.. وبدء الإعلان عن الرشاوى الانتخابية

كتب ـ محمد عبدالحليم:

يعقد اليوم مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة الدكتور عاطف صدقي وسط حالة من الخلافات الحادة بين أعضاء المجلس. رفض «صدقي» والدكتور محمد الرزاز وزير التأمينات، مطالب الوزراء بمنح العاملين بأجهزة الدولة منحة دخول المدارس.

أكد «صدقي» قصر صرف المنحة على العاملين بالوزارات الذين ترشيح وزرائها لخوض انتخابات مجلس الشعب. رفض باقي الوزراء اقتراح «صدقي» وطالبوا بالمساواة بين الوزارات في صرف المنحة. وبدأ الوزراء المرشحون للانتخابات في الإعلان عن الرشاوى الانتخابية. أعلن أمس الدكتور محمد علي محجوب وزير الأوقاف، صرف ١٥ يوما للعاملين بالأوقاف، وتم تخصيص ٥ ملايين جنيه لهذا الغرض. أشار «محجوب» إلى ضرورة التصرف في سرية تامة لعدم إثارة بقية الوزارات! كما قرر المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء، صرف منحة للعاملين بقطاعات الكهرباء.

ومن المنتظر قيام رؤساء شركات قطاع الأعمال المرشحين في الانتخابات بصرف المنحة. يناقش مجلس الوزراء اليوم استعدادات بدء العام الدراسي الجديد، وتعيين قيادات شركات قطاع الأعمال. كما يناقش المجلس تقريرا حول اتصالات مصر لمحاكمة قتلة الأسرى المصريين في إسرائيل خلال حربي ٥٦ و١٩٦٧.

٠٠١٧٢٢

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

الحكومة متيقنة من الفوز بالانتخابات من خلال شبكة معقدة من المصالح

رويتر تصف امكانية حدوث تغيير عبر الانتخابات القادمة بأنه ضرب من الخيال

بثت وكالة رويتر امس تقريرا خطيرا عن الانتخابات القادمة في مصر اكدت الوكالة ان الحكومة واحزاب المعارضة تشكو من سلبية الناخبين الذين يدركون أن نتائج الانتخابات مرسومة سلفا وان تخيل امكانية حدوث تغيير حقيقي في النظام الحالي عبر صناديق الانتخابات يعتبر ضربا من الخيال.

ونقلت الوكالة عن الدكتور اسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وسياسيين اخرين قولهم ان كل المشاركين في العملية الانتخابية من احزاب المعارضة يدركون قواعد اللعبة واقصى ما يتمنون الحصول عليه من مقاعد ان يتعدى الثلث حيث ستصر الحكومة على الاحتفاظ بنسبة الثلثين اللازمة لتمرير كل التشريعات وتجديد انتخاب رئيس الجمهورية.

وزاد الدكتور الغزالي قوله لرويتر ان الحكومة متيقنة من قدرتها على الفوز بالانتخابات وذلك من خلال شبكة معقدة من المصالح وبيروقراطية ضخمة قادرة على مساندة ترشيحي الحزب الحاكم وقال محلل سياسي قريب من الحكومة طلب عدم نشر اسمه انني لا اتصور ان يكون للانتخابات القادمة تأثير مهم فالحقيقة ان مصر يحكمها العسكر والبيروقراطية اما الباقي فهو ديكور!!

واشارت الوكالة الى الوعود الانتخابية التي تحفل بها الصحف القومية فقالت ان هذه الصحف المملوكة للحكومة حفلت كعادتها بتصريحات لمسئولين ووعودهم الانتخابية خاصة تلك الموجهة لجمهور الدخل في الوقت نفسه تكلف احزاب المعارضة الرئيسية انصالاتها لضمان عدم التنافس في نفس الدوائر الانتخابية وكذلك الاتفاق على برنامج موحد يتم تقديمه للناخبين في مواجهة برنامج الحكومة.

وتؤكد رويتر ان الاحزاب المعارضة مازالت مختلفة حول قضيتي تطبيق الشريعة الاسلامية والتمسك بملكية الدولة في مواجهة انصار الاقتصاد الحر.

كما اوضحت الوكالة ان نظام الانتخاب الفردي كان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت الحكومة الى شن حملة اعتقالات واسعة ضد قيادات جماعة الاخوان المسلمين ونقلت عن مصادر امنية قولها ان السلطات تخشى من تكرار السيناريو الجزائري.

ومصدر مصدر امني مسئول للوكالة بان الحكومة تدرك جيدا ان الرفض في مصر مختلف عن الجزائر من ناحية السيطرة على الاوضاع الأمنية ولكننا اسسنا على استعداد للاقدام على اية مخاطرات.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اللجنة العليا لحزب العمل:

محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية محاولة خطيرة لإفساد العملية الانتخابية

استعرضت اللجنة العليا في اجتماعها الوضع السياسي الداخلي والإقليمي والعالمي، وقد أسفت أشد الأسف لما قامت به السلطات من إحالة خصومها السياسيين إلى محاكم عسكرية، وهي تستنكر بشدة هذا القرار وتدينه وتطالب بالغائه فورا، وبعدم اللجوء الى محاكمة المدنيين امام محاكم عسكرية وإلى حرمان المواطنين من المثول أمام قاضيهم الطبيعي، وترى أن محاكمة قيادات الإخوان المسلمين أمام محاكم عسكرية تعد محاولة خطرة لإفساد العملية الانتخابية من أساسها. وتطالب اللجنة العليا بالتنادي بالقوات المسلحة عن التناقض الحزبي حيث إن الأدوات المسلحة هي لجميع المواطنين بغض النظر عن مواقعهم السياسية والحزبية. كذلك فقد أحالت اللجنة تزايد القوانين المقيدة للحريات وبخاصة القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥، والقانون رقم ١٠٠ لعام ٩٤ والخاص بالنقابات المهنية بالإضافة إلى استمرار العمل بقوانين الطوارىء، والممارسات التي عطلت الحياة النقابية في بعض النقابات وبخاصة نقابة المهندسين، وترى اللجنة العليا أن هذه القوانين والممارسات تشكل خطرا على حرية المواطن وعلى العمل الصحفي والنقابي بصفة خاصة وتطالب بالغائها فورا، وقد استمعت اللجنة إلى تقارير عما جرى من ممارسات اثناء انتخابات مجلس الشورى التي جرت مؤخرا، وهي تدين ما تأكدت منه من تزوير في النتائج، ومخالفة لأحكام قضائية، بل وعدم تأييد التعديلات التي ادخلت بقرارات جمهورية لها قوة القانون بتوقيع رئيس لجنة الانتخاب أمام أسماء الناخبين الذين يؤدون الواجب الانتخابي وهو ما يمثل ضمانة الى يتكرم مما تطالب به القوى السياسية في مصر لضمان صحة الإنتخابات.

وبالنظر إلى أن عام ١٩٩٥ هو عام انتخابات عموما وأنه يشتمل على انتخابات لمجلس الشعب فإن اللجنة العليا تستنكر تجاهل مجلس الشعب مشروع القانون المقدم من أحزاب المعارضة لتنظيم ممارسة الحقوق الانتخابية، وتطالب بمنح فرص متكافئة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لجميع الأحزاب لعرض برامجها ودعايتها الانتخابية، وتستنكر احتكار الحزب الوطني الديمقراطي لهذه الوسائل في عصر ما سبق الإتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني. كذلك فإنها تطالب بتنقية ما جاء بخطاب رؤساء أحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى رئيس الجمهورية.

وترى اللجنة في مواجهة الممارسات غير القانونية وغير الدستورية للسلطات في مصر أن توافق على تحقيق أكبر تنسيق ممكن مع باقي أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى، وهي تدعو هذه الأحزاب إلى التنسيق فيما بينها في مواجهة ممارسات السلطة، وتكلف قيادة الحزب بالعمل على تحقيق ذلك.

وقد استعرضت اللجنة في هذا الإطار الجهود التي بذلت للوصول إلى صيغة وثيقة الوفاق الوطني التي تمثل حدا أدنى من المبادىء والقواعد التي يمكن أن تتفق عليها هذه الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها. وتؤيد اللجنة هذه الجهود وتدعو إلى استمرارها مع تأكيدها أنه من الطبيعي أن يكون لكل طرف الحق في إضافة ما يراه إلى برامجه.

وفي استعراضها للموقف الإقليمي والدولي تستنكر اللجنة استمرار الحصار على الشعوب العربية وبخاصة في العراق وليبيا، وتطالب بإنهائه فورا وبدون شروط، كما تدين الجهود التي تبذلها قوى خارجية ومحلية للوقيعة والدس بين مصر والسودان على المستويين الشعبي والرسمي، وتطالب ببذل أقصى الجهود من أجل إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مجراها الطبيعي، كما تطالب جميع الأطراف المعنية بالتوقف فورا عن كل ما يزيد العلاقات بينهما سوءا.

وتلحظ اللجنة ما سبق أن أشارت إليه من ممارسات إسرائيلية للعدوان على حقوق الشعب العربي في فلسطين وفي لبنان واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأغلب

الباقية ص٨

اللجنة العليا لحزب العمل

الاراضى الفلسطينية ومماطلتها حتى فى تنفيذ ما سبق أن لوحت بـه للفلسطينيين، وتستنكر بصفة خاصة المحاولات الإسرائيلية لمصادرة الاراضى العربية فى القدس ومماطلتها فى الجلاء عن مدينة خليل الرحمن، كما تدين اللجنة استعمال الولايات المتحدة حق الاعتراض على قرار مجلس الامن الذى يستنكر قرار مصادرة الأراضى الفلسطينية.

وترى اللجنة أنه لا طائل من إستمرار التعامل مع العدو الصهيونى، وتطالب بوقف التعامل معه، وتؤيد كل الجهود مـن أجل مقاومة الاستسلام والتطبيع. وفى هذا الصدد تحيى اللجنة المقاومة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الإسرائيلى وسلطاته وعملائه، كذلك تحيى الموقف السورى واللبنانى المتمسك بالحقوق العربية وضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة، بينما تحذر اللجنة من الاقتتال بين العناصر العربية.

وقد تابعت اللجنة اعتراف ٤ افراد إسرائيليين بقتل أسرى من المصريين خلال حربى ٥٦ و١٩٦٧، وتؤكد اللجنة إدانتها هـذه التصرفات الإسرائيلية المنافية للقانون الدولى والتى تشكل جزءا من الممارسات الإجرامية الإسرائيلية عموما، والتى تنتهك القوانين الدولية، والتى مازالت تمارسها حتى الأن. وتطالب اللجنة الحكومة باتخاذ كل الإجراءات القانونية لمحاسبة المسئولين عن هذه الاعمال، وحفظ حقوق المصريين. وتلحظ اللجنة العليا تكثيف الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى وحوله، وإجراء مناورات مشتركة مع قوات أجنبية دخيلة ومتعاونة مع إسرائيل، وتطالب اللجنة بالعمل فورا على إنهاء الوجود العسكرى الاجنبى فى المنطقة بجميع صوره المباشرة وغير المباشرة والامتناع عن التعاون معه، وتؤكد فى نفس الوقت حق الشعوب العربية فى تقرير مصيرها واختيار حكامها، وترفض أى تدخل فى الشئون الداخلية للدول وتطالب بإيقافه فورا.

كذلك فـإن اللجنة تستنكر اجتياح القوات التركية للحدود العراقية أكثر من مرة بحجة مطاردة أفراد من حزب العمال الكردستانى ، وتؤكد التمسك بوحدة الاراضى العراقية، وأن الحل الصحيح لمشكلة شمال العراق فى عودة السلطة المركزية العراقية إلى هناك والتوقف عن التدخل الاجنبى، حيث لا تقوم القوات الأجنبية بحماية المواطنين الاكراد من الهجوم التركى.

من جانب آخر فإن اللجنة العليا تشجع أى عمل من شأنه تحقيق تضامن عربى، وتطالب الدول العربية بالعمل على استعادة العمل العربى المشترك والشروع فى تحقيق السوق العربية المشتركة دون انتظار لحل الخلافات العربية أو تحقيق المصالحة.

وتلحظ اللجنة العليا أن الجهود التى بذلت لإخضاع البرنامج النووى الإسرائيلى للرقابة الدولية قد فشلت، فى حين تستمر إسرائيل فى بناء قوة عسكرية تقليدية ونووية وإطلاق أقمار صناعية تهدد أمن دول المنطقة والسلام العالمى ولا يقابلها عمل جاد مضاد، وتطالب اللجنة السلطات المصرية بالعمل على تحقيق الامن القومى فى مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى وعدم التعويل أى جهود أو وعود لتوقيعها على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. تحيى اللجنة جهاد الشعب المسلم فى البوسنة من أجل الدفاع عن نفسه ضد العدوان الوحشى ومن أجل الحفاظ على وحدة أراضى البوسنة، وتستنكر فى نفس الوقت تخاذل القوى الدولية والأمم المتحدة عن نصرة الحق فى مواجهة الظلم الذى يحيق بهم، وتؤكد أن غارات حلف الأطلنطى على مواقع الصرب لم تحقق أهدافها حتى الآن.. وأن حصول مسلمى البوسنة على حقوقهم غير منقوصة هو المعيار الذى نقيس به موقف الغرب، كذلك فإن اللجنة تحيى جهاد شعب جمهورية الشيشان فى مواجهة العدوان الروسى، وتستنكر اللجنة العدوان الوحشى الروسى وصمت القوى الدولية إزاءه والتغاضى عنه. ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تستنكر اللجنة استئناف فرنسا والصين تجاربهم النووية، وتطالب بالتوقف فورا عن إجراء أى تجارب لحين التوصل إلى اتفاق نهائى حولها. وتثق اللجنة ثقة كبيرة وكاملة بوعى الشعب وقدرته على معرفة مصلحته ومن يقف إلى جانب حقوقه فى إبداء رأيه، وكل هذا يجعلنا نصر على أن الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية فى ممارسة هذا الحق فى وقت تتجه فيه البلاد إلى انتخابات عامة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اتحاد العمال يدعم مرشحيه فى الانتخابات

أعلن اتحاد العمال دعمه مرشحيه لانتخابات مجلس الشعب القادمة من القيادات النقابية العمالية. وصرحت مصادر الاتحاد بأن الدعم سيمتد إلى كل المرشحين سواء أكانوا ينتمون إلى الحزب الوطنى أم الاحزاب الاخرى.

ودعت النقابات العامة أعضاء اللجان النقابية التابعين لها إلى المشاركة فى المؤتمرات العمالية التى سيتم عقدها لدعم المرشحين.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المساء
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

اللجنة العليا بحثت استعدادات الحزب للانتخابات واستعرضت الأوضاع المحلية والدولية

انتهى فى ساعة متأخرة من مساء الخميس الماضى الاجتماع الدورى للجنة العليا لحزب العمل ، والذى تناول الاستاذ إبراهيم شكرى فى تقريره السياسى اهم القضايا التى طرحت خلال الفترة الماضية، وطالب بالإشراف القضائى الكامل كشرط لحياد الانتخابات، وأشار إلى استئثار الحزب الحاكم بأجهزة الإعلام والمحافظين والأجهزة التنفيذية، كما طالب بالتنسيق بين جميع الأحزاب والقوى مشيرا إلى محاولات الحزب الوطنى غرس الفرقة بينها، بينما تناول د.حلمى مراد -نائب رئيس الحزب- التنسيق الذى يسعى إليه الحزب، ودعا إلى سرعة التنسيق حتى لا تضيع الفرصة، كما تحدث عن وثيقة الوفاق الوطنى، وطالب بالتضامن، حيث إن الخطر يستهدف الجميع.

وقد اكد عادل حسين -الأمين العام للحزب- فى تقريره أن حرية الانتخابات لن تمنح من نظام مستبد، وأشار إلى قيام الحزب بعمل مسح ودراسات عاملة للتخطيط العلمى للانتخابات، واكد أن الأمن يتعامل مع الحزب كتعامله مع نظام غير شرعى، واكد أن الهدف الأساسى هو بناء تنظيم قوى حتى يتمكن من تنفيذ ما يطرح من افكار، وأشار اللواء طلعت مسلم فى تقرير المكتب السياسى إلى أن الحكومة شددت قبضتها على العمل العام بهدف تجميد الوضع القائم، وتاكيد سيطرتها من خلال إجراءات قمعية مختلفة، وحذر من إطلاق إسرائيل قمرها الثالث بالتعاون مع امريكا وانها اصبحت قاعدة للاسطول السادس الامريكى.

٠٠١٧٢٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

إبراهيم شكري:
الحزب الحاكم يستأثر بالإعلام والمحافظين والأجهزة التنفيذية وقانون الطوارئ

د. جلال عوّاد:
التنسيق الذي نسعى إليه مع أحزاب المعارضة يقوم على ترك بعض الموائد حتى لا يتم تشتيت الأصوات

عادل حسين:
حرية الانتخابات لن تمنح من نظام مستبد ونحن نرى أن مصر أغنى مما يطرح النظام

وفى بداية كلمته رحب شكرى بالحضور من قيادات الحزب وأعضاء اللجنة العليا، ثم تناول رئيس الحزب كيفية تطوير المواقف السياسية للحزب مؤكدا أن هناك محاولات جرت لضمان نزاهة الانتخابات، آخرها خطاب موجه إلى الرئيس، وموقع من الأحزاب الرئيسية، بالإضافة إلى التيارين الإسلامى والماركسى، وكانت النتيجة فى الاتجاه المضاد، حيث جاءت نتيجة الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى مخيبة للآمال، وحذر شكرى من الاستهانة بأحكام القضاء مشيرا إلى الحكم الذى صدر ببطلان انتخابات الشورى بالإسكندرية، إلا أن الحكومة تجاهلت الحكم، وأكد شكرى أن تجاهل المسئولين لمطالب أحزاب المعارضة يوجب أن تلتقى كل القوى الموجودة على الساحة مؤكدا أن التفرقة بين الأحزاب هى وسيلة من وسائل الحزب الحاكم ليظل متسيدا الموقف، وتناول شكرى موقف حزب العمل من القانون ٣٢ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالصحافة، واستعرض الدور الفعال والقوى للحزب فى دفع القوى المختلفة، وطالب باستمرار الدور الفعال للحزب حتى تقوت الفرصة على الحزب الوطنى الذى يمتلك المحافظين والأجهزة الحاكمة وأجهزة الإعلام وفوق ذلك قانون الطوارئ.

مصر والسودان

وبخصوص الأوضاع المصرية-السودانية، أشار شكرى إلى دور جريدة الشعب، مؤكدا أنها وقفت بكل شجاعة لتوضيح الأمور، وتأكيد أهمية هذه العلاقة الخاصة، لأنها مسألة تبنى عليها حياة شعب وادى النيل.. كما أشار شكرى إلى ارتفاع أسعار الورق، بالإضافة إلى بعض الصعوبات المالية التى اضطر الحزب أمامها إلى رفع سعر الجريدة.

وثيقة الوفاق الوطنى

واستعرض رئيس الحزب فى كلمته الحوار الوطنى ووثيقة الوفاق بين الأحزاب والتيارات الأخرى، مشيرا إلى استمرار هذا الذهن، ومشيرا أيضا إلى دورى د.حلمى مراد والمكتب السياسى، إضافة إلى ما تم من حوار وطنى، كما استعرض حادث الاعتداء على الرئيس مبارك مؤكدا نبذ الحزب العنف بجميع أشكاله، وهو ما ظهر بشكل علنى من كل فئات الشعب.

الخطر يستهدفنا

وقد أوضح د.حلمى مراد -نائب رئيس الحزب- فى كلمته أن الخطر يستهدف الجميع، وطالب بالتضامن والتكاتف يدا واحدة مشيرا فى بداية كلمته إلى الاستفادة من وجود أعضاء اللجنة العليا فى الخروج بنتائج عملية، وأكد مراد أن المكتب السياسى فى كل حدث يجتمع وينـاقش ثم يلخص رأيه لنشره فى الجريدة بعد أن يحدد موقفه.. وعن التنسيق بين الأحزاب، قال نائب رئيس الحزب: إن التنسيق الذى نسعى إليه مع أحزاب المعارضة يترك بعض الدوائر حتى لا يتم تشتيت الأصوات، وقال: علينا ألا نتـأخر حتى لا تضيع فرصة التنسيق، لأن التأخير يضر الحزب وسوف يفقده الخيارات، وطالب بسرعة البحث فى كيفية خوض الانتخابات.

وعن حوار الوفاق الوطنى بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية قال د.حلمى مراد: إنه بالنسبة إلى المساواة فهى تكون فى الحقوق الواردة فى القانون بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقال: إن هناك جلسة أخيرة فى ١٠ من أكتوبر المقبل لوضع النقاط على الحروف بما يتفق مع جميع الأطراف والقوى الوطنية والأحزاب لتوجيه جهدها إلى

جمال أمبابى
مجاهد العروسى

الحكومة بدلا من التناحر مع بعضها البعض، وناشد د.مراد جميع الأطراف السعى إلى إنجاح هذا الوفاق الوطنى، وأشار إلى دعوة الحكومة موضحا أن التكتل ليس ضدها، وقال: نحن سجلنا عليهم أننا دعوناهم ولم يجسموا الأمر.

مواقف مؤثرة للحزب

● عادل حسين الأمين العام للحزب قال فى كلمته: إننا على مدى العام الماضى مرت بنا أحداث كثيرة منها عديد من المشاكل الدولية التى كانت تستدعى المناقشة الواسعة إلا أن مشكلاتنا الخاصة استغرقتنا

مؤكدا أن مايطرحه هو جوهر ماجاء فى تقرير المكتب التنفيذى الذى يسعى إلى تحويل الحزب إلى عمل مؤثر فى الشارع السياسى وهذا جوهر وظيفته وهو يتطلب تقوية البناء الحزبى وتوسيع دائرة العضوية، وكل هذا يرتبط بتوثيق الصلات بين الحزب وأفراد الشعب حتى يكون قادرا على التعبئة وتنفيذ القرارات التى تصدر عنه.

وأضاف الأمين العام للحزب قائلا: من المؤكد أننا لم نحقق كل ماكنا نتمناه، وأرجع ذلك إلى الظروف العامة من نظام سياسى وقانونى مما ينبط من همم العاملين؛ لأن جهات الأمن تتعامل معنا كأننا تنظيمات غير مشروعة ولايسمح لنا بالعمل إلا فى مقار الحزب الضيقة، إضافة إلى سبب آخر يكمن فى المشاكل، مما جعل الناس تشعر بأن الحياة السياسية ليس لها مستقبل مع الإجراءات المتتالية والطوارئ.. وأشار عادل حسين إلى أن حزب العمل يعتبر من أكثر الأحزاب قبولاً بين الناس وهو أيضا الحزب الذى تتزايد جماهيريته باستمرار ويربح هذا إلى التأييد الواسع الذى يتمتع به.

واستطرد قائلا: عن رأس حزبنا قيادتين مثل شكرى ومراد تتفقيان على الحزب مهابة وتقديراً وتفتحان أيضا سبلاً كثيرة

للانتشار.. واستعرض الأمين العام مناقشات تحقيقه من توسع في الحافظات وأيضا القيادات القادرة على القيادة على المستوى العام، وأشار إلى قطاعات العمال والمرأة والشباب وإلى قدرة الحزب على الحشد الجماهيري بشكل أفضل، وذكر بعض المواقف منها: المؤتمر الجماهيري الذي عقد تضامنا معه في سجنه والذي يعتبر من أنجح المؤتمرات على مستوى كل الأحزاب، وكذلك مؤتمر العمال الذي شارك فيه أكبر عدد من ممثلي النقابات العمالية من مختلف القطاعات، وأيضا دور الحزب في المؤتمر الذي عقد بالوفد احتجاجا على القانون ٩٣ الخاص بالصحافة.. وأشار الأمين العام أيضا إلى قدرة الحزب على تنظيم مؤتمرات في الأزهر ومناصرة البوسنة والشيشان.

حصار العرب

* اللواء طلعت مسلم اكد في تقريره أن الولايات المتحدة تحاول تأكيد هيمنتها على النظام العالمي الجديد أما بالنسبة إلى الوطن العربي فاستمرار الحصار على ليبيا والعراق والحصار الذي يتم نسجه حول السودان، وكذلك المحاولة لفرض حشد عسكري جديد ضد العراق في محاولة لإحداث تغييرات داخلية لأول مرة في تقارب بين العراق وإيران منذ ١٩٧٩. وأضاف مسلم: إن الموقف المصري -ولأسباب تكتيكية- ضد التدخل في شئون العراق الداخلية إلا أنه في الوقت نفسه ازدادت المناورات المشتركة بين الدول العربية ودول أجنبية، منها اشتراك مصر مع بريطانيا وأمريكا، كذلك مناورات مصرية سعودية وتمنى أن تكون خطوة على طريق التقارب العربي الصحيح.

عسكرية إسرائيل

وأضاف اللواء مسلم: إن إسرائيل ماضية في تقوية قوتها العسكرية بالتعاون مع أمريكا وأطلقت قمرها الصناعي الثالث وأصبحت حيفا قاعدة عسكرية لأسطول السادس الأمريكي، كذلك لم تنجح المحاولات المصرية في محاصرة إسرائيل بشأن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خلال العام الماضي.

من ناحية أخرى شددت الحكومة قبضتها على العمل العام من خلال تعيين العمد والعمداء وتزوير انتخابات مجلس الشورى ومد الخدمة لبعض القيادات، وكلها عمليات تهدف إلى تمهيد الوضع القائم وتأكيد سيطرة الحكومة على النظام السياسي وصاحبت هذا إجراءات قمعية مختلفة منها: حبس عادل حسين، وأخيرا تحويل قيادات الإخوان إلى محاكمات عسكرية.

إعالة المعتقلين

* وحول ما أثير عن تقصير الحزب في موقفه مع المعتقلين من أبنائه.. د.عبد الحميد بركات أمين عام التنظيم والأمين العام المساعد للحزب تحدث قائلا: إن الحزب لم يقصر على نشر أسماء المعتقلين وأحوالهم بالمعتقلات بل تابع بالتفصيل كل أمورهم وإعالتهم في السجن إعالة كاملة، بل إن الحزب تبنى قضايا المعتقلين السياسيين بشكل عام، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض من أمانة المرأة، وعقد عدة اجتماعات مع أهالي المعتقلين آخرها الأسبوع الماضي مع لجنة الحريات بنقابة المحامين.

فصل غير الملتزمين

* حول ما أثاره محمد فريد حسانين من اقتراح حول تقييم المرشحين والانتهاء منهم وفصل من لا يلتزم، رد عبد الحميد قائلا: إننا منذ ما يزيد على شهرين طلبنا من كل مرشح أن يتقدم بطلب ترشيح وأجرينا تقييما ونزلنا المحافظات وتلقينا تقارير منها ونحن في المراحل النهائية ونؤيد الاقتراح بأن نفصل من لا يلتزم بقرار الحزب ومرشحه.

الصراع العربي الإسرائيلي

* بينما طالب د.مجدي قرقر -الأمين العام المساعد- بإصدار بيان من الحزب حول الصراع العربي الإسرائيلي وقضية القدس التي تصر إسرائيل على أنها عاصمة أبدية لها كما أنه لابد أن يصدر بيان إلى الجماهير حول رؤية الحزب من قضية الوفاق الوطني، وكذلك تحويل المدنيين إلى محاكم عسكرية. وطالب د. قرقر بإعطاء تفويض من اللجنة العليا للمكتب السياسي بإصدار البيان.. وأشار إلى ضرورة التركيز في الإعلان عن مرشحينا بشكل لا يعطي للمرشح الخصم فرصة للاستفادة مع الإصرار على المطالبة بتوسيع الضمانات الائتمانية والتمسك بها.

* أما محفوظ عزام -عضو المكتب السياسي- فقد أكد أهمية اتخاذ قرار دخول الحزب الانتخابات بغض النظر عن موقف أي حزب قد تكون له حساباته، مؤكدا ثقة الناس بالحزب وقيادته.

حزب جماهيري

وفي كلمته أشار ناجي الشهابي -الأمين العام المساعد للحزب- إلى أن مسألة دخول الانتخابات تم إقرارها في اجتماعات سابقة، وأوضح أن تجاهل الرئيس مبارك مذكرة المعارضة يعني أن الحكومة لن توافق على أية ضمانات. كما أضاف: إن عدم دخول الحزب الانتخابات سيضر بقواعد الحزب وجماهيره.

مقاومة الطغيان

* كمال الدين حافظ في كلمته طالب بضرورة عمل مسيرات ومظاهرات كحق مشروع، بخاصة أن الهامش الديمقراطي المسموح به هذه المرة أقل بكثير من المرات السابقة. وقال إن نظل نتكلم عن تزوير الانتخابات وإسقاط مرشح المعارضة بل لابد من أن نقاوم هذا

الطغيان.

* محمد فريد حسانين يقول: إن النظـــام المصري يقتل ويعتقل معـــارضيـــه وكـل يـــوم يصنع دنشواي جديدة. ويرى أنه لابد من تنظيم الحزب مواجهته، ويتساءل: هل هذا بـالتظاهر أم بـالاعتصام؟ ويطـالب بحل معـــوقـــات العمل التنظيمي للحزب، ويعتبرهـا قضية وطن.

* أسامة المؤيد يرى ترشيح رموز الحزب والوقوف حولها حتى يمكن الالتحام بالجماهير وبالتنسية إلى من يريد الترشيح عليه التقدم بطلب إلى قيادة الحزب.

* د. رشوان شعبان ركز على الاهتمام بالقرى مشيراً إلى جولاته في بعضهـا، حيث إن معظم القـرى من الفـــلاحين والمدن من العمال والأقليـــة مثقفـــة، واقترح عمل مايسمى بكراسات صغيرة تكون على مستـــوى العـــامـة تخاطبهم بأسلـوب بسيط عـن أهم المشـاكل الكبرى مع التركيز على مشـاكلهم لانهم لن يصـــوتـــوا إلا لمن يهتم بمشاكلهم الخاصة.

* م.أبو الفتوح كمال الدين ركز في كلمتـــه على أهميـــة دخـــول الانتخابات مع التركيز على المعركة الانتخابية والعمل لها بشكل منظم، ورصيد «الوطني» في الشارع سلبي حيث يعتقل معظم الشباب، ويعاني الشعب عشرات المشـاكـل وأهمهـا مشكلة الاسمدة والقطن.

تـــزويـــر فـــج ومبكر للانتخابات

* عبد الرازق عثمان يـرى أن التزوير لـلانتخـابات بدأ مبكـراً وبصورة فجة ويستشهـد باعتقال رئيس المجلس المحلي لدمياط خشية ترشيحه لمجلس الشعب، وطـالب بنشر ثقافة انتخابية من الآن بين الناخبين ليعرف كل ناخب دوره وحقه.

* أسهان شكرى تـرى أن قـانـون الطـوارئ هـو الحاكم وبالتالي فحقوق كثيرة للمواطن تضيع بسببه أهمهـا: التظـاهر والاضراب.

* هناء شوقى دعت إلى عقـد مؤتمر واسع مع جميع الأحـزاب لعـرض مـايحدث من تجاوزات انتخابية واتحديد موقف موحد فيما بينها يردع الحزب الحاكم.

ثلاث قضايا

* بينما عـــرضت د.جلال القليوبي ثلاث قضايا أساسية ترى من وجهـة نظـرهـا أن تكـون في أولـويات الحزب وهـي: قـانـون الصحـــافـــة وقضيـــة المعتقلين السياسيين والقضية الأخيرة هي رفع الحصار عن ليبيـا والذي طال بدون اية اسباب.

* د. رفعت سيد أحمد طالب باتخاذ مـوقف إزاء المعتقلين من حزب العمل والذين بلغ عددهم ٣٨ معتقلا كما طالب بجعل الانتخابات وسيلة للتربية السياسية.

* د.أحمد الخولى يقـول: إن حزب العمل له دور بارز ومبادرات عظيمة في حل مشـاكل مصر مع البلاد العربية فهل يمكـن أن يقوم بمبـادرة لحل الخلاف بينـه وبين النظام المصري؟!

* على أبو النجا يتفق مع مطارح من اتخاذ مـواقف متشـددة مع الحكومة ويشير إلى عدم وجود أية ضمانات لنـزاهـة الانتخـابـات ويستعرض قيام الوزير عبد المنعم عمارة -المقترح ترشيحه في مدينة نصر- بتسجيل ١٥ ألف صـــوت انتخـابي من خـارج الـدائرة وعلى الرغم من قيامه برفع قضية إلا أنها -منذ ثلاثة أشهر- لم ينظر فيها!

الأمل في حزب العمل

* محمد خيرى -المنيا- يقول: إن توقيت تحويل الإخـوان إلى المحاكمة العسكرية هو إنذار، والأمل معقود على حزب العمل، لـذلك لمالآليات التي تجعل الحزب يقترب من آمـــال الجماهير؟!

* مصطفى درويش -سوهاج- يقـول: المفـروض في الانتخـابـات أن تسفر عن تشكيل حكومة، فما منهاج عن آلاف المعتقلين في السجـــون؟! * محمد إبـراهيم يؤكـد أن التقيم إما أن يكون بالقوة وإما بالاسلوب السياسي الـذي هو طـريق الحزب. ويتسـاءل: كيف نستطيع بهذا الأسلوب أن نخرج من المأزق السياسي الراهن وتحشد الجماهير لهذا النهج؟!

* رفعت بدوى- -كفر الشيخ- يـالـي بإجراء انتخـابـات كل ثـلاثة أشهـر للجنة العليا لتظل جميع القضـايـا الساخنة مطروحة أمامها وازيـادة الترابيزات ولكن يوماً واحداً فقط.

* أحمد حسين -بورسعيد- الموقف السياسي وممـارسـة قيـادة الحزب السياسية عظيمـة إلى حد كبير، وبالمثل تتميز قيادات حزب العمل بأنها تتحرك قبل الجميع ولابـد أن الحـرك السياسي يخدمه تنظيم جيد وإذا لابد من مشـاركة المحـافظات بشكل أوسع مما هو متبع.

* عبد المنعم عساكر -الشرقية- طالب بدعم تنظيمي لمحـافظة الشرقية للنهوض بها حزبيا مرة أخرى واقترح تشكيل لجنة مركزية لهذا الغرض.

* عاطف الكوش -الغربية- طالب بتجديد تحالفـاتنا مع التزام القـواعد والقيـادات المحلية بما تقـرره القيـادة المركزية من تحالفات.

* السيد عبده سليمان -الجيزة- يطالبون بالتشدد في جمع الاشتراكات مع تغيير بعض الهيـاكـل الشكليـة على مستـوى اللجـان وأمـانـات المراكـز والشعب.

* خالد يوسف: لابد أن يكون هناك تـواصل دائم بين قطـاعـات وجمـاهير الحزب والمكتب السيـاسي، وهـو مـا يستحق العناية، ويؤكد أن القضية هي أن انتشـار الكـارثـة السيـاسيـة بين

الجماهير لايتناسب مع انتشارنا في المواقع وتتواكب معه حركة المكتب السياسي وهي أوسع كثيرا من مستويات الحزب المختلفة.

● م.محمد مأمون يقول: الأمين العام قدم جهدا تنظيميا جيدا وقام بإنزال هذا المفهوم التنظيمي على الواقع، فصار لها خصوصية إسلامية ونحن مطالبون بأن نطرح تصورنا على الجماهير والمسئولين.

مسيرة وطنية

● عبد الرحيم الشيخ -الإسكندرية-: تعلمنا السياسة بمفهومها الصحيح من جريدة الشعب وكل من يقرأها بعناية يكون سياسيا بارزا وطالب بعمل مسيرة وطنية تشترك فيها جميع الأحزاب لإثبات قوتها في الشارع.

● جمال أسعد عبد الملاك -أسيوط-: عندما جلست في الاجتماع وجدت مناقشات وقضايا واختلافات ثم اتفاقا على إطار عام وهذا سمة من سمات الديمقراطية. وأشار إلى أهمية خروجنا بحصيلة سياسية من الانتخابات. ويؤكد أنه رغم المحاصرة فجريدة الشعب هي المنطلق الذي تستمد منه الموقف السياسي رغم خطورته والذي انتهى أخيرا باعتقال الإخوان المسلمين وتحويلهم إلى محاكمة عسكرية.. يجب أن نقف عند بعض القضايا ومنها محاكمة الإخوان عسكريا وبيع القطاع العام ودور الحزب في هذه القضايا.

فلسطين

● محسن هاشم: التقرير السياسي لم يشر إلى موقف الحزب من فلسطين المحتلة وبخاصة أن الفلسطينيين لايستطيعون دخول أية دولة غربية سوى بموافقة إسرائيل ويتساءل ما موقفنا من مؤتمر عمان الاقتصادي؟!

● محسن أبو سعده: طالب بوقفة جادة ضد ضرب السودان كخط إسلامي وضرب سوريا كخط عربي ثم مؤتمر عمان بعد أن احكموا السيطرة على العراق، كما طالب بالتركيز على طلاب الحزب والاعتماد عليهم في لجان الشباب فهم الأكثر حركة ونشاطا.

● مصطفى حماد -المنيا-: علينا أن نكثف العضوية ولابد من انفصال لخلق تنظيم قوي فالحرية لاتوهب بل تنتزع وعلينا ألا نعطي الحكومة أكبر من حجمها ونتصرف بإيمان وثقة.

● محمد المرشدي -البحيرة-: الحكومة تريد الفك بالمعارضة القوية فالعمل السياسي الحالي في حاجة إلى تضحيات وعلينا أن نكون مستعدين لذلك.

● د.حسين الدالي -قنا-: الصدام مع الحكومة مفروض علينا وإلا لما وظيفة الأحزاب إذا وجدت تعنتا وتشددا من الحكومة؟! ولابد من كسر حاجز الخوف والخطوط الحمراء المرسومة وساعتها سيكون الشعب معنا.

● سيد عثمان -الوادي الجديد-: الانتخابات في حاجة إلى جهد ورعاية. والحزب يمر بضائقة مالية وذلك لعلينا أن ننظم إمكاناتنا بشكل علمي ودقيق حتى نخرج بأفضل نتيجة ممكنة.

● أمين الدكروري -الدقهلية-: تأخير إعلان دخولنا الانتخابات وعدم إعلان أسماء مرشحينا سيضر بنا كثيرا. كما أننا يجب أن نركز على الدوائر التي يمكن الفوز بها.

● دياب صحصاح -كفر الشيخ-: يجب أن ندخل المعركة مهما كانت النتيجة فلا بد في ظل هذا الحكم الفاسد من خوض الانتخابات.

دورة للمرشحين

● محمد السخاوي: أرى حسم قضية التحالف وعمل دورة للمرشحين تتضمن برنامجا كاملا لما سنقوله للناس وبخاصة بالنسبة إلى التغلغل الصهيوني داخل التعليم وحصار العراق دوليا وتخالل مصر أسامه والفساد المنتشر فكل مرشح يجب أن يكون على علم بما يطرح بحيث تتوحد الرؤية والفكر.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

السخاوى وأبو النجا عضوان جديدان فى اللجنة التنفيذية

فاز كل من محمد عبد العزيز السخاوى وعلى محمد أبو النجا بعضوية اللجنة التنفيذية فى الانتخاب الذى اجرته اللجنة العليا بين أعضائها حيث تقدم (٦) مرشحين لشغل هذين المقعدين تنافس خمسة مرشحين بعد تنازل د. أحمد الخولى فى جو ديمقراطى راق.

وقد أعلن د.أحمد المهدى رئيس لجنة الانتخابات نتيجة التصويت بحصول السخاوى على ٣٧ صوتاً. وأبو النجا ٣٣ صوتاً. وكان عبد الله أبو الحسن

محمد السخاوى
قد عرض قرارات وتوصيات الاجتماع السابق للجنة كما أعلن أسماء المرشحين الخمسة. وكان

على أبو النجا
قد أشرف على الانتخابات مع د.المهدى فايز محمد على وعبد الرحيم الشيخ.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٥

مدير إدارة الانتخابات في حوار شامل مع «الوفد»

أكد اللواء محمد بدير المشاوي مدير الادارة العامة للانتخابات استعداد وزارة الداخلية لانتخابات مجلس الشعب القادمة. اكد ان وزارة الداخلية جاهزة امنيا وانتخابيا.

وقال مدير الادارة العامة للانتخابات في حوار شامل مع «الوفد» اتخاذ الاجراءات الانتخابية عقب صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين. اوضح ان الدستور نص على اجراء الانتخابات خلال ٦٠ يوما على الاكثر قبل انتهاء مدة مجلس الشعب الحالي التي تنتهي في ١٢ ديسمبر القادم.

واعلن اللواء بدير للمشاوي في حواره مع «الوفد»

ابلاغ النيابة العامة عقب اكتشاف فضيحة اضافة ٣٨٠٥ اسماء وهمية في الجداول الانتخابية بقرية «ميت ناجي» بمركز ميت غمر بالدقهلية. اشار الى ان النيابة العامة تجري حاليا التحقيق مع اعضاء لجنة القيد. كما أعلن مدير ادارة الانتخابات رفع قيمة غرامة التخلف عن التصويت من جنيه واحد الى ٢٠ جنيها!!

وحول مطالبة احزاب المعارضة باستخدام البطاقة الشخصية او العائلية عند الادلاء بالصوت الانتخابي علق بقوله، لماذا تحطل حق المواطن الانتخابي.. فاى وسيلة من وسائل الاثبات تكفي!!

١٤ حزبا تفوض انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي

ليس هناك نص في القانون يحظر على الوزراء او رئيس الحكومة الترشيح!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

ضبط التخابة : وزارة الداخلية اكتشفت إضافة ٢٨٠ أسماء وهمية بجداول بعبت غير وأبلغت النيابة العامة ضد المتلاعبين !

اللواء حسن الألفي

اللواء محمد منير المشاور

أجرى الحوار : محمد زكي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وصف «المنشاوي» اتهام للموظفين العموميين بالتلاعب بإرادة الناخبين وتقليل الصناديق وتسويد البطاقات لصالح مرشحي الحزب الوطني بأنه وهم!!

وتوقع مدير ادارة الانتخابات اشتداد حدة المنافسة بين المرشحين في الانتخابات القادمة. وعلق على ترشيح الحزب الحاكم لغلب وزراء الحكومة او رئيس الحكومة بقوله: «ليس هناك نص في القانون يحرم الوزراء او رئيس الحكومة من ترشيح انفسهم.. لماذا نسلب هؤلاء حقوقهم؟!»

× قلت لمدير ادارة الانتخابات.. متى ستجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة؟

ـ الدستور نص على ان مدة مجلس الشعب ٥ سنوات ميلادية.. المجلس الحالي كانت اول جلسة له ١٣ «ديسمبر» ١٩٩٠.. المفروض ان مدة المجلس تنتهي في ١٢ «ديسمبر» القادم.. ولابد ان تجرى الانتخابات قبل موعد انتهاء مدة المجلس بقليل.. اسبوع... عشرة ايام.. الاجراءات الانتخابية تبدا عقب صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين وتحديد موعد الانتخاب والاعادة بمجرد صدور هذا القرار تبدأ الاجراءات العملية.. ليس هناك موعد محدد عند ادارة الانتخابات...!

× متى سيصدر هذا القرار الجمهوري؟

ـ انا لا اعلم تحديدا موعد صدور قرار رئيس الجمهورية اذما هذا يصدر في العادة قبل موعد انتهاء مدة المجلس الحالي بـ ٤٥ او ٦٠ يوما..

فالدستور نص على اجراء الانتخابات في خلال ٦٠ يوما سابقة على انتهاء مدة المجلس.

الاحزاب والانتخابات

× كم عدد الاحزاب التي ستخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة؟

ـ الاحزاب السياسية على الساحة ١٤ حزبا.. وفي تقديري ان الباب مفتوح لكل هذه الاحزاب.. حتى ان رئيس حزب التكافل وهو آخر حزب ووفق عليه اتصل بي منذ ايام رئيسه الدكتور اسامة شلتوت وابدى رغبته لخوض الانتخابات.. وفي تقديري ان جميع الاحزاب ستخوض العملية الانتخابية.

× ما هو الاسلوب الانتخابي الذي ستجرى عليه الانتخابات؟

ـ نظام الانتخاب في انتخابات مجلس الشعب القادمة هو النظام الفردي وليس الانتخاب بالقائمة.. وفي ظل الانتخاب الفردي لايتطلب من ضمن مستندات الترشيح الانتماءات الحزبية لطالب الترشيح.. طالب الترشيح يتقدم كشخص.. كأي مواطن.. يستوفي الشروط وهي ان يكون سنه ٣٠ عاما فاكثر.. يقدم صورة البطاقة وصحيفة الحالة الجنائية التي يثبت خلوها من السوابق.. ويودع خزينة مديرية الامن تأمين قدره ٢٠٠ جنيه.. ويتقدم بطلب الى مديرية الامن.. وليس من بين مستندات الترشيح الانتماء الحزبي.. ويختلف الوضع بالنسبة للانتخاب باسلوب القائمة.

تنقية الجداول

× هل اتخذتم من تنقية الجداول الانتخابية؟

ـ وزير الداخلية يشدد على هذه العملية.. واحب الاشارة الى ان المادة ٦٢ من الدستور تؤكد على ان حق الانتخاب والترشيح حق للمواطن باعتباره حقا دستوريا. كما ان عملية القيد في الجداول سهلة.. ولكن عملية الحذف من الجداول لها محاذير ومخاطر عديدة جدا.

فالقيد في الجداول يتم على مدار السنة.. وغير مقيد في فترة معينة.. الا بمجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين يوقف اي تعديل في الجداول سواء دخل الموطن الانتخابي او حذف شخص او التأشير بالحذف امام اي شخص مكرر او متوفى او وهمي!

ملحوظة:

قدم مدير الادارة العامة للانتخابات ملفا عن واقعة حذف اكثر من ٣ آلاف ناخب «وهمي» في احدى مديريات الامن.

× فلماذا متساؤلا: ماهي ظروف حذف هؤلاء الناخبين؟

ـ بناء على شكوى من مواطن عادية جدا.. تم الاهتمام بها ويعد عرضها على اللواء حسن الالفي وزير الداخلية، وتم فحصها فحصا جيدا انتهى فيها الى حذف اكثر من ٣ آلاف ناخب.

× ولكن نريد ان نكشف اكثر عن هذه الواقعة الغريبة؟

ـ وصلتنا رسالة من مواطن ينتمي لاحد احزاب المعارضة يتضمن فيها من وجود اسماء وهمية بقرية امبيت تابعي مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية.. ولاك المواطن في رسالته ان هؤلاء المقيدين غير مقيمين في موطنهم الانتخابي.. وانهم يقيمون في محافظتي الاسكندرية والجيزة..

وقد تسلمنا كبادرة لانتخابات مع مديرية امن الدقهلية لفحص هذا الموضوع.. وتبين قيد ٣٨٠٥ ناخبين بدون وجه حق وانهم اسماء وهمية..!!

وانتهى الوضع الى اجراء تحقيق مع لجنة القيد في هذه القرية.. ومديرية الامن تولت توقيع الجزاء المناسب وهذا يؤكد مدى اهتمام وزارة الداخلية بتنقية الجداول.. لان هذا اول السلم الديمقراطي.. يعني اول درجة في العملية الانتخابية.

× هل هناك وقائع اخرى مماثلة في مديريات الامن؟

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٥

– فيه كثير.. ويتضح بعد الفحص ان الجداول مضبوطة والبعض الآخر نجد فيها اسماء وهمية وتتخذ بشأنها الاجراءات القانونية والتي تنتهي الى حذف كل من قيد دون وجه حق لحدا حريصين كل الحرص على الجداول الانتخابية وسلامتها.

عقوبات رادعة!

× هل هناك عقوبة رادعة ضد المتورطين بالتلاعب في الكشوف الانتخابية؟

– طبعا.. القانون نظم هذه العمليات.. وحدد عقوبات معينة للجرائم الانتخابية.. وبخلاف العقوبات الجنائية المنصوص عليها في القانون هناك عقوبات ادارية مديرية الامن توقع جزاء اداريا سواء بالخصم او بالسجن اذا كان رجلا عسكريا.. وتخطر النيابة.

× قلت لمدير ادارة الانتخابات.. من المستفيد من عمليات التلاعب في الجداول في هذه المناورة الشيوعة؟؟

– العادة.. مافيش حد يبغى يستفيد وتكون النتيجة خطا..

× ولكن هنا رقم كبير ٢٥ الاف ناخب، يمكن ان يكون لحساب مرشح على آخر؟

– اذا ماقسنا هذا الرقم فهو بسيط

بالنسبة الى اعداد المقيدين في هذه الدائرة وعددهم ١١ الفا و٢٠ ناخبين.. ولا يشكل الرقم المحذوف اي خطورة عندنا.. وهذه حالة شاذة جدا!!

احنا لم نتقاعس عن حذف هؤلاء الناخبين من الجداول..!

ابلغنا النيابة

× هل اخطرتم النيابة العامة بخصوص هذه الواقعة؟

– تم الاخطار.. وتتخذ حاليا الاجراءات القانونية حيال هذه الواقعة..

وبالفعل اتخذت مديرية الامن الاجراء القانوني ضد الملاعبين!

× هذه الواقعة تدفعنا الى التساؤل عن مدى تنقية الجداول على مستوى الجمهورية؟

– النتيجة تمت على مدار السنة وتشمل حذف المتوفين والاسماء المكررة والوهمية.. والجانب الاعظم منها حذف المتوفين استنادا الى شهادة الوفاة.. اذا الاسماء الوهمية والمكررة في الجداول الانتخابية. فالقانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ٥٦ يكل تعديلات يؤكد احقية كل مواطن في الملعن على الجداول امام لجنة قضائية برئاسة مستشار رئيس المحكمة وعضوية مدير الامن ورئيس نيابة يختاره النائب العام، يعني لجنة قضائية مائة في المائة.

والقانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ وتعديلاته واخرها في «سبتمبر» ٩٤ عدل مدة القيد الى ٣ شهور «نوفمبر/ ديسمبر/ يناير» وعدل لجنة الطعون برئاسة رئيس المحكمة وعضوية مدير الامن ورئيس نيابة وبعض التعديلات البسيطة.. وهذا كان بناء على توصيات مؤتمر الحوار الوطني.

غرامة التخلف

× مافي عقوبة للمواطن الذي يتخلف عن الادلاء بصوته الانتخابي؟

– لجنة القيادة في القانون القديم كانت جنيها واحدا.. وفي التعديل الاخير للقانون اصبحت ٢٠ جنيها.

واعتقد ان هذا المبلغ كاف للردع واتوقع زيادة نسبة الاقبال على الانتخابات القادمة.. وانتهز الفرصة لكي اناشد المواطن بالتوجه الى صناديق الانتخابات للادلاء بصوته واختيار من يمثله والتخلي عن السلبية.. حتى نخدل في مسار الدول الديمقراطية وحتى نستطيع التباهي بنسبة الحضور امام العالم!!

ضمانات الانتخابات

× رؤساء احزاب المعارضة والقوى السياسية قدموا مذكرة الى القيادة السياسية حول نزاهة ضمانات الانتخابات القادمة.. وطالبوا في هذه المذكرة بتولي السلطة القضائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية بدءا من التحقق من صحة القيد وحتى اعلان النتيجة.. فما تعليق سيادتكم؟

– كما قلت من قبل ان السيطرة للقيد في الجداول الانتخابية للهيئة القضائية.. ووزارة الداخلية ليست لها مصلحة لان رجل الشرطة موقوف حقه الانتخابي حتى خروجه من خدمته.

والشرطة بصفة عامة تتولى فقط حفظ الامن والنظام خارج اللجان.. تؤمن الرئيسين والناخبين وركلاء المرشحين.

تسويد البطاقات

× ولكن رؤساء احزاب المعارضة والقوى الوطنية طالبوا في المذكرة بضرورة تقديم وثيقة رسمية تحمل صورة الناخب والتوقيع باصابعه او بابهامه الايمن تفاديا لتسويد البطاقات الانتخابية بمعرفة الغير. وطالبوا ايضا بالحلال البطاقة الشخصية او العائلية بدلامن بطاقة الانتخاب عند التصويت واختيار مندوبي المرشحين او وكلائهم من بين المقيدين بالجداول الانتخابية بصفة عامة وليس من نفس اللجنة الانتخابية!.. فما تعليق سيادتكم؟

– هذا السؤال قانوني.. والقانون نظم هذه العملية.. فيشترط ان يكون مندوب المرشح مقيدا في ذات اللجنة.. ما المشكلة في ذلك؟!

وأيه البطاقة.. اي مستند يثبت الشخص او اي وسيلة من وسائل الاثبات تكفي.. ليه نعطل حقه

الانتخابى.. تحدم ايه مواطن من الادلاء بصوته الانتخابى.. لم يشترط القانون اصلا قيد الناخب ضرورة استخراج بطاقة شخصية.. فالقانون ذكر لحقية من تجاوز سن الـ ١٨ عاما الادلاء بصوته الانتخابى.. وأغلب الاناث لايحملن بطاقة شخصية.. فالقانون لم يستلزم البطاقة.. وحتى يستلزم البطاقة عند الادلاء بصوته الانتخابى يجب تعديل القانون اولا..

ترشيح الوزراء

× الحزب الحاكم مرشح اغلب الوزراء فى الانتخابات واغلب القيادات.. هل هناك قانون نص على ذلك بعدم حرمان الوزراء؟

- ليس هناك نص فى القانون مايحرم الوزير او رئيس الحكومة من ترشيح نفسه.. لحنا ليه نصليه حتة.. هو اصلا الوزير مواطن مصرى..

لالكان يريد ان يرشح نفسه له مايشاء والحكم فى الأول والأخر للناخب.. اذا كان هنا الوزير مقبولا جماهيريا!

× هل يمكن استبدال الصناديق الخشبية المستعملة حاليا وحل محلها صناديق مصنوعة من مادة شفافة؟

- العيب مش فى الصندوق.. العيب لمن لم يلتزم فى الانتخابات.. فهو يتهم الحكومة بالتزوير.

× علاقة سحب الأسلحة بالانتخابات القادمة؟

- اطلاقا.. ليس هناك صلة بسحب الاسلحة والانتخابات.. وهذه عملية امنية تنفذها الوزارة بتوجيهات من وزير الداخلية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ديسمبر ١٩٩٥

بعد التخلص من نواب الكيف .. ظهـر نـواب القـروض!!

بقلم : سعيد عبد الخالق

والآن.. عرفنا اسباب قيام بعض المرشحين بانفاق ملايين الجنيهات فى انتخابات مجلس الشعب من اجل الاستيلاء على مقعد داخل البرلمان.. كنا نسمع عن ارقام فلكية، انفقها بعض المرشحين. وكنا نتساءل عن السبب: هل كرسى البرلمان يساوى ما ينفقه بعض المرشحين فى الانتخابات؟، هل ينفق هؤلاء هذه المبالغ الباهظة من اجل خدمة ابناء الدائرة، ونقل مشاكلهم ومعاناتهم إلى الحكام؟. طبعا.. مثل هذه الاسباب.. ساذجة ومتخلفة.. وحقيقة.. فشلت الدولة طوال الانتخابات السابقة فى تحديد دقائق المرشح!!، واصبح هدفها الاول فى الانتخابات هو الحصول على الاغلبية داخل المجلس بصرف النظر عن كيفية وصول المرشح إلى مجلس الشعب، وسيظل المبدأ الميكافيللى على قناعات بالحزب الوطنى، بأن الغاية تبرر الوسيلة. المهم.. الاستيلاء على ثمالثية مقاعد البرلمان، والوسيلة خارج دائرة الاهتمام. ولذلك.. تسلل نواب الكيف إلى مجلس الشعب، وظهر تجار المخدرات تحت قبة البرلمان لاول مرة فى تاريخ الحياة البرلمانية!!.

وشهدنا فضيحة كبرى فى بداية المجلس الحالى، وانتهت باسقاط العضوية عن نواب الكيف. وللاسف.. بدأ هذا المجلس نشاطه بفضيحة نواب الكيف، واختتم اعماله بفضيحة نواب القروض!!. وهنا.. نصل إلى بيت القصيد!!. اى نصل إلى الاجابة على التساؤلات التى تدور فى اذهاننا خلال المعارك الانتخابية. كما نتساءل عن اسباب قيام بعض المرشحين بانفاق مبالغ فلكية فى الانتخابات؟ ولم نتناول فى الاسباب التى طرحناها، ان مجلس الشعب: اصبح الباب الملكى إلى عالم الحصول على قروض من البنوك!!. وفجرت قضية بنك الدقهلية التجارى هذه الحقيقة الغائبة. ان تقرير هيئة الرقابة الادارية عن مخالفات بنك الدقهلية.. كشف عن حصول بعض نواب مجلس الشعب على قروض ضخمة من بنك الدقهلية. ولن ندخل فى التفاصيل والاتهامات، وندعها لجهات التحقيق ومنصة القضاء مع ايماننا العميق بأن المتهم برىء حتى تثبت ادانته. ومجالنا الآن ان هناك بعض النواب حصلوا على قروض مالية ضخمة من بنك الدقهلية. ومن بين هؤلاء النواب من حصل على قروض اخرى من بنك ثان بالمخالفة لشروط الائتمان!!. واصدر الدكتورفتحى سرور رئيس مجلس الشعب قرارا برفع الحصانة عن نائبين للتحقيق معهما فى قضية مخالفات بنك الدقهلية. وليس سرا، ان هناك نوابا آخرين حصلوا على قروض من بنوك اخرى.. حصلوا عليها باسمائهم او باسماء الشركات التى يؤسسونها!!. وليس سرا، ان هناك لواء شرطة سابقا يدور الآن على مكاتب كبار المسئولين. حاملا فى يده شيكا اصدره نائب حالى بمبلغ ١٠١ الف دولار امريكى. وفوجىء اللواء السابق اثناء صرف الشيك بعدم وجود رصيد للنائب، والرجوع على الساحب، ويأمل اللواء السابق وساطة احد المسئولين مع النائب

لصرف الشيك بدلا من الدخول فى الاجراءات القانونية!!.

وهذا النائب من بين نواب القروض!.

إذن.. الحصانة البرلمانية أمتد تأثيرها ونفوذها إلى المعاملات المالية لبعض النواب من رجال الأعمال!!.

واصبحت «البلطجة» عن السداد، أسلوب بعضهم اعتمادا على الحصانة!!. وهنا.. نعود إلى الاسس التى وضعها الرئيس حسنى مبارك لاختيار مرشحى الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب القادمة. لقد اعلن الرئيس ان الترشيح سيتم على اساس السمعة الطيبة والشعبية والكفاءة.

واذا حاولنا تحليل هذه الاسس الثلاثة فى اختيار مرشح الحزب الوطنى، نقول ان الكفاءة مسألة نسبية، ويختلف حولها الناس. والشعبية تحددها الاجهزة الامنية والرقابية فى تقاريرها حول مرشحى الحزب الوطنى. ويبقى حسن السمعة. وهنا نتساءل من الذى يحدد احسن سمعة» المرشح؟! لقد قلنا من قبل ان مجلس الشعب الحالى افتتح نشاطه بفضيحة نواب الكيف، واختتم عهده بفضيحة نواب القروض!! وما اثير حول المعاملات الخاصة جدا بينهم وبين بعض البنوك. اننا نرى فى تعليمات الرئيس مبارك، أملا فى وجود مجلس نيابى يتمتع اعضاؤه بحسن السير والسلوك ولذلك.. لماذا لا يفكر الحزب الوطنى تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك، ان يطلب من اعضاء مجلس الشعب الحاليين من رجال الاعمال والراغبين فى ترشيح انفسهم فى انتخابات المجلس القادم.. لماذا لا يطلب الحزب الوطنى منهم شهادة من البنك المركزى بالمركز المالى ومديونياته لمعرفة وسلامة معاملاته المالية؟! اننا لا نرى.. تطبيق هذا الاجراء على جميع رجال الاعمال المرشحين للانتخابات القادمة بسبب صعوبة التنفيذ وكثرة اعداد المرشحين. ولكن.. نرى قصر هذا الاجراء على اعضاء مجلس الشعب الحاليين الراغبين فى الترشيح..

لماذا؟!.. حتى تطمئن اجهزة الدولة إلى سلامة الموقف المالى، وتعلم قيمة القروض التى حصل عليها كل عضو من رجال الاعمال باسمه أو باسماء اسرته وشركاته وتتأكد من استمراره فى السداد. هل هذا الاجراء صعب التدقيق؟. وهل هذا الاجراء يثير رجال الاعمال؟. وهل هذا الاجراء يسيء إلى طبقة رجال الاعمال؟. بالعكس.. انه احدى الوسائل لطرد العملة الرديئة من بينهم، والتى تسيء اليهم. كما انه احدى الوسائل لتنقية المجلس النيابى القادم من نواب القروض.. واخيرا.. إنه إحدى الوسائل لتفادى تفجر فضيحة اخرى مثل فضيحة بنك الدقهلية!!. وبذلك يتحقق شرط حسن السمعة للمرشح، والذى اصبح اكثر اهمية من صحيفة الحالة الجنائية.

يا سادة.. ابحثوا فى دفاتر نواب القروض خلال المعركة الانتخابية. انها قد تصل إلى ارقام فلكية من اجل الوصول إلى كرسى البرلمان. لقد اصبح هذا الكرسى وسيلة او الباب الملكى للحصول على قروض!!.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥

حكايـــــة

معركة ساخنة نشبت بين احد المسئولين بحى الوايلى من جانب وبعض اهالى الحى من جانب آخر وذلك بسبب اصطحاب هذا المسئول لمجموعة من البلطجية والخروج بهم فى مهمة قومية لإزالة كل اللافتات الانتخابية الخاصة بالمرشح نور بكر الذى يعد منافسا قويا للدكتور عبد الأحد جمال الدين وما ان بدأ المسئول فى تنفيذ مهمته حتى فوجىء باهالى الحى يتصدون له ويسألونه عما يفعله وعن سر هذه الحملة التى يشنها ضد مرشحهم نور بكر ، فأجاب سيادة المسئول بانه ينفذ تعليمات «البيه الكبير»! وكانت هذه الاجابة كفيلة بإثارة غضب الاهالى واصروا على منع المسئول من استكمال تنفيذ هذه التعليمات الغريبة فما كان منه حتى يخرج من هذا المطب إلا ان اكد لهم ان إزالة هذه اللافتات يرجع الى ان نور بكر لم يسدد للحى مبلغ الف جنيه تغيير تعليق هذه اللافتات وياما نسمع وياما نشوف من عجايب مسئولين اخر الزمان!!

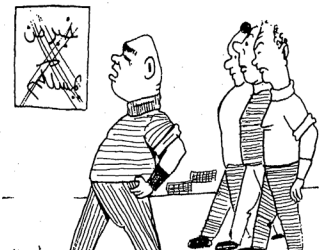

٠٠١٧٤١

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٥

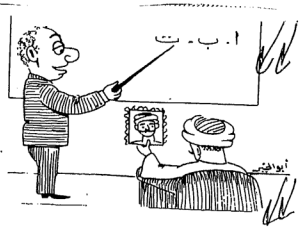

«الفرصة لسة قدامكم»!

احد المرشحين لعضوية مجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة سبق أن رشح نفسه اكثر من مرة وسقط بدرجة ممتاز ، يسعى هذه المرة إلى تحقيق انجاز ضخم بعد ان اكتشف ان سر سقوطه فى المرات السابقة انه لا يجيد القراءة والكتابة لذلك استأجر مدرسا علميا يدقاق اللغة العربية وابلغه انه سيعطيه كل ما يطلبه مقابل أن يعلمه القراءة والكتابة!!

وبمجرد بدء دروس الكتابة والقراءة شعر نائب المستقبل بمزيد من التفاؤل خاصة مع قيام التليفزيون بتكرار إذاعة اغنية «اللى انحرموا من التعليم الفرصة لسة قدامكم» وصار العضو يعقد جلسات يومية مع اهالى الدائرة ويؤكد لهم أن استعداده للانتخابات هذه المرة مختلف ويضيف انه استعداد ضخم لم يسبق له مثيل وانه «ناجح ناجح، مادام هيتعلم «الاضاءة» بدل «البصمة» يبقى عايزين ايه تانى.. ولايعنى هينهبوا»!!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن
التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥

انتخابات عاطفية!

في إحدى الدوائر المهمة بمحافظة كفر الشيخ اشتد الصراع بين المرشحين لمجلس الشعب وحتم هذا الصراع في طريقه «أواصر القربى» وعلاقات أبناء العم!

فقد تحالف العضو الحالي عن الدائرة «عمال» مع نجل خصمه السياسي عضو مجلس الشعب السابق الذي ينوي الترشيح لهذه الانتخابات وهو بذلك يضرب في الوقت ذاته زوج ابنته الذي قرر الترشيح في مواجهة الجندي الذي وضع يده في يد والد زوجته!

ويريد النائب صاحب هذه الترتيبات بين أهالي الدائرة الذين تذمروا من هذه التحركات عبارة واحدة حيث يقول: «أعترف بأن مصالحي أهم وأولى من مصلحة ابنتي والانتخابات لا تعرف العواطف»!!

٠٠١٧٤٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٥

العريان اعتبر ان المحاكمة ستشجع المتطرفين

المحكمة العسكرية في مصر تطلب الأشغال الشاقة للإخوان

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ وسط اجراءات امنية لا سابقه لها بدات في مصر امس محاكمة ٤٩ من قادة جماعة الاخوان المسلمين المحظورة، على راسهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين العام المساعد لمجلس نقابة الاطباء.

واتخذت السلطات احتياطات امنية مشددة في منطقة شرق القاهرة حيث عقدت المحكمة العسكرية جلستها، وهي المرة الاولى منذ نحو ٣٠ عاما يحاكم فيها اي من الاخوان امام هذا النوع من المحاكم.

وحضر المتهمون الى قاعة المحكمة من سجن طرة في ثلاث شاحنات تحيط بهم اعداد كبيرة من سيارات وموتوسيكلات تابعة للشرطة. ورفعوا المصاحف اثناء دخولهم القاعة ورددوا هتافات: «الاخوان امل الامة» و«حسبنا الله ونعم الوكيل» و«الله اكبر ولله الحمد». ولوحظ ان هتافاتهم لم تتضمن عبارات عدائية ضد الحكومة او المسؤولين، على خلاف الهتافات التي كانت تصدر من اعضاء في جماعة الجهاد والجماعة الاسلامية حوكموا في القاعة نفسها.

وشهدت الجلسة حضورا مكثفا من محامين ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة، اضافة الى محامين ينتمون الى التيار الاسلامي.

وفي بداية الجلسة تلا رئيس المحكمة قرار الاتهام في القضية الذي تضمن قيام المتهمين من الاول وحتى الثاني والاربعين: «باعداد وتكوين هيكل تنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة التي تم حلها بقرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ على مسئولي مصر وذلك على خلاف احكام القانون والدستور بهدف الدعوة الى تعطيل القوانين والدستور، كما قاموا بعقد لقاءات وندوات سرية تولوا فيها شرح المبادىء المناهضة للدستور واللوائح، وضموا كوادر جديدة بعد ان اقنعوها بما تدعو اليه الجماعة من مبادىء».

وتضمن القرار ايضا: «ان المتهمين من الاول وحتى السادس والاربعين تولوا قيادة الجماعة بان شكلوا في ما بينهم ما اطلق عليه مجلس شورى التنظيم وهو المسؤول عن اصدار التعليمات وتوفير التمويل المادي للجماعة»، وان المتهم الرقم ٤٩ «انضم الى الجماعة التي اسست على خلاف احكام القانون مع علمه باغراضها».

٠٠١٧٤٤

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الحياة
التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٥

وطالبت النيابة بتطبيق المادتين ٣٠ و٨٦ من قانون العقوبات (قانون الارهاب) على المتهمين في القضية. ومعاقبة المتهمين الاول وحتى السادس والاربعين بالاشغال الشاقة المؤبدة وباقي المتهمين بالاشغال الشاقة المؤقتة.

وتحدث المحامي عبدالحليم رمضان فتساءل لماذا تعقد المحكمة في جلسة سرية؟ فاجابه رئيس المحكمة بان الجلسة علنية وليست سرية. فقال رمضان: «الجلسة تعقد في ثكنة عسكرية غير مسموح لاي شخص بالدخول اليها وبالتالي تصبح سرية. ولماذا اشترطت المحكمة ان يحضر اثنان فقط من اسرة كل متهم الجلسة في حين انني ارى ان القاعة واسعة وتتسع لاكثر من الحاضرين بكثير؟». وتساءل ايضاً: «لماذا يُحرم الشعب المصري من مكاشفة قضية راي عام مهمة؟» واضاف: «الناس تريد ان ترى كيف يحاكم الاخوان المسلمون المسالمون والذين لا يتعاملون بالرصاص والقنابل امام محكمة عسكرية». واستغرب ان توجه الى المتهمين تهمة الانضمام الى جماعة سرية. وقال: «اي جماعة سرية؟ الجماعة علنية ونحن سمعنا المتهمين يهتفون: الله اكبر ولله الحمد وبينهم اساتذة واعضاء سابقون في البرلمان حصلوا على ثقة الناخبين وهم من الاخوان، والرئيس مبارك قبل استنكار الجماعة لحادث الاغتيال الذي تعرض له في اديس ابابا بدليل ان الصحف الرسمية نشرت بيانا للاخوان يستنكر الحادث حمل توقيع محمد حامد ابو النصر المرشد العام للجماعة. فالجماعة قائمة وهي علنية ولا تمارس نشاطا سريا». وطلب رمضان إخلاء سبيل جميع المتهمين في القضية.

ثم تحدث المحامي مختار نوح واثبت تقديم المتهمين طعنا امام محكمة القضاء الاداري ضد القرار الجمهوري الرقم ٢٧٩ الذي اصدره الرئيس حسني مبارك في بداية الشهر الجاري واحال بموجبه القضية على المحكمة العسكرية. وقال نوح: «مع احترامنا للقضاء العسكري واعتزازنا به الا انه صار غير مختص

وماذا بعد تحويل الإخوان المسلمين للقضاء العسكرى؟

أثار قرار رئيس الجمهورية رقم «٢٧٩» والصادر فى ٩٥/٩/٢ بتحويل القضية رقم ١٣٦ لسنة ٩٥ حصر أمن دولة عليا الى القضاء العسكرى العديد من ردود الأفعال الغاضبة.. فالقضية تخص جماعة الاخوان المسلمين أحد التيارات السياسية الفاعلة فى مصر وتخص معها كل القوى السياسية القائمة.. كان طبيعيا إذن أن تتوزع المشاعر الغاضبة على مساحات كبيرة للأسباب التالية:

١ ـ يركز الكثيرون فى رفض قرار التحويل للقضاء العسكرى على نصوص الدستور التى تكفل فى المادة ٦٨ حق أى مواطن فى أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى ولما كان القضاء العسكرى قضاء غير طبيعى فإنه يعد من غير صحيح القانون اللجوء اليه دونما مبرر.

٢ ـ تعد هذه هى المرة الثانية التى يحال فيها الاخوان للقضاء العسكرى منذ ١٩٦٥ عندما أصدرت محكمة الدجوى حكما بإعدام سيد قطب وعدد ممن معه.. وكان قرارا مماثلا قرار صدر قبل أعوام بتحويل القضية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨ حصر أمن دولة عليا على القضاء العسكرى وكان المتهم فيها عددا من الاخوان على أن الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا ضد القرار الجمهورى قد حال دون تنفيذه.

على أن التخوف هذه المرة يأتى من شدة احكام السلطة قبضتها حول الجماعة وتوزيعها عدداً من القضايا.. سلسبيل وملحق سلسبيل وقضية لجنة الاغاثة وكذلك اعادة تشكيل مجلس شورى الجماعة وقد تنجح مراوغات الحكومة فى تمرير هذا الحشد امام القضاء العسكرى.

٣ ـ يخشى المراقبون من أن تكون هذه بداية تعامل بين السلطة والقوى السياسية اذ يسهل بعد ذلك تحويل هذه القوى أو على الأقل استخدام الردع ضدها.

٤ ـ يزداد الخوف ازاء وجود عدد من القوانين المكبلة للحريات والعمل السياسى على رأسها قانون الطوارئ مما لا يستند فى هذا التحويل.. ثم إن القضاء العسكرى بما يمتنع فيه من الطعن بالاستئناف أو النقض يفاقم حالة الخوف من تراجع المجتمع المدنى وعودة الطابع العسكرى القهرى للحياة السياسية فى مصر.

٥ ـ يكاد يجمع كل المتابعين على أن قضايا الاخوان مجتمعة هى قضايا فكر وأن الاتهامات الواردة على لسان النائب العام نفسها محل نقاش فاتهام الجماعة بالعمل السياسى ومحاولة التغلغل فى المؤسسات وصفوف الجماهير وغير ذلك لا يعد اتهاما جادا ازاء معاملة الاخوان منذ عصر السادات وفى عهد الرئيس مبارك كقوة سياسية لها حسابها.. وعلى أى حال فقد حار المهتمون فى تفسير مغزى هذا القرار.. هل تريد الحكومة إحداث مراجعة شاملة حاسمة مع الاخوان.. أم انها مجرد «فرصة أذن» قبيل الانتخابات.. الحكومة تبدى البديل الأول والاخوان يؤكدون البديل الثانى وكل القوى السياسية تقول: لا الاخوان يستطيعون القضاء على الحكومة ولا الحكومة تستطيع القضاء على الاخوان.. كلاهما القدر السيئ للآخر.. ولكن اذا كانت الحكومة ماضية فى طريقها كيف يكون موقف الاخوان اذن.. هناك اكثر من بديل: الأول انشقاق جزء من الاخوان واستقلاله.. الثانى انشقاقه وانضمامه للجماعة الإسلامية.. الثالث تشدد قادة الجماعة منعا للانشقاق.. الرابع لا تشدد ولا انشقاق وعودة للمراوغة من تحت الأرض حتى يأتى «فرج الله» ومن الصعب الآن أن نحكم بترجيح أى من البدائل على أن نجاح الاخوان فى وقف قرار رئيس الجمهورية أو اخفاقهم سيكون مؤشرا هاما على أى البدائل أكثر قوة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأحرار
التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

خواطر

تحالف الإخوان والعلمانية

هل يمكن أن يتحالف الإخوان المسلمون مع النظام في مرحلة ما ضد احزاب المعارضة الأخرى؟

على الرغم من صعوبة الإجابة عن سؤال كهذا إلا انه يمكن القول.. إنه لا توجد أية عوائق امام هذا التحالف من الناحية النظرية ، اذا اراده النظام بل لايوجد ما يمنع التحالف مع الجماعات الإرهابية في مرحلة معينة ، كتدبير ذلك أكثر من مرة مستشهدا بالتحالف السابق بين النظام والإخوان ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، ودعم الجماعات الإسلامية في الجامعات لتصفية اليسار والناصري والماركسي .. وانتهاء باستخدام النظام الديني لتمرير قوانين اقتصادية وإجتماعية دون ان يكون هناك مبرر لها مما يعني ان ورقة الدين واستخدامها في السياسة لا تزال موجودة ومستفعلة ولا يوجد ما يمنع من استخدامها .. في المستقبل كان يجد النظام نفسه في مازق داخلي بسبب الأزمات الإقتصادية وصدور تحركات او إضطرابات عمالية وطلابية فيضطر إلى رفع شعارات دينية.. لامتصاصها وتطبيق بعض الحدود، كقطع يد السارق وجلد الزاني ، ولا مانع من جلد معارضيه او قطع أيديهم مثلما فعل النميري في السودان وهذا يكفي لدفع التيار الإسلامي كله الى تاييد النظام الإسلامي الجديد، وتقديم التبريرات الدينية له ، مثل أن التعددية الحزبية ليست شرطا لوجود ديمقراطية، وأن الشورى وإن كانت ضرورية فإنها ليست ملزمة، وحدث هذا بالضبط بعد الإنقلاب الذي قاده البشير - الترابي ضد حكومة الصادق المهدي في السودان فقد توحد النظام والتيار الإسلامي ضد التعددية.. ويحدث مثيل له الآن في الجزائر .. حيث يؤيد الإخوان المسلمون ممثلين في حزب حركة المجتمع الإسلامي الذي يرمز اليه (المشمار) باسم «حماس» ويترأسه محفوظ نحناح- النظام العسكري القائمي- ضد الشعب ، ويعارضونه ويقفون بذلك مع عملاء المخابرات الفرنسية واعداء العروبة والإسلام ضد التيار الإسلامي عامة ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، على أمل القضاء عليها وان يحلوا مكانها ، ويتحولوا الى القوة السياسية الأولى في الجزائر ، ويامحوا علنا الحساب المسكوبين لحجج مختلفة ورغم هجوم التيار الإسلامي في مصر على النظام الجزائري لأنه لم يقم بادانة خيانات الإخوان المسلمين الجزائريين الديمقراطية والنظام في مصر يتخذ نفس الموقف والتيار الماركسي والعلماني يساند النظام الجزائري.

الا يدعو كل ذلك وغيره إلى التفكير فيما يمكن أن يحدث فجاة!!

حسنين كروم

٠٠١٧٤٧

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٠

الدولة والإخوان ونظرية البحث عن العدو

الشيخ مصطفى مشهور الرجل الثاني في جماعة الاخوان المسلمين يريد بدهشة لكل من يقابله «انه لا يعرف الأسباب الحقيقية التي من أجلها قامت الحكومة باعتقال رموز الجماعة ولا يدري سببا حقيقيا للضغوط الهائلة التي تتعرض لها الجماعة لمنعها من خوض الانتخابات المقبلة» وانا كانت مناسبة إجراء الانتخابات التشريعية في نوفمبر المقبل تبدو سببا وجيها لما يتعرض له الاخوان حاليا من اضطهاد حتى تضعف قوتهم تماما ويعجزون عن المنافسة في المعركة الانتخابية فإن واقع الأمر يقول ان تعسف الحكومة ضد الاخوان لا يأتي لهذا السبب وحده وربما يكون أهم سبب على الإطلاق هو شعور الدولة بحاجتها الى عدو قوي تثبت من خلال معركتها معه انها الطرف الأقوى في معادلة الاستقرار في مصر. فنظرية «العدو» هذه ليست جديدة فهي معروفة في الأدبيات السياسية عامة واستخدمها البعض في وصف طريقة معالجة الإدارة الأمريكية للأزمات بعد انتهاء الحرب الباردة وسعيها للبحث عن «عدو» بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه..

وفي اطار هذه النظرية يمكن النظر الى جماعة الاخوان على انها الأكثر قدرة على تمثيل دور العدو القوي لنظام الحكم في مصر بحيث يشكل انتصار الدولة عليها اشهارا لقدرتها الفائقة على وضع الخطوط العامة للحركة السياسية في المجتمع. ومن ثم لا نعتقد أن الدولة ستسمح للاخوان بأن يرشحوا أنفسهم من داخل السجون.

٠٠١٧٤٨

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥

الانتخابات

الشعب موت

دهتى فى مجلس الوزرا اتفقوا على شرا برتقان وموز مالوش عدد ، علشان كل وزير يختلع البيوت ويزور أى عيان فيها ، ويزيله كيس برتقان وكيس موز ، ويطبطب على ولاد المريض الصغيرين ويبوسهم ، وبعد كده يطقر بقه بالكولونيا .. والله ولى التوفيق

على الكوماندا
مدير مكتب

فكرة : أحمد رجب

٠٠١٧٤٩

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار مأمون الهضيبي: الإخوان يتنازلون عن الحكم!!

محمد راغب

جماعة الإخوان المسلمين» متمسكة بحقها في اداء رسالتها. جنبا الى جنب رؤيتها في حق ممارسة العمل السياسي، طالما كفل لها الدستور هذا الحق.

والنظام هو الآخر. لا يعترف بهذه الجماعة ويعتبر عنها شرعيتها، وغالبا ما يوصمها بالعنف والارهاب. حتى انتهى الأمر باعتقال عشرات من أعضائها، وإحالة البعض منهم للمحاكم العسكرية.

الجماعة من جانبها ترفض أسلوب النظام، وتنفى ما يوجهه لها من اتهامات وترد ما يلقه لها من احداث الى محاصرة الجماعة للسياسة دون مشاركتهم في الانتخابات القادمة في حين لا تربط التصريحات الرسمية بين ذلك.

وما بين حجم النظام ونفى الجماعة امور كثيرة وأستفهامات أكثر، رأينا ايضاحها، فاجرينا الحوار مع المستشار مأمون الهضيبي، المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان.

* اعتقالات اعضاء الجماعة والاحالة للمحاكم العسكرية.. ربما لم يكن الهدف الوحيد منها منعكم من دخول الانتخابات.. تعتقدون ان هناك اسبابا اخرى؟

ـ الغرض الظاهر حتى الآن، هو منعنا من المشاركة في الانتخابات القادمة، وواضح أن الحكومة لا ترغب في أن يشارك الاخوان في الترشيح على نطاق واسع خصوصا بعض الرموز المحروقة من الجماعة، وهم الذين اعتقلتهم سلطات الامن منذ شهر يناير الماضي.. ولا نعرف حتى الآن اسبابا اخرى لذلك.

* وإذا كان الهدف منعكم فعلا من الانتخابات.. هل تصرون على دخولها مهما كانت النتائج؟

ـ المعروف أن الانتخابات القادمة ستتم بالأسلوب الفردي ومعنى هذا أن أي عضو من الاخوان هو الذي سوف يتخذ قرار ترشيحه، فنحن لا نملك دفع اعضاء للترشيح او منع آخرين.. وقد كانت هناك في البداية روح عامة ليس لدى الاخوان فقط، بل عند جميع الاحزاب والقوى السياسية والأشخاص، في ان تشارك في الانتخابات وانا مازلت أجد ان هذه الروح موجودة وقوية عند جموع الاخوان.

* هل لكم تحالفات أو تنسيق مع احزاب لخوض الانتخابات؟

ـ التحالف سيكون صعبا الى حد ما في هذه الانتخابات لأنها فردية، ومعروف ان بيننا وبين حزب العمل تحالفا دائما وقائما حتى الآن. وفيما يتعلق بمثل هذه التحالفات والتنسيق، فإن ذلك يتوقف على تصريحات الاعضاء المرشحين، وبالتالي ستكون في شكل ائتلافات محلية أكثر منها في القمة، أي على مستوى الدوائر حيث يمكن التنسيق بين أعضاء الجماعة، وغيرهم من المرشحين.

* قد يكون النظام مصرا على ان تعلنوا عن اتصالات الجماعة ومصادر تمويلها.. أتخشون ذلك؟

ـ نحن لا نخشى من شيء، لأن كل أمور جماعة الاخوان شرعية ودستورية وقانونية وواضحة وظاهرة. هذه الامور لا تصتاج ولا يرتبط الاعلان عنها بطلب من النظام او من أي جهة أخرى، كما أنها امور لا تحتمل البحث او التأويل من قبل اي

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوفد
التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٥

مأمون الهضيبي

جهة، طالما هى ملتزمة وشرعية.

* بعد كل ماحدث للجماعة.. من انتم حتى يدرج النظام عنكم؟

– إسأل الحكومة!! نحن الاخوان المسلمون.

* لكم طموحات فى دخول البرلمان.. هل لكم مطامع فى الحكم؟

– نسعى أصلاً أن نحكم بمبادىء الاسلام. وليس معنى ذلك اننا نرى البلد كافرة، أو ان الحكومة كافرة، ولكن نقول أن هناك مايستكمل من أحكام الاسلام. ولذلك نسعى لتحقيق ذلك، ونرحب بمن ينتهج هذا المسلك، ويمكن من خلال نوابنا أعضاء فى البرلمان ان نقول كلمتنا فى هذا الشأن، وننبه أصحاب الرأى لتحقيق الحكم الشرعى. ومادون ذلك لا نسعى الجماعة ولا تطمع فى الحكم.

* مادمتم متهمين بالعنف والارهاب.. إذن لا أمل لعودة الجماعة الى الساحة السياسية؟

– لسنا متهمين، ولكن بعض الاقاويل تذكر احيانا لتبرير بعض الاجراءات التعسفية التى تتخذ ضدنا، لكن الرئيس مبارك سبق أن صرح فى مناسبات عديدة، باننا جماعة معتدلة وعاقلة وكذلك، كل من وزيرى الداخلية السابق والحالى، اللواءين عبد الحليم موسى، وحسن الالفى، ذاهم الأول عنا اكثر من مرة فى تصريحات رسمية، ونفى عنا العنف، وأكد الثانى فى تصريحات له، اننا ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة.

* متى.. وكيف يتم الصلح بين النظام والجماعة؟

– عندما تكون هناك حريات حقيقية فى البلد، وأن يقام فيه نظام ديمقراطى حقيقى.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

Bibliotheca Alexadrina
0305859